همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي
المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السادس

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح
الدكتور عبد العال سالم مكرم

دار البحوث العلمية







همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

للإمام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

الجزء السادس

ساعدت جامعة الكويت على نشره

تحقيق وشرح

الدكتور عبد العال سالم مكرم

أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت

دار البحوث العلمية

ص.ب. ٢٨٥٧

الكويت



همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع

١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

دار البحوث العلمية

الكويت

شارع فهد السالم - عمارة الشرق الاوسط

ص.ب ٢٨٥٧ هاتف ٤١٤٢٢٠


بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب السادس
في الأبنية

الكِتَابُ السَّادِسُ فِي الأَبْنِيَةِ

للأسماء والأفعال . قال ابن الحاجب : وهي إما للحاجة المعنويّة بأن يتوقّف عليها فهمُ المعنى كالماضي والمضارع ، والأمر ، والمصدر وأسماء الزمان ، والمكان ، والآلة ، والفاعل ، والمفعول ، والصِّفة المُشَبَّهة ، وأَفْعل التفضيل ، والتأنيث ، والجمع ، والمصغّر ، والمنْسُوب .

أو اللّفظية بأن تَوقّف عليها التلفُّظُ باللفظ ، وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالمقصور والممدود ، أو للمجانسة كالإمالة .

أبنية الاسم

وبدأت بأوزان أبنية الاسم ، وبالمجرد منها ، لأن كلاّ منهما أصل بخلاف مقابله ، وبالثلاثي (١) لأنه أكثر لخفّته ولذا أكثرت أبنيته فقلت :

المجرد الثلاثي

(الاسم المجرد) من الزوائد (إمّا ثلاثي) وله عشرة أبنية ، ومقتضى القسمة : اثنا عشر ، لأنه إمّا مفتوح الأول أو مكسوره ، أو مضمومه مع سكون الثاني ، وفتحه وكسره ، وضمّه . وثلاثة في أربعة باثني عشر .

وذلك (كفَلْس) في الاسم . و « صعْب » ، و « برّ » في الصفة (وفرَس ،

---

(١) ط : « وبالثاني » . تحريف صوابه في أ ، ب .



وحسَنَ ، ويَقَق (١) (وكَتِف) ودَرِد للذي سقطت أسنانه ، وحَذِر (وعَضُد) وحَدُثٌ (٢) (وحُبُر) وحُبَّ [١٥٩/٢] (وعِنَب). قال سيبويه : ولم يجيء منه في الصفة إلا قوم عِدَى ، واستدرك عليه « دِيناً قِيَماً(٣) » . ولحم زِيَمٌ : أي متفرق « ومكاناً سِوى (٤) » . « وطرائق قِدَداً (٥) » وماء صِرى : أي طال مكثه .

(وإبِل) قال سيبويه : ولم يجيء غيره ، واستدرك عليه : إطِل للخصير ، وبِلِص للبلّوص (٦) ، ولا أفعله أبد الإبِد ، ووتِد ، ومِشِط ، وإشِر لغات .

وفي الصفة امرأة بِلِز ، أي ضخمة ، وأتان إبِد ، أي ولود .

و(فُعْل) وحُلْو.

(وصُرَد) (٧) وجُدَر (٨) .

(وعُنُق) وشُلُل (٩) فهذه عشرة .

---

(١) « اليقق » محرّكة : جمّار النخل ، القطعة بهاء : يققة .

(٢) يقال : رجل حَدُثٌ بضمّ الدال أي كثير الحديث .

(٣) سورة الأنعام ١٦١ ، وهي قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي ، وقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو : « ديناً قَيّماً » مفتوحة القاف ، مشدّدة الياء . انظر : كتاب السبع في القراءات لابن مجاهد ٢٧٤.

(٤) سورة طه ٥٨ . قال العكبريّ ٢ : ١٢٢ . « بالكسر صفة شاذة ، مثله : قوم عدي . ويقرأ بالضمّ وهو أكثر الصفّات .

(٥) سورة الجنّ ١١ .

(٦) قال في القاموس : البليص والبلّوص : أبو بريص وفي هامش القاموس : « كقُنْفذ . هكذا في النسخ » . وصوابه أبو بُرَيص كزُبير عن ابن خالويه .
انظر القاموس والهامش ٢ : ٢٩٦ مادة : « بلاص » .

(٧) صُرَد : طائر ضخم .

(٨) في النسخ الثلاث : « وجدد » بدالين . تحريف . صوابه « وجُدَر كصُرَد » سلع تكون في البدن خلقة أو من ضرْب أو من جراحة ، واحدتها بهاء ، وجمعها : أجدار .

(٩) الشُلُل : السريع حسن الصحبة .



(وسقط فُعِل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفِعُل) بكسر أوله ، وضم ثانيه (استثقالاً) لاجتماع ثقيلين ، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرّك الشّفتين لها ، وتليها الكسرة لتحرّك الشفة السّفلى لها بخلاف الفتحة إذْ لا تحرك معها ، والسّكون إذ هو عدمٌ مَحْضٌ ، ولم يعتبر بنحو العِضُد [(١)] ، ويضرُب [(٢)] ، لأن كسرة الأول وضمّة الثاني منتقلة . ولا يُضْرَب [(٣)] لأنها صيغة عارضة ، وللاحتياج إليها في الأفعال بخلاف الأسماء وما ورد فيها من نحو : دُئِل لدويبة ، ورُئِم [(٤)] للاست فشاذّ ، و « حِبُك [(٥)] » فمن تداخل اللغتين ، أعني ضمّها وكسرها ، ركّب منهما القارىء ما قرأ به كذا قاله ابن جنّي .

قال أبو حيّان : والأحسن عندي أن يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء « ذات [(٦)] » في الكسر ، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين .

المجرّد الرباعي

(أو رباعيّ) وله أوزانٌ باتّفاق خَمْسة : وباختلاف أكثر . ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة ، وهي أحوال اللاّم الأولى ، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر ، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين ، أو لدفع الثقل أو توالي

---

(١) ما بين المرفق إلى الكتف ، وتفتح عينه وتضمّ وتكسر .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث : « ويضرب » ولعلها محرّفة صوابها : ضُرِب على زنة : فُعِل الشاذّة . وهذا التصويب من شرح ابن عقيل ٢ : ١٨٤ حيث يقول : « وإنّماقلّ في الأسماء ، لأنهم قصدوا تخصيص هذا الوزن : يفعل ما لم يسمّ فاعله كضُرِب ، وقُتِل » .

(٣) لعلّها ولا تضرب من الضّرب الحسابي أي لا تدخل في العدد .

(٤) ط فقط : « دئم » بدال . تحريف . صوابه من أ ، ب والأشموني ٤ : ٢٣٩ .

(٥) من قوله تعالى : « والسماء ذات الحبك » سورة الذاريات ٧ .

(٦) من قوله تعالى : « والسماء ذات الحُبُك » : سورة الذاريات ٧ .



أربع حركات .

فالمتّفق عليه من أوزانه .

فَعْلَل بفتح الفاء واللام الأولى ، وسكون العين : (كجَعْفَر) وهو النّهر الصغير (و) فِعْلِل بكسرهما نحو : (زِبْرِج) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو: الزينة .

(و) فُعْلُل بضمّهما نحو (بُرْثُن) بالموحدة ، والراء والمثلثة والنون ، وهو: مخلب الأسد .

(و) فِعْلَل بالكسر والسكون والفتح نحو (دِرْهَم) وهِجْرَع للمفرط الطول . قال الأصمعي : ولا ثالث لهما ، واستدرك عليه زئْبَر ، وقِلْعم لجبل ، وللشيخ المسن وهِبْلع لمن لا يُعْرف أبواه أو أحدهما .(١)

(و) فِعَلّ بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قِمَطْر) بالقاف وهو وعاء الكتب.(قال الكوفيّة والأخفش وابن مالك) :

(و) فُعْلَل بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو : (جُحْدَب) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد . وسيبويه رواه بضم الدال فهو من باب برثن ، وخفّف (٢) .

(و) قال (قوم و)فُعَلّل بالضم والفتح وسكون اللام الأولى نحو (خُبَعْثٌ) ودُلَمزٌ(٣) للجمل الضخم ،وَفُتَكْرٌواحد الفُتَكْرِين ، وهي الدواهي .

(و) فِعْلُل بالكسر والسكون وضم اللام الأولى نحو (زِعْبُر) وخِرْفُعٌ (٤)

(١) في القاموس : الهبلع : الأكول العظيم .

(٢) أي فتح تخفيفاً .

(٣) في النسخ الثلاث : « دلهر » صوابه من الأشموني والصبّان ٤ : ٢٤٧ .

والدلمز : إسم للصلب الشديد . والخعث : اسم للضخم ، وقيل : الشديد العظيم الخلق .

(٤) الخرفع : القطن الفاسد في براعيمه .



وهو القُطْنُ الفاسد وضِئْبِلٌ[1] وهو الداهية .

(و) فُعْلِلٌ بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حُرْمِزٌ [2]) .

وفَعَلَل بفتحات نحو دَهَنَج[3] لحجر .

(و) فَعَلُلٌ .

بفتحتين ، وضم اللام نحو : (عَرَتُنٌ[4]) : شجر .

(و) فَعَلِلٌ بفتحتين وكسر اللام نحو (جَنَدِلٌ) : للمكان الكثير الحجارة .

(و) فُعَلِلٌ بالضم والفتح وكسر اللام نحو (عُلَبِطٌ) للرجل الضخم .

والأكثرون لم يثبتوا هذه الأوزان لندُور ما ورد منها خصوصاً ما توالى فيه[5] أربع حركات ، وهي الأربعة الأخيرة فجعلوها فروعاً عن : فَعْلَل ، وفَعَلُّلٌ[6] ، فَعَلِيلٌ ، وفُعالِلٌ ، فدَهَنج مُثقل وهَنَجَ وعرتَن مخفف عَرَنْتُن[7] ، وجَنَدِلٌ مُخَفَّفٌ جَنَادِيل ، وعُلَبِطٌ[8] مخفف : عُلابِطٌ .

---

(١) في أ « ونكبل » وفي ب : « ونبئل » وفي ط : « ونئبل » تحريف في النسخ الثلاث صوابه من كتب اللغة .

(٢) في ط : « حرمن » بالنون . تحريف . صوابه من أ ، ب وكتب اللغة . والحرمز : أبو قبيلة .

(٣) في ط : « دهيج » بالياء تحريف . صوابه من القاموس في مادة : « الدّهانج » والدهنج بالنون والجيم : الحجر الثمين .

(٤) ضبطه الأشموني والصبان ٤ : ٢٤٨ : « عرَتُن » . وقال الصبان : بعين فراء مهملتين فمثناة . وفي المزهر ١ : ٥ : « عرتَن » بالتاء وكذلك في الممتع ١ : ٦٨ ، والقاموس .

(٥) ط : « ما توالى ما فيه » بزيادة : « ما » .

(٦) ب : « فعنلل » .

(٧) ط : عرنين . تحريف .

(٨) وهو الضخم من الرجال .



المجرّد الخماسيّ

(أو خماسيّ) وله أوزان بالاتّفاق أربعة ، وزيد عليها ما نذكر ، ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بِضرْب ثمانية وأربعين في الأحوال الأربعة للاّم الثانية ، ولم يَرِدْ سوى ما ذكر لما تقدم ، فالمتفق عليه من أوزانه :

فَعَلَّلٌ بفتحات مع سكون اللام الأولى (كَسَفَرْجل) .

وفِعْلَلّ بالكسر والسكون ، وفتح اللام الأولى ، وسكون الثانية نحو (قِرْطَعْبٌ) بالقاف وهو الشيء الحقير .

(و) فَعْلَلِل بالفتح والسكون ، وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو :(حَجْمَرِشٌ) بالحاء والجيم ، آخره معجمة ، وهو العجوز الكبيرة ، وقيل : الأفعى .

(و) فُعَلِّلٌ بالضم والفتح ، وسكون اللاّم الأولى ، وكسر الثانية قُذَعمِلٌ بالقاف المعجمة ، وهو الأسد .

قال أبو حيّان : وفِعِلِّلٌ بكسرات وسكون اللام الأولى نحو : (عِقِرْطِلٌ [1]) لِلْفِيلَة [2] .

(و) فُعُلُّلٌ بضمات ، وسكون اللام الأولى نحو : (قُرُعْطُبٌ) [3] .

وفِعَلّلٌ بالكسر والفتح ، وسكون اللام الأولى وفتح الثّانية نحو : (سِبَطْرٌ) للضخم ، كذا ذكرها مزيدة على التسهيل في شرحه جازماً بها .

(و) قال (ابن السّرّاج و) فُعْلَلِلٌ بالضم والسكون وفتح اللام الأولى ، وكسر

---

(١) ب : « عرطل » . تحريف .

(٢) ب : للغبلة بالغين والباء . تحريف .
أ ، ط : « للعيلة » بالعين والباء . تحريف أيضاً صوابه من القاموس . وهذه الصفة لأنثى الفيلة .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ولعلها : قرطعب ، وهي الصيغة المشهورة في كتب الصرف .

الثانية نحو (هُنْدَلِعٌ)لبقلة معروفة . قال أبو حيّان : ولم يذكره سيبويه . والظاهر أنه مما زيد فيه النّون .

أبنية الفعل

(والفعل إما ثلاثيّ أو رباعيّ) وسيأتي أوزانهما ، ولم يأت الاسم المجرد على (ستة لئلا يوهم التركيب . ونقص عنه الفعل حرفاً لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما ، وما يدلّ عليه من الحدث والزّمان . ولم يأت واحدٌ منهما على أقل من ثلاثة ، لأنها أقل ما يمكن اعتبارُهُ إذْ من عوارض الكلمة الابتداء بها ، والوقْف عليها ، ولا ابتداء بساكن ، ولا وَقْفَ على متحرّك ، فوجب ألا يكون حرفاً واحداً ، وإلاّ لكان مستحقا للسّكون والحركة معاً ، وهو محالٌ ، فبقي أن يكون على حرفين : حَرْفٌ محرّك للابتداء وحَرْفٌ ساكن للوقف ، لكنهم يكرهون اجتماع المتضادّين ، ففصلوا بينهما بحرف .

وعن الكوفيّين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذّ) نحو — دُئِل ، وطَحرِبَةٌ [١] .

(أو شبه الحرف) أيْ مبنيّ كهو ، وذا ، وكم ونحوها .

(أو أعجميّ) نحو : نَرْجِس وجُرْبُزُ [٢] .

(١) أما « دُئِل » فلشذوذها ، وإسقاطها من أبنية الإسم الثلاثيّ المجرّد كما تقدّم وأمّا « طحربة » فلأن هذا الوزن زائد على أوزان الإسم الرّباعي المجرّد كما تقدّم .
وقد ذكر الصبّان حركاتها فقال : « طحربة » بطاء فحاء مهملتين ، فراء موحّدة . وفيه ثلاثة أوجه أخرى ، وهي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال : « بفتح الطاء والرّاء وهو الأشهر وبكسرهما ، وبضمّهما ، وهي القطعة من الغيم » انظر : الصبّان ٤ : ٢٤٨ .

(٢) ب ، ط : « جربر » بالباء والراء . أ : « حربز » بالباء والزّاي ، والحاء في أوله . كله تحريف صوابه من القاموس . قال : « والجربز » بالضمّ . الخِبُّ الخبيث ، معرّب . انظر القاموس : « جربز » .



(أو محذوف) منه كيد ، ودم ، وأب ، وأخ ، وبعْ ، و « قِ » .

(أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأتي .

(ومنتهاه) أي المزيد (في ثُلاثِيِّ الفعل ثلاثة) بلا زيادة لئلا يزيد على أصوله .

(و) في ثلاثيّ الاسم أَرْبَعَة .

ونَدر ما زيد فيه خمسة [١] وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كُذُبْذُبَان) [٢] . بتشديد الذال [٣] الأولى وأصله : فُعلُعُلان . (وبِرِبِيْطياء) [٤] وهو ضرب من الثياب . (وقِرْقِيسْياء [٥]) اسم بلد ، وهما بوزن فِعْفِيلْياء .

(و) المزيد في الاسم (الرباعي اثنتان ، وثلاثة ، وفي الخماسي واحد) فيصير ستة ، ولا تصل إلى سبعة .

(ومغناطيس إن صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه .

ولا يتجاوز المزيد ذلك أي سبعة أحرف ، في الاسم وستّة في الفعل (إلا بتاء تأنيث) كقَرَعْبَلانَه [٦] ، لدويبة عريضة ، أصله : قَرَعْبَل ، زيد فيه ثلاثة أحرف :

---

(١) ط : « وزيد ما زيد ما ندر » . تحريف واضح . صوابه من أ ، ب .

(٢) ط : « كدبديان » بالدّال المكرّرة . تحريف . صوابه من أ ، ب ، والممتع في التصريف ١ : ١٤٤ .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث . والواقع أن الذّال في هذه الصيغة غير مشدّدة . ففي القاموس « كذُبذبان » لكثير الكذب . ومثله في الممتع ١ : ١٤٤ .
أمّا تشديد الذّال الأولى فلصيغة أخرى هي : « كذُّبْذُب » انظر القاموس : « كذب » والممتع ١ : ١٣٠ .
وقد ذكر السيوطيّ الصيغة نفسها في المزهر ١ : ٢٨ .

(٤) في النسخ الثلاث : « بربيطياء » بالكسر والمدّ .

(٥) في القاموس : « قرقيساء » بالكسر ، ويقصر : مدينة على الفرات .
وعلّق مصحّح القاموس في الهامش بقوله : ويقال : « قرقيسياء » بياء ثانية .

(٦) ط : « كقرعبلان » بدون تاء . تحريف .
وهي لم تسمع إلاّ من كتاب « العين » فلا يلتفت إليها . انظر المزهر ٢ : ٣٤ .



أحدها التاء . وكاستخرجت [١] . (أو علامة تثنية ونحوها) أي جمع تصحيح كأن يسمّى بعَرَنْطَلِيل [٢] ، ثم يثنّى ، أو يجمع بالواو والنّون ، والألف والتاء (أو) علامة (نسب) كخِنْفِسَاوي [٣] . (أو) حرف (تنفيس) نحو سَتَسْتَخْرِج [٤] (أو) نون (توكيد) نحو : لأستخرجِنّ .

(وأهمل) من المزيد (دون ندور فِعْوِيل) بالكسر ، ومن النادر سِرْوِيل [٥] .

(وفَعْوَلي) ومن النادر عَدْولي [٦] .

(وفَعْلال) بالفتح (غير مضعّف) ومن النادر [٧] خزعال لِظَلْع الناقة ، وقَسْطال للغبار ، وقَشْعام [٨] للعنكبوت وبغداد .

أما فَعلال المضعّف فكثير نحو : زَلْزال وقلقال [٩] ، وَوَسْواس .

(وفِعلال) بالكسر (مضعّف الأول والثّاني) . ومن النادر دِئداء [١٠] لآخر

---

(١) هذا مثال لزيادة الفعل المشار إليه آنفاً بقوله : « وستّة في الفعل » وتزاد إلى سبعة بالتأنيث .

(٢) هو الضخم ، والفاحش الطول .

(٣) ب ، ط : « كخنفساري » بالراء . تحريف . صوابه من أ .

(٤) ط فقط : « سيخرج » . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٥) في القاموس : وليس في الكلام « فعويل » غيرها .

(٦) في القاموس : عدول : رجل كان يتخذ السفن . والعدولي : جمعها .

(٧) ط : « ومن النار » . تحريف واضح .

(٨) أ : « قسنام » و . ط : « قسطام » تحريف في كلتيهما صوابه من ب والمزهر ١ : ٣١ .

(٩) في النسخ الثلاث : « قلعال » بالقاف والعين . صوابها : « قلقال » بقافين . انظر الممتع ١ : ٢٩٤ .

(١٠) في أ : « وبيدا » . ب : « بداي » . ط : « ديدا » كله تحريف . صوابه من الممتع ١ : ١٥١ .
وقد قال ابن عصفور : « فأمّا الدئداء : ففعلاء كعلباء فيكون في معنى « الدّيداء » ومخالفاً له في الأصول لأن الديداء : « فعلال » فيكون نحو : « سيط » و « سبطر » . وهذا أولى من إثبات « فِعلال » مضعّفاً غير مصدر ، لأنه لم يستقرّ من كلامهم . انظر الممتع ١ : ١٥١ ، ١٥٢ .

الشهر . (وفِيعَال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة مِيلاع أي سريعة أمّا مصدر فكثير كقيتال وزِلْزال .

(وفَوعال) بالفتح (وإفْعَله) بالكسر ، وفتح العين [١] وفِعْلى [٢]) بكسر (أوصافاً [٣]) ومن النادر : رجل هَوْهَاه ، أي : أحمق وإمّعة ، وقسمة ضِيزَى ، أي : جائِرَة .

وأمّا أسماء فكثير « كتوراب [٤] » وإنْفَحة [٥] وذِكرى . (وفَيْعِل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر : بَيْئِس [٦] وصَيْقَل اسم امرأة . أمّا في المعتلّ فكثير كسيِّد ، وليِّن . (وفَيْعَل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر « عيّن [٧] » أمّا في الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كيَوْعَد ، وبَيْسَر ، وعيزى [٨] ،

---

(١) أ : « بالفتح وكسر العين » . تحريف .

(٢) ط : « فِعل » . تحريف .

(٣) ط فقط : « أوصافها » .

(٤) أ : « كتوبات ب : كتورات » . ط : « كقوارب » كله . تحريف . صوابه من القاموس . والتوارب : التراب .

(٥) ط : « وأنفخة » بالخاء . تحريف . صوابه من أ ، ب والقاموس : « نفح » .

(٦) أ : « بليس » وفي ب : « بئس » ، وفي ط : بيس » صوابه من الممتع ١ : ٨١ . والبئيس : الرجل الشديد .

(٧) في القاموس : « سقاء عيّن » ككيّس ، وتفتح ياؤه : سال ماؤه أو جديد .

(٨) أ : « وغتري » بالغين والتاء .
ب : « وغزي » بالغين والزاي .
ط : « وغيري » . كله تحريف .
ولعل الصواب : « خيزلى » وهو ضرب من المشي فيه تفكك ، وقد فصل بالعين واللام بين الزيادتين وهما : الياء والألف .
انظر : ابن يعيش ٦ : ١٢٥ .



وريمى [١] وتيحّان [٢] لكثير الكلام العجول ، وهيّبان للجبان .

الماضي المجرّد الرباعي

(مسألة : للماضي الرباعي [٣]) المجرد (فَعْلَل) لا غير كَدَحْرَج . وبدأت به خلاف بدء الناس بالثّلاثيّ ، لأن الكلام في ذلك يطول فأخرته ، وإنّما لم يجيء على غير هذا الوزن ، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً . وأوّل الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفاعل ولا مكسوراً للثقل ، فتعيّن الفتح ، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضْعِه [٤] مبنيّاً عليه ، ولا يكون ما بينهما متحرّكاً كله ، لئلاّ يتوالى أربعُ حركات ، ولا مسكناً كله لئلا يلتقي ساكنان ، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الاسناد إلى الضمير ، فتعيّن أن يسكّن الثاني .

الماضي الرباعي المزيد

(ولمزيده) ثلاثة أوزان (تفعلل) كتدحرج . (وافْعَنْلَلَ) كاحْرَنجم [٥] والأصل : حَرْجم . (وافْعَلَلّ) كاقْشعرّ ، والأصل : قَشْعَرَ .

(وأنكره قوم) وقالوا [٦١/٢] هو ملحق باحْرَنْجَم لا بناءٌ مقتضباً [٦] بدليل

---

(١) أ : « ورعى » . ب : « ورعى » ، وكذلك ط . كله تحريف . ولعلّ الصواب : « خيزري » ضرب من المشي . انظر ابن يعيش ٦ : ١٢٥ .

(٢) انظر : الممتع ١ : ١٤٠ .

(٣) ط : « للمضي » . تحريف .

(٤) ط : « لوصفه » بالصاد والفاء مكان : « لوضعه » بالضاد والعين ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) حرنجم القوم : ازدحموا .

(٦) في ب ، ط : « لابناء مقتضب » . وفي أ : « لابناء مقتصر » .
ولعل الصواب : « لابناء مقتضباً » . والمراد ليس بناء مستقلاً .



مجيء مَصْدره كمصدره .

(وزيد افْعَلّلَ) بتشديد اللام الأولى نحو : اخْرَمَّسَ [١] ، واجْرَمَّز [٢] .

قال أبو حيان : ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي غير الملحق ، وغير المماثل .

الماضي الثلاثي المجرّد

(والثلاثي) المجرد (فَعَلَ مثلّث العَين) ، أي مفتوحها ومكسورها ومضمُومها مع فتح الفاء .

(فالمفتوح للغلبة) أي غلبة المقابل نحو : كارَمَني فكَرَمْتُه . أو الغَلَبة مطلقاً نحو : قَهر ، وقَسر .

(والنّيابة عن فَعُل) المضموم (في المضاعَف) نحو: جَلَلْتَ فأنت جليل .

(و) في (اليائيّ العين) نحو : طاب فهو طيِّب وأصله أن يكون على فَعُل [٣] .

(وللجمع) كحشَر ، وحشَد ، ويتّصل به ما دلّ على وصْل : كمَرَج ، ومشَج .

(والإعطاء) كمنح ، ونَحَل .

(والاستقرار) كسكن ، وقَطن .

(وضدّها) أي الثّلاثة وهو التفريق : كفصَلَ ، وقَسَم ، ويتّصل به ما دَلّ على قطع : كعَصم ، أو كسْر : كقَصف . أو خرْق : كنقَب . والمنع : كحظل [٤] ،

(١) أ : « أحرس » ، ط : « اجرمس » . كلاهما تحريف . صوابه من ب ، والمزهر ٢ : ٤٢ .

(٢) اجرمز : اجتمع بعضه على بعض .

(٣) أي : طَيُبَ

(٤) أ : « حطل » بالحاء والطاء . ط : « خطل » بالخاء والطاء . كلاهما تحريف . صوابه من ب . وحظل بمعنى : منع . انظر القاموس : (ح ظ ل) .



وحظَر . والتحوّل : كرحل . والسّير : كرَمل ، وذمَل .

(والإيذاء) كلسعَ ولدَغ .

(والاصطلام [١]) كنسج وردَن [٢] .

(والتّصويت) كصَرخ ، وصهَل . ويلحق به ما دلّ على قول : كنَطق ووَعَظ .

(وغير ذلك) كالدفع نحو : دَرأ ، وردَع .

والتحويل : كقلَب . وصَرف ، والستر : كَخبأ وحَجَب .

والتجريد : كسلَخ وقشَر .

والرّمي : كقذَف وحذَف .

(والمكسور للعلل) : كمرِضَ (والأحزان) : كحزِن . (وضدّها) : كبرِىء ونَشِط ، وفرِح .

(والألوان) : كسوِد وشهِب ، (والعيوب) : كعوِر ، وعوِج . (والحليّ) كجبِه ، وعيِنَ [٣] . (والإغناء عن فعُـــل) المضموم (في يائيّ اللاّم) كَحيِيَ ، ووعى [٤] .

(ولمطاوعة فعَل) كجدَعه فجدِع ، وثلَمه فثلِم [٥] ، وثرَمه فثرِم [٦] .

---

(١) اصطلمه : استأصله . (القاموس) .

(٢) الرّدن : الغزل ، والخزّ . (القاموس) .

(٣) عيِنَ كفرِح عيناً وعينةً بالكسر : عظم سواد عينه .

(٤) هكذا في النسخ الثلاث : « وعى » مع أنها في المعاجم مفتوحة العين من باب : وعد . والكلمة محرّفة صوابها « عيى » من باب : « تعِبَ » .

(٥) ثلم الإناء والسيف : كسر حرفه .

(٦) ثرم السّن : كسره .



(ولزومه أكثر) من تعديه فإنّ أكثر الأفعال التي جاءت على فَعِل لازمة استقراءً .

(والمضموم للغرائز غالباً) كَكَرُم ، ولَؤُم ، وشَعُرَ ، وفَقُه .

ومن غير الغالب كَجنُب ونَجُس .

(ولم يَرِدْ يائيّ العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمّة على الياء نحو : طاب يَطيبُ ، بخلاف الواو ، قالوا : طال ، أصله طَوُلَ (إلاّ هَيُؤ) الشّيءُ بمعنى : حَسُنت هَيْئَتُهُ ، فإنه جاء مضموماً ، وهو يائيٌّ العين شُذوذاً .

(ولا) يائِيّ (اللام إلا نَهُو) الرَّجل من النُّهْيَة ، وهي : العقل ، فإنّ أصله : نَهُيَ ، قُلِبتْ الياء واواً لانضمام ما قبلها ، وذلك أيضاً شاذّ .

وَوَرَدَ واوي اللام نحو : سَرُوَ الرَّجل .

الثلاثي المزيد

(أفعل) :

(وللمزيد) من الثُّلاثي (أفْعَل) وهو (للتعدية) كأخرجت زيداً .

(والصيرورة) : كأغَدّ البعير أي صار ذا غُدة .

(والسّلب) : كأشكته أي أزلت شكايته .

(والتعريض [1]) : كأقتلت فلاناً [2] إذا عرّضته للقتل وأبعت الشيء إذا عرضته للبيع .

---

(١) أ : « والتعويض بالواو . ب ، ط : « التعويض » بالرّاء ، وهو الصّواب .

(٢) أ : « كأكفلت » بالكاف والتاء . وفي ب ، ط كأقتلت بالقاف والتاء .



(ووجود الشيء على صفته) : كأحمدتُ فلاناً ، وأجْبنته ، أي وجدته متصفاً بالحمد ، والبخل ، والجبن .

(والإعانة) : كأحلبْت فلاناً ، وأرْعيْته : أي : أعنته على الحَلْب والرعي .

(وبمعنى فَعَلَ) : كأحزنه بمعنى : حزَنه[1] ، وأشْغلَه ، بمعنى شَغلَه وأحبّه بمعنى حَبّهُ .

(ومطاوعته) كَكَبَبْتُ الرجل فأكبّ ، وقشَعَتُ الرِّيح السّحاب فأقْشعَ .

(والإغناء عنه) كأرْقَل ، وأعْتَق ، أي سار سيراً سريعاً . وأذنب بمعنى : أثم ، وأقسم بمعنى : حلَف .

(فعّل) :

(وفعّل) وهو (للتعدّية) نحو : أدّبْتُ الصّبي .

(والتكثير) كفتّحتُ الأبواب ، وذبّحتُ الغنَمَ .

(والسّلب) : كقردْتُ البعيرَ ، وحلّمتهُ ، أي أزلت قراده وحلمه[2] .

(والتوجّه) كشرّق ، وغرّب وغوّرَ ، وكوّف ، وبصّر ، أي توجّه نحو الشّرق ، والغرب والغَوْر ، والكوفة ، والبصرة .

= وفي ب ط ، أكأقتلت بالقاف والتاء .

والكلمتان في الممتع ١ : ١٨٧ هما : « التعريض » بالراء و « أقتلت » بالقاف والتاء .

انظر الممتع ١ : ٨٧ .

في أ : « للكفيل » ، وفي ب ، ط ، والممتع ١ : ١٨٧ : « للقتل » .

(١) يقال : حزنه الأمر حزناً وأحزنه .

(٢) الحلَمة : دودة تقع في الجلد فتأكله .



(واختصار الحكاية) كأمّن ، وهلّل وأيّه َ ، وسبّح ، وسوّف إذا قال : آمين ، ولا إله إلا الله . ويأيّها. ، وسبحان الله ، وسوف .

(وبمعنى فعَل) مُخفّف العين كقدّر بمعنى قدَر ، وبشّر ، وميّز بمعنى:بَشَر ومازَ .

(تفعّل) :

(و) بمعنى (تَفعَّل) كولّى بمعنى تولّى ، أي : أعرض . وفكر بمعنى : تفكّر ، ويمّم بمعنى : تيمّم .

(والإغناء عنهما)كعرّدَ في القتال أي : فرّ،وعيره بالشيء أي : أعابه، وعوّل عليه أي : اعتمد ، وكعجزت المرأةُ : صارت عَجوزاً .

(فاعــل) :

(وفاعل) (١) وهو (للاشتراك) في الفاعليّة والمفعوليّة معنى : كضارَب زيدٌ عمراً ، فإنّ كُلاّ من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومَفْعُول إذْ فعل كلّ واحد منهما بصاحبه مثل ما فعل به الآخر .

(وبمعنى فعَل) كجاوزْتُ الشيء وجزْتُه ، وواعدْتُ زيداً وَوَعدْتُه .

(وبمعنى أفعل) : كباعدت الشيء وأبْعدْتُه ، وضاعفْتُه وأضْعَفتُه .

(والإغناء عنهما) : كبارك الله فيه ، أي جعل فيه البركة ، وقاسَى [١٦٢/٢] وبالَى به ، أي كابد ، واكْترَثَ به ، وكوارَيْتُ الشيء بمعنى: أخفيته .

---

(١) ط : «وأفاعل» . تحريف .



(تفاعـــل)

(وتفَاعَل) وهو (للمشاركة) : كتضارب زيد وعمرو .

(والتجهيل) : كتغافل ، وتجاهل ، وتبَالَه ، وتمارَض ، وتطارشَ .

(ومطاوعة فاعل) : كباعَد فتبَاعد ، وضاعفتُ الحساب فتضاعَفَ .

(وبمعنى فَعَل) كتوانَى ، وونَى ، وتعالَى وعَلا [1] .

(والإغناء عنه) : كتثاءب ، وتمارَى .

(فإن تعدى هو) أي تفاعل ، (أو تفعَّل دون التاء لاثنين) أي مفعولين (فمعها) أي التاء يتعدّى (لواحد) كنازعتُه الحديث ، وناسيْته البغضاء ، أي تنازعنا الحديث ، وتَناسيْنا البغضاءَ ، وعلَّمْتُه الرِّماية فتعلَّمهَا ، وجنَّبْتهُ الشَّرَ فتجنَّبهُ .

(وإلاّ) بأن تعدى دُونها لواحد (لزم) [2] ، معها : كضاربَ زيد عمراً ، وتضارب زيد وعمرو ، وأدبت الصبيّ ، وتأدّب الصبي .

(تفعّـــل)

وتفعـل وهو (لمطاوعة فعَّل) ككسرته فتكسر ، وعلَّمته ، فتَعلَّم .

(والتكلف) كتحلَّم ، وتصبَّر وتشجَّع إذا تكلَّف الحِلْم والصبر ، والشجاعة ، وكان غير مطبوع عليها .

(والاتخاذ) كتبنَّيتُ الصَّبي : اتخذتهُ ابناً ، وتوسَّدتُ التُّرابَ : اتخذته وِســادَة .

(١) ط : « وأعلاه » . تحريف . صوابه من أ ، ب .
(٢) أي صار فعلاً لازماً غير متعدٍّ .



(والتكوين بمهلة) كتفهَّم وتبصَّر ، وتَسمَّع . وتعرَّف وتجرّع ، وتحسّى [١] .

(والتجنب) كتأثَّم ، وتحرّج ، وتهجَّد : إذا تجنَّب الاثم ، والحرَج ، والهجود .

(والصيرورة) : كتأيّمت المرأة : وتحجّر الطين ، وتجبّن اللبن .

(وبمعنى استفعل) كتكبَّر ، وتعظَّم . (و) بمعنى (فعل) : كتعدَّى الشيء وعَداه : إذا جاوزه ، وتبيّن وبان .

(والإغناء عنه) : أي عن فَعَل كتكلّم [٢] ، وتَصدَّى .

(افتعــل)

(وافتعل) وهو (للاتخاذ) : كأذبح ، وأطبخ ، واشتوى ، أي : اتخذ ذبيحة وطبخاً ، وشواء .

(والتصرّف) ويعبّر عنه بالتسبب كاعْتمَل واكتسَب : إذا تسبب في العمل والكسب .

(والمطاوعة) كأنْصَفْتُهُ فانتصف ، وأشعلت النار فاشتعلت .

(والتخيُّر) كانتخب واصطفى ، وانْتَقَى .

(وبمعنى تفاعل) كاشْتَورُوا ، وتشاوَرُوا .

(وتُفَعّل) كابْتَسم وتَبسّم .

(واستفعل) كاعتصم واستعصم .

(وفَعل) كاقتدر ، وقَدر .

---

(١) في أ : فقط : « تهنّى » .

(٢) من « كلّم » بمعنى : جرح :



(والإغناء عَنْه) أي عن فعل كاستلم الحجر ، والتحى الرَّجُل . قال في الارتشاف : وأكثر بناء افتعل من المتعدّي .

(انفعــل)

(وانْفعَل) وهو (لمطاوعة فَعَل علاجاً) نحو : صَرَفْتُه فانصرف ، وقَسمْتُه فانقسم ، وسَبَكتُه فانْسَبَكَ .

(ولا يُبْنى) انْفعَل (من غيره) أي من غير ما يدلّ على علاج من فِعْل [ثلاثي[1]] فلا يقال : عرَفته فانعرف ، ولا جَهِلْته فانْجهَل ، ولا سَمِعتُه فانْسمَع .

وكذا لو دلّ على معالجة ، ولم يكن ثلاثيّاً لا يقال : أحكمتُه فانْحكمَ ، ولا أكملْتُه فانْكمل .

وشذ نحو : فَحَّمته فانْفَحَم ، وأدخلته فاندخل .

(ولا) يبنى (من لازم خلافاً لأبي عليّ) الفارسيّ ، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو : مُنْهوٍ مُنْغَوٍ وخرج على أنه مطاوع : أهويْتهُ وأغويته [2] .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة مني يقتضيها الأسلوب .

(٢) وقد استدلّ أبو عليّ بقول يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم منزل لولاي طِحْتُ كما هوى بأجرامه من قلّة النيق منهوي

قال أبو عليّ : إنما هو مطاوع : « هوى » إذا سقط وهو غير متعدٍّ كما ترى .

وجاء في هذه القصيدة : « منغوي » . قال أبو عليّ : إنما بنى من : « غوى » و « هوى » منفعلاً لضرورة الشعر .

وقد ردّ عليه ابن عصفور بقوله : « ويجوز عندي أن يكون منْغوٍ ، ومنْهَوٍ مطاوعي : أهويته وأغويته ، ولا يكونان على هذا شاذّين » .

انظر : الممتع ١ : ١٩٢ ، والمنصف ١ : ٧٢ ، ٧٣ .



[استفعل] :

(واستفعل) وهو (للطلب) كاسْتغفر ، واستعان ، واستطعم ، أي سأل الغفران، والإعانة ، والإطعام .

(والتحوّل) كاستنسر البغات أي : صار نِسراً ، واستحجَر الطّينُ .

(والاتخاذ) كاستعبدَ عبْداً واستأجر أجيراً .

(والوجُود) : كاستعظَمْتُه : إذا وجَدْتُه عظيماً .

(وبمعنى افتعل)[1] كاستحصدَ الزَّرع ، واحْتصَد .

(ومطاوعته) كأحْكَمَه فاسْتَحْكَمَ .

(و) بمعنى (فَعِل) كاسْتغنَى وأغنَى .

(والإغناء عنه) كاستحيا واستأثر .

[افْعَلّ]

(وافْعَلّ) وهو (للألوان) كاحمرّ واسْوَدّ (والعيوب) كاحْوَلّ .

(ولا يُبْنَى من مضاعَف العين) فلا يقال في رجل أجم بالجيم، أي لا رمح معه في الحرب : أجْمَمّ لما فيه من الثقل.

(ولا) من (معتلّ اللام) فلا يقال في رجل ألْمى ، وهو الأسمر الشفتين الْمَيّ.

(وتلى عينه ألف) نحو : احمارّ ، وأحوالّ.

(وقيل) وعليه الخليل (هو الأصل) وافْعَلّ مقصور منه، واختاره ابن عصفور

(١) ط : « أفعل » . تحريف ظاهر .



بدليل أنه ليس شيء من افعلّ إلاّ وقال فيه افعال .

(افعوعل)

وافعوعل وهو (للمبالغة) نحو : اخشوشن الشيء : كثرت خشونته ، واعشوشب المكان : كثر عشبه .

(والصيرورة) كاحلولى الشيء : صار حلواً ، واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما أحقف أي مُنْحنياً [١] .

(وافعوّل ، وافْعولَلَ ، وافْعيَّلَ) أبنية (نوادر) كاجلوّذ : إذا مضى وأسرع في السير ، واعلوّط البعير : إذا تعلّق بعنقة وعَلاَهُ ، واخْرَوط بهم السير : إذا اشتد وكاعْثَوجَج البعير : أسرع . واهْبيَّخ [٢] الرجُل : تكبَّر.

(وما عداها) أي الأبنية المذكورة .

(مُلْحق) وذلك « فَوعَل » : كحوقل الشيخ : كبِّر و « فَعْوَل » : كجهور أي رفع صوته بالقول . و « فعلَلَ » ذو الزيادة : كجَلْبَب ، و« فَيْعَل » كَبيْطَر ، و « فَعْيَل » : كعَذْيَط ، أي أحدث عند الجماع ، وفَعْلَى كسَلْقى الرجُل : إذا ألقاه على ظَهْره [٢ : ١٦٣] .

[مسألة]

(ما لَيْس فيه) أي في أصوله (حرف علّة صحيح) ثم إن سلم من التّضعيف والهمزة فسالم أيضاً (وإلاّ) فلا ، فكلّ سالم صحيح ولا عكس ، وإلاّ بأن كان

(١) ط : « محنيا » . تحريف .

(٢) يقول ابن عصفور : « لم يذكرها أحد إلاّ صاحب العين ، فلا يلتفت إليها . انظر الممتع ١ : ١٧١ .



فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مِثَال) لأنه يماثل الصّحيح في صحّته.

(و) معتلّ (العين أجوف) لأن إعلاله في جوفه أي وسطه. وذو الثّلاثة لكون ماضيه على ثلاثة عند الإسناد إلى التاء فهو خاصٌ بالفعل.

(و) معتلّ (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الإعراب.

(وذو الأربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الإسناد إلى التاء، فهو خاص بالفعل أيضاً. (و) المعتلّ (بحرفين لَفِيفٌ) لالتفاف حرفي العلّة فيه ، أي اجتماعهما ، ثم هو (مقرون إن تواليا) كويل ، ويوم ، وثوَى (وإلا فمفروق).

والمعتلّ بالثلاثة قليل جداً كواو وياء لاسمي الحرفين ، فلهذا لم نتعرّض لذكره.

[مسألــــة]

« المضارع »

(المُضارِع) إنّما يَحصُلُ (بزيادة حرف المضارعة على الماضي) وذلك الهمزة والنون ، والتاء ، والياء ، لأن معناهما متغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللّفظ.

(فإن كان) الماضي (مجرّداً) من الزّيادة وهو (على فعَل) بالفتح (ثلثت عينه) في المضارع أي فُتِحت ، وكُسِرت وضُمّت نحو: ضرَب يَضْرِب ، ونَصرَ يَنْصُر ، ولا شرط للكسرة ، والضّمّة فيجوزان سواء كانت العين أو اللاّم حرف حلق كدَخَل يَدْخُلُ ، ورجَحَ يَرجُحُ (١) أم لا ؟

(وشرط الفتح كونها) أي العين (أو اللام حرف حلق) وسيأتي نحو : سأل يَسْأل ، ومَنح يَمْنَح بخلاف غيره.

(١) يذكر القاموس أن العين مثلثة في المضارع.



وعلّة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف، لاستثقال حرف الحلق (١) واكتفى فيما إذا كان ألفاً نحو : أكل يأكل بسكوته.

ولو كانت العين واللام معاً من جنس واحد، فلا فتح أيضاً لسكونها بالإدغام نحو : صَح يَصِحّ، ولم أحتج إلى تقييده بكونه غير ألف كما نقل (٢) ابن الحاجب لعدم الحاجة إليه، إذ لا يكون أصلاً في فعل كما نبه عليه شرّاح كلامه.

ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحدة كمضارع : صبغ، ونهق، ودبَغ، ورجَح، وقد لا يستعمل فيها إلا حركة كما تقدّم، وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صَلح وفرَغ في الفتح والضمّ معاً، وكذا الضَّمّ والكسر في غير الحلقي قد يجتمعان كمضارع فَسق، وعكَف، وقد، «لا» (٣) كما تقدّم.

فما أشكل، فهل (٤) يتوقّف فيه على السّماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه، واقتصارهم في بعض على وجه، أو يجعل بالكسر لأنه أخف وأكثر؟ خلاف. وقيل : يجوزان في كل مضارع سمعا فيه أم لا ؟

قال أبو حيّان : والذي تختاره أنه إنْ (٥) سمع الكسر أو الضمّ أُتبع، وإلا جاز فيه الكسر والضمّ.

(ولزموا الضّم في باب المبالغة على الصحيح) نحو : ضاربني فضَرَبْتُه أَضْرُبهُ، وكابرته فكبرتُه أكْبُرُه، وفاضلني ففَضلْتُه أفضلُهُ. وجوّز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حَلْق قياساً نحو : فاهمني ففهمتُه أفهَمهُ، وفاقَهني ففَقَهتُه أفْقَههُ.

---

(١) ط : «حرف العلّة» مكان : حرف الحلق. تحريف ظاهر.

(٢) ط فقط : «كما فعل» بالفاء والعين.

(٣) أي وقد لا يجتمعان.

(٤) أ : «فهو». تحريف.

(٥) «إنْ» سقطت من ط ثم ذكرت بعد كلمة : «سمع». تحريف.



وحكى الجوهريّ واضأني فوضأته أوضَأَهُ [١] ، قال : وذلك بسبب الحرف الحَلْقــيّ .

وروى غيره : شاعرتُه فشَعرتُه أشْعَرَهُ . وفاخرني ففخرتُه أفْخَرَه بالفتح، ورواية أبي ذَرّ بالضمّ .

(و) لزموا الضمّ (في المضاعف المتّعدي) نحو : شد يَشُدُّ ، وعدّ ، يَعُدُّ ، لأنه كثيراً تلحقها الضّمائر المنصوبة ، فلو كسر لزم الخروج من كَسْرةٍ إلى ضمتين متواليتين ، فضمّ ليجري اللسان على سَنَن واحد بخلاف اللام.

(و) لزموا الضَّمّ (في الأجوف والمنقوص بالواو) للمناسبة ، ولئلا ينقلب ياء فيلتبس بالبائي نحو: قال يقول ، وجاد يَجُود ، ودعَا يَدْعو ، وعلا يَعلو .

(و) لزموا الكسر فيهما ، أي في الأجوف والمنقوص (بالياء) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو : باع يَبِيع ، ورمَى يَرْمِي ، أم مثالاً نحو : وفَى يَفِي .

(و) لزموا الكسر (في المضاعف اللاّزم) نحو : صحّ يَصِحّ، وضَجّ يَضِجّ ، وأنّ يَئِنّ .

(و) لزموا الكسر (في المثال) نحو : وسَم يَسِم، لئلا يلزم إثبات الواو فيه لارتفاع العلّة الموجبة للحذف ، وهي وقوعها بين ياء وكسرة ، فيلزم واو بعدها ضمّة، وهو مستثقل ، وسواء كان صحيح اللاّم أم لا نحو : وَفى يَفِي، هذا إذا لم تكن عينه أو لامه حَرْف حلق .

(فإن كان عينه أو لامه) حرفاً (حلقيّاً فالفتح) وارد (أيضاً) مع الكسر نحو : وَعد يَعِد ، ووضَع يضَعُ ، ويَعرت الشاة تَيْعَر إلا أن يكون منقوصاً، ويكون يائياً ففيه الكسر كما سبق نحو وعَى يَعِي .

---

(١) ط : « أوضؤه » بالواو . تحريف ، صوابه من أ ، ب والأسلوب .



[١٦٤/٢] (أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو: عَلِم يَعْلَمُ تخفيفاً بمخالفة عينهما (وتُكْسَر) أيضاً (في المثال) لتسقط الفاء فتَحْصُل الخِفّة نحو : ورِث يَرِث ، وومِق يَمِق ، وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كولِه يَلَهُ ، ووَهِل يَهَلُ ، ولم يضمّ في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين ، وهما الكسر والضمّ في باب واحد .

(أو) كان الماضي على (فَعُل) بالضم (ضُمّت) أيضاً في المضارع نحو : ظَرُفُ يَظرُف ، لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة ، فاختير للماضي ، وللمضارع فيه حركة لا تحصل إلاّ بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيهـــا .

(وما عدا ذلك) المذكور (شاذّ) كفتْح مضارع : أبى ، وركَن وقنط ، وليس حلقيّ العين أو اللام :

وكُدْتُ المضمومة ، وكسر مضارع : نَمّ ، وبَتّ ، وحَبّ ، وعَلّ المضاعف المتعدّي ، وحَسِبَ ونَعِم المكسور ، وطاحَ وتاه الواوي العين .

وضم مضارع فرّ ، وكَرّ ، وهبّ المضاعف اللاّزم ، وحضِر ، وقَنِط المكسور .

(أو لغة) غير فصيحة كقول بني عامر : قَلَى يَقْلَى بفتحهما ، ووجهَ بالكسر يَجِهُ بالضم ، وقول طيء : بَقَيَ يَبْقَى بفتحهما ، وقول تميم : ضَلِلْتَ تَضِل بكسرهمـــا .

(وغير فعل) من الرباعي ، والمزيد منه ومن الثّلاثيّ (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللاّم الأولى كدَحرج يُدَحرِج ، وقاتَل يُقاتِل .

(ما لم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تفعّل ، وتَفاعل ، وتَفَعْللَ فلا يغير ما قبل الآخر نحو : تَعلَّم ، يَتَعلَّم ، وتجاهَل يتَجاهَل وتَدحرج يتَدحرَجُ ، إذ لو

كسر لالتبس أمرُ مخاطِبِها بمضارع علِم ، وجاهَــل ، ودَحْرَج ، إذ المغايرة حينئذ . إنما هي بحركة التاء ، وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها. ولم يستثن ابن الحاجب تَفَعّلَ ، ولا بُدّ منه ، واستثنى المكرر اللاّم نحو : احمَرّ ، واحمَارّ ، فإنه يقال فيهما : يَحْمَرّ ويَحْمَارّ .

والتحقيق أنه لا يستثنى ، لأنه كان في الأصل مكسوراً ، وزال بالإدغام .

(ويُضَمّ حرف المضارعة من رُبَاعيٍّ) أي ماض ذي أَرْبَعة أحْرُف(ولو بزيادة) نحو : يُدَحْرِج ، ويُكْرم ، ويُعَلم ويضاعف (وإلاّ يُفْتَح) نحو : يَذْهب ، ويَنْطلِق ، ويَسْتَخْرِ ج .

ووجْهُ ذلك بأنّ الثلاثي كثير في كلامهم ، وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح لِخِفّته للكثير والثقيل ، والضم للقليل .

(وكسره) أي أول المضارع (إلاّ الياء إنْ كُسر ثاني الماضي) كتِعلَم (أو زيد أوله تاء) كيتدحرج ، ويَتعلّم . (أو وُصل) كيسْتَعين .

(أو الياء) أيضاً (مطلقاً) قرىء : فإنّهم « يِألَمُون كما تِيلَمُون »[1] بكسر الياء والتــــاء .

(أوفى) ما فاؤه واو نحو : (وَجِل) ، وقرىء به[2] (وقلب الفاء) التي هي واو (حينئذ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو : يِيجل (أو ألفاً نحو: يَاجَل (لغات) منقولــه .

---

(١) سورة النساء ١٠٤ ، وإذا كسرت الياء والتاء قرئت : « تيلمون » .

قال العكبريّ : ويقرأ « تيلمون » بكسر التاء ، وقلب الهمزة ياء ١ : ١٩٣ .

(٢) من قوله تعالى : « وقالوا لا توجل » سورة الحجر ٥٣ .



[مسألــة]

[الأمـــــر]

(مسألة) (الأمر من ذي همز) للوصل (يفتتح به) نحو : انطلِق واسْتخرِج ، واقْتَدر ، واخْشَوشن .

(وغيره) يُفْتتح (بتالي حرف المضارعة) إن كان متحركاً الآن نحو : دَحْرِج ، وتَدَحْرَج ، أو أصلاً نحو : أكْرِم ، إذ الأصل في يُكرم يُؤَكْرِم . (فإن كان) تالي حرف المضارعة (ساكناً فبالوصل) يفتح نحو : اضْرب ، واعْلَم ، واخْرُجُ (وحركة ما قبل آخره كالمضارع) لأنه مأخوذ منه .



المبني للمفعول

(مسألـــة) :

في الفعل المبني للمفعول (الجمهور : إن فِعل المفعول مُغيّر) من فعل الفاعل ، فهو فَرْعٌ عنه .

(وقال الكوفيّة والمبرّد ، وابن الطّراوة : أصل) . ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (للزومه في أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزُهِي وعُنِيَ ، فلو كان فرعاً للزم ألاّ يوجد إلا حيث يوجد الأصل.

ورُدّ بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه ، وهي لا شك ثوانٍ عن المُفردات ، قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة .

(ويضم أوله مطلقاً) ماضياً كان أو مضارعاً .

(و) يضم (معه ثاني ذي تاء) مَزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو : تُعُلّم وتُوعّد[1] وتُدُحْرِج أم لا ؟ نحو : تُكُبِّر ، وتُجُبِّر حذراً من الالتباس .

(ويُقْلَبُ ثالثه) أي ذي التاء (واواً) لوقوعها بعد ضمة كما في تُوعِدِ[2] .

(و) يضم مع الأول أيضاً (ثالث ذي) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالأمر في بعض

---

(١) في ط : « ويتوعد » .

(٢) وأصلها : « تواعد » . وفي النسخ الثلاث « بتوعد » . وهو تحريف .



أحواله نحو : استُخرِج ، واستُحلي . (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم .

(ويفتح في المضارع) [١٦٥/٢] كيُضرَب . ويُتعلَّم ، ويُستخرَج .

(فإن كان) الماضي (مثالاً) أي معتَلّ الفاء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان مضعفاً نحو : « أدّ » [١] في « ودّ » أم لا نحو : أُعِد في وُعِد صحيح اللام كما مثل أم لا ؟ نحو : أُتي في وُقِي .

(أو أجوف) أي معتل العين (وأعلّ ففيه القلب ياء) لأن الأصل في قال ، وباع مثلاً : قُوِل ، وبُيِع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضمّتها ، فسلمت الياء ، وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة ، فصار : قيل ، وبيع .

والقلب واواً بحذف حركة العين ، لأن الثقل إنما نشأ منها ، وإبقاء ضمّة الفاء ، فسلمت الواو ، وردّت إليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو : قُول ، وبُوع قال :

١٧٦٠ — * لَيْتَ شَباباً بُوعَ فاشْتَرَيْتُ [٢] *

وقال :

١٧٦١ — * حُوكَتْ على نَوْلَيْنِ إذْ تُحاكُ [٣] *

---

(١) من قوله : « أدّ » إلى قوله : « أُقي » سقط من أ .

(٢) لرؤبة بن العجاج . وصدره :

* ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ *

من شواهد الأشموني ٢ : ٦٣ .

(٣) قائله مجهول . وتمامه :

* تختبط الشوك ولا تشاكُ *

من شواهد الأشموني ٢ : ٦٣ .



وقـال :

١٧٦٢ — * نُوطَ إلى صُلْبٍ شَدِيدِ الحَمَلِ [(١)] *

(والإشمام ، وأفْصَحُها الأولى) وبها ورد القرآن ، قال تعالى : « وقيل يا أرْضُ ابْلعي » و « وغِيضَ الماء [(٢)] » .

(ثم الإشمام) وبه قرئ [(٣)] ، وحقيقته ضمّ الشّفتَين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضمّ والكسر ممتزجة منهما .

(وشرط) أبو عمرو (الدّاني إسماعه و) أبو عمرو و (ابن الطّفيل عدمه) أي عدم إسماعه ، (فالمراد) به عنده (الرّوم) لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت .

وخرج بقيد الإعلال ما كان مُعلاً ، ولم يُعل نحو : « غَوِرَ » [(٤)] في المكان فحكمه حكم الصحيح .

قال ابن مالك : (ويتعيّن أحدها) أي اللغات الثلاث (إذا أسند) الفعل (للتّاء أو النون ، وأُلْبِسَ بغيره) من الأشكالْ [(٥)] ففي بعْتُ ، ودِنْتُ ، وخِفْتَ يتعيّن غير الكسر وفي لُذْنَ [(٦)] وقُدْنَ ، ورُعْنَ ، يتعين غير الضّمّ لئلا يلتبس بفعل الفاعل .

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٢٣ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .

(٢) سورة هود ٤٤ .

(٣) أ : « وبه قرأ » بعدها بياض . ب : « وبه قرئ » بعدها بياض مشار إليه بـ « كذا » : ط وبه : « قرئ » وليس هناك إشارة إلى بياض .

ومكان البياض هو : « وبه قرأ الكسائيّ وهشام » انظر الخضري ١ : ١٦٩ .

(٤) في النسخ الثلاث : « عور » بالعين . صوابها : غور بالغين .

(٥) جمع : « شكل » .

(٦) أ : « وقذف » مكان : « وقُدْن » . تحريف . وفي ب : « رزن » بالراء . تحريف . وفي أ ، ط « وزْنَ » تحريف كذلك ، لأنها إن كانت من زان تصير عند الإسناد : زنّ بكسر الزاي ، لأنها =

قال أبو حيّان : وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ، ولم يعتبروه، بل جوّزوا الثّلاثة ، وإن ألبس ، ولم يُبالوا بالإلباس كما لم يبالوا به حين قالوا : مُختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول ، والفارق بينهما تقديريّ لا لفظيّ .

(وتجري اللغات الثّلاث في وزن انفعل وافتعل من) الأجوف المعل نحو : انقُيد ، وأختير ، وانقُوِد ، واختُور ، وانِقيدَ ، واختِير بخلاف غيره .

ولو اعتُلّ نحو : اعتور .

وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم ، وتشمّ كذا قال ابن مالك . وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقاً ، لأن الكسر في الإشمام عارض ، وقياساً في حالة الكسر على أمر المخاطبة نحو : اغزِي .

وفرّق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه ، فإن ذلك صار أصلاً في المعتلّ ملتزماً ، وبأن الكسر في اغزى للضمير المتصل ، وهو معرض للانفصال ، وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا [1] لشيء منفصل .

(وأنكر خطاب) أن يجري فيه (غير الأولى) والتزم القلب ياء .

(و) أنكر أبو الحكم الحسن ابن (عذرة) [2] فيه (الثانية) وأجاز مع القلب ياء الإشمـــام .

= ليست واوية بل يائية كباع ، وإن كانت من : « وزن » فلا تتفق مع الأسلوب ، ولأن الكلمات التي يضم أولها عند الإسناد إلى نون النسوة لا بد أن تكون عينها واواً مثل : قال سام عاق . ولعل تصويبها : « لذُن » .

(١) ط : « إلاّ » مكان: « لا » . تحريف .

(٢) هو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمن بن عذرة الأنصاريّ الأوسيّ . من مصنفاته : الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب . كان حيّاً ٦٤٤ .



(وتقلب في المضارع في الجميع ألفاً) لأن الأصل مثلاً : يُقْوِل ، ويبيع ، ويُنْقَوِدُ ، ويُخْتَيِرُ ، نقلت حركة الواو والياء من [١] العين استثقالاً [٢] ، ثم قلبا ألفاً لتحرّكهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما الآن [٣] .

(و) تقلب (لام) الماضي (المعتلّ اللام) بالألف (ياء) وإن كانت منقلبة عن واو نحو : غُزِيَ في غَزا ، وهُدِي في هَدى .

(وأوجب الجمهور ضمّ فاء المضاعف) ثلاثياً كان أو غيره نحو : حُبَّ ، وشُدَّ [٤] ، قال تعالى : « هذه بِضَاعَتُنَا رُدَّت إلينا » [٥] وأجاز قوم الكسر أيضاً و) أجاز (المهاباذي) الإشمام ،وبهما قرىء في « رِدّت » .

(ولا يتأتّى هنا) عند الإسناد إلى التاء ونحوها (الإلباس) لحصول الفك حينئذ فيظهر .

(ولا يُبْنَى) هذا البناء (فِعْلٌ جامد ، وكذا ناقص من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفاقاً للفارسي .

وجوزه سيبويه ، والسيرافي ، والكوفيون . قال أبو حيان : والذي نختاره مذهب الفارسي ، لأنه لم يسمع ، والقياس يأباه .

---

(١) في النسخ الثلاث : « إلى » صوابها : من .

(٢) فتصير : « يُقْوُل » — يُبْيَع .

(٣) قال ابن عصفور ، لأن السكون عارض بسبب النقل ، والأحسن في العارض الاّ تقيّد به ، فيقال : يُقال — يُباع .

انظر : الممتع ٢ : ٤٥٣ ، ٤٥٤ .

(٤) في النسخ الثلاث : « اشتد » . تحريف .

(٥) سورة يوسف ٦٥ .



صيغتا التعجب وأفعل التفضيل

(مسألة) : تبنى صيغتا التعجّب وأفعل التفضيل من فِعل ثُلاثيّ مجرد تام ، مُثْبت ، متصرّف ، قابل للكثرة ، غير مبني للمفعول ، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فَعْلاء .

فلا يبنيان اختياراً من اسم ، ولا من فعل رباعي كدَحرج ، ولا ثلاثيّ مزيد «أفْعل» كان أو غيره [1] .

ولا ناقص ككَان ، وكاد ، وأخواتهما ، وعلّل بأنها بمجرّد الزمان ، ولا دلالة لها على الحدث ، فلا فائدة في التعجب بها .

ولا منفي لزوماً نحو : ما عاج بالدواء ، أو جوازاً نحو : ما ضَرَب ، لأنّ فِعل التعجب مثبت ، فمحال أن يبنى من منفيّ .

ولا غير متصرّف كنِعْم وبئس ، ويَدع ، ويذر ، لأن البناء منه تصرف .

ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات ، وفنى ، وحدث به [١٦٦/٢] ، إذ لا مزية فيه لبعض فَاعِليه على بعض .

ولا مبني للمفعول لزوماً كزُهِي ، أوْلا ، كضُرب لخوف اللبس .

ولا ما فاعله أي وصفه على أفْعَل كحَمرِ وسَوِد ، وعَوِر ، وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً ، وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أفْعَل .

(١) أي سواء كان المزيد على وزن : « أفعل » أو على غير وزنه .



قال ابن مالك : وأسهل منه أن يقال : لأن بناء وصفه على أفعَل ، ولو بني منه أفعَل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر.

وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعنى ، وجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة ، وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب.

(وجوّزه الأخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله، لأن أصل جميع ذلك الثلاثي .

(و) جوزه (قوم من أفعل) فقط كأكْرم ، واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه، ومحققي أصحابه .

وثالثها ، وصحّحه ابن عصفور : يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل ، ومن المسموع فيه ما أتْقَنَه، وما أصْوبَه . وما أخْطأه ، وما أيسره ، وما أعدله [1] ، وما أسنَّه [2] .

وإن كانت للنقل لم يجزْ ، وإنّ سمع فشاذ نحو : ما أآْتَاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم .

(و) جوزه (قوم من الناقص) قال ابن الأنباري تقول : ما أكْوَنَ عبد الله قائماً، وأكوِن بعبد الله قائماً .

(و) وجوّزه (خطّاب) المارِديّ [3] (وابن مالك من فِعْل المَفْعُول إذا أُمِنَ اللّبْس نحو) ما أجَنّه من جُنَّ ، وما أشغله من شُغِل، وما أزهاه من زُهِي .

قال ابن مالك : وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كأزْهى من ديك ، وأشغل

(١) ب ، ط : « وما أعدمه » بالميم .

(٢) أ : « وما أمنه» .

(٣) أ : « الماوردي »بزيادة الواو . تحريف . وانظر ١ : ١٤١ .



من ذات النَّحيَيْن ، وأشهر من غيره ، وأعذر ، وألوم [١] وأعرف ، وأنكر ، وأخوف ، وأرْجَى . قال كعب :

١٧٦٣ — * فَلَهْوَ أخْوَف عِنــدي [٢] *

(و) جوزه (الكسائيّ وهشام والأخفش من العاهات) نحو : ما أعْوَرَه .

(وزادا) أي الكسائيّ وهشام (والألوان) أيضاً نحو : ما أحْمَرَه ، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين .

(وثالثها) قاله بعض الكوفيين : يجوز (من السّوَاد والبياض فقط) دون سائر الألـــوان .

(وقد يغنى مع استيفاء الشروط) في فِعْلٍ عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فِعلٌ آخر) يصاغ منه نحو : قال من المقايلة، لا يقال منه : ما أقْيَلَه استغناء بما أكثر قائليه [٣] ، وما أنومه في ساعة كذا ، كما استغنَوا بتَركت عن ودَعْتُ .

قال ابن عصفور وغيره : ومن الأفعال التي استغنى عن الصوغ فيها قام ، وقَعَد ، وجلَس ، وغَضِب ، وشكر استغناء بما أحْسن قيامه ، ونحوه .

وقال ابن الحاجّ : بل لأنها لا يتصوّر فيها المفاضلة ، فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس .

---

(١) أ : « وأعدل » باللام .

(٢) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

فلهو أخوف عندي أن أكلّمه وقيل انك منسوب ومسئولُ

والشاهد نسب لكعب بن زهير : ورواية الديوان :

لذاك أهيبُ عندي إذ أكلّمه وقيل إنك مسبور ومسئولُ .

(٣) في النسخ الثلاث : « قايلته » . تحريف :



(وما فقد) الشروط (توصل إليه بجائز)[١] يصاغ منه . (ونصْبَ مصدر التعجّب من بعده) مفعولاً في « ما » أفعل[٢] ، وتمييزاً في « أفْعَل من » (أو جر بالباء) في « افْعِلْ » نحو : ما أشدّ دَحْرجَتَه وحُمْرَتُه ، وكونه مستقبلاً وأشْدِدْ بذلك ، وهو أشَدُّ احْمِراراً من الدّم .

ويُؤْتى بمصدر المنفيّ ، والمبنيّ للمفعول غير صريح[٣] إبْقاءً للفظهما نحو : ما أكثر ألاّ تقوم وأن يضرب ، فإن أمن اللّبس جاز كونه صريحاً نحو : ما أسرعَ نِفاس هنـد .

وما لا مصدر له مشهوراً أتى به صلة لـ « ما » نحو : ما أكثر ما يذر زيد الشر ، وأكْثرَ ما يَذَر .

ولا يفعل ذلك بالجامد ، إذ لا مصدر له .

ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام .

ومثل غيره : بما أفجع موتَه ، وأفجع بموته .

ولا بما يلزمه النّفي أو النّهي من باب كان .

وأجاز ابن السّرّاج ما أحسن ما ليس يذكرك زيد، ولا ما يزال يذكرنا ، ولا تحذف همزة أفعل .

(وشذّ حذف همزة خَيْر وشرّ في التعجب) سمع : ما خَيْر اللبن للصحيح وما شره للمبطون . والأصل : ما أخْيره ، وما أشَره ، فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء إلى الخاء ، ولم يحتج إلى ذلك في « شَرّ » . وبعضهم يحذف ألف « ما » لالتقاء الساكنين ،

(١) أي بفعل توافرت فيه الشروط .

(٢) ط : « فيما أفعل » وب في « أفعل » .

(٣) ط : « غير صالح » تحريف .



فيقال : « مَخْيَرُه ، ومَحْسَنه ومَخْبثه . (وكثر) حذفها منها [١] (في التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو : هوَ خَيْرٌ من فلان ، وشَرٌّ منه .

وندر إثباتها فيهما في قوله :

١٧٦٤ — * بِلاَلُ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الأخْيَرِ [٢] *

وقراءة أبي قلابة [٣] : « من الكذّاب الأشَرّ » [٤] كما ندر الحذف من غيرهما كقولـــه :

١٧٦٥ — * وحَبُّ شيْءٍ إلى الإنْسَانِ ما مُنِعَا [٥] *

(وما ورد بخلاف ذلك فشاذّ مسموع) لا يقاس عليه (فأقمَنْ به) من قولهم : هو قَمِنٌ بكذا ، أي حقيق ، صيغ من اسم [٦] .

وكذا قولهم : ما أذرع فلانة من امرأة ذَرَاع ، أي خفيفة اليد في الغزل ، كذا قال ابن مالك : لكن حكى ابن القطّاع [٧] : ذرعت المرأة .

---

(١) أ : « منها » بدون تثنية .

(٢) قائله مجهول ، وتتمته مجهولة .
من شواهد التصريح ٢ : ١٠١ ، والأشموني ٣ : ٤٣ .

(٣) أبو قلابة ككتابة : تابعيّ .

(٤) سورة القمر ٢٦ .

(٥) قائله مجهول . وصدره :

* وزادني كلفاً بالحبّ أنْ منعت *

انظر : الأشموني ٣ : ٤٣ .

(٦) ط : « صنع من اسم » .

(٧) هو عليّ بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسين ... بن معدّ بن عدنان السّعديّ ، المعروف بابن القطاع الصّقليّ .
صنف حواشي الصحاح — الأفعال — أبنية حواشي الصحاح . مات ٥١٤ .



(وما أخْصَرَه) من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرّد من مبني للمفعول [1] (و) ما (أعْساه) وأعس به [١٦٧/٢] به من عسى وهو جامد .

(و) ما (أزهاه) من زُهِي ، وهو مبنيّ للمفعول .

(و) هي (أسود من القار) كذا في حديث صفة جهنم من سَوِد فهو أسود وسَوداء ، ومن صفة الحوض : ماؤه أبيض مـــن اللّبن (وأشغل من ذات النّحيين) من شُغِل ، وهي مبنيّ للمفعول .

(قال أبو حيّان) : وشذ أيضاً : (قولهم : ما أعظم الله وما أقدره) في قوله :

١٧٦٦ — * ما أقْدَرَ اللهَ أن يُدْني على شَحَطٍ [2] *

لعدم قبول صفات الله الكثْرة .

(والمختار وفاقاً للسّبكيّ وجماعة) كابن السراج وأبي البركات ابن الأنباري ، والصّيْمريّ (جوازه) والمعنى في ما أعظم الله : إنه في غاية العظمة ، ومعنى التعجّب فيه أنه لا ينكر ، لأنه مما تحار فيه العقول ، وإعظامه تعالى وتعظيمه : الثناء عليه بالعظمة ، واعتقادها وكلاهما حاصل ، والموجب لهما أمر عظيم .

والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجّب ، والتفضيل في صفاته تعالى : (لقولــه: أسْمِعْ بهم وأَبْصِر [3]) أي ما أسمعه ، وما أبصره (و) قول أبي بكر رضي الله عنه ،

(١) ط : « من غير الثلاثي لمجرد من مبنيّ للمفحول » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) لحندج بن حندج المري كما في الدرر ٢ : ٢٢٤ وتمامه :

* من داره الحَزْنُ مِمّن دارُه صولُ *

من شواهد العينيّ ١ : ٢٣٨ ، والأشموني ١ : ١٠١ .

(٣) سورة مريم ٣٨ .



فيما رواه ابن[١] إسحاق في السيرة عنه : « أي رَبَّ (ما أحْلمك) أي يا ربّ ما أحلمك »[٢]، وقوله ﷺ « لله أرْحَم بالمؤمن من هذه بولدها » وقوله لأبي مسعود ، وقد ضرب مملوكه: « لَلّهُ (أقدَرُ عليك) مِنْك عليه » رواه مسلم .

فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السّبكي منها إلا أثر أبي بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين ، والعذر له أنه تكلم على التعجب ، وهما في التفضيل .

* * *

(١) ط فقط : « إسحاق » بدون « ابن » تحريف ، وابن إسحاق صاحب السيرة علم معروف .

(٢) ب ، ط : « أي رب ما أحلمك ، أي رب ما أحلمك » بتكرير العبارة .

وفي أ : « أي رب ما أحلمك » بزيادة « يا » وعدم التكرار .

بناءُ المَصدَر

أي هذا مبحثه

(فَعْـلٌ) :

(يطّرد لِفَعَل) بالفتح (وفَعِل) بالكسر حال كونهما (متعديين « فَعْل ») بالفتح والسكون صحيحاً كان كضربَ ضَرباً ، وجَهِل جَهْلاً أو معتلاً كوعَد وَعْداً ، وبَاع بَيْعاً . وقَال قَوْلاً ، ورمَى رَمْياً ، وغَزا غَزْواً ، ووطِىء وطْأً ، وخَاف خَوْفاً ، وفَنِي فنياً أو مضاعَفاً كرَد رداً ، ومَسّت مَسّاً أو مهموزاً [١] ...

ورئمت الدابة ولدها رأماً : أحبّته .

(وشرط ابن مالك لفَعِل) المكسور (أن يُفْهِم عملاً بالفم) كلقِمَ لَقْماً ، وشَرِب شُرْباً ، وبَلِع بَلْعاً .

(ومنع ابن جودى [٢] قياسهما) أي مصدر فَعَل ، وفَعِل ، فقال : لا تدرك [٣] مصادر الفعل الثلاثي إلاّ بالسّماع ، فلا يقاس على فَعْل ، ولو عدم السماع .

---

(١) بعد قوله : « أو مهموزاً » بياض بالنسخ الثلاث وملء هذا البياض هو : « أو مهموزاً مثل أكل أكلاً ، وأمِنَ أمناً » ، وذلك لأن أكل على وزن فَعَلَ مفتوح العين المتعدّى . وأمن على وزن فَعِل المكسور العين المتعدّي . ومثله رئِم رأماً . انظر الأشموني ٢ : ٣٠٤ ، والتصريح ٢ : ٧٢ .

(٢) أ : « ابن جود » ، ب : « ابن جواد » . ط ؛ « ابن جودر » . كله تحريف ، صوابه من البغية وابن جودى ، وهو خلف من فتح بن جودي القيسي البابريّ .

صنف : شرح شكل الجمل للزجاجيّ ، ومات ٤٣٤ .

(٣) « لا يدركه » . تحريف . صوابه من أ ، ب .



(فَعَــــل) :

(و) يطرد (لـفـعـل) بالكسر (لازماً فـعَـل) بفتحتين صحيحاً كان كفرِ ح فـرَحاً ، أو مـُعـْتلاً ، كجوِى جـَوى ، ووَجِـل وجـَلا ، وعـَوِر عـَوراً ، ورَدِي رَدىً أو مضاعفاً : كشـَل شلـَلاَ (إلا في الألوان والعيوب فـَفـُعـْلة) بالضم مصدره المطـّرد كسِمر سـُمـْرة ، وحـَمـِرحـُمـْرة ، وأدِم أدْمـَة .

(فُعُــول) :

(و) الفـَعـَل بالفتح (لازماً فـُعـُول) بضمّ الفاء سواء كان صحيحاً كركع رُكوعاً وخرجَ خـُرُوجاً ، أو مـُعْتلاً كوقـَف وقـُوفاً ، وغابت الشمس غـُيُـوباً . ودنـَى دنـُواً ، ومضَى مـُضِيـّاً أم مضاعفاً كمرّ مرُوراً .

(فُعَال وفَعِيل)

(فإن كان لعلة فـَفـُعـَال) كسـَعـَل سـُعالاً ، وعطـَس عـُطاساً (أو سير ففعيل) كرحـَل رحيلاً .

(ويكونان) أي : فـُعال وفعيل (للصوت كصرَخَ صـُراخاً ، وصهل صهيلاً . (ويختص فـُعال بالمنقوص) كرَغا رُغاءً . فلا يتأتـّى على فعيل .

(وغلب فعيل في المضعـّف [1]) .

(فَعَــلان) :

وللتغلـّب والاضطراب (فـَعَلان) بفتح الفاء والعين كخفـَق خـَفـَقاناً وجال جـَوَلانـاً .

---

(١) مثل : « أزّت القِـدر أزيزاً » .



[فِعـــال] :

(والإباء) أي : الامتناع (فِعال) بكسر الفاء كنَفَر نِفاراً ، وجمَح جِماحاً .

[فِعَالـــة] :

(وللحرفة والوِلاَية فِعالَة) بالكسر ككتبت كتابة ، وخاط خياطة ، ووَلي وِلاية ، ونقَبَ نِقابةً [١] .

[فُعُولة] :

(ولِفَعُل) بالضمّ (فُعُولة) بضمّ الفاء كصَعُبَ صُعوبةً وسَهُلَ سُهولةً ، (وفَعَالة بالفتح : كنَصُح نصاحةً ، وجزُل جزَالةً . (وقيل فِعْل [٢]) ...

[إفعـــال] :

(ولأفْعلَ إفْعَال) سواء كان صحيحاً أم معتلاً ، أم مضاعفاً متعدّياً أم لازماً : كأكرم إكْراماً ، وأمسى إمساءً ، وأجَلّ إجلالاً ، وأعطى إعطاءً .

[استفعال] :

(واستفعل : استفعال) كاستخرج استخراجاً .

[تَفعيل – تَفعلة]

و (لِفَعَّلَ تفعيل ، وتفعلة) ككرمُ تكريماً وتَكرِمة ،وهنَّأ تهنيئاً وتهنئة .

---

(١) يقال : نقب البيطار بطن الدابة نَقَباً من باب : تعب .
ونقب على القوم من باب : قتل نِقابة بالكسر .

(٢) بعد « فَعْلَ » بياض في النسخ الثلاث . ولعل مكانه : وقيل : « فَعْل » كفَصْح ، وجزْل . وذلك كما ذكر صاحب القاموس : الفصْح والفصاحة : البيان . أو يكون : « فُعْل » بضمّ الفاء ، ويكون مكان البياض ، مثل حَسن حسْناً ، ونبل نبلاً ، وفعالة أكثر : انظر ابن يعيش ٦ : ٤٦ .



(وتختص) تفعلة (بالمعتل) فلا يرد فيه التفصيل كزكّى تزكية .

[فعللــة] :

(ولفعلل : فعللة) كدَحْرَج دحْرحة .

[فعلال] :

(فَعِل : وفِعلاَل) بالكسر كسرْهف سِرْهافاً . (والأصح أنه سماع) لا قياس ، فإن كان مضاعفاً كزلزال فَفَعَلال بالفتح له مطّرد كَزَلزال .

[فعال ومفاعلة] :

ولفاعل : فِعال ومفاعلة) كقاتل قتالاً ومقاتلة .

(ويلزم) مفاعلة (فيما فاؤه ياء) كياسر مياسرة ، وندر في فِعال كياوم يِوامــا [1] .

(و) المصدر المطّرد (لما أوله تاء) وهو تَفعْلل [١٦٨/٢] وتَفاعل ، وتفعّل ، وملحقاتها . (وزَنُه بضم رابعة) . وهو العين نحو : تدَحْرَج تَدحْرُجاً ، وتقاتَل تَقَاتُلاً ، وتوانى توانياً وتكرم تَكرُّماً ، وفي الملحقات تَسَرْبل وتَمَسْكَنَ . (فإن اعتل خامسه فيكسره نحو : تَجَعْبَى تَجَعْبِياً [2] ، وتقلسى تَقَلْيِساً [3] .

(و) المصدر المطّرد (لذي الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (ألف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعاً ، وانقطع انقطاعاً ، واستَخرج استخراجاً واطمأن اطمئناناً ، واحرنجم

---

(١) حكاه ابن سيده . وحكى : مياومة على القياس والمياومة : المعاملة بالأيام .
أنظر : التصريح ٢ : ٧٦ ، والصبان ٢ : ٣٠٩ .

(٢) تجعبي الجيش : ازدحم .

(٣) تقلس : أي لبس القلنسوة .
انظر هاتين الصيغتين في الممتع ١ : ١٦٨ . وفي ط . « تقلسيا » بياء بعد السّين : تحريف .



احرنجاماً ، واجلوّذ اجلوّاذاً واعشوشب اعشيشاباً ، واحمر احمراراً ، واحمار احميراراً . (وما عدا ذلك مسموع كشُكرَان) مصدر شَكر (وذَهَاب) مصدر ذهَب ، (وبَهْجة) مصدر بَهج . (وشبَع) مصدر شَبع (وكِذاب) مصدر كَذَب (وتملاق) مصدر تَملّق .

(وجاء) المصدر على مفعول قليلاً كميسور ، ومَعسُور ، ومعقُول ، ومفتون ، ومجلود .

(و) على (فاعلة أقل) كباقية ، وعافِية .

(وزعم بعضهم قياس التفعال و) قال (الفرّاء هو من التفعيل و) زعم (قوم قياس فعيّلي) ..

* * *



إسم المرّة والهيئة

(مسألة): (يدلّ على المرّة من الثلاثيّ العاريّ من تاء بِفَعْلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فَعْل كضَرْبَة أولا كخَرْجَة من خروج ، لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس ، فكما فرق بينه وبين واحدة بالتاء ، كذلك المصدر .

(و) على (الهيئة منه) أي الثلاثيّ العاريّ من التاء (بِفِعْلة) بالكسر كجِلْسة .

(ولا تكون) الهيئة (من غيره) أي غير الثلاثيّ وهو الرّباعي والمزيد (غالباً) .

وشذ حَسَنُ العِمّة من اعتمّ ، والخِمْرَة من اختمر ، والقِمْصة من تقمص ، والنِّقبة من تَنقّب .

(والمرّة منه) أي من غير الثلاثيّ العاري من التاء أيضاً (بالتاء) بأن تلحق في مصدره نحو : انطلاقة .

وما فيه التاء في الصّور الثّلاث يدلّ على المرّة ، والهيئة منه بالوصف كرَحْمة واحدة ، واستعانَة واحدة ، ونشدة عظيمة .

ثم إنما تلحق التاء الأبنية المقيسة دون السماعية ، فإن كان له بناءان مقيسان ، أو مسجوعان لحقت الأغلب في الاستعمال نصّ عليه سيبويه وغيره .

قال ابن هشام : ويظهر لي أن نحو : كُدْرة مما فيه تاء ، وليس على فَعْلة ولا فِعلة يجوز أن يرجع به إلى فِعْلة وفَعلة للدّلالة على المرة والهيئة ، ولا تحتاج إلى الصفة إذ لا إلبـــاس .



اسم المصدر ، والزمان والمكان

[من الثلاثي]

(مسألة) : (يصاغ من الثلاثي مَفْعَل) بفتح الميم والعين (قياساً لمصْدر ، وزمان ، ومكان إن اعتلّت لامه مطلقاً) سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالاً أم لا ؟ كمَرْعى ، ومَرْمى ، ومَدْعى ، ومَوْعى .

(وإلاّ) بأن كان صحيح اللام (فتكسر العين إن كان مثالاً بالواو) كَمَوْعِد ومَوْرِد ، ومَوْقِف ، لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخفّ منها بينها وبين الفتحة .

فإن كان مثالاً بالياء فبالفتح كمَيْسَر .

وتكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزّمان والمكان (إن كان من يَفْعِل بالكسر غير مثال منقوص ، ولا منقوص ، لأنهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شُقّت منه كمَضْرِب بخلاف المصدر ، فإنه بالفتح كمَضْرَبَ ، وبخلاف الثّلاثة من يَفْعَل أو يَفْعُل فإنها بالفتح أيضاً كمَشْرَب ، ومَقْتَل . وما عَينه ياء [كغيره أو مخيّرٌ أو مسموع أقوال) [1] .

[من غير الثلاثي]

(ويصاغ من غيره) أي الثلاثي (للثّلاثة[2] : لفظ المفعول) في المستعمل مصدراً :

---

(١) في ط : بعد قوله : « وما عينه ياء » بياض علق عليه في الهامش بقوله : « كذا بالأصل » . وما بين المعقوفين من أ ، ب مكان النقص في ط .

(٢) أي للمصدر ، والزمان ، والمكان .



« بسم الله مَجْراها ومُرْسَاها »[١] ، أي إجراؤها وإرساؤُها. « ومزقناهم كل مُمزق »[٢] « إلى رَبّك يومئذ المُسْتَقرّ [٣] » أي الاستقرار .

(وما عدا ذلك مسموع) لا يقاس عليه (كالمَشْرِق ، والمطلِع ، والمغْرِب ، والمرْفِق ، والمجزِر ، والمحْشِر ، والمَسْقِط ، والمَنْبِت ، والمَسْكِن ، والمنْسِك ، والمَسْجِد بالكسر ، والقياس فتحها .

---

(١) سورة هود ٤١ .

(٢) سورة سبأ ١٩ .

(٣) سورة القيامة ١٢ .



بناء الآلة

(مسألة) : (بناء الآلة) مُطرّد (على مِفْعَل) بكسر الميم ، وفتح العين (ومِفْعال ، ومِفْعلَة) كذلك كمِشْفر [١] ، ومِجْدَح [٢] ، ومفتاح ، ومنقاش ومِكْسحَة . (والمُفْعُل) بضمتين (والمَفْعَل) بفتحتين (والمِفْعال) بالكسر (يحفظ) ولا يقاس عليه كمُنْخُلُ ، ومُسْعُطٌ ومُدْهُنٌ و « إراث » [٣] آلة تأريث النار ، اي إضرامها ، ومِسْراد ما يسرد به أي يخرز .

(وكثر مِفْعل) بكسر الميم ، وفتح العين (للمكان) كمِطْبخ لمكان الطبخ ، ومِرْفق لبيت الخلاء [١٦٩/٢] .

---

(١) الشفرة : المدية .

(٢) ما يجدح به السّويق . انظر القاموس : « جدح » .

(٣) إراث ككتاب : ما أعدّ للنار من حراقة النار ونحوها . وهو على وزن « فِعال » إلا أنه سماعيّ .

بنَاءُ الصِّفَات

أي هذا مبحث أبنية اسم الفاعل ، والمفعول ، والصِّفة المُشبَّهة . وأمثلـة المبالغـة .

(اسم الفاعل والمفعول) :

(ويطّرد في اسْمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثيّ زنة المضارع بإبدال أوله ميماً مضمومة ، وكسر متلوّ الآخر) أي ما قبله (في الفاعل ، وفتحه في المفعول) كمُكْرِم ، ومُكْرَم ، ومستخْرِ ج ، ومستَخْرَج .

(ومنه) أي الثلاثي (زنة فاعل) في الفاعل كضارِب ، وعالم (و) زنة (مفعول) في المفعول كمضروب . (لكن صفة) فَعِل المكسور العين (اللازم في الأعراض فَعِلٌ) بالكسر كفَرِحَ . فهو فَرِحٌ .

(و) في (الألوان ، والعاهات أفعل) كأحْمَر ، وأسْوَد ، وأعْور ، وأجْهَر ، (و) في الامتلاء وضده : فَعْلان كشَبْعانَ ، وريّان ، وصَدْيان وعَطْشَان .

(وصفة فَعُل المضموم) ولا يكون إلا لازماً فَعْل كضَخْم (وفعيل) كجميل (وهذه) الأوزان هي الصفة (المشبهة) .



الصِّفَةُ المُشَبَّهَة

(ولا تُبْنَى من مُتَعدٍّ) بل من لازم (وقلَّ فيها) وزن اسم (الفاعل) نحو : طاهر القلب ، ومُنْطلِق اللسان ، ومُنْبسطِ الوجْه . (خلافاً لمن منع مجاراتها المضارع) وهو الزمخشريّ وابن الحاجب .

قال أبو حيّان : ولا التفات إليه لاتفاقهم على أن ضامر الكشح وساهم الوجه ، وخامل الذكر ، وحائل اللون ، وظاهر الفاقة ، وطاهر العِرْض ، ومُطمئِن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له .

قيل . ولقائل أن يقول : إنّ هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت ، فعوملت معاملة الصّفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة .

(وورد الفاعل) بغير قياس من فَعَل المفتوح (على فعيل) كعف فهو عفيف ، وخف فهو خفيف .

(و) على (فَعُول وفَيْعِل) نحو : مات فهو ميت ، وساد فهو سَيِّد (وفَعال) نحو جاد فهو جَواد (وغيرها) كفَعْلان نحو نَعْسان ، وفَيْعلاَن كَبَيْحان من باح ، وفَوْعل كخوتع من ختع[1] . (و) ورد (المفعول على فَعَل) بفتحتين كقَبَض بمعْنَى مقبــوض .

(و) على (فِعْل) بالكسر والسكون كذِبْح بمعنى مَذْبُوح (و) على (فَعِيل) كقتيل ، وصَرِيع ، وجَرِيح .

---

(١) ختع ختوعاً : ركب الظلمة بالليل ، ومضى فيها على العصَدْ .



(وقاسه) أي فعيلاً (بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) نقله في التسهيل[١] ولم يستحضره ابنه ، فقال في شرح الألفية : فَعِيل بمعنى مفعول كثير ، وعلى كثرته لم يُقس عليه بالإجماع ، وغَرَّهُ كلام أبيه في شرح الكافية حيث قال : وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالإجماع فظن أنه عائد إلى الأوزان الثلاثة [٢] ، وإنما هو خاص بفَعَل ، وفَعْلِ لأنه فصلهما بعد [٣] أن ذكر أنّ مجيء فعيل كثير ، وأنه لا يقاس عليه ولم يدّعِ في ذلك إجماعاً ولا خلافاً .

والقيد المذكور للقياس نَبّه عليه أبو حيّان ، ولا بُد منه فإن ماله فَعِيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لا يجوز استعماله في المفْعُول وفاقاً لئلا يلبس .

قال : وينبغي أيضاً أن يُقَيّد بكونه من فِعْل ثلاثي مجرّد ، وتامّ متصرّف [٤] ، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ مِمّا ذكرناه .

(و) وردت (صفة فَعِل) المكسور على (فُعُل) بضمتين (وفعيل وفُعْل) بالضم والسكون .

(و) وردت صفة (فَعُل) المضموم (على فَعِلَ) بالفتح والكسر كحَصِر ، فهو حَصِرٌ . (وفَعُول) كحصور (وفَعال) كجبَان (وفُعال) بالضم كشُجاع .

---

(١) أي قد ينوب فعيل عن مفعول مثل : دهين بمعنى مدهون . وكحيل بمعنى مكحول . وجريح بمعنى مجروح . وطريح بمعنى مطروح . وهذا مرجعه السّماع . وقيل : ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل ، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل . نحو : قدر بفتح الدال ، ورَحِم بكسر الحاء لقولهم : قدير ، ورحيم بمعنى : قادر ، وراحم .
انظر التصريح ٢ : ٨٠ .

(٢) أي فعيل ، وفَعَل ، وفَعْل .

(٣) في ط « بعد بعد » بتكرار كلمة : « بعد » تحريف .

(٤) ح ط : « متصرف » بالنون : تحريف .



(وغيرها) كأشْجع ، وصرعان وحَسن ، وعُفْر [١] وغَمْر [٢] ووِضَاء .

(وإذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وأمثلة المبالغة تُبْنَى من ثلاثي مجرّد غالباً) .

[أمثلة المبالغة] :

وشذ بناؤها من أفعل كدرّاك من أدرك ، ومِعْطاء من أعطي ، ونَذِير ، وأليم من أنذر ، وآلم ، وزَهُوق من أزهق .

---

(١) العُفر بالضمّ : الغليظ الشديد .

(٢) الغَمر بالفتح : الكريم الواسع الخلق .



التأنيث

أي هذا مبحثه (هو فرع التذكير) لأنه الأصل في الأسماء إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه « شيء » وشيء مذكر في لغاتهم (ومن ثمّ) أي من هنا ، وهو كون التأنيث فرعاً ، أي من أجل ذلك (احتاج إلى علامة) لأن الأشياء الأوّل تكون مفردة لا تركيب فيها ، والثواني تحتاج إلى ما يميّزها من الأُوَل، ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة ، لأنه فرع التنكير ، واحتياج النفي وشبهه إليها ، لأنها فروع الإيجاب .

(وهي) أي علامة التأنيث (ألف مقصورة وممدودة . قال البصرية : وهي) أي الممدودة [1] (فرع) عن المقصورة أبدلت منها همزة، لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألفٌ لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما ، والتقاؤهما ساكنين فأبدلت[١٧٠/٢] المتطرّفة للدّلالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخصت المتطرّفة ، لأنّها في محل التغير ، ويدلُّ لذلك سقوطها في الجمع كصحارَى ، ولو لم تكن مبدلةً لم تحذف ، كما لم تحذف في جمع قرى . قال الكوفية : بل هي أصل أيضاً .

(وتاء) وهي أكثر وأظهر دلالة .

(وقد تقدّر) التاء في أسماء (فتعرف بالضمير) يعود إليها نحو : الكتِف أكلتها (والإشارة) كهذه جهنم (والردّ في التصغير) كهُنَيدة (والخبر ، والحال ، والنعت) نحو : الكتف المشوية ، أو مشوية لذيذة . (والعدد) أي سقوطها منه نحو : ثلاث هنود .

(١) في ب بياض بعد قوله : « وهي أي الممدودة » .



(والغالب) في التاء (أن يُفْصل بها وصف المؤنث من المذكر ، كضارب ، وقائمة ، وحسنة ، وصعبة (وقلّت) للفصل (في الجوامد) كامرىء ، وامرأة ، ورجل ورجلة ، وغلام وغلامة ، وإنسان وإنسانة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة ، وهذا النوع لا ينقاس .

(وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً) كتمر وتمرة ، وبقر ، وبقرة (ولعكسه قليلاً) ككمأ للواحد ، وكَمْأة للجمع . (وللمبالغة) كراوية [1] (وتأكيدها) أي المبالغة كعلاّمة (وتأكيد التأنيث) كنعجة وناقة ، أو تأكيد (الجمع) كحجارة وفُحُولة . (أو) تأكيد (الوحدة) كظُلْمة . وغُرْفة (والتعريب) أي الدلالة على أنه عَجَمِيّ عُرِّب ككيالِجة جمع كَيْلج – مكيال – وموازَجة جمع موزج – الخـ ف .

(والنسب) أي الدلالة عليه نحو : المهالبة ، والأشاعثة والأزارقة في النسب إلى المهلب ، والأشعث ، والأزرق أي الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر ، دلت التاء على أنه جمع بطريق نسبٍ ، لا جمع بطريق الاسم كسائر الجموع ، وعبّر بعضهم عن ذلك بأنّها عوض من يائه .

(و) تكون (عوضاً) من فاء كعدة أو عين كإقامة ، أو لام كلُغَة ، أو مدّة تفعيل كتزكية (وغير ذلك) .

قال أبو حيّان : كالنسب والعُجْمة معاً نحو سَيابجة وبرابرة ، ومعناه : السيبجيون ، والبربريون ، لا تجعل التاء فيه لأحد المعنيين ، لأنه ليس أولى بها من الآخر .

وكالفرق بين الواحد والجمع نحو : بِغال وبِغالة ، وحمار ، وحمارة ، وبُصْرِي وبصريّة ، وكوفيّ وكوفيّة . قال : ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس ، لأن هذا من الصفات لا من الأجناس .

(١) ط : « وكراوية » بزيادة الواو .



(والغالب ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث) كحائض ، وطالق وطامث ، ومُرْضِع ، لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس ، ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل : شخص حائض ، وطالق ، ولأنها تؤدي معنى السبب أي ذات حيض ، وذات طلاق . علّل بالأول الكسائي ، وبالثاني سيبويه ، وبالثالث الخليل .

(و) الغالب أن (لا) تلحق (صفة على مِفْعال) بكسر كمِذْكار ، وميقات [1] ومعطار ، وشذ ميقانة بمعنى مُوقِنة .

(أو مِفْعَل) بالكسر وفتح العين كمِغْشَم (أو مِفْعِيل) كمِعْطِير ، وشذ مِسْكِينـة .

(أو فَعُول لفاعل) كصبور ، وشكور ، وضروب ، وشذ عَدُوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة ، ورغوثة بمعنى مرغوثة أي مرضوعة .

(أو فعيل لمفعول) كجريح وقتيل (ما) دام (لم يحذف موصوفه) فإن حذف لحقته نحو : رأيت قتيلة بني فلان ، لئلا يلبس ، وكذا إذا جرّد عن الوصفية نحو : ذبيحة ، ونطيحة .

وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة ، وظريفة وشريفة ، وشذ امرأة صديق .

(وقد يذكّر المؤنث وبالعكس) حملاً على المعنى نحو : « ثلاثة أنفس » من قولـه :

١٧٦٧ — * ثلاثَةَ أنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ [2] *

ألحق التاء في عدده حملاً على الأشخاص ، وسمع : جاءته كتابي فاحتقرها ، أنّث الكتاب حَمْلاً على الصحيفة .

(١) ب ، ط : « ومثنات » . تحريف . صوابه من أ .

(٢) سبق ذكره رقم ٩٧٩ .



(ومنه) أي من تأنيث المذكّر حَملاً على المعنى (تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى : « ثم لم تَكُن فِتْنَتَهم إلا أن قالوا » [(١)] » . أنّث المصدر المُنسبِك بأن والفعل وهو اسم تكن ، وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر ، وهو « فتنتهم » وقوله : « قُل لا أجِدُ فِيما أُوحِيَ إلي مُحرّماً على طَاعمٍ يَطْعَمُه ، إلاّ أن تَكُون ميتة » [(٢)] . أنّث تكون ، واسمهما ضمير مذكر عائد على المحرّم لتأنيث خبره ، وهو « ميتة » (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما) [(٣)] .

[مسألــة]

(مسألة) : تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً .

(وقال الجلولي اسماً) ما بعدها بَدلاً منها ، أو مبتدأ خبره الجملة قبله .

ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة ، ولا الأمر استغناء بالياء .

ولحوقها لآخر الماضي (إذا أسند لمؤنث) دلالة على تأنيث فاعله (وجوباً إن كان ضميراً مطلقاً) أي لحقيقيّ ، أو مجازيّ نحو : هند قامت والشمس [١٧١/٢] طلعت .

(أو ظاهراً حقيقيّاً) وهو ما له فَرْجٌ من الحيوان نحو : قامت هند .

(وتركها) مما ذكر (ضرورة على الأصحّ) كقوله :

---

(١) سورة الأنعام ٢٣ ، لأن «أن قالوا» وهو المصدر المنسبك من أن والفعل اسم تكن،والتأنيث جعله بمعنى : المقالة والفتنة . هذا في قراءة من نصب « فتنتهم » .
وقد أورد العكبريّ قراءات أخرى ، وهي رفع : « الفتنة » على أنها اسم كان . و « أن قالوا » الخبر ، ويقرأ كذلك إلا أنه بالياء ، وتأنيث الفتنة غير حقيقي .
ويقرأ بالياء ، ونصب الفتنة على أنّ اسم كان « أن قالوا » ، « وفتنتهم » الخبر .
انظر : إعراب القرآن ١ : ٢٣٨ .

(٢) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٣) بعد « توسطهما » بياض في أ ، ب ، وليس في ط إشارة إلى هذا البياض .



١٧٦٨ — * ولا أرْضَ أبقل إبْقالَها [١] *

وقولــه :

١٧٦٩ — * تمنّى ابنتايَ أن يعيش أبُوهُما [٢] *

وقال ابن كَيْسان : يقاس عليه ، لأنّ سيبويه حكى : قال فلانة .

(وثالثها) قال الكوفيون (يجوز) القياس (في الجمع) بالألف والتاء دون المفرد ، فيقال : قام الهندات قياساً على جمع التكسير .

(وراجحاً إن كان) ظاهراً (مجازيّاً) نحو : طلعت الشمس ، ومِنْ تَركه : « وجُمِعَ الشّمس والقمر » [٣] . « فانظر كيف كان عاقِبَةُ مَكْرِهم » [٤] .

(أو) حقيقياً (مفصولاً بغير إلاّ) نحو : قامت اليوم هند ، ومن تركه : « إذا جاءكمُ المُؤْمِنات » [٥] .

١٧٧٠ — * إن امرأ غَرّه مِنْكُن واحِدَةٌ [٦] *

---

(١) لجوين الطائي . وصدره :

* فلا مُزْنَةٌ ودقَتْ ودْقها *

من شواهد : أوضح المسالك رقم ٢١١ .

(٢) للبيد بن ربيعة . وتمامه :

* وهل أنا إلاّ من ربيعة أو مُضَرْ *

من شواهد ابن يعيش ٨ : ٩٩ ، والخزانة ٤ : ٤٢٤ ، والمغني ٢ : ١٣٢ ، ١٨٦ وشذور الذهب ١٥٣ وقد تقدّمت قصة ابنتيْه في الشاهد رقم ١٢٢٤ .

(٣) سورة القيامة ٩ .

(٤) سورة النمل ٥١ .

(٥) سورة الممتحنة ١٠ .

(٦) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ٢ : ٤١٤ ، وابن يعيش ٥ : ٥٣ وشذور الذهب ١٥٥ ، والعينيّ ٢ : ٤٧٦ والأشموني ٢ : ٥٢ .

(ومساوياً إن كان جمع تكسير أو اسم جمع مطلقاً) أي لمذكّر أو لمؤنث نحو : قامت الزيود ، و « قام الزيود » ، و « قالت الأعراب » [(١)] . « وقال نسوة » [(٢)] ، أو (جمعاً بالألف والتاء لمذكّر) نحو : جاءت الطّلحات ، وجاء الطّلحات بخلافه لمؤنث ، فإن التّاء واجبة فيه لسلامة نظم واحدة نحو : جاءت الهندات إلا على لغة قال فلانة .

(أو اسم جنس لمؤنث) . نحو : كثرت النّحل ، وكثر النّحل .

(ومنه نعم ، وبئس) نحو : نعمت المرأة فلانة ، ونعم المرأة ، لأنّ المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو الذم ، وكذا نعمْت جارية هند ، ونعم جارية هنـــد .

(فإن كان فاعلهما مذكراً كنّي به عن مؤنث جاز لحاقها والتّرك أجود) نحو : هذه الدار نعم البلد ، ونعمت البلد ، وفي عكسه الإثبات أجود نحو : هذا البلد نعمت الدار ، ونعم الدار .

(ومرجوحاً إن فصل بإلاّ) نحو :

١٧٧١ — * ما بَرِئَتْ من رِيبة وذَمٍّ في حربنا الا بنات العَـــمِّ [(٣)] *

(وقيل : ضرورة) لا يجوز في النّثر ، ورُد بقراءة « إن كانت إلاّ صيحةٌ واحدةٌ » [(٤)] بالرفع .

---

(١) سورة الحجرات ١٤ .
(٢) سورة يوسف ٣٠ .
(٣) قائله مجهول .
من شواهد : شذور الذهب ١٥٦ والعيني ٢ : ٤٧١ والتصريح ١ : ٢٧٩ ، والأشموني ٢ : ٥٢ .
(٤) سورة يٰس ٢٩ .



(وجوّزها الكوفيّة في جمع المذكّر السالم) كجمع التكسير فيقال : قامت الزيّدون .

والبصريّة مَنعُوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدلّ على التذكير، وأمّا البنون فإن نظم واحده متغيّر فجرى مجرى التكسير كالأبناء .

(والتاء في) أوّل (المضارع كالماضي خلافاً وحكماً) فيجب في : تقوم هند ، وهند تقوم والشمس تطلع .

وترجّح في تَطْلُع الشمس ، وتهبّ الريح .

ويرجّح تركها في ما تهب الرّيح إلاّ في كذا ، ومن إلحاقها ما قرىء : « فأصبحوا لا تُرى إلاّ مساكنهم »[1] .

(فإنْ أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث) نحو : الهندان هما يَفعلان (فألزم ابن أبي العافية التاء) حملاً على المعنى (وصححه أبو حيان ، وخالف ابن الباذش) فجوّز التّاء حملاً على لفظهما ، وذكر أنّه قاله قياساً ولم نَعْلَمْ في المسألة سماعاً من العرب ، ولا نعتاً لأحَدٍ من النحاة .

ورده أبو حيّان بأن الضمير يَرد الأشياء إلى أصولها ، وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة :

١٧٧٢ — * لعلّهما أنْ تَبْغيا لك حاجَةً[2] *

---

(١) سورة الأحقاف ٢٥ .

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ، وأبو عمرو والكسائيّ « لا ترى » بالتاء ، « إلا مساكنهم » بنصب النون . وقرأ عاصم وحمزة : « لا يُرى » بياء مضمومة « إلاّ مساكنهُم » برفع النّون .

انظر : كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٨ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥٠٥ .



أوزانُ ألفِ التأنيثِ المَقصُورَة

(مسألة : أوزان) ألف التأنيث (المقصورة) :

[فُعْلَى] :

فُعْلَى بالضمّ فالسكون اسماً أو صفة أو مصدراً نحو : أنثى (وحُبْلى) وبُشْرى .

[فَعْـلى] :

(وفَعلى) بالفتح (أنثى فَعْلاَن) أي وصفاً كَسَكْرى (أو مصدراً) كَدَعْوى (أو جمعاً) كجَرْحى ، فإن كان اسماً لم يتعيّن كون ألفه للتّأنيث بل يصلح لها ، وللإلحاق كأرْطى [١] وعلْقَى [٢] .

[فِعلْى] :

(وفِعلى) بالكسر (مصدراً) كذِكْرَى . (أو جَمْعاً) كَظِرْبى [٣] وحِجْلى [٤] ، ولا ثالث لهما فإن لم يكن مصدراً ولا جمعاً لم يتعيّن له ، فإنْ لم يُنوّن فله كـ « ضيزى »[٥]

---

(١) الأرطي : شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم .

(٢) العلْقى : نبت .

(٣) ظِرْبى : جمع ظَرِبان على وزن : قِطْران ، وهي دويبة تشبه الهرّة .

(٤) حجْلى جمع : حَجَلة بفتحات : اسم طائر .

(٥) في النسخ الثلاث : « ضيزي » بدون همز . والأشموني يقيّدها بالهمزة فيقول : نحو : « ضئزى » بالهمز . انظر ٤ : ٩٩ .



أي : جائرة ، أو نونت فللإلحاق كرَجل كِيصى ٌ وهو المولع بالأكل وحده .

[فُعَالى] :

وفُعالى بالضم ّ والتّخفيف ، ولم يرد وصْفاً بل اسماً نحو (حُبَارى) لطائر ، وجمعاً نحو : سُكارَى . وزعم الزّبيدي (١) أنه ورد وصفاً نحو : جمل عُلاَدي ، أي شديد ضخم .

[فُعَّلى] :

(و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو : سُمَّهى) للباطل .

[أفْعُلاَوي] :

(و) أفعلاوي بالفتح وضم العين (نحو أَرْبُعَاوِي) لقِعْدة المتربّع .

[فِعَلّى] :

(و) فِعلّى بالكسر ، فالفتح ، فالتشديد (نحو : سِبَطْرى) لنوع من المَشي .

[فُعُلّى] :

(و) فُعُلّى بضمتين وتشديد اللام (نحو : كُفُرَّى) لوعاء الطلع ، وحُذُرّى من الحذر ، وبُذُرى من التبذير .

[فُعَّالَى] :

وفعّالى بالضم ّ والتشديد نحو : (شُقّارى) لبنْت ، وحُوّارَى (١) وخُضّارى (٢) .

---

(١) محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج ، أبو بكر الزبيديّ الأشبليّ النحويّ .
صنف مختصر العين – أبنية سيبويه – الواضح في النحو ، مات ٣٧٩ .

(٢) حوّاري : خلاصة الدقيق .

(٣) خضّارى بالخاء : لطائر . وفي ط : حضارى بالحاء .



[فَعْلَوى] :

(و) فَعْلَوَى نحو : (هَرْنوى) لبنت .

[فَعْولَى] :

(و) فَعْولَى نحو : (قَعْولى) لضَرْب من مشي الشيخ .

[فَعْلَلُوى – فَنْعَلُولى] :

وفَعْلَلُوى أو فَنْعَلُولَى نحو (حَنْدقوقا) لبنت . قيل : نونه أصليّة .

وقيل : زائدة ، ويقال [١٧١/٢] بكسر الحاء ، وبكسرها والدّال ، وبفتح الدّال والقاف مع كسر الحاء وفتْحها .

[مُفْعليّ] :

(و) مُفْعِليّ بالضمّ [١] وتشديد اللاّم ، ولم يجيء إلا صفة نحو : (مُكْورّي) لعظيم الأرنبة .

[مِفْعلّى] :

(و) مِفْعلّى بالكسر وتشديد اللام نحو : (مِرْقَدّى) لكثير الرّقاد .

[فَعَلوتـا] :

(و) فَعلوتَا بفتحتين نحو : (رهَبُوتا) ورغَبوتا للرّهبة والرّغبة .

---

(١) قيّده السّيوطيّ بالضمّ وتشديد اللام ، والأشمونيّ ٤ : ١٠١ قيّده بفتح الميم : « مَفْعَلِيّ » مثل : حَكْورّي ، لعظيم الأرنبة .

أما « مُفْعلي » بضمّ الميم وتشديد اللاّم وهي رواية السّيوطيّ فإنها كمُكْورّي : للعظيم الرّوثة من الدّوابّ ، انظر القاموس : « كور » .



[فِعِلّى] :

(و) فِعلّى بكسر الفاء واللام نحو : (قِرفِصّي [١]) بمعنى : القرفصاء .

[فعلني] :

(و) فعلنا مثلّثاً نحو : (عُرَضْني) [٢] وفُعَلْنيَ بالضمّ والفتح وسكون اللام نحو : عُرَضْنيَ من الاعتراض .

[يَفْعلّى] :

(و) يَفْعلّى بتشديد اللام نحو : (يَهْيَرّى) [٣] للباطل .

[فِعلِلّى] :

(و) فِعلِلّى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو : (شِفصِلّى) [٤] لنبت يلتوي على الأشجـــار .

[فَعَيَّلَى] :

(و) فَعَيَّلَى بفتحات وتشديد الياء نحو : (هَبَيَّخَا) لمشية بتبختر .

[فَعَلَيّـــا] :

(و) فَعَلَيّا بفتحات وتشديد ، ولم يجيء إلا اسماً نحو : (مَرَحَيّا) للمرح .

---

(١) في ط ، « قومضى » بالواو . تحريف .

(٢) وردت هذه الصيغة في الممتع ١ : ١٢٤ .

(٣) ط : « تهترى » بالتاء . تحريف . وانظر الممتع ١ : ١٢٩ .

(٤) ضبطه الصبّان ٤ : ١٠٢ بقوله : بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء ، وكسر الصاد المهملة ، وتشديد اللام . وفي أ : شغطلا بالطاء ، وفي ب : شقصاي وط : شقصلى بالقاف . كله ، تحريف .



[فَعْلَلَايَا] :

(و) فَعْلَلَايَا نحو : (بَرْدرايا) لموضع .

[فَعْلايــا] (١) :

(و) فعْلايا نحو : (حَوْلايا) .

[فُعلاَيا] :

(و) فُعلاَيا بالضمّ والفتح نحو : (بُرَحايا) للعجب .

[افْعِلّى] :

(و) افْعِلّى بالكسر نحو : (إيجِلّى) لموضع .

[فَوْعلّى] :

(و) فَوْعلّى بالفتح وتشديد اللام نحو : دَوْدَرّى : لعظيم الخصيتين .

(١) ضبطها الأشموني ٤ : ١٠٢ : « فوعالا » وعلّق الصبّان بقوله : « وذكر المراديّ في « شرح التسهيل » وأبو حيّان والشّمني ، أن وزنه « فعلايا » وهو أقرب مما قاله الشارح .

أوزانُ ألفِ التأنيثِ الممدودَة

(و) أوزان الممدودة :

[فَعْلاَء] :

بالفتح والسكون اسماً لصحراء ، أو وصفاً كحمراء ، وديمة هطلاء . أو مصدراً كرغْباء [١] ، أو جمعاً كطَرْفاء [٢] .

[أَفْعِلاء] :

وأفعلاء بكسر العين نحو : أَرْبِعاء للرابع [٣] من أيام الأسبوع ، وأصدقاء ، وأولياء .

[أفعُلاء] :

(و) أفعُلاء بضمّها كأربُعاء لعود من عيدان الخيمة .

[فعللاء] :

(وفعللاء) مثلّثٌ لامٌ وفاءٌ كعقربُاء لمكان ، وهِنْدباء لبقْلَة ، وقَرفصاء لضرْب من القعود .

[وفُعْلُلاء] :

(و) فُعْلُلاء بالضمّ وفتح اللام كقُرْفَصاء . قال أبو حيان : ولم يثبه غير ابن

---

(١) رغباء : مصدر رغب إليه إذا ما أراد ما عنده .

(٢) في ط : « ظرفاء » بالظاء . تحريف صوابه من أ ، ب ، والأشموني ٤ : ١٠٢ .
وطرفاء كما يقول الصبّان : الراجح أنها اسم جنسيّ جمعيّ لا جمع . والطرفاء : شجر .

(٣) يذكر الأشموني ٤ : ١٠٢ : أنها مثلثة العين ، بفتح الباء ، وكسرها ، وضمّها .



مالك ، وقال : الفتحة للتخفيف فلا تكون أصلاً .

[فُعَيْلِيَاء] :

وفُعَيْلِيَاء [١] بالضمّ كمُزَيقياء [٢] ، ومُطَيْطياء . قال أبو حيان : ولم يذكره إلا ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك ، وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه في الأصل بني على فعلياء وإن لم ينطق به ، فيكون كما لو صغرت كِبْرياء (كُبَيْرِياء) وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاً ، فإنه لا يثبت بناءً أصلياً .

[فُعُولاء] :

(وفُعُولاء)[٣] بضمتين نحو : عُشُوراء للعاشر من أيام المحرّم .

قال أبو حيان : وذكر بعض الكوفيين فيه القصر ، فيكون من الأبنية المشتركة .

[مفعولاء] :

(ومفعولاء) نحو : مَشْيوخاء ، ومَعلُوجاء ، ومعيوراء ، ومأتوناء لجماعة الشيوخ ، والعلوج ، والأعيار ، والأتن .

[مَفْعلاّء] :

(ومَفْعِلاّء) بالفتح وكسر العين كمِرْعِزّاء [٤] .

[فِعَلاء] :

(و) فِعَلاء بالكسر وفتح العين نحو : سِيَرَاء لنوع من ثياب القزّ .

---

(١) ط : « فعلياء » . تحريف .

(٢) لقب عمرو بن عامر ملك اليمن .

(٣) انظر الممتع ١ : ١٣٥ .

(٤) الزغب الذي تحت شعر العنز .



[فَعَالاء] :

(وفَعالاء) بالفتح اسماً نحو : براكاء : لمعظم الشيء ، وصفته نحو : طباقاء للرجل الذي ينطبق عليه أمره .

[وفِعالاء] :

(وفِعالاء) بالكسر كقِصاصَاء للقصاص . قال أبو حيان : ولا يحفظ غيره .

[ويفاعلا]

(ويفاعلا) بالفتح كينابعاء لمكان . قال أبو حيان : ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك .

[فاعلاء] :

(وفاعِلاء مثلّث عين) أي مفتوحها كخازَباء [1] ، ومكسورها كقاصِعَاء ، ونافِقاء ، كلاهما لجُحْر اليربوع ، ومضمومها كقافُلاء [2] وشاصُلاَء [3] لنبت . والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل .

[فعليـــاء] :

وفِعلِياء بكسر الفاء واللام اسماً ككبرياء ، وسيمياء للعلامة أو صفة كريح جربياء ، أي شمال .

---

(١) في أ : « حاربا » بالحاء والراء . وفي ط . « جارباء » بالجيم والراء . تحريف . صوابه من ب والقاموس :

والخازباء : بالخاء والزاي : الناقة التي ورم ضرعها .

(٢) قافلاء : موضع . وفي النسخ الثلاث : « قاقلا » بقافين بينهما ألف . تحريف صوابه من القاموس « قفل » .

(٣) شاصلاء : اسم نبت كما في القاموس .



[فُنْعُلاء] :

(وفنُعلاء) (١) بضمّ الفاء والعين ، وتفتح العين كخُنْفُساء ، وخُنْفَسَاء .

[فَعْنَالاء] :

وفعنلاء (٢) بالفتح كـ « بَرَنْساء » بمعنى الناس .

(١) في ط : « وفيعلاء » بالياء .
(٢) في الأشموني ٤ : ١٠٤ : « فعنلاء » بتقديم العين على النون . وفي النسخ الثلاث « فنعالاء » ، وفي الممتع ١ : ١٦٢ « فعلالاء » .



الأوزان المشتركة

(ويشتركان) أي المقصورة والممدودة (في) أوزان :

[فَعَلَى] :

(فَعلَى) بفتحتين ، فالمقصور اسم نحو : أجَلَى لموضع ، وبَرَدَى : نهر دمشق وصفة كجَمَزى ، ومَرَطى ، وبشكى لضرْب من العدو ، وجَفَلَى للدعوة العامّة ، ونقرى للخاصّة .

والممدود لا يحفظ منه إلا فرَحَاء ، وجَنَفاء : موضعان . وابن دأْثاء [1] ، وهي الأمَـــة .

[فُعَلَى] :

(وفُعَلى) بالضمّ فالفتح . فالمقصور لم يرد إلا اسماً نحو : شُعَبَى لموضع وأُرَبَى للدّاهيـــة .

والممدود اسم كخُششَاء لعظم خلف الأذن ، وصُعَداء للتنفس ورُحَضاء لعرق الحمّى . وصفة كَنُفَساء ، وناقة عُشَراء .

[فَعْلَلَى] :

(وفَعْلَلَى) بفتح الفاء واللام لم يرد إلا اسماً . فالمقصور كَقَهْقَرَى لنوع من

---

(١) ط : « وابني » مكان : « ابن » . تحريف .



المشي . وفَرْتنى (١) لامرأة ، وقرقرى لموضع . والممدود كعَقرباء لموضع .

وعدّ ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة ، وفي التسهيل من المشتركة . قال أبو حيان : وهو الصحيح .

[فِعْلِلَى] :

(وفِعْلِلِى) بكسر الفاء واللام . ولم يرد إلا اسماً ، فالمقصور كهِربدِي لمشية الهرابذة (٢) ، والممدودة : كهِنْدِباء لبقلة ، وطِرْمساء للظلمة . وجِلْحِطاء لأرض لا شجر بها .

[فوعلى] :

(وفوعلى) بفتح الفاء والعين ، ولم يرد إلاّ اسماً كخوزَلَى لمشية بتبختر . وحَوْصَلاء(٣) .

[فَيْعلى] :

(وفَيْعلَى) [١٧٣/٢] بالفتح كخَيْزلَى ، ودَيْكسَى لغة في ديْكِساء (٤) ، وهي القطعة من النّعم .

---

(١) تطلق على المرأة الفاجرة كما في القاموس : « فرت » .

(٢) في القاموس : الهربذة : عدو ثقيل ، وقد ضبطت بفتح الهاء والباء .

(٣) موضع كما في القاموس .

(٤) على وزن : « فيعلاء » انظر الأشمونيّ ٤ : ١٠٤ قال الصّبان : « الكاف مضبوطة بالقلم في النسخ الصحّاح من القاموس : بالسّكون ، وكسر الدال ، وفتح الياء التحتيّة .
ومن قال : إن الكاف بالفتح غير معوّل عليه ، لأنه يلزم عليه توالي أربع متحرّكات في الكلمة الواحدة وهو مرفوض .
ثم قال الصبان : رأيت الدمامينيّ ضبطها بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتيّة ساكنة ، فكاف مكسورة ، فسين مهملة ، والياء فيه زائدة ، وهذه رواية السّيوطيّ .



قال أبو حيّان : ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع ، وتبعه ابن مالك .

وقال غيره : هو فَعْللاء وفَعْلَلى : فلم يثبت فيعلى للمدود [١] .

[فعيلى وفعيلاء] :

(وفَعِيلَى وفَعِيلاء) [٢] نحو: كثيرْى[٣]، وقَرِيثاء [٤] وكَرِيثاء لنوع من البسر الفاء وكسر العين .

[فعِّلى] :

(وفِعِّلى) بكسرتين وتشديد العين . فالمقصور لم يرد إلا مصدراً كحثّيثي للحث . وهجيِّري للعادة .. والممدود لم يحفظ منه إلا فخيِّراء [٥] ، وخصِّيصاء[٦] ومكِّيناء [٧] ، ولا رابع لها .

[فاعولى] :

(وفاعُولى) بضم العين نحو : بادُولى لبلد ،وعاشُوراء ، وضاروراء للضّرر .

[إفعيــلى] :

(وإفْعِيلَى) بكسر الهمزة والعين نحو : إهْجِيرَي ، وإجْرِيّا[٨] للعادة ، ولا يحفظ

(١) فالياء على هذين الوزنين زائدة .

(٢) سقطت هاتان الصيغتان ، وما يتبعهما من حديث إلى صيغة «فعيلى» التالية من أ ، وسقطت « فعيلاء » من ب .

وفي ط : « فعليا » تحريف . صوابه من الممتع ١ : ١٣٦ .

(٣) في القاموس : « كثر » : كَثِيراء : رطوبة تخرج من أصل شجرة .

(٤) في ط : «قريناء» بالنون . صوابه من الممتع ١ :١٣٦ وانظر القاموس :«قرَث».

(٥) من الفخر .

(٦) للاختصاص .

(٧) من أ : « وملتيا » وفي ب : « وملتيا » ، وفي ط . « ومكثياء » بالثاء . كله تحريف . صوابه من الأشموني ٤ :١٠٠ . ومكيناء من التمكن .

(٨) في القاموس : « جرى » : الإجْرِيّا بالكسر والشدّ ،وقد يمدّ : الو جه الذي تأخذ فيه وتجرى عليه.

غيرهما ، واهْجِيرَاء ، وإجْرِيّاء لغة فيهما [١] ، وإحْليلاء [٢] موضع .

[فعِلّى] :

(و فِعِلّى) كقِطِبّى لنبت ، زِمِكّى [٣] وزِمِجّي [٤] ، وزِمِجّاء [٥] بالقصر والمدّ للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختصّ بالمقصورة ، وفي التسهيل من المشترك . قال أبو حيان : وهو الصحيح .

[فَعْلُولى] :

(وفَعْلُولى) بفتح الفاء ، وسكون العين ، وضمّ اللام نحو : فَوْضُوضى و مَعْكُوكاء ، وبَعْكُوكاء للشر والجلبة .

[فَعَلِيّــا] :

(وفَعَلِيّا) وبفتحتين وكسر اللام نحو : كزَكَرِيّا [٦] ، وزَكَرِيّاء .

[فُعَّيْلَى] :

(وفُعَّيْلَى) بضم الفاء ، وتشديد المفتوحة كخُلَّيْطى للاختلاط ولُغَّيْزى للغز ، ودُخَّيْلاَ لباطن الأمر ، وقُبَّيْطا للنّاطف .

---

(١) انظر القاموس : « هجر » و « جرى » .

(٢) « إحليلا » بالحاء المهملة : جبل . وبالقصر : شعب لبني أسد . وهي محرّفة في النسخ الثلاث . ففي أ ، ط : « وإجليلا » بالجيم ، وفي ب : « وأطيلا » بالطاء . صوابه من القاموس .

(٣) « زمكى » : أصل ذنب الطائر .

(٤) الزمجيّ : أصل ذنب الطائر .

(٥) ط : « زمحاء » بالحاء المهملة . تحريف .

(٦) ط : « كركريا » بكاف وراء مهملة . تحريف .



[فُعَنْلى] :

(وفُعَنْلى) كجُلَنْدى اسم ملك وجُلَنْداء .

[أفعلى] :

(وأفْعَلى) بفتح الهمزة والعين كأجْفَلى للدعوة العامة ، وأوْجَلى [١] موضع ، ولا ثالث لهما ، والأرْبعَا ، والأجفلا .

[يُفاعلى] :

(ويُفاعِلَى) بضم أوله : ينص [٢] أبو حيان لمثال المقصور منه ، قال : ومثال الممدود يُنابِعاء [٣] اسم بلد لا غير .

[فُعالِلى] :

(وفُعالِلى) بالضمّ ، وكسر اللاّم : جُخَادِبِى ، وجُخادِباء [٤] .

[فعولَى] :

(وفعُولى) بالفتح ، فالضم كعُبَيْد سَنُوطي [٥] اسم أو لقب ، وحَضُوري لموضع ،

(١) لعلها : « أيجلى » بالياء لا بالواو كما في القاموس .

(٢) في النسخ الثلاث : « بيض » ولا معنى لها .
ولعلّها محرّفة من كلمة « ينصّ » أي ينصّ أبو حيّان على مثال المقصور منه ومثال الممدود ، وتكون كلمة : « قال » : زائدة ، وعلى هذا الافتراض تكون كلمة ينابعاء جائزة القصر والمدّ ، فهي من الأوزان المشتركة كأخواتها في هذا القسم وقد نص على ذلك اللسان : « نبع » .

(٣) في ط : « ينايقاء » بالياء والفاء . تحريف صوابه من الأشموني ٤ : ١٠٤ .
قال الصبّان : وحكى في أوله الضمّ كما في ابن عقيل على التسهيل .

(٤) لضرب بن الجراد . وفي ط : « مجادلة » ، و « مجادلى » و « حجادبا » تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « كعبيد سيوطي » بالياء . تحريف صوابه من القاموس سنط و « سنوطي » لقب المحدّث : عبيْد أو اسم والده .



ودَبُوقاً للعَذِرة ، ودَقُوقا لقرية بالبحرين ، وقطُورى : قبيلة في جرهم ، وكحَرُورا ، وجَلُولا : موضعان ، وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالممدود ، وهو رأي ابن عصفور ، وعدّه ابن القوطية [1] وابن القطّاع من المشترك ، قال أبو حيان : وهو الصحيح .

(وفَعَوْلَى) بفتحتين ، وسكون الواو كَشَرَوْرَى لموضع [2] وخَجَوْجا [3] للطويل الرجلين .

(وفَاعِلّى) بالتشديد كقافلاّ ، وقافِلاّء [4] .

(وفُعَلّى) بضم الفاء ، وفتح العين ، وتشديد اللام كعُرَضّى [5] من الاعتراض ، وسُلَحْفا .

---

(١) محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم المعروف بابن القوطية ، أبو بكر النحوي .
صنف : تصاريف الأفعال – المقصور والممدود، مات٣٦٧ .

(٢) جبل لبني سليم .

(٣) في أ : « وحَحوجا » بحاءين وجيم . وفي ب : « خجوحا » بخاء وجيم وحاء . وفي ط « حاجوجا » بحاء وجيمين . كله تحريف . صوابه من القاموس : « خججج » .

(٤) موضع كما في القاموس .

(٥) انظر : الممتع ١ : ١٠٤ .



المَقصُورُ وَالممْدُود

أي هذا مبحثهما ، وذكرا عقب التأنيث لاشتماله على الألف المقصورة والممدودة ، والأولى في مناسبة التسمية أنّ المقصور سمّي به ، لأنه لا يُمدُّ إلا بمقدار ما في ألفه من اللّين ، ولأن ألفه تحذف لتنوين أو ساكن بعدها ، فيقصر ، والممدود بخلافه ، لأنه [١] يمد لوقوع الألف قبل همزة ، كما تُمَدُّ حروف المد المتّصلة به ، ولا تحذف ألفه بحال ، وقيل : سمّي المقصور ، لأنه حبس عن الإعراب ، والقصر : الحبس وليس بجيد ، لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود ، ويلزمه صدق هذا الاسم [٢] على المضاف للياء .

[المقصور]

(المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة ، فخرج بالألف ما آخره ياء ، وباللّازمة الأسماءُ الستة حالة النّصب ، ولم احتج إلى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازاً عن الممدود نحو : صحراء لعدم الحاجة إليه ، إذ لا يصدق عليه أن آخره ألف بل همزة ، فلم يدخل ، ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيَخْشَى ، ورَمى [٣] ، وأبى [٤] ولا [٥] المبنيات كمتى ، وهذا ، وإذا وما [٦] يقع في عبارة بعضهم

---

(١) من قوله : « لأنه يمدّ » إلى قوله : « وقيل : سمى المقصور » سقط من أ .

(٢) « الاسم » سقط من أ .

(٣) في النسخ الثلاث : « ويرمي » . تحريف . صوابه : « رمى » .

(٤) ب ، ط : « وحتى » صوابه من أ .

(٥) ط : « وإلى » صوابه من أ ، ب .

(٦) ط : « أو ما يقع » بأو لا بالواو . تحريف .



من إطلاق ذلك عليها تسامح .

(ويقاس) القصر (في كل معتلّ) آخره (فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوماً أو غلبة كمفعول غير الثلاثيّ) كمصطفى ، ومُقتدَى ، ومُقْتضَى ومُسْتقصَى ، إذْ نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوماً كما تقدّم ، ولم يشذ منها شيء .

(ومصدر فعل اللازم) كَهوِيَ هَوىً ، وجَوِي جَوىً ، إذ نظيرهما من الصحيح « فَرِحَ » ونحوه ، لأن المصدر فيه على فَعَل بالفتح غالباً ، وإن جاء على فِعَالة . كَشِكِس شِكَاسة ، فاكتفى بالغالب في قصر نظيره المعتل (والمَفْعَل) سواء كان مصدراً أم زماناً كمَرْمَى ، ومَغْزى إذ نظيرهما مَذْهَب ومَسْرح بفتح ما قبل الآخر لزوماً .

(والمِفْعَل) بكسر الميم ، وفتح العين للآلة نحو : مِرْمَى ، ومِهْدى ، وهو وعاء الهدية ، إذ نظيرهما نحو : مِخْصَف ، ومِغْزَل ، على[1] مِفْعَل بفتح غالباً وإن جاء على مِفْعال نادراً[2] .

(وجمع فِعْلة) بالكسر (وفُعْلَة) بالضم نحو : مِرْية ومِرىً ، ومُدْية ومُدىً إذْ نظيرهما من الصحيح نحو : قِرْبة وقِرَب ، وقَرْية وقُرَى على فِعَل وفُعَل بفتح ما قبل الآخر .

---

(١) ط : « وعلى » بالواو .

(٢) هذا إشارة إلى سؤال محتمل ، وهو كما قال الصّبان ٤ : ١٠٧ فإن قلت : نظيرهما أيضاً : محراث ، ومجراف ونحوهما ، فإن الآلة تأتي على مِفعال ، فهلاّ مدّ مَرْمى — ومهدى فالجواب أنه رجح النظر إلى نحو : مخصف ، ومغزل لأمرين : الأول : أن نحو مرمى ، ومهدى أشبه بنحو : مخصف ومغزل .

الثاني : أن مجيء الآلة على مِفعَل أكثر من مجيئها على مفعال .



[الممدود] :

(والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من الأسماء [٨٧٤/٢] الأسماء المعربـــة .

فخرج بالقيد [غير] [(١)] الأخير المقصور ، وبالزّائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو : كِساء ، ورِداء ، والألف كذلك نحو : ماء ، فإن أصله : مَوه ، قلبت الواو ألفاً ، والهاء همزة ، فلا يسمى ممدوداً نص عليه الفارسيّ لعروض المدّ فيه ، إذ ألفها واو في الأصـــل .

ولا يسمّى ممدوداً غير الأسماء كجاء ، وشاء ، ولا المبنيّات كهؤلاء ، واللاء إلاّ تَسَمُّحـــاً .

(ويقاس فيما) أي معتلّ الآخرِ (قبل آخرِ نظيره) الصحيح (ألفٌ) لزوماً أو غلبة (كمصدر) الفَعْل (ذي) همز (الوصل) كالاستقصاء ، والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار (وفَعّال) بالفتح والتشديد كعدّاء وسقّاء إذ نظيرهما قتّال وشرّاب .

(وتَفْعال) بالفتح كالتّعداء ، والتّرماء [(٢)] إذ نظيرهما التّكرار والتّطْواف (ومِفْعال صفة) كمهزاء ، إذْ نظيره مهزار بخلافه غير صفة كاسم الآله ، ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب ، وقد يأتي على مِفْعل كمِدْعَس ومِطْعن [(٣)] . (وواحد

---

(١) ب ، ط : « بالقيد الأخير المقصور » وفي هذه العبارة نظر ، فإن القيد الأخير هو الأسماء المعربة ، والمقصور : اسم معرب ، وليس مبنياً اللهم إلاّ إذا أراد بالإعراب الحركات الظاهرة تجوّزاً .
وعبارة أ : « غير الأخير » مقبولة لأن المقصور اسم معرب .

(٢) في القاموس : « راميته مراماة ورماء ، وتَرْماء » .

(٣) أ ، ب : « معطن » بتقديم العين على الطاء .



أفعلة) ككساء وأكسية ، وقَباء وأقْبية ، إذ نظيرهما : خِمار وأخْمرة وقذال وأقْذِلة .

وأشرت بالكاف إلى أنه بقيت أمثلة كثيرة اطّرد فيها القصر والمدّ لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة .

(وغير ذلك مرجعه السّماع) قصراً ومدّاً ، وفيه كتب مؤلفة يرجع إليها . قال أبو حيّان : ومن أجمعها : « تحفة المودود » لابن مالك (ومرّ من بناء التثنية وجمعي التصحيح) في أول الكتاب تبعاً للتسهيل ، وإن كان اللائق ذكره هنا .

* * *



جَمْع التكسِير

أي هذا مبحثه (هو قِلّة) يُطلق على ثلاثة إلى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها ، وقد يغني أحدهما عن الآخر وضْعاً [١] كقولهم : في رِجْل أرجل ، ولم يجمعوه على مِثال كثرة ، وفي رَجُل رجال ، ولم يجمعوه على مثال قلة ، أو استعمالاً لقرينة مجازاً نحو : « ثلاثة قُروء » [٢] .

جُمُوع القِلّة

(فالأوّل) أي الذي للقلة أربعة أوزان ، وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع ، وذكر ما يجمع عليه قياساً وسماعاً ، وسلك ابن الحاجب طريق سيبويه الابتداء بالمفرد ، وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك :

[أفْعُل] :

أحدهما (أفْعُل) وابتدىء به لأنه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة .

(ويطّرد في ثلاثيّ اسماً صحيح العين على فَعْل) بالفتح والسّكون ككَلْب وأكْلُب ، وفَلْس وأفْلُس ، ووَجْه وأوجُه ، ودَلو وأدْلٍ ، وظَبْيٍ وأظْبٍ .

بخلاف غير الاسم وهو الوصف : كضَخْم وكَهْل ، والمعتلّ العين كسَيْف

(١) ط : « وصفاً » بالصاد والفاء . تحريف .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨ .



وثَوْب ، لاستثقال الضمّة على حرف العلة ، وندر أعْبُد ، وأعَيُن ، وأسْيُف ، وأثْوُب .

(و) يطّرد أيضاً (في) اسم (مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء ، مفتوح الأول أو مكسوره ، أو مضمومه كعنَاق وأعْنُق ، وذِراع وأذْرُع ، وعُقَاب وأعْقُب ، ويَمين وأيمُن بخلاف الوصف كشُجَاع والمذكر .

وشذّ طِحال وأطْحُل ، وعتَاد وأعْتُد ، وغُراب وأغْرُب .

والمؤنث بعلامة كسحابة ، ورسالة ، وعجالة ، وصحيفة .

والثلاثيّ : كدَعْد ، والخالي من مدة كخنصر ، وضِفْدع .

(لا فَعَل) بفتحتين (وفَعِل) بالكسر فالفتح (وفِعْل) بالكسر والسكون (وفُعْل) بالضم والسكون (وفَعُل) بالفتح والضمّ (وفُعُل) بضمتين حال كون كلّ مما ذكر (مؤنّثاً) أي لا يطّرد فيها (في الأصحّ) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه ، وقال يونس [1] : يطّرد في فَعَل إذا كان مؤنثاً نحو : قَدمَ وأقْدُم .

وقال الفرّاء : يطّرد فيه وفيما بعده كذلك كقدَر وأقْدُر ، وقدم وأقْدُم ، وغُول وأغْوُل ، وعَجُز وأعْجُز ، وعُنُق وأعْنُق .

ولا يطرد فيها المذكر وفاقاً .

وشذ جَبَل وأجْبُل ، وجِرْو وأجْرِ ورُكْن وأرْكُن ، وفَرْطُ وأفْرُط .

وشذ أيضاً : أَكَمة . وآكُم ونِعْمة وأنْعُم ، ومكَان وأمْكُن ، وجنين وآجُن .

[أفعـــال] :

(و) الثاني (أفعال ويطّرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفْعُل) وهو فَعْل المعتل العين

---

(١) أ : « ابن يونس » بزيادة : « ابن » . تحريف .



كسيف وأسياف ، وثوْب وأثواب .

وغير وزن فَعْل من أوزانه : كحِزْب وأحزاب ، وصُلب وأصلاب ، وجمَل وأجْمال ، ووَعْل وأوعَال ، وعضَدُ وأعْضاد ، وعنُق وأعْناق ورُطَب وأرطاب ، وإبِل وآبال ، وضِلَع وأضلاع .

أما فَعْل المطّرد فيه أفعل فلا يأتي فيه أفعال إلا نادراً كفرْخ وأفراخ وكذا الثلاثي غيره .

والوصف كجِلْف وأجلاف ، وحُرّ وأحْرار وخُلُق ، وأخْلاق ، ونَكَد (١) وأنْكاد،ويَقِظ وأيْقاظ ، وجُنب وأجناب . وكذا غير الثلاثي كشريف وأشراف، وجبَان وأجْبان (٢) وجُثَّة (٣) وأجْثاث ، وهَضَبة وأهْضاب ، ونِضْوة وأنْضاء ، وسعفة وأسعاف (٤) ونَمِرة (٥) وأنْمار . وجاهل وأجْهال ، وميت وأموات ، وغُثاء وأغْثاء ، وقِماط وأقْماط ، وصاحب [٢/١٧٥] وأصحاب ، وأغْيَد وأغْيَاد ، وقحطان وأقْحاط ، وذَوطةُ وأذْواط ، وهو نوع من العنكبوت .

(قيل) : ويطّرد أيضاً (فيما فاؤه همزة أو واو) وهو (على فعْل صحيح العين) نحو أنْف وآناف ، وألْف وآلاف ، ووهْم وأوْهام ، ووَقْت وأوْقات ، ووقْف وأوْقَاف استثقالاً لأفعُل فيه بوقوع الضمة بعد واو ، وهذا رأي الفرّاء ، والأكثر على أنه محفوظ فيه .

---

(١) « نكِد » بكسر الكاف ، وسكونها ، وفتحها كما في القاموس .

(٢) انظر الأشموني ٤ : ١٢٥ .

(٣) من قوله : « وجثة » إلى قوله : « وجاهل » سقط من أ .

(٤) هكذا في ط : شعفة وأشعاف . وفي أ : وعشا ، وأعشا . تحريف .
ولعلها سعفة بالسين ، وهي غصن النخلة اليابس أو النخلة نفسها .

(٥) نمرة بالنون على وزن : فَعِلَه بفتح النون وكسر الميم .



(وقَل) أَفْعال (في فَعَل) بفتحتين حال كونه (أجوف) كـ (مال) وأموال وحال وأحوال ، وخال وأخوال .

(وندر في فُعَل) بالضم والفتح كرُطَب وأرْطاب ، ورُبَع وأرباع ، وسيأتي قياسه (ولزم في فِعِل) بكسرتين كإبل وآبال .

(وغلَب) في فُعَل لمضاعف (نحو : لُبَب) وألباب . (و) فُعَل نحو (مُدَى وأمْداء . (و) فَعِل نحو (نَمِر) وأنمار . (و) فَعُل نحو عَضُد وأعْضاد . (و) فِعَل نحو (عَنِب) وأعناب (و) فُعُل نحو : (طُنُب) وأطناب ، وعُنُق وأعناق . (و) فَعُول نحو (فَلُو)[1] وأفلاء ،وعَدُوّ وأعداء .

[أفعلـــة] :

(و) الثالث (أفعلة : ويطّرد في اسم مذكر رباعيّ ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء ، كطَعام وأطعمة ، وحِمار وأحمرة ، وغُراب وأغْرِبة ورَغيف وأرغفة ، وعَمود وأعْمِدة بخلاف الصفة .

وندر : شحيح وأشحة ونَجِيّ وأنْجية .

وأما المُؤنّث فتقدم أن قياسه أفْعُل . وندر : عُقاب وأعْقبة .

وغير الرّباعي ، وندر قَدح وأقْدِحة ، و « قز وأقزة » [2] ، وخال وأخولة ، ورمضان وأرمضة ، وخوّان لربيع الأول وأخْوِنة .

---

(١) الفلوّ كعَدُوّ وسحوّ : الجحش والمهر فطما أو بلغا السّنّ .

(٢) ب ، ط : « قز وأقزة » . وفي أ : قز ، وأقرزة » ولعل الصواب : « فز » بالفاء ويجمع على : « أفزاز » والنادر منه أفزّة . والقز : الرجل الخفيف ، وولد البقرة الوحشية انظر القاموس . أو لعلها محرّفة عن « جزّة » والجزة : صوف شاة مجزوزة ، وجمعها النادر : أجزّة . انظر الأشموني ٤ : ١٢٧ .



والخالي من مَدّة ، وندر جائز وأجوزة ، وهي الخشبة الممتدّة في أعلى السّقف .

(فإن كانت) المدّة في الاسم المذكور (ألفاً شذ غيره فيه) إن كان (منقوصاً أو مضاعفاً على فِعال) بالكسر (أو فَعال) بالفتح كسِقاء وزمام ، وسماء ، وبتات .

ومن الشاذ فيه : عِنان وعُنُن ، وحِجَاج وحُجُجٌ (١) وسَماء وسُمِيٌّ (٢) بمعنى المطر ليكون مذكراً ، ولا يشذّ في غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتي في أمثلته .

(وما عدا ما تقدّم) قياسه (يحفظ) ولا يقاس عليه .

[فِعْلة] :

(و) الرابع (فِعلة ، وقيل هو اسم جمع) لا جمع ، قاله ابن السّرّاج . قال أبو حيّان : وشبهته أنه رآه لا يطّرد ، قال : وهذه شبهة ضعيفة ، لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطّرد .

(و) على الأوّل (لا يطَّرد بل يحفظ في فعيل) كصَبيّ وصِبْية ، وخَصِيّ وخِصْية بالفتح ، وجَليل وجِلَّة ، وفَعَل بفتحتين كولَد ووِلْدة ، وفَتى وفِتْية .

(وفَعْل) بسكون العين كشَيْخ وشِيْخة . وثَنْي وهو الثاني في السيادة وثِنية ، (وفُعال) بالضم كغُلام وغِلْمة ، وشُجاع وشِجْعة .

(وفَعال) بالفتح كغَزال وغِزْلة . (وفَعِل) بالكسر ، فالفتح كثِنَىً بوزن عِدَى وثِنْيــة :

جُمُوع الكَثْرة

(والثاني) : أي جمع الكثْرة له أوزان :

(١) الحجاج بفتح الحاء وكسرها وجيمين : العظم الذي ينبت عليه الحاجب . انظر الصبان ٤ : ١٢٧ .

(٢) وسمع أيضاً : أسميه على القياس . انظر الأشموني ٤ : ١٢٧ .



[فُعْــل] :

أحدها : (فُعْل) ويطَّرد جمعاً (لأفْعَل وفَعْلاء) وصفيْن (متقابلين) كأحمر وحَمْراء ، وحُمْر . (أو منفردين لمانع خِلْقة) كأكْمَر للعظيم الكَمْرَة أي الحشفة وآدَر للمنتفخ الخصية [1] ، وأقلَف [2] ، ورتقاء ، وقَرْناء ، وعَذْراء (وفي المنفردين لمانع (استعمال) بأن لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجلي آلي [3] ، وامرأة عجزاء ، ولم يقولوا : أعجز ، ولا ألْياء مع وجود المعنى ، وهو كِبَر العجزُ فيهما (خُلْف) قيل : يَطَّرد فيه فُعْل ، وجزم به ابن مالك في شرح الكافية ، وقيل : يُحفظ ، وجزم به في التّسهيل .

(فإن صَحّ لاماً وعيناً جاز ضمُّها) أي العين (ضرورة) في الشعر (ما لم يضاعف) كقولــه :

١٧٧٣ — *وما انْتَمَيْتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفِ [4] *

وقولــه :

١٧٧٤ — * وأنْكَرتني ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ [5] *

---

(١) آدر لعظيم الأدْرة ، وسكون الدّال .

(٢) القلْفة : جلدة الذّكر .

(٣) والأصل : أألَى ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً ، والياء كذلك لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها وآلى : كبير الألية .

(٤) سبق ذكره رقم ١٦٣٤ .

(٥) لأبي سعيد المخزوميّ .

من شواهد الأشموني ٤ : ١٢٨ . وصدره :

* طوى الجديدان ما قد كنت أنْشرُهُ *



بخلاف المضاعف نحو : « غُرّ » (١) لما يلزم منه في الفك ، وهو ثقيل مع ثقل الجمـع .

والمعتلّ اللام نحو : عُمْي لئلا تنقلب الياء واواً ، ثم تنقلب إلى الياء كما القاعدة في كل اسم آخره واو وقبلها ضمة فيئول إلى وزن فعل المهمل .

أو العين نحو : سُود ، وبِيض لاستثقال الضمّة على حرف القلة .

وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فُعُل كسَقْف وسُقُف وخوّار وخُوُر (٢) ، وعميمة وهي النخلة الطويلة وعُمّ ، وبَازِل (٣) وبُزُل وأسَد وأُسُد ، وبَدَنَة وبُدُن ، وذُبَابٌ وذُبٌّ .

[فُعُـــل] :

(و) الثاني من أوزان جمع الكثرة (فُعُل) بضمتين ويطّرد جمعاً .

(لفَعُول اسماً) مذكّراً أو مؤنثاً كعَمود وعُمُد ، وقَلُوص ، وقُلُص (أو صفة لا لمفعول) (٤) كصَبور وصُبُر ، وشَكُور ، وشُكُر بخلاف نحو : حَلُوب وركوُب .

(وفعيل) بلا تاء (اسماً) كقَضيب وقُضُب .

وندر في الصفة كنذير ونُذُر ، وفي ذي التاء كصَحيفة وصُحُف .

(وفعَال) بالفتح (وفِعال) بالكسر (اسمين غير مضاعفين) لمذكر أو مؤنث

---

(١) جمع : أغرّ .

(٢) انظر القاموس : « خور » .

(٣) يقال : بعير بازل ، وناقة بازل : إذا انشقّ نابهما .

(٤) ط : « لا كمفعول » بالكاف .



كقَذال وقُذُل ، وأتان وأتُن ، وحمار وحُمُر ، ودِراع ودُرُع .

بخلاف الوصفين كجبَان وجُبُن ، وناقة ضِناك [1] أي عظيمة المؤخرة [١٧٦/٢]

وشذ جمل ثِقال ، أي بطيء وثُقُل ، وناقة كِناز وكُنُز .

والمضاعفين كحنَان ومِداد ، وشذ عِنان وعُنُن .

(ولا يقاس في فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل ، وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه ، ومثّله بكُراع وكُرُع ، وقُراد وقُرُد .

وسمع وفاقاً في نحو : سَقْف وسُقُف ، ونَمِر ، ونُمُر ، شَارِف وشرُفُ ، وفَرِحَة وفُرُح وتَمْرة وتُمُرُ ، وسِتْر وسُتُر .

(ويجب تسكين عينه إن كانت واواً اختياراً) نحو : سِوار وسُوْر ، ونوار ونُور ، وعَوان وعُون ، ومن ضمّها في الضرورة قوله :

١٧٧٥ — * عَنْ مُبْرِقاتٍ بالبُرِيْنِ وتبـ دو بالأكفّ اللامعات سُوُرْ [2] *

(خلافاً للفرّاء) في قوله : ببقاء الضم اختياراً قال : ورُبّما قالوا عُوُن كرُسُل فرقاً بين جمع العوان والعانة .

(ويجوز) التسكين (إن لم تكنها) أي واواً ، ولم يضاعف نحو : حُمْر ، وقُذْل بخلاف ما إذا ضوعف نحو : سُرُر ، فلا يسكن ، لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفكّ في المفرد ، والجمع مبنيٌّ على مُفْرَدِه . (فإن كانت)

---

(١) في القاموس : « ضنك » ضِناك ككتاب : الثقيلة العجز .

(٢) لعدي بن زيد ديوانه ١٢٧ .

من شواهد : سيبويه ٢ : ٣٦٩ ، والمنصف ١ : ٣٣٨ ، وابن يعيش ١٠ : ٨٤ .



العين (ياء كسرت الفاء) فتصح نحو : سِيـل وعِيـن . جمعي سِيال [١] ، وعِيان [٢] ، والأصل : سُيُل وعُيُن ، ولو بقيت الضمّة لزم قلب الياء واواً كمُوقِن ، وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف .

(وحكى قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) الذي مفرده على فعيل لغة تخفيفـــاً [٣] .

(وقيل : اسماً ، وقيل : صفة) أيضاً فعلى الأول وهو رأي ابن قتيبة وغيره ، واختاره ابن الضائع لا يجوز في « ثياب جُدُد » إلاّ الضمّ ، لأنه إنما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة [٤] .

وعلى الثاني ، وهو رأي ابن جني ، واختاره الشّلوبين وابن مالك يجوز : « جُدَد » كسُرَر جمع سرير ، والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ، ونبّه عليه أبو حيّـــان .

[فُعَــل] :

(و) الثالث من الأوزان (فُعَل) بالضم فالفتح ، ويطّرد جمعاً : (لاسم على فُعْلة) بالضم والسكون (وفُعُلة ، بضمتين) سواء كان صحيح اللام كَغُرْفة وغُرَف ،

---

(١) يقول الصبان : السين مكسورة كما في خط السيّوطي .
قال في الصحاح : السّيال بالفتح : ضرب من الشجر له شوك ، وكذا في الدمامينيّ .

(٢) في القاموس : العِيان : « بكسر العين » حديدة في صاع الفدّان .

(٣) في أ ، ب : المضاعف تخفيفاً على فعيل بسقوط : « الذي مفرده » وتقديم : « تخفيفاً » .

(٤) في هامش ط ورد ما نصه : « في نسخة هكذا ، إنما سمع في الاسم الذي مفرده على فعيل لغة ، وعلى الثاني الخ » أ هـ .
أقول : وهذه العبارة التي أشار إليها المعلق وردت بعد قوله : « المضاعف » قبل ذلك بسطرين أو ثلاثة .



وجُمُعَة وجُمَع أم معتلها أم مضاعفها كعُرْوَة وعُرَى ونُهْيَة ونُهَى ، وعُدَّة وعُدَد .

بخلاف الوصف منها كرجل ضُحكَة وهُزَأة ، وامرأة شُلَلَة أي سريعة في حاجتها .

وشَذَّ رجل بُهْمَة وبُهَم .

(و) يطرد (لِفُعْلَى أنثى أفعل) ككُبْرى وكُبَر ، وفُضْلَى وفُضَل .

بخلاف فُعْلَى غيره كحُبْلَى وبُهْمَى ، ورُجْعَى ورُبَّى [(١)] .

(وقاسه المبرد في) فُعْل بالضم والسكون مؤنثاً بغير تاء نحو (جُمْل) [(٢)] وغيره قال : وهو مسموع .

(و) قاسه (الفرّاء في) فُعْلَى مصدراً نحو : (الرّؤيا) والرُؤى ، والرجُعَى والرُّجَع .

(و) في فَعْلَة بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة (نحو : نَوْبَة) ونُوَب .

وغيره قصره على السماع .

وسمع وفاقاً في نحو : قَرْيَة وقُرى ، وحِلْيَة وحُلَى ، وبُرة وبُرى ، وعُجَايَة وهي لحمة في ركبة البعير ، وعُجَى ، وعَدوٌّ وعُدَى ، وفُقْر وهو الجانب وفُقَر .

[فِعَــل] :

(و) الرابع من أوزان الكثرة (فِعَل) بالكسر والفتح (وقيل : هو ومتلوّه) أي فُعَل بالضم (أسماء جمع) قاله الفراء ، لأنه رأى أنهما يجمعان بالألف والتاء كعرَفات

---

(١) الرُّبَّى : كحبلى : الشاة إذا ولدت ، وإذا مات ولدها . وفي أ : « ربى » بياء ، وفي ب : « زبى » بالزاي . كلاهما تحريف . صوابه من ط والقاموس .

(٢) اسم امرأة .



وسدرات ، وجمع الجمع لا يقاس وفاقاً فحكم بأنهما اسما جَمْع ، لأنهما[١] أقرب إلى المفرد ، وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد ، لا للجمع ، والفتح فيه للتخفيف ، ويدلّ لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ، ولا يخبر عنهما إلا بجمع .

ويطَّرد فِعل جمعاً (لاسم تام على فِعْلة) بالكسر والسكون نحو : فِرْقة وفِرق .

بخلاف الوصف نحو : صِغْرة وكِبْرة وغير التّام وهو المحذوف منه إمّا الفاء نحو : رِقة[٢] أو اللام نحو : لِثة[٣] .

(وقاسه الفرّاءُ) في : فَعْلى[٤] اسماً نحو : (ذِكْرى) وذِكَر .

(و) فَعْلة بفتح الفاء يائيّ العين نحو : (ضيْعة) وضِيَع ، كما قاس فُعَلاً في رُؤيا ، ونَوْبة . وحجّتُه[٥] في ذي[٦] الألف فيهما أنّ التأنيث بالألف شبيه بالتأنيث بالتاء في مواضع ، وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو : أُخْرى وأُخر كغُرْفة وغُرف ، وقاصعاء وقواصع ، كسالِفة وسوالف ، فكذا تجري فُعْلى وفِعْلى كفُعْلة وفِعْلة ، ولم يجز ذلك في فِعْلي وصفاً كـ « كِيصَى »[٧] .

(و) قاسه (المبرّد في) فِعْل بالكسر مؤنثاً بغير تاء نحو (هند) كما قاس فُعْلاً في نحو : جُمْل ، ووافقه في الموضِعين ابن مالك في شرح الكافية ، وسمع وفاقاً في نحو : قَشْع ، وهو الجلد البالي وقِشَع ، وهضبة وهِضب ، وحاجَة وحِوج ،

---

(١) من قوله : « لأنهما أقرب » إلى قوله : « لكونهما جمعين » سقط من أ .

(٢) « رقة » أصلها : ورق .   (٣) أصلها : لِثْي : كعِنَب .

(٤) ط : « فعلاء » بالمدّ . تحريف .

(٥) ط : « وحجى » تحريف . أ ، ب . « وحجة » ولعل الصواب وحجّته .

(٦) ط : « في ذلك » و « ذي » بمعنى صاحب .

(٧) كيصى : كعيس : من يأكل وحده ، وينزل وحده .

وهِدْم ، وهو الثوب الخلَق وهِدَم وصُورة وصِور ، وحِدأة وحِدى [(١)] ، وعدوّ وعدِي .

[فِعـــال] :

(و) الخامس (فِعال) بالكسر ، ويطّرد جمعاً [١٧٧/٢] : (لفَعْلة) بالفتح والسكون (مطلقاً) اسماً كان أو صفة يائي العين أو غيره : كجَفْنة ، وجِفان ، وصعْبةٍ وصِعاب ، وغيضة وغِياض (وفَعَل) بالفتح والسكون اسْماً أو صفة أو واوي العين نحو : كعب وكعاب ، وصَعْب وصعاب ، وحوض ، وحِياض .

(لا يائيّ العين أو الفاء) كبيت وشيخ ، ويَعْر[(٢)] لاستثقال كسر الياء أو ما قبلهـــا .

وشذ ضيف وضِياف ، ويَعْر ويِعار ، وهو الجَدْي . (وفَعَل) بفتحتين (اسماً) كجَبَل ، وجِبَال ، وقَلم ، وقِلام ، (لا مضاعفاً) كطَلَل . (و) لا (منقوصاً) كرحيّ ، ونديّ ، ولا الوصف كبَطَل ، وشذّ : حَسَن وحِسان .

(وفَعَلة) بفتحتين كرقَبة ورِقاب ، وحَسَنة وحِسان ، كذا مثّل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسماً كفُعَل ، ولم يُقيّده به في التسهيل ، وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فُعَل .

(ولا اسم على فِعْل) بالكسر (أو فُعْل) بالضم ساكني العين : كذِئبْ وذِئاب ورُمْح ورِماح ، وخُفّ وخِفاف .

(لا) فُعل بالضمّ يائي اللام (كمُدْى) بل قياسه آفعال .

---

(١) بعد قوله : « وحدى » ، وقبل قوله : « وعدو » زادت ط : « وصعبة وصعاب » وهي زيادة لا معنى لها في هذا الموضع .

(٢) اليعْر : الجدي : يربط في الزُّبية للأسد ..



(و) لا واويّ العين نحو : (حُوت) بل قياسه : فِعْلان .

ولا الوصف منهما كجِلْفُ ، وحُلْو .

(ولوصف غير منقوص) صحيح العين أو معتلّها [١] (على فعيلٍ وفعيلة بمعنى فاعل) كظريف وظريفة . وظِراف ، وكِرام ، وطويل وطوالة وطوال . بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة .

وشذّ ربيطة [٢] ، ورِباط .

أو منقوص (وخصه العبديّ بمؤنّثه) أي فعيلة ، وخطأه الخضراويّ .

(و) لوصف (على فَعْلان) بالفتح والضّمّ (وفَعْلانه) كذلك (وفَعْلى) بالفتح نحو : غِضاب في غَضْبان ، وغَضْبى ، ونِدام في ندمان ونَدْمانة وخِماص في خُمْصان وخُمْصانة ، وشذّ فيما عدا ما ذكر كخروف ، وخِراف ، ولِقْحة [٣] ولِقاح ،ونَمِرْ ، ونَمِرة ،ونِمار وعباءة وعِباء ، وقائم وقائمة وقيام ، وراع وراعية ورعاء ، ورُبّى ورِباب ، وجَواد وجِياد ، وناقة هِجان [٤] ، ونياق هجان ، وخيِّر [٥] ، وخِيار ، وأعجف ، وعجفاء ، وعِجاف ، وبُرْمة ، وبِرام ، ورُبع [٦] ورِباع ، وسِرْحان وسِراح ، ورجُل ، ورجال ، وأيصر وإصار [٧] . وحدأة وحِداء ، وقنّينة وقنانْ [٨] .

---

(١) أ : « أو مهملها » مكان : « أو معتلها » .

(٢) الربيطة بهاء ما ارتبط من الدّواب .

(٣) اللقحة بكسر اللام وسكون القاف : الناقة ذات لبن ، والفتح لغة . انظر الصبان ٤ : ١٣٥ .

(٤) « هجان » للمفرد والجمع . (٥) على وزن : « فيعل » .

(٦) الرُّبع بضمّ الراء ، وفتح الموحدة : الفصيل ينتج في الربيع .

(٧) في أ : وأصر وإيصار . وفي ب : ط : أيصر وإيصار والجمع لأيصر كما في القاموس واللسان : مآصر والأيصر : المحبس ، انظر مادة : « أصر » .

(٨) في النسخ الثلاث : « وقنينة » والقنينة : كسكينة : إناء من زجاج للشراب .



[فُعُول] :

(و) السادس (فُعُول) [بضم الفاء والعين][1] ، ويطّرد جمعاً (لاسم على فَعْل) بالفتح والسكون (غير واوي العين) ككَعْب وكُعُوب وبَيْت وبُيُوت ، بخلاف الوصف .

وشذ ضَيْف وضُيُوف وكَهْل وكُهُول . والواويّ العين ، وشذ فَـوْج وفُوُوج .

(أو) على (فِعْل) بالكسر كجِسْم وجُسُوم ، ودِرْع ودُرُوع بخلاف الوصف .

(أو) على (فُعْل) بالضم (غير مضاعف ، ولا واويّ العين أو يائيّ اللام) كجُند وجنُود ، وبُرْد وبرُود ، بخلاف المضاعف نحو : خُفّ وحوت[2] ، ومُدْي[3] .

وشذ حُصّ وحُصوص : وهو الورس ، ونُؤْى ونُئِيّ[4] .

(أو) على (فَعَل) بفتحتين (غير أجوف ولا مضاعف) كأسَد وأُسُود .

بخلاف الوصف ، والأجوف .

وشذ سَاق وسُوق والمضاعف نحو : طَلَل وطلُول . (وقيل : يسمع) فيه ولا يطّرد وجزم به في شرح الكافية .

(أو) على (فَعِل) بالفتح والكسر نحو : كبِد وكبُود ، ونَمِرْ ونُمور .

---

(١) في النسخ الثلاث « فعول » بالفتح والضمّ . وهذا تحريف واضح وما بين المعقوفين تصويب مني للعبارة .

(٢) مثال لواويّ العين .

(٣) مثال ليائيّ اللام ، وقد مثله الأشموني ٤ : ١٣٦ بـ : « مذي » بالميم والذال وهو تحريف . وفي ط : « ثرى » بالثاء تحريف أيضاً صوابه من أ ، ب ، والقاموس .

(٤) النؤى : حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر . وأصل جمعه : نؤُوْيٌ على وزن : فُعُول ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، وقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .



وشذّ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصَخْرة وصخُور ، وشُعْبة [١] وشُعُوب ، وقُنّة ، وقُنُون ، وظَرْف وظرُوف ، وأَسِينة — واحدةُ قُوى الوَتَر — وأُسُون ، وعناق [٢] وعُنُوق . (وقد تلحقه) أي فَعُولاً (وفِعالاً التاء) كفُحولة وعمُومة ، وحِجارة ، وفِحالة .

(وقد يغنى عنهما فَعيل وفُعال) بالضّمّ في الاستعمال كقولهم : ضَئِين في ضَأن ، ولم يقولوا : ضئان وضُؤون ، وقالوا في المَعز مَعِيز : ولم يقولوا مُعُوز نَعَمْ قالوا : مِعاز .

(والأصَح أنهما تكسير) أي جمعان (لا اسما جمع) وقيل : هما اسما جمع .

(وثالثها الثّاني) أي فِعال (اسم جمع) وفِعيل : جمع حكاه أبو حيّان .

[فُعَّل] :

(و) السابع (فعل) بالضم وفتح العين المشدّدة .

ويطّرد جمعاً (لوصف على فاعِل وفاعلة) كضرّب في ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين ، وجائزة البيت .

[فُعّال] :

(و) الثامن (فُعَّال) بضبطه . ويطّرد جمعاً (للأوّل) أي لوصف على فاعل كصائم وصُوّام ، وشذّ في فاعله كصادّة وصُدّاد .

(وندرا) أي فُعّل وفُعّال (للمنقوص) استغناءً بفعله ، ومما سمع ساقٍ وسُقّى ،

---

(١) بضم فسكون : القطعة . قال الصبّان : وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجحشة وولد الناقة ساعة يولد ٤ : ١٣٧ .

(٢) عَناق بزنة سَحاب : الأنثى من أولاد المعز .



وغازٍ وغُزّى ، وغُزّاء ، وسارٍ وسُرّاء .

وندر أيضاً فيما عدا ما ذكّر كأعزل ، وعُزّل ، وعزّال ، وسَخْل وسُخّل ، وسُخّال ، ونُفَساء ، ونُفّس ونُفّاس .

(وقيل يسمعان) أي فُعّل وفُعّال مطلقاً (ويرجع فيما لم يسمع) ورودهما فيه (إلى التصحيح) ولا يقاسان .

[فَعَلَـــــة]

(و) التاسع (فَعَلَة) بفتحتين .

ويطّرد جمعاً (لفاعل وصف ذكر [١٧٨/٢] عاقل صحّ لاماً) وإن اعتل عَيْناً : كسافرٍ وسَفَرة ، وكاتبٍ وكتبَة ، وبارٌ وبَرَرة .

بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامِث ، وطالق ، أو ما لا يعقل .

وشذ ناعق ، ونعَقَة أو معتلّ اللام كغازٍ ، ورام ، أو على غير زنة فاعل ، وشذ خَبيثٍ وخبَثة ، وسيِّد وسادَة ، وأجْوَق وجَوقَة ، وهو المائل الشّدق — ودَنِغ ودنَغَة — وهو الرَّذل .

[فُعَلَةُ]

(و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وفتح العين .

ويطّرد جمعاً (له) أي لفاعل وصف ذكر عاقل (معتلّها) أي اللام كغازٍ وغُزاة ورامٍ ورماة ، وقاضٍ وقضاة .

بخلاف غير فاعل ، وشذ كَميّ وكُماة ، والاسم ، وشذ باز وبُزاة ، ووصف



المؤنث كغازِية أو غير [١] العاقل كضارٍ [٢] وشذّ [٣] ... الصحيح اللام [٤] » ، وشذ هادِرٍ وهُدرَة ، وهو بالمهملة : الرجل لا يعتدّ به .

(و الأصح أن الضم) في هذا الوزن (أصْلٌ) ، وقيل : لا بل أصله فَعلة حول إلى الضمّ للفرْق بين الصحيح والمعتَلّ .

(و) الأصح (أنه ليس) مخففاً (من فُعَل) المشدّد . وقال الفرّاء : هو مخفّفٌ عنه ، عوِّض الهاء عما ذهب من التضعيف .

[فِعلَة] :

(و) الحادي عشر (فِعلة بكسرها) أي الفاء وفتح العين (وقيل) : هو (اسم جمع) قاله الفرّاء .

(ويطّرد جمعاً) لاسم على فُعْل بالضم والسّكون (صحّ لاماً) وإن اعتلّ عيناً كدُرْج ودِرجَة ، وقُرْط وقِرَطة ، وكُوز وكِوَزة بخلاف الوصف . وشذ عِلْج وعِلجَة والمعتلّ اللام . (وقل في فَعْل) بالفتح (وفِعْل) بالكسر كزوْج وزِوجَة ، وغَرْد وغِرَدة [٥] ، وقِرْد وقِردَة ، وجَسْل [٦] وحسَلة .

[فَعْلَى] :

(و) الثاني عشر (فَعْلى) بالفتح .

---

(١) « العاقل كضارٍ وشذ » سقطت العبارة من أ .

(٢) بتخفيف الراء كقاضٍ من الضّراوة لا بتشديدها من الضّرر ، وإلاّ كان صحيح اللام . انظر الصبّان ٤ : ١٣٢ .

(٣) من قوله : « وشذّ » إلى قوله : الصحيح اللام بياض بالنسخ الثلاث .

(٤) لعلّ قبلها « وبخلاف » . محذوفة .

(٥) غرْد : نوع من الكمأة .

(٦) الحسْل : الضبّ .



ويطّرد جمعاً (لفعيل) وصفاً (بمعنى ممات أو موجع) كقتيل وقتلى ، وصريع وصرعى ، وجريح وجرحى .

(وما دلّ عليه) أي هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزمِن وزمْنى . (وفعْلان) كسكْران وسكْرى (وفيْعل) كميّت وموْتى . (وأفْعَل) كأحْمق وحمْقى ، و (فاعل) كهالِك وهلْكى .

وشذّ فيما عدا ذلك ككيِّس وكيْسى ، وسنان ذَرِب وأسنة ذَرْبى ، ورجل جَلِد وجلْدى .

[فِعْلَى] :

(و) الثالث عشر (فِعلى) بالكسر وهو جمع : (لحجَل) وظِربان) ولا ثالث لهما ، نصّ على ذلك أبو عليّ الفارسي وغيره ، ولأجل ذلك قال ابن السّراج : إنه اسم جمع ، وقال الأصمعي : حِجْلى لغة في الحجَل لا جمع ، وهو نوع من الطّير والظِّربان دابة تشبه القِرْد ، وقيل : الهرّ .

[فُعَلاء] :

(و) الرابع عشر (فُعَلاء) بالضم والفتح ، ويطّرد جمعاً (لفعيل وصْفِ ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل ، أو مُفاعِل) ككريم وكرماء ، وسميع بمعنى مسمع ، وسمعاء ، وجَليس ، وخليط ، ونديم بمعنى مُفاعل وجُلساء ، وخلطاء ، وندماء .

وشذ في فَعيل بمعنى مفعول كأسير وأسرَاء ، أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء .

(وحمل عليه خليفة) وقالوا فيه : خلفاء ، لأنه بمعنى فاعل ، فشبّه بما لا تاء فيه .

(وما دلّ على سجية حمْدٍ أو ذمٍّ من فُعال) بالضم (أو فَاعِل) كشُجاع وشُجعَاء ، وصَالِح و صلحَاء ، وشاعر وشُعَراء ، وعالِم وعُلماء وجَاهل وجُهَلاء .

وشذّ في غير ما ذكر كرَسول ورسُلاَء ، وحدَث وحُدَثاء وسمْح وسُمحَاء .



[أفعلاء]

(و) الخامس عشر : (أفْعلاء) .

ويطَّرد جمعاً (لفعيل المذكر مضاعفاً أو منقوصاً) كشَديد وأشِدّاء ، ولبيب وألبّاء ، وجَليل وأجِلاّء ، وتقيّ وأتْقِياء ، ووليّ وأولياء ، ونبيّ وأنْبياء .

(ونَدر في صديقة) لأنه لمؤنث ، وإنما يطّرد في المذكّر ، وفي الحديث : « أرسلوا إلى أصدقاء خديجة » .

[فِعــلان]

(و) السادس عشر (فعلان) بالكسر .

ويطّرد جمعاً (لاسم على فُعَل) بالضم والفتح (أو فَعل) بفتحتين (أو فُعال) بالضّمّ (مطلقاً) صحيحاً كان أو معتلّ العين أو اللام كصُرد وصِرْدان ، وخَرَب — وهو ذكر الحبارى — وخِرْبان ، وتاج وتيجان ، وفتًى وفتيان ، وغُلام وغِلمان . (أو فُعْل) بالضّمّ والسّكون (أجوف بالواو) كحُوت وحِيتان . ونُون ونِينان .

وشذ في فُعال الوصف كشُجاع وشِجعان ، وفي غير ذلك كقِنْو وقِنوان ، وصِوار — وهو قطيع بقر الوحش ، وصِيران وغزال ، وغِزلان ، وخَروف وخِرفان ، وعِيد وعيدان ، وظَلِيم وظِلمان ، وحَائط وحيطان ، ونِسْوة ونسوان ، وقَضْفة[1] — وهي الأكمة — وقِضفان .

[فُعْلان]

(و) السابع عشر (فُعْلان) بالضم .

ويطّرد جمعاً (لاسم على فعيل أو فَعَلَ) بفتحتين (صحيح العين) كرغيف

(١) قضفة بالفتح : الأكمة .



ورُغْفان . وقَضِيب وقُضْبان وذَكَر وذُكْرَان .

(أو) على (فَعْل) بالفتح والسكون كظَهْر وظُهْران وبَطْن وبُطْنانَ .

أو على فِعْل بالكسر والسكون كذِئْب وذُؤْبان .

وشذ في فعيل أو فَعْل الوصف نحو : قَعِيد وقُعدان ، وجَزْع وجُزْعان ، وفيما عدا [١٧٩/٢] ذلك كراكب ورُكْبان ، وأعمى وعُمْيان ، وحُوَار وحُوران، وزُقاق وزُقَّان ، وثِني وثُنْيَان (١) ، ورَخِل (٢) ـ وهو ولد الضأن ـ ورُحْلان .

[فواعـــل]

(و) الثامن عشر (فواعل) . ويطّرد جمعاً (لفاعل غير وصف ذكر عاقل) بأن كان غير وصف ، أو وصف مؤنث أو غير عاقل (ثانيه ألف زائدة) كحاجز ، وحواجز ، وخاتم ، وخواتِم ، وطالِق وطوالق ، وحائض وحوائض ، وضاربة وضوَارب . ونجم طالع وطَوالع ، وجبل شامِخ وشَوامِخ (أو) ثانيه (واو غير ملحقة بخماسيّ) كجَوْهر وجواهر ، وكوثر وكواثر بخلاف نحو خَورنق ، فإن واوه لإلحاقه بسفرجل يجمع على خرانق لا خوارق .

(ويفصل عينه من لامه ياء) تزاد في الجمع (إن فصلا إفراداً) كساباط وسوابيط ، وجاسوس وجواسيس ، وطُومار وطوامير .

وشذّ في صفة المذكر نحو : فارس وفوارس ، وفيما عدا ذلك كدُخان ودواخن ، وحاجَة وحوائج .

[فَعَـــالَى]

(و) التاسع عشر (فعالَى) بالفتح ، ويطّرد جمعاً (لاسم على فعلاء) بالفتح والمد

(١) في القاموس : الثُّنيان بالضمّ الذي بعد السيِّد . (٢) ككَتِف .



(أو فِعْلى) بالكسر (أو فَعْلى) بالفتح كصحراء وصحارى وذِفْرى وذَفارى ، وعَلْقى وعَلاقى .

وشذ في الوصف كعذراء وعذَارى (ووصف على فُعْلى) بالضم كحُبْلى وحَبالى ، وخُنْثى وخنَاثى .

(لا أنثى أفعل) كالفضلى والدّنيا .

(و) لوصف على فَعْلان بالفتح كغَضْبان وغضابى وسَكْران وسكَارى ، ونَدمانْ ونَدامى .

(و) لوصف على (فَعْلى) بالفتح كسكرى وسَكَارى ، وشاة حَرْمَى — أي مشتهية للنكاح — وحرامَى .

وشذ فيما عدا ذلك كيتيم ويتامى ، وأيِّم وأيَامى مَهْرِيٍّ ،[1] ومهارَى ، وحَبِطٌ[2] وحَباطَى .

[فُعَالى]

(و) العشرون (فُعالى) بالضم (وهو للأخيرين) أي فَعْلان وفَعْلى (أرجح) من فَعالَى بالفتح كسُكَارى في سَكْران .

[فَعالِــي]

(و) الحادي والعشرون (الفَعالِي) بالفتح وكسر اللام (وهو يغني عن فَعالى)

(١) في القاموس : « مُهرَة » بضمّ الميم أو مَهْرَة بفتحها ، وجمعها : مَهارَى ، ومَهارٍ ، ومهارِيُّ » وفي النسخ الثلاث : « ومَهْري » بالياء . وفي الصبّان ٤ : ١٤٣ : « المهْري » بفتح الميم وسكون الهاء ، قال المرادي : أصل المهْرَى بعير منسوب إلى مُهرَة : قبيلة .

(٢) ط : « حبنط » بزيادة نون . تحريف .



بالفتح (جوازاً [١] في فُعْلى) بالضم كحُبلى والحبَالى (وما قبلها) أي فَعْلى ، وفِعْلى ، وفَعْلى كالصّحارِى ، والذفارِى ، والعلاَقِى .

(و) في (عذراء ومَهْرى) فيقال : العذَارِى والمِهَارِى ، ويجوز في كلّ فعالَى بالفتـــح .

(ويلزم فيما) لا يجوز فيه فعالى (نحو : حِذرِيةٍ [٢] بكسر الحاء والزاء ، وهي القطعة الغليظة من الأرض والحذَارِي . (وسِعْلاة) وهي أنثى الغيلان والسّعالِي (وعَرقُوة) وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو — والعرَاقِي . (والمأقى) وهو طرف العين مما يلي الأنف والمآقِي .

(وفيما حذف أول زائديه من حَبَنْطى) والحباطِي (وعَفَرْنى) [٣] والعفارِي (وعَدْولى) [٤] والعَدالِي (وقلَنْسُوة) والقلاسِي (وحُبارَي) (ونحوه) كقَهَوْباة[٥] والقهابِي ، وبُلَهْنِية والبَلاهَى . فإن حذف ثاني الزائدين ، قيل : الحبَانِط ، والعفارِن ، والعَداوِل والقلانِس ، والحبائر ، والقهاوب ، والبلاَهِن .

وشذ فَعالِي في غير ما ذكر كليلَة ولَيالِي ، وأهْل وأهَالِي وعشْرين وعَشَارِي ، وكيكه — وهي البيضة — وكَياكِي .

[فعَالِيّ]

(و) الثاني والعشرون (فَعَالِيّ) بالفتح ، وتخفيف العين ، وكسر اللام وتشديد الياء .

---

(١) ط : « جواز » بدون ألف في آخره . تحريف .

(٢) « حذرية » بحاء مهملة مكسورة ، فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة ، فتحتيه مخففة . « الصبان ٤ : ١٤٣ ، ١٤٤ » .

(٣) عفرني : بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون ، وهو الأسد .

(٤) عدْولى : قرية بالبحرين .

(٥) القهوباة : بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة ، وهو سهم صغير .



(لثلاثي ساكن العين ، آخره ياء مشدّدة لا لتجديد نسب) ككرسيّ وكرَاسِيّ ، بخلاف نحو : تُرْكي [١] .

(ولنحو عِلْبَاء [٢] وقُوباء) [٣] ، فيما الهمزة فيه للإلحاق ، فإنهما يلحقان بسِرْداح ، وقرطاس فيقال : عَلابِيّ وقَوابيّ .

(و) لنحو (حَوْلايا) [٤] فيقال : حَوالِيّ وشذ في نحو : صَحْرى وصَحارِيّ ، وإنسان وأناسِيّ ، وظَرِبان وظَرَابيّ .

[فعائل]

(و) الثالث والعشرون (فعائل) .

ويطّرد جمعاً (لفعيلة لا بمعنى مفعولة) اسماً أو صفة كصحيفة وصحائف ، و ظَرِيفة وظَرائف بخلاف نحو : قَتِيلة ، وشذ ذَبيحة وذبائح .

(و) لوزن فَعْأل بالفتح والسكون وهمزة (نحو شمأل) وشمائل . (و) فُعائل بالضم نحو : (جُرائض) [٥] وجَرائِض .

(و) فعيلاء [٦] نحو (قَرِيثاء) [٧] وقرَائِث .

---

(١) فلا يقال فيه : تراكيّ

(٢) علباء : بكسر العين ، وسكون اللام : عصب عنق البعير .

(٣) قوباء : بضم القاف : الذي يخرج في الجسد ويظهر عليه .

(٤) « حوْلايا » بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر : قرية من عمل النهروان . انظر الصبّان ٤ : ١٤٥ .

(٥) جرائض : بجيم مضمومة ، فراء ، فألف ، فهمزة مكسورة ، فضاد معجمة وهو : العظيم البطن . انظر : الصبان ٤ : ١٤٣ .

(٦) في ط : « فعيلا » بالقصر .

(٧) في ط : « قريثا » بالقصر والقريثاء : ضرب من أطيب التمر بسراً .



(و) فَعَالاءَ ، نحو (بَرَاكاء) وبَرَائِك . (و) فَعُولاء[1] نحو : (جَلُولاء)[2] وجَلائِل (وحُبَارى وحَزابِيَة[3] إن حذف ما بعد لامهما) وهو الزّائد الثّاني نحو : حبائر ، وحزائب ، فإن حذف الأول فله فَعَالِي كما تقدم .

(وفَعولة) بالفتح (وفعَالة مثلث الفاء اسمين) كحمولة وحمائل ، وسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل ، وذُؤابة وذوائب بخلاف الوصف فيهما كضرورة وفَقَاقَة[4] وطُوالة[5] وبخلاف ما خلا منهما من التاء . وإن كان لمؤنث ..

وشذ قلوص وقلائص . وشمال[6] ، وشمائل ، وعُقاب ، وعقائب وكذا غير ما ذكر كضَرَّة وضرائر ، وحُرَّة وحَرائر ، وطَنَّة وطَنائِن[7] وهجان وهجائن .

(وما عدا ما ذكر) أنه مطّرد (في هذه الأوزان) كلها [٢/١٨٠] (شاذ مسموع) لا يقاس عليه ، وقد تبيّن ذلك عقب كل وزن .

وإلى هنا كان انتهاء كتابتي لهذه القطعة المشروحة أوّلاً على هذه الطريقة ، ثم عدلت إلى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثاني . ونعود إلى إكمال ما بقي من الكتاب على ذلك الأسلوب .

---

(١) في ط : « فعولا » بالقصر .

(٢) في ط : « جلولا » بالقصر .

(٣) حزابية : بحاء مهملة مفتوحة فزاي ، فألف فموحدة فتحتيه ، فهاء تأنيث : وهو الغليظ إلى القصر .

(٤) في القاموس : فقاق : كسحاب وسحابة : الأحمق .

(٥) طوالة كثُمامة : موضع ، وفرس لبني ضبيعة بن نزار .

(٦) ط : « وشمال ، وشمال » بتكرير الكلمة . تحريف .

(٧) ط : « وظنة وظنائن » بالظاء . تحريف . صوابه من الصبان ١ : ١٤٢ .

وطنة بفتح الطاء المهملة ، وتشديد النون : رطبة حمراء شديدة الحلاوة .



[مسألة]

(ص) : (مسألة) : يجمع الزائد على ثلاثة غير ما سبق لفواعل ، ومفاعل على موازنهما لا ما ثانيه مدة ، أو أفعل فعلاء ، أو ذو علامة تأنيث رابعة ، أو ألف ونون كألفي فعلاء ولا يفكّ المضاعف اللام إن لم يفكّ إفراداً على الصحيح ، وما رابعه لين غير مدغم فيه تأصيلاً فُصِل ثالثه من آخره بياء ساكنة ، قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثالين ، فإن تأتّى بحذف بعض أبْقى ما له مزية معنىً أو لفظاً ، وما لا يغني حذفه عن غيره . فإن تكافآ فالخيار ، والأصحّ أن ميم مقعنسس أولى بالبقاء وأن انفعالا ، وافتعالا لا يعامل كفعال ، وإن لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع إن أشبه زائداً ، لا الثالث في الأصَحّ ولا يبقى زائد مع أربعة أصول إلاّ لين رابع ، ويجوز أن يعوّض مما حذف ياء ساكنة قبل آخر ما لم يستحقّها ، وهاء من ألف خامسة وهي أحق بالمحذوف منه ياء [1] النسب ، ولا تحذف ياء مفاعيل وعكسه اختياراً ، وجوّزه الكوفيّة ولا يفتح [2] بغير مفتتح مفرده ، ولا يختم بلين ليس فيه ، أو بدله ، وما ورد فهو لواحد قياسيّ مُهْمل ، أو قليل .

(ش) : يجمع ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدّم أنه يجمع على فواعل وفعائل على ما يساويهما في البنْية والوَزْن أي في الحركات والسّكنات وعدد الحروف كوزن ، فعالِل ، ومفَاعل ، وفعَائِل ، وفعاول ، وتفاعل ويفاعل ، وفيَاعل ، وفعَالِن ، وأفاعِل ، وفِناعل ، وفعَالِم ، وما أشبه هذه الأوزان بشرط ألاّ يكون ثانيه مدّة ، وألاّ يكون بهمزة أفعل فعلاء نحو : أحمر حمراء ، ولا بعلامة تأنيث رابعة كحُبْلى ، وذِكْرى ودَعْوى ، ولا بألف ونون يضارعان [3] ألفي فعلاء[4] كسكران .

---

(١) « ياء » سقطت من ط .

(٢) ط : « ولا تفتح » بالتاء .

(٣) في النسخ الثلاث : « مضارعان » بالميم . تحريف . انظر : التسهيل ٢٧٨ .

(٤) في ط : « فعلى » .



ولا يفكّ المضاعف اللاّم في هذا الجمع إنْ لم يُفكّ في الإفراد على الصحيح، وذلك نحو: معدّ ، وعُنّ [(١)] ، وزَعارّة [(٢)] وحمارّة ، وطِمرّ [(٣)] وخِدَبّ [(٤)] ، وهِجَفّ [(٥)] فإذا جمعت بقيت على الإدغام ، فيقال : معادّ ، وطمارّ ، وخِدابّ وهجافّ .

فإن فُكّ في الإفراد فُكّ في الجمع نحو : مهدَد ، وقَرْدد ، فيقال : مهادِد ، وقَرادِد .

واختار بعضهم في خِدَبّ ونحوه مما كان ملحقاً الفكّ ، أو الإدغام ، فيقال : خدايب ، لأن خِدَبّاً ملحق بسِبَطْر فيغتفر في جمعه الفكّ ، لأن باءه الثانية بإزاء راء [(٦)] سباطر .

وما رابعه حرف لين غير مدغم فيه إدغاماً أصْلياً فصل في هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة ، قد تُعاقِبُها هَاءُ التأنيث ، وذلك نحو : بَهْلُول وسِرْبال ، وقِنديل ، ومِطْعام ، ومِطْعان ، وفِرْدوس ، وغِرْنيق فيقال : بهاليل ، وسرابيل ، وقناديل ، ومطاعيم ، ومطاعين بخلاف ما رابعه منقلب عن أصل : كمختار ، ومنقاد ، فإنه يقال : مخاتر ، ومقاود [(٧)] من غير فصل .

---

(١) في النسخ الثلاث : « ويمن » بالياء والميم ولعلّ الصواب : « وعُنّ » بالعين والنون المشدّدة و « عنّ » : قبيلة أو موضع . انظر القاموس .

(٢) بتشديد الراء وتخفيفها : الشراسة .

(٣) الطِّمِرّ : كفِلِزّ : الفرس الجواد .

(٤) الخِدَبّ : الشيخ والعظيم ، والضخم من النعام .

(٥) الهِجف : بكسر الهاء ، وفتح الجيم ، وشدّ الفاء : الظليم المسن .

(٦) « راء » سقطت من أ ، ط .

(٧) في ط : « مخائر » بالهمز مكان : « مخاتر » وفي الأشمونيّ ٤ : ١٤٩ : « مخاتر » ، و « مفاقد » مكان : « مخائر » و « مقاود » .



وما أُدْغِم فيه إدْغاماً أصلياً كَعطوَّد [١] وهَبَيَّخ [٢]، وقَنَوَّر [٣]، فإنه لا يُفْصَل أيضاً، بل يحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال: عَطاوِد، وهَبَايخ، وقَنَاور، فإن كان إدغامه عارضاً كجُدَيِّل تصغير جَدْول، وعُثَيِّر تصغير عِثْيَر [٤] فُصِل.

ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جبّار وجبابرة، ودجّال ودجاجلة وكان قياسه: جبابير ودجاجيل، فعاقبت الهاء الياء، ولذلك لا يجتمعان.

ويُحْذف من ذوات الزوائد ما يتعذر ببقائه أَحَدُ المثالين، أعني ما شابه فعالل أو فعاليل كعَيْطَمُوس [٥]، ففيها زائدان: الياء والواو، فإمّا أن تحذف الياء، وتبقى الواو فيقال: عَطامِيس، فإنه يصير رابعه حرف لين ليس مدغماً إدغاماً أصليّاً، وإمّا أن تحذف الواو، وتبقى الياء فيقال: عيَاطَمُس، فيؤدي هذا الحذف إلى تعذّر شبه فعالل أو فعاليل إلا بحذف حرف آخر أصلي، وعمل يؤدي إلى حذف واحد. أحسن من عمل يؤدي إلى حذف اثنين، فلذلك حذَفوا الياء، فإنه لا يلزم من حذفها وإبقاء الواو تعذّر أحد المثالين.

وكذلك يقال في نحو: مستعد، ومُسْتخرج: «معادٌ» ومخارج.

وكذلك بحذف زائدٌ إبقاؤه مُخِلٌ بمفاعل أو مفاعيل [٦]، وما أشبههما سواء كان

---

(١) «العطوَّد» كقَمَلّس: الشديد الشاق، والسير السّريع.

(٢) الهبيَّخ: الغلام الممتلىء.

(٣) القَنَوَّر: الضخم الرأس، والشرس الصعب.

(٤) «العِثْير» بكسر العين، وسكون الثاء، وفتح الياء: التّراب.

(٥) العيطموس: التامّة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة.

(٦) الأوضح عبارة الأشمونيّ حيث يقول: «ما يخل بقاؤه بمثالي الجمع» وهما: فعالل، وفعاليل، لكن السّيوطي أراد الوزن على هذين الجمعين، وهما: مفاعل، ومفاعيل.

الزائد أوّلاً أو آخراً أو وسطاً نحو : سبطْرَى [١] وسَبَاطر ، ومُدَحْرِج ودَحارِج ، وفَدَوْكس [٢] وفَدَاكِس .

فإن تَأَتّى أَحَدُ المثالين بحذف بعض ، وإبقاء بعض أبقى ماله مزيّة في المعنى أو اللفظ ، وحذف الآخر . مثال المعنى نحو : منطلق ، ومعتَلم [٣] : الميم ، والنون ، والتاء زوائد فيحذف النون والتاء ، وتبقى الميم ، فيقال : مطَالِق ، ومعالم ، لأن الميم زيد [١٨١/٢] لمعنى ، وهو الدّلالة على اسم الفاعل ، وزيادتها مختصّة بالأسماء بخلاف النّون والتاء ، فإنهما يزادان [٤] في الأسماء والأفعال .

ومثال اللّفظ نحو : استِخْراج ، يقال في جمعه : تخَارِج ، فتبقى التّاء ، وتحذف السّين ، لأنّ بقاءها وحذف السين أدّى إلى وجود النظير نحو : تجافيف [٥] ، وتماثيل والعكس يؤدّي إلى عدم النظير ، لأنه يصير : سخاريج ، وسفاعيل معدوم في أبنية كلامهم .

ويبقى أيضاً الزائد الذي لا يغني حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره : مثاله لُغَيْزى ، وحضّيري [٦] الألف[٧] وأحد حرفي التضعيف زائدان ، فيَبْقَى المضاعف ، لأن حَذْفَه لا يغني عن حذف الآخر ، فإنّه لو حذف لبقي لغُيْزي وحُضَيْرَى: مخفّفاً ، ولو جمع هذا لزم حذف الألف ، فلذلك يبقى المضاعف ، وتحذف الألف ، فيقال : لغاغيز ، وحضاضير .

---

(١) سبطري : مشية فيها تبختر .

(٢) الفدوْكس : الأسد .

(٣) من اعتلم بمعنى : علم .

(٤) من قوله : « فإنهما يزادان » إلى قوله : « وتحذف السّين » سقط من أ .

(٥) التّجفاف بالكسر : آلة الحرب .

(٦) ب : « حُضيري » بالحاء . وفي أ ، ط : « حُضّيري بالحاء ، ولعلها « خُضّارى » كـ« شُقّارى » نبت ولعلها حُضّيضى وهي من الحث والحض . انظر التسهيل ٢٥٥ » والقاموس و« حض » .

(٧) من قوله : « الألف واحد حرفي التضعيف » إلى قوله : « وحضيري مخففاً » سقط من أ .



فإن ثبت التكافؤ بأن لم يكن لأحد الزائدين مزيّة على الآخر لا في معنى ولا في لفظ ، ولا تأدية إلى حذف الزائد الآخر ، فالحاذف مخيّر نحو : حبنطى ، النون والألف زائدتان، ولا مزية لأحدهما على الآخر ، لأن الزائد، الأول فضّل بالتقدّم والثاني بنية الحركة ، لأنه ملحق بسفرجل ، وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدّم ، والواو بالحركة ، وعفَنْرنَى فضّلت النون بالتقدم ، والألف بتمكّنها في تقدير الحركات الثلاث ، فيقال في الجمع : إما حبانط وقلانس ، وعفارن ، وإما حبَاطِي ، وقلاَسِي ، وعفَارِي .

فإن كان أحد الزائدين يضاهي أصلاً ، والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كميم « مُقْعَنْسِسُ » ففيه خلاف :

مذهب سيبويه أنّك تحذِف السّين ، فتقول : مقاعِس . ومذهب المبرّد أنك تحذف الميم ، فتقول : قَعَاسِس .

وجه الأول أنه أبقى الميم لكونها متقدّمة ، ولكونها تفيد معنىً ، وهو الدّلالة على اسم الفاعل .

ووجه الثاني أن السّين أشبهت الأصل فحكم لها بحكمه ، ألا ترى أنك تقول في : مُحْرَنْجِمٌ (١) ، ومدحرج : حراجم ، ودحارج ، فتحذف الميم ، وتبقى الحرف الأصلي ، فكذا في مُقْعَنسِس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالأصل .

وأجيب بأنّ هذا من قبيل زائدين ترجح أحَدُهما بدلالته على معنىً دون الآخر ، والنُّون في المذهبين محذوفة ، وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير ، فإن كان المصدر على وزن انفعال وافتعال كانطلاق وافتقار ففي تكسيره وتصغيره خلاف .

مذهب سيبويه : أنه يقال : نطاليق ، وفتاقير ونُطَيْليق ، وفُتَيْقِير ، فإنْ كانت

---

(١) المحرنجم : العدد الكثير .



تاء الافتعال [١] فقد أبدلت رُدّت إلى أصلها من التاء ، فيقال في اضّطراب ، واصْطِبار ، وازْدِياد وادّكار ، واظّلال : ضَتاريب ، وضُتَيْريب .

وذهب المازني : إلى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال في حذف الهمزة ، وحذف النون والتاء ، فيقال في الجمع : طَلائِق ، وفَقائِر ، وطُلَيْق ، وفُقَيْر [٢] .

فإن تعذّر أحَدُ المثالين ببعض الأصول حذفَ الخامس من الأصول مطلقاً ، سواء وافق بعض الزوائد لفظاً أم مَخْرجاً ، أم لم يوافقه كسَفَرْجل ، وسفَارج ، وشمَرْدَل وشَمارِد ويحذف الرابع ، ويبقى الخامس إن كان الرابع أصلاً وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ ، أو في المخرج نحو : خدرنق [٣] ، نونه أصل لكنها مثل النّون الزائدة من حيث اللفظ فيقال : خدارق بحذفها وإقرار القاف وهو الحرْف الخامس . وفرزدق دالُهُ أصْلٌ ، لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزّيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال : فرازق بحذفها ، وإقرار القاف ، هذا هو الأجود .

ويجوز فيه وجه آخر ، وهو إبقاء الرابع ، وحذف الخامس فيقال : خدارن [٤] وفرازد .

هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقاً ، أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه .

وقال المبرّد : لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير ، وما جاء من قولهم : فرازق غلط وما كان غلطاً لا يتعدّى به اللفظة المسموعة .

قال أبو حيان : وقد وافق المبرّد على هذا غيره .

---

(١) ط : « الأفعال » .

(٢) أي في التصغير .

(٣) الخدرنق : العنكبوت . وفي الأشموني : خورنق بالواو . والصواب كما يقول الصبّان : خورنق لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق ، والكلام في خماسي الأصول . انظر الأشموني والصبان ٤ : ١٤٧ .

(٤) في أ : « حذادن » بتقديم الراء على الدال . تحريف . وفي ط : « خدار » بنقصان النون . تحريف كذلك .



أمَّا الثالث فلا يحذف ، فلا يقال : فرادق ، ولا خدانق .

وأجازه الكوفيّون والأخفش . قال أبو حيان : وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذْ تَحُل ألف الجمع محلّها ، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كلّ منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب ، وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مفاعل ، أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه نحو واو : فدوكس حيث قالوا : فداكس .

ولا يبقى في هذا الجمع الذي على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة أصول ، بل يحذف سواء كان أوّلاً أو ثانياً ، أو [١٨٢/٢] ثالثاً أو رابعاً أو خامساً أو سادساً نحو : مُدَحْرِج ،وقِنْفَخْر[١] ، وفَدَوْكس ، وصِفْصِل[٢] ، وسبطرى ، وعنكبوت ، وعُقْرُبَان ، وبَرْنساء فيقال : دحارج ، وقفاخِر ، وفَداكس ، وصفَاصِل ، وسباطر وعناكب ، وعِقارب ، وبرانس .

ولا توجد زيادة رابعة في رباعيّ الأصول إلا حرف لين أو مدغماً ، ولا سادسة في رباعي الأصول أيضاً إلا مع زيادة أخرى ، ويكونان زِيدتَا مَعاً كما مثّلْنا به من عنكبوت ، وعُقْرُبان ، وبَرْنَساء .

فإن كان الزائد حرف لين رابعاً سواء كان حَرْف مدٍّ أيضاً كعصفور ، وقنديل ، وسِرْداح أم غير حرف مد كغِرنيق ، وفِرْدَوْس لم يحذف ذلك الزائد بل إن كان ياء أقِرَّ على حاله أو واواً ، أو ألفاً قلب ، فيقال : عصافير ، وقناديل ، وسراديح ، وغرَانِيق ، وفرَادِيس .

فإن كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح ، فيقال في : كَنَهْوَر[٣] كناهر .

---

(١) القِنْفَخْر كجِرْدَحْل : الفائق في نوعه : القاموس : « قفر » .
(٢) الصِّفصِلّ بالكسر مشددة اللام : نبت
(٣) الكنَهْوَرَ بوزن : سفرجل : المتراكم من السّحاب .



وحرف الليِّن : ما كان ساكناً سواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا . فإن ناسيته سُمِّي حَرْف مدّ ولين .

واحترز برابع من غير الرابع فإنه يحذف أيضاً ، وإن كان حرف لين سواء كان ثانياً أم ثالثاً أم خامساً كفدوكس ، وسَمَيْذع [١] ، وعُذافِر [٢] ، وخيتعور [٣] ، وخَيْسَفُوج [٤] فيقال : فَدَاكس ، وسَماذِع [٥] ، وعذافر [٦] ، وختاعر ، وخَسافج [٧] .

ويجوز أن يعوّض مما حذف سواء كان ثلاثيّ الأصول أم رباعيه أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطاليق في منطلق ، وفداكيس في فدوكس ، وسفارج [٨] في سفرجل ما لم يستحقّها من غير تعويض نحو : لُغّيزى فإنه يقال فيه : لغاغيز بفك التضعيف ، وحذف ألفه ، وياء قبل آخره ، لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست تعويضاً من المحذوف في الجمع .

وقد تُعوّض هاء التأنيث من ألفه الخامسة [٩] تقول في حَبَنْطى ، وعَفَرْنى ، حبَانِط ، وعَفارِن ، فإذا عوِّضت الياء قلت : حبانيط ، وعفارين ، أو الهاء قلت : حبانطة ، وعفارتة ، لكن باب تعويض الياء أوسع جداً ، لأنها يجوز دخولها في كل ما

(١) السميذع : السيّد ورئيس القوم .
(٢) العذافر كعُلابط : الأسد ، والعظيم الشديد .
القاموس : « عذر » .
(٣) الخنيقور : السيئة الخلق والسّراب . القاموس « ختر » .
(٤) الخيسفوج : حب القطن ، والخشب البالي .
القاموس : « خسج » ، وفي ط : « حيسفوج » بالحاء . تحريف .
(٥) ط : « سمادع » بالدال . تحريف .
(٦) ط : « حذافر » بالحاء . تحريف .
(٧) ط : « وحسافج » بالحاء . تحريف .
(٨) ط : « وسفارج » . تحريف .
(٩) ط : « من ألفه الخامس » .

حذف منه شيء غير باب لُغَّيزى .

وتعويض الهاء مقصور على ما ذكر ، وهاء التأنيث أحق بالاسم الذي حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره ، مِثَالُه : أشْعَثِيّ وأشاعثة ، وأزْرَقِيّ وأزارقة ، ومُهلّبي ومَهالبـة .

ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل ، ولا إثباتها في غيره كمفاعل ، وفواعل عند البصريين إلا في الضّرورة كقوله :

١٧٧٦ – ألا إن جيراني العَشِيَّةَ رَائِـحُ
دَعَتْهُم دواعٍ من هوى ومنادح [1]

والأصل : مناديح ، لأنه جمع مندوحة .

وقولـه :

١٧٧٧ – * سوابِغُ بِيضٌ لا تُخَرِّقُها النَّبْلُ [2] *

والأصل : سوابيغ[3]، لأنه جمع سابغة .

وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار ، واستدلّوا بقوله تعالى : « وعنده مفاتِـح الغَيْب [4] » والأصل مفاتيح ، لأنه جمع مفتاح . وبقوله تعالى : « ولو ألْقَى معاذيره » [5] والأصل : « معَاذِره » ، لأنه جمع مَعْذِرة .

---

(١) يذكر صاحب الدرر أن قائله مجهول . انظر ٢ : ٤٢٨ وهو في معجم الشواهد ١ : ٨٤ غير منسوب . وقد عثرت على قائل هذا الشاهد ، وهو لحيّان بن حلية المحاربي جاهليّ . انظر نوادر أبي زيد ١٥٧ ومن شواهد المحتسب ٢ : ١٥٤ .

(٢) لزهير يمدح سنان بن أبي حارثة المري . وصدره :

* عليها أسودٌ ضارياتٌ لبُوسُهم *

ورواية الديوان : « سوابغ » وفي ط : سوابيغ . تحريف .

(٣) في ط « سوابغ » تحريف .

(٤) سورة الأنعام ٥٩ .

(٥) سورة القيامة ١٥ .



وتأول البصريّون ذلك على أنه جمع مَفْتح بلا ألف ، ومعذار بألف .

ووافق ابن مالك الكوفيين ، فأجاز في سربال وعصفور : سرابل ، وعصافر ، وفي دِرْهم وصَيْرف : دَرَاهِيمَ وصَياريف .

ولا يفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتتح به المفرد ، بل أيّ حرف كان أول المفرد يكون أوّل هذه الجمعين كما مرّ في الأمثلة .

قال أبو حيّان : وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين ، وبين كثير من أمثلة الجموع ، وإنما يخرج عنه ما جمع على أفْعُل ، وأفْعَال ، وأفْعِلة وأفْعِلاء ، وفُعْل في جمع أفْعَل .

ولا يُخْتَم باب مفاعل ومَفَاعيل بحرف ليّن ليس في الواحد هو ، ولا ما أبدل منه ، فإن كان هو أو ما أبدل منه في الواحد ختم هذا الجمع به كحذرية وحذارى ، وعرقوة وعراقى ، وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين ، أعني : الافتتاح ، والاختتام فهو جمع لواحدٍ قياسيٍّ [(١)] مُهْمل أو مستعمل قليلاً ، مثاله في الافتتاح : ملامح ، ومذاكير ، ومحاسن ، افتتح بغير الحرف الذي في أول لمحة ، وذكر ، وحسنة ، فقدّر كأنها جمع ملمحة ومذكار ، ومحسنة ، وهي مفردات مهملة الوضع ، جاء الجمع عليها وأظافير افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر ، لكنه ورد : الأظفور في معنى : الظفر ، فكأن الجمع جاء عليه ، وإن كان الظفر أشهر وأكثر استعمالاً .

ومثاله في الاختتام باللّين : الكياكي ختم به والمفرد : كِيكه ، وليس هو فيه ، ولا ما أبدل منه ، فقدر كأنه جمع كيكاة ، وهو مفرد قياسيّ قد أهمل ، واللّيالي : مفرد ليلة ولم يختم به ، ولكنه قد استعمل قليلاً : لَيلاهُ قال :

---

(١) في النسخ الثلاث : « لواحد قياس » الخ . تحريف . صوابه من التسهيل ٢٨٠ :



١٧٧٨ - يا وَيْحَهُ من جَمَلٍ ما أشْقَاه

في كـــل يوم ما وكُلٌّ ليــــلاهْ [١]

فجاءت اللّيالي على مراعاة هذا القليل [١٨٣/٢] .

* * *

(ص) : مسألة : يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيراً وضدّه ، ولا يتجاوز بالمنقول في جامدٍ له جمع وزنه فإن لم يكن عومل كأشبه الأسماء به .

* * *

(ش) : إذا كان الاسم علماً مُرْتجَلاً ، فإنك تجمعه جمع ما وازنه [٢] من أسماء الأجناس إن كان له نظير في الأوزان ، أو ما قاربه في الوزن إن لم يكن له نظير [٣] مراعياً للموافقة في التذكير والتأنيث .

فإن كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكّر ، أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس المُؤنّث . مثال ما له نظير : زينب ، وسعاد ، وأدد ، فيجمع زينب على زيانب ، كما تجمع « أرنبا » على أرانب ، و «سعاد» على أسْعُد كما تجمع كراع على أكْرُع وأُدَدٌ على إدّان كما تجمع « نُغَرٌ » على نِغْران [٤] .

(١) رجز قائله مجهول .

وفي اللسان : « ليل » ورد الرجز على النحو التالي :

في كل يوم ما وكلّ ليلاه حتّى يقول كل راء إذا رآه

يا ويحه من جمل ما أشقاه .

وفي ط : « في كل ما يوم » .

(٢) ط : « ما قاربه » . تحريف صوابه من أ ، ب .

(٣) « إن لم يكن له نظير » سقطت العبارة من أ .

(٤) في النسخ الثلاث : « نفراً » بالنّون والفاء . تحريف . صوابه من القاموس : « نغر » .

والنُّغَر بزنة : صُرَد بنون وغين : البلبل وفراخ العصافير ، وجمعه : نِغران بكسر النّون ؟



ومثال ما لا نظير له : ضُرْبُبُ إذا ارتجلت علماً من الضّرب على وزن فُعْلُل ، فإنه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع بُرْثُن ، لأنه قاربه في الوزن .

وكذلكَ العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل ، وقد استقر له جمع قبل النقل ، فإنه أيضاً يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر ، مثاله : لو سميت رجلاً بجامد أو بضَرَب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد : جوامد ، كما تقول في حائط : حوائط ، وفي جمع ضَرَب : أضراب ، كما تقول في جمع حَجَر : أحجار ، وكذا إذا سمّيت امرأة بخالد : جمعتها على خوالد ، كما تجمع طالق على طوالق ، ولو سمّيتها بـ « قال » لقلت في جمعها قُوْل ، كما تقول في جمع سَاق : سُوق ، ولو سمّيت بـ « أُقْتَلُ » منقولاً من المضارع المبني للمفعول ، فإنه لا نظير له في أوزان الأسماء فيُجْمع مثل جمع أفكل[1] المقارب لوزنه .

ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقرّ له جمعٌ ما كان له من الجمع ، فلو سمّيت رجلاً بغُراب قلت في جمعه : أغربة وغِرْبان ، كما قيل فيه قبل النقل ، ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس .

فإنْ لم يستقر له جمع قبل النّقل بأن لم يجمع البتّة كالمنقول من أكثر المصادر ، فإنها لم تجمع ، أو جمع لكنه ما استقرّ فيه جمع بل اضطرب ، ولم تطّرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم ، فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به .

مثال الأول أن يسمى « بضَرْب » ، فإنّه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمّى به على أَفْعُل في القِلّة. فتقول : أضْرُبُ ككلب وأكْلُب ، وضُرُوب من الكثْرة : ككعب وكُعُوب .

ومثال الثاني[2]

---

(١) الأفْكل كأحمد : الرّعدة والجماعة ، وقد جاءوا بأكفلهم . القاموس .

(٢) بعد قوله : « ومثال الثاني » إلى قوله : (ص) :
ولا يجمع جمع كثْرة بياض بالنسخ الثلاث .



(ص) : ولا يجمع جمع كثرة ، واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقاً ، فإن اختلفت فالجمهور : لا يقاس هو ولا اسم الجمع ، وأنه يقاس في القلّة . أما جمع الجمع فلم يثبته غير الزّجّاجيّ وابن عزيز .

(ش) : لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها .

فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه ، وعليه الجمهور .

ومذهب المبرّد والرّمّانيّ وغيرهما قياس ذلك . قال أبو حيّان : والصحيح مذهب سيبويه لقِلّة ما حكى منه .

وسواء في اسم الجنس ما ميّز واحده بالتاء وما ليس كذلك .

ومن المسموع في الأول قولهم : رطبة وأرطاب .

واختلفوا في جموع القِلّة ، وهي : أفعال ، وأفْعِلة ، وأفْعُل ، وفِعْلة فمذهب الأكثرين أنه منقاس جمعها ، ولا خلاف أنه ما سمع من جمع القِلّة ، أكثر مما سمع من جمع الكثرة ، ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا ؟

واختيار ابن عصفور : أنه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القِلّة ، ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع إلاّ ما جمعوا . ومن المسموع في ذلك : أيْد وأياد ، وأوطُبٌ وأواطِب [1] ، وأسماء وأسامٍ وأسورة وأساور ، وأبيات وأبابيت ، وأنْعام وأناعيم ، وأقوال وأقاويل ، وأعْراب وأعاريب ، ومُعْن ومُعْنَانٌ [2] ومُصْران [3] ومَصَارِين ، وحِشّان

(١) الوطب : سقاء اللبن .

(٢) في اللسان : « معن » : المعْن : الماء الظاهر والجمع مُعُن . والمعنان : المسايل والجوانب .

(٣) في الصبان ٤ : ١٥٢ : المصير كأمير : المعى ، والجمع : أمصرة ومُصْران .



وحَشاشين (١) وجمَل وجَمائل (٢) وأعْطية وأعْطِيات ، وأسقية وأسْقِيات ، وبيُوت وبيُوتات ومَوال ومَوالِيات بني هاشم ، ودُور (٣) ودُورات ، وعُوذ (٤) وعُوذات ، وصواحب وصواحبات يوسف ، وحدائد وحَدِيدات (٥) ، وحُمُر وحُمُراتَ ، وطرُق وطرُقات ، وجُزر (٦) وجُزُرَات ، وأَنْصَاء وأناص (٧) ، وهو : ما رعى من النبات .

قال أبو حيان : فهذا ما جمع من الجمع في الكلام .

والمفرد : يَد ، ووِطاب ، واسْم ، وسِوار ، وبَيْت ، ونَعَمَ ، وقَوْل وعَرَب ، ومَعْن ، ومَصِير ، وحَش (٨) [١٨٤/٢] وجَمَل ، وعطاء ، وسِقاء ،

---

(١) في النسخ الثلاث : « وخشان وخشاشين » بالخاء في الكلمتين . تحريف ، صوابه من شرح المفصل ٥ : ٧٧ حيث يقول : فأمّا حشاشين فالواحد : « حش » وهو البستان ، والجمع حِشان مثل : ضيف وضيفان ثم جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا : حشاشين .

(٢) في النسخ الثلاث : « جماميل » بميمين ، ولعلّ الجمع محرّف عن : « جمائل وأجامل » كما في القاموس : « جمل » وفي شرح المفصل ٥ : ٧٦ : « فقد قالوا في جمعه : جمل وجمال ، وفي جمع الجمع : جمائل ، جمعوه على شمال وشمائل ، لأنه مثله في الزنة .

(٣) أصلها جمع دار على حدّ أسداً وأسد .

(٤) واحدها : عائذ للناقة القريبة العهد بالنّتاج وفي النسخ الثلاث : « عود وعودات » بالدّال . تحريف .

(٥) في أ ، ب : « جدايد وجديدات » بالجيم . تحريف وفي ط : « حدايد » بالياء . تحريف . الصواب من القاموس : « حدد » .

(٦) أ : « وجوز وجوزات » . تحريف .

(٧) أنصاء ، وأناص هما جمع : نَصِيّ ، والنّصيّ جمع نصيّة ، والنّصية من القوم : الخيار . وأنصت الأرض : كثر نصيّها . انظر القاموس .

(٨) ط : « وخس » بالخاء . تحريف كما سبق بيانه .



وبَيْت ، ومَوْلى ، ودار ، وعائذ [١] ، وصاحبة وحديدة وحمار وطريق ، وجَزور ، ونَضْو .

قال : وأمّا ما جاء في الضرورة : فأعَيْنُنات ، والبُرُعات ، وأيا منون [٢] ، وتواكسون[٣] ، وعُقابين ، وغرابين .

أما جَمْع جمع ِ الجمع فأثبته الزجّاجيّ ، ومثله بأصائل ، وهي العشايا ، فإنه جمع آصال ، وآصال جمع أصُلُ ، وأصُل جمع أصِيل كما تقول : رغيف ورُغُف ، ثم تُشَبّه أصُلاً الجمع بعُنق فتجمعه على آصال كما تجمع عُنُقاً على أعناق ، ثم تشبه أصالاً بأعصار ، لموافقته في الزيادة ، وعدد الحروف فتجمعه على أصائل ، وكان قياسه أصائِيل لأجل الألف كأعاصير وبعضهم قال : إنّ أصُلاً قد استعمل في لسان العرب مفرداً بمعنى أصيل ، فأصائل من جمع الجمع .

قال أبو حيّان : وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع .

قال : وذكر أبو الحسن بن الباذش أن النحويين على أن آصالاً جمع أصيل كيمين وأيمان ، وأن أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن .

وقد حكى يعقوب [٤] : أصيلة في معنى أصيل ، فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع . قال : وهذا أَوْلى من تكلّف لا يضطر إليه . انتهى .

وقال السّهيليّ : لا أعرف أحداً قال : جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز .

---

(١) ط : « وعائد » بالدال . تحريف كما بينت .

(٢) في : « أيا من » .

(٣) أ ، ط : « أناكثون » بالثاء ، وفي ب : « أناكسون » بالسين . والصواب من الأشموني ٤ : ١٥٢ .

(٤) سمّى بهذا الاسم مجموعة من اللغويين والنحويين فلا أدري من هو ؟ . انظر البغية .



قال أبو حيّان : وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس جمع اسم الجمع ، ومن المسموع منه قوم وأقوام ورَهْط ، وأراهط .

[مَسْألة] :

(ص) : مسألة : ما دلّ على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه إن كان وزنه خاصاً بالجمع أو غالباً فجمع واحد مقدر ، وإلا فاسم جمع .

وما له واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع ما لم يخالف أوزانه ، أو يساو الواحد في خبره ووصفه ، ونسبه ، أو يميّز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بتاء فاسم جنس في الأصح .

أما ما يقع على المفرد ، والجمع ، فإن لم يُثْن كجنب على الأفصح فغير جمع ، وإلا فقيل اسم جمع ، وقيل : جمع مقدر تغييره وقيل : مفرد .

(ش) : كل اسم دل على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدّر ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه مثال الخاص : عبابيد وشماطيط فهذا جمع ، وإن لم ينطق له بمفرد ، لأنه جاء على وزن يختص بالجمع ، إذ لم يجيء لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن .

ومثال الغالب : أعراب ، فإنه جمع لمفرد لم ينطق به ، وجاء على وزن غالب في الجموع ، لأن أفعالاً قلّ في المفردات جداً ، ومنه برمة أعشار ، وإلا فهو اسم جمع كإبل وذَوْد[1] ، واحدهما : جمل أو ناقة .

وقومٌ : واحده : « رجُل » ، فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة ، وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع ، مثاله : رجال ، له واحد يوافقه في الحروف الأصلية دون الهيئة ، ويقال فيه : قام رجل ، ورجل ، ورجل . فإن وافقه في اللفظ

(١) أ : « ودور » بالدال والراء . تحريف .



والهيئة : كفلك للواحد والجمع فسيأتي حكمه . أو لم يوافقه في الدّلالة عند عطف أمثاله كقريش فإن واحدهم قرشي ، وإذا عطف أمثاله عليه فمدلوله جماعة منسوبة إلى قريش، وليس مدلول قريش ذلك ، فليس بجمع .

وكذا إن وجد الشرطان ، ولكن خالف أوزان الجموع السابقة ، أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو : الركب سائر ، وهذا ركب سائر ، كما تقول : الراكب سائر ، وهذا راكب سائر .

أو ساواه في النسب إليه ، بأن نسب إليه على لفظه نحو : رَكْبِيّ كما تقول : راكِبِيّ بخلاف الجمع ، فإنه لا ينسب إليه على لفظه ، بل يرد إلى المفرد ــ كما سيأتي ــ

أو ميّز من واحده بنزع ياء النسب نحو : رُوم ، وتُرك ، فإن الواحد منهما رُومي وتُرْكي ، ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعاً .

أو ميّز من واحدة بتاء التأنيث كبُسْر وبُسْرَة في المخلوقات ، وسُفُن ، وسَفِينة في المصنوعات ، فليس شيء من هذه الأقسام الأربعة بجمع ، بل كل من الثلاثة الأول اسم جمع ، والأخير اسم جنس .

وخالف الأخفش فيما كان على فَعْل كرَكْب ، وطَيْر ، وصَحْب ، ونحوها ، فقال : إنها جموع تكسير لراكب ، وطائر ، وصاحب ، لا أسماء جموع .

قال أبو حيّان : وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ، ولو كانت جموعاً ردّت في التصغير إلى مفرداتها .

وخالف الفرّاء في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وغمام ، وسحاب ، ونحوها ، وردّ بأنه لو كان جمعاً لم يجز وصفه بالمفرد ، وقد وصف به ، قال تعالى :

« إليه يَصْعَدُ الكَلِمِ الطيب » [١] « أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ » [٢] .

ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد ، والجمع [١٨٥/٢] بغير تغيير ظاهر فإما أن يُثَنى أوْ لا .

فإن لم يثنّ فإنه ليس بجمع كالمصدر إذا أُخْبِر به ، أو وُصِف به ، أو وقَع حالاً ، ونحو : جُنُبُ أيضاً فإن الأفصح فيهما ألا يُثَنّيا ، ولا يجمعا [٣] ، فليسا بجمعين ، وإن ثُنِّي فهو جمع عند الأكثرين : كفُلْك ، وهِجان ، ودِلاص [٤] ، فإنها تطلق على المفرد والجمع ، فَفُلْك في حالة الإفراد نظير قُفْل ، وفي حالة الجمع نظير رُسُل . وهِجان في حالة الإفراد نظير لِجام ، وفي حالة الجمع نظير كرام ، فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدّل الحركات ، ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته في كلامهم بخلاف نحو : جُنُب ، فإنه هكذا المفرد ، والمثنى ، والمجموع على الفصيح ، وإن كان بعضهم قد ثنّاه ، فيكون إذ ذاك من باب فلك ، فلمّا ثنيت دَلّ ذلك على عدم الاشتراك .

وذهب آخرون : إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جموع ، وأنه لا تغيير فيها مقدراً فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ، ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، لأنّهما معنيان متغايران بكيفية الإفراد والجمع . وإن كنت إذا أطلقته على الجمع دلّ على المفرد ، والجَمْعُ ضَمّ مفردات نظمهن لفظ ، كما لم يمتنع أن يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو : إنسان ، فإنه موضوع لهذا الشخص ، وموضوع لإنسان العين وإن كنت إذا أطلقته على الانسان دَلّ بطريق التَضمين على إنسان العَيْن فكما لم يمتنع وضع مثل هذا ، فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع وهو في هذا أسهل ، لأنه ليس

---

(١) سورة فاطر ١٠ .

(٢) سورة القمر ٢٠ .

(٣) لأن : جنب من الجنابة يستوي فيه الواحد والجميع .

(٤) درع دلاص ككتاب : ملساء ليّنة وجمعها : دلاص أيضاً .



فيه أكثر من ضمّ أمثال ، بخلاف إنسان [١] ، فإن المباينة فيه أكثر ، لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع ، وهذا الرأي صحّحه ابن مالك في التسهيل .

وقال بعض النحويين : الفلك اسم مفرد يذكّر ويؤنث ، وقوله تعالى : « والفُلْكَ تَجْرِي » [٢] على التأنيث المسموع فيه ، وهو مفرد واللام للجنس وقوله : « وجَرَيْنَ بِهِمْ » [٣] أعيد فيه على المعنى ، كما قالوا : الدينار الصفر ، والدرهم البيض .

وغير هذا القائل يجعله دليلاً على الجمع .

* * *

(١) ط فقط : « الإنسان » بأل .

(٢) سورة الحج ٦٥ .

(٣) سورة يونس ٢٢ .

التّصغير

(ص) : المصغَّر هو المصوغ لتحقير أو تقليل ، أو تقريب ، أو تعطّف . قال الكوفيّة : أو تعظيم ، بضم أوّله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ، قيل : أو ألـف .

(ش) : فوائد التّصغير خمس :

أحدها : تحقير شأن الشيء وقدره نحو : رُجيل ، وزُبَيد ، تريد تحقير قدره ، والوضع منه...

الثّاني : التّقليل : إما لذاته نحو : كُلَيب ، أو لكميّته نحو : دُرَيهمات .

الثّالث : التّقريب : إمّا لمنزلته نحو : صُدَيّقة [١] أو لزمانه ومسافته نحو : قُبَيْل ، وبُعَيد ، وفُوَيق ، وتُحَيْت ، ودُوَيْن .

الرابع : التّعطّف نحو : يا أُخَيّ ، يا حُبَيِّبي .

الخامس : التعظيم ، أثبته الكوفيّون ، واستدلّوا بقوله :

١٧٧٩ ــ وكُلُّ أُناسٍ سَوف تَدْخُل بَيْنَهم
دُوَيْهِية تَصْفَرُّ منها الأنامِل [٢] *

(١) أ ، ب : « صديقي » .وصديق يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ويقال ــ صديقة .
(٢) للبيد بن ربيعة العامريّ . ديوانه ٢٥٦ .



والبصريّون تأوّلوا ذلك .

ويكون تصغير الاسم بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده ، أعني بعد الثّاني .

واعتلّ السّيرافيّ لضمّ أول المُصَغّر بأنهم لما فتحوا من التكسير لم يبق إلاّ الكسر والضم ، فكان الضّمّ أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر ، وهي أشياء متجانسة ، وتجانس الأشياء مما يستثقل .

وقال أبو بكر بن طاهر : جعلوا الألف والفتح في الجمع لأنه أثقل ، فطلبوا فيه الخِفّة، والضّمّةَ والياء للمصغّر ، لأنه أخَفّ .

وقال بعضهم : إنّما ضم أوّل المصغر ، لأنه ثان للمكبّر ، وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسَمّ فاعله .

قالوا : وإنما فتح ما قبل الياء ، لأنّ الياء في التّصغير والألف في شبه مفاعل متقابلان ، لأن التّصغير والتكسير من باب واحد ، فكما أن ما قبل الألف مفتوح فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها .

وإنّما كانت علامة التصغير ياء ، لأن الأَوْلى بالزّيادة حروف المدّ ، واللين . والجمع : قد أخذ (١) الألف ، فأرادوا حرْفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفَصْل ، فجاءوا بالياء ، لأنّها أقرب إلى الألف .

وزعم بعض الكوفيّين ، وصاحب « الغرّة » : أن الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم : هدهد ، وتصغيره : هَداهد ، ودابة ، وشابة ، والتصغير ؛ دوابّة ، وشوابة بالألف .

---

(١) ط : « قد أخذوا » بواو الجماعة . تحريف .



وأجيب بأن الأصل دُوَيْبة ، وشوَيْبة ، فأبدلت الألف من الياء ، وبأن هداهد اسم موضوع للتصغير ، لا أنه تصغير هدهد ، [١٨٦/٢] .

* * *

(ص) : ويحذف أول ياءين ولياها ، وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلّت ، أو كانت لاماً وجوباً ، أو تحرّكت في مفرد وجمع اختياراً ، ووار[١] ثانٍ فتح للتصغير ، منقلب عنها ، أو ألف زائدة ، أو مجهولة ، أو بدل همزة تليها لا ياء ، ومنقلب عنها في الأصحّ ، ويجري ذلك في الجمع الموازن مَفاعل أو مفاعِيل .

(ش) : إذ الأولى ياء التّصغير ياءان حذف أولاهما لتوالي الأمثال .

وإن وليها واوٌ قلبت ياءً وجوباً إن سكنت كعَجوز ، وعجَيِّز أو اعتلت كمقام أصله : مَقْوم ، ومقيِّم .

أو كانت لاماً كغزو وغزَيّ ، وغَزْوة وغزَيّة ، وعشواً وعُشَيّاً .

واختياراً إنْ تحرّك لفظاً في إفراد وتكسير ، ولم يكن لاماً كأسود وأساود وأُسَيِّد ، وجدْول ، وجَداوِل وجُدَيِّل .

ويجوز في هذا الإقرار ، وترك القلب ، فيقال : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل .

وجه الأول : الجرْي على قاعدة اجتماع ياء وواو ، سبقت إحداهما بالسّكون من قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء ،

ووجْه الثاني : الإجراء على حدّها في التكسير ، لأنهما من باب واحد .

فإن تحرّكت فيهما وهي لام قلبت في التّصغير وجوباً ، ولم يلتفت إلى الجمع نحو

(١) في النسخ الثلاث : « ووارٍ ثان » . صوابها ما ذكرت لقوله الآتي في الشرح .



كرَوان وكراوِين وكُريّان .

وَيُقْلَبُ ثاني المصغّر المفتوح للتصغير واواً وجوباً إن كان منقلباً عنها كدِيمة ودُوَيمة ، وقِيمة وقُوَيمة ، وريح ورُوَيْحة ، ومِيزان ومُوَيزن ، ومَال ومُوَيل ، وريّان ورُوَيّان .

وشذّ من هذا الأصل قولهم : عيد ، وعُيَيْد ، وكان قياسه عُوَيداً لأنّه مشتق من العَوْد ، وكذا قَوْلُهم في الجمع : أعياد ، وقصدوا بذلك الفرق بينه بين تصغير عُود ، وجمعـــه .

أو كانت ألفاً [1] زائدة كضارب وضويرب. وكاهل وكويهل ، وقاصعاء وقويصعاء، وخَاتام وخُوَيتيم ، وجاموس وجُوَيْميس .

أو كانت ألفاً مجهولة الأصل كصاب وصُويب ، وعَاج وعُوَيج ، وآوى [2] وأوَيّ .

أو كانت ألفاً [3] بدل همزة كآدم وأُوَيدم ، أصله : أأدَم ، لأنه أفعل من الأدمة ، فأبدلت الهمزة ألفاً .

ولا تقلب إن كانت ياء كبيت وشيخ ، وميت ، وسيد .

---

(١) ط : « الفاء » مكان : « ألفاً » . تحريف .

(٢) ط : « الفاء » مكان « ألفاً » . تحريف .

(٣) أ : « وا وأوى » . تحريف .

ب : « واأ وأوى » . تحريف .

ط : « والواوي » . تحريف .

ولعل الصواب : وآوى وأُوَيّ . تحريف . وابن آوى : دويبة ، وجمعه : بنات آوى .

انظر القاموس : «آوى » .

(٤) ط : « الفاء » بالهمزة ، تحريف .



أو كان منقلباً عن ياء كتاب للسِّنّ في الأصح الذي هو مذهب البصريين ، بل يجب إقرار الياء في الحالين ، فيقال : بُيَيت ، وشُيَيْخ ، وسُيَيْد ، ونُيَيْب .

وجوَّز الكوفيّون الإقرار والقلب واواً كراهة اجتماع الياءات واختاره ابن مالك ، فيقال : بُوَيت ، وشُوَيخ ، ومُوَيت (١) وسويد ونُويب .

وسمع في بيضة بُوَيضة بالواو ، وفي ناب للمسنة من الإبل نُوَيب ، وذلك عند البصريّين شاذّ لا يعمل به ، وعلى مذهبهم الأحسن ضمّ ما قبل الياء ، ويجوز كسرها ، فيقال شِييخ (٢) وهكذا .

ويجري ما ذكر من القلْب في الجمع على مثال: مفاعل(٣) أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة : عجائز ، وروائح ، وموازين ، وضوارب ، وكواهل ، وقواصع ، وخواتيم ، وجواميس ، وأوادم .

• • •

(ص) : ويكسر تالي ياء التصغير ، لا آخراً ، أو متصلاً بهاء التأنيث، أو أَلِفَيْه (٤) أو ألف أفعال ، أو ألف ونون مزيدتين .

(ش) : إذا كان تالي ياء التصغير مكسوراً بقي على كسره كتَزِبْرِج وزُبُيْرِج .

قال أبو حيّان : ولا نقول : إن الكسرة الأصلية زالت ، وجاءت كسرة التصغير ، لأنه لا حاجة إلى دَعْوى ذلك ، قال : ويشبه ذلك الكسرة في نحو شِرِبَ ، فإنه إذا بني للمفعول ضمّ أوله ولا يقال : إنّ كَسْرتَهُ زالت ، وجاء غيرها ، قال : ولو قيل : إن الكسرة في زبْرِج ، وشَرِب زالت ، وجاءت كسرة أخرى لكان وجهاً ،

(١) ط : « مويب » بالباء . تحريف .
(٢) ط : « شيخ » بياء واحدة . تحريف . صوابه من أ ، ب .
(٣) في ط : « مفاعيل أو مفاعيل » .
(٤) أي المقصورة أو الممدودة .



كما قالوا في : من زَيد في الحكاية ، على أحد القولين وفي : يا منصُ إذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر ، فإنهم زعموا أنها ضَمّة بناء غير الضّمة الأصليّة . أ هـ .

وإن كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجُعَيْفِر وبُرَيْثِن ، ودُرَيْهِم إلاّ أن يكون آخراً كرجَيْل لأن الآخر مشغول بحركة الإعراب ، وهي متبدّلة عليه فلم يمكن كسره ، أو متّصِلاً بهاء التأنيث كطُلَيحة .

فإن كانت الهاء فيه ، ولم يتصل بها كسر كدحرج ، ودُحَيْرِجة ، أو متّصِلا بما هو مُنَزّل مَنْزِلة هاء التأنيث كبُعَيْلَبَكّ ، فلا تكسر اللاّم أو بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ككُسَيْرى ، وحُمَيراء [١] بخلاف ألف الإلحاق كعَلْقى ، وعلباء ، فإنه يكسر ما هي فيه [٢] فيقال : عُلَيْق وعُلَيْبا [٣] ، أو متصلاً بألف أفعال جمعاً كأتراب وأنياب ، وأسقاط ، وأسباط ، أو مفرداً كأن يسمى بأجمال فيقال : أُجَيمال ، أو متصلاً بالألف والنون المزيدتين كـ «سُكيران» [٤] بخلاف ما نونه أصليّة ، فإنه يكسر فيه ما قبل الألف [١٨٧/٢] .

* * *

(ص) : والثنائيّ حذفاً بُرَدّ ما حذف وضعاً يزاد آخره ياء . قيل: أو يضعّف من جنسه ، ولا يعتدّ بالتاء ، ولا يرد محذوف تأتي بدونه فُعَيْل على الأصحّ .

(ش) : يتوصل إلى مثال فعيل في الثّنائيّ بردّ ما حذف منه إن كان منقوصاً سواء كان

---

(١) ط : «وحميرا» بدون همزة .

(٢) الأحسن تعبير التصريح ٢ : ٣٢٠ ، حيث يقول : «إنها لو كانت للإلحاق كأرطى ، وعلباء أنه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما: أريط ، وعُلَيب» أ هـ .

(٣) ط : «وعليبة» بهاء التأنيث . تحريف .

(٤) ط : «كسيكران» . تحريف .



المحذوف منه الفاء أو العين أو اللاّم .

مثال الفاء : عِدَة، وزِنة ، وشِيَة ، وسعة ، وصِفَة ، وصِلة ، وجِهة، ولِدة، وخُذْ (١) ، وكل ، ومر ، وعِدْ مسمىً بها ، فإذا صغرت هذا النوع رَددت المحذوف في موضعه ، فتقول : وعيد ، وأخيذ (١) وأُعَيْد ، وكذا باقيها .

ومثال العين : سه (٢) ، ومُذ، وسل ، وقُم ، ومُرْ ، وبِعْ مسمّى بها فتقول : سُتَيهة ، ومُنَيذ ، وسُويل ، وقُوَيم ، وبُيَيْع .

ومثال اللاّم : يد ، ودم ، وشفة ، ودد ، وحِر، وفوك ، وقط ، وفُلُ ، فتقول : يُدَيه ، ودُمَى ، وشُفَيْهة ، ودُدين وحُرَيْح ، وفُوَيهك ، وقُطَيْط وفُلَيْن .

وإن لم يكن منقوصاً بل كان ثنائِيَّ الوضع زيد فيه ياء ، فيقال في « من » و « عن » و « إن » مسمّى بها : مُنَيّ ، وعُنَيّ ، وأُنَيّ .

وذكر ابن مالك فيه وجهين : أحدهما هذا ، والآخر : أنه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عنّ : عُنَين .

ولا يعتدّ بتاء التأنيث ، فلا يقال في شفة مثلاً أنه ثلاثي بل هو ثنائي ، وكذا بنت وأُخت ، وكيت وذيت (٤) ، وهَنْت ، ومَنَتْ (٥) ، فكلها ثُنَائية ، فإذا صغرت

---

(١) ط : « وخده » بالخاء ، والدال ، والهاء . تحريف .

(٢) ط : « وأخيد » بالدال . تحريف .

(٣) سه : الدبر .

(٤) ط : « وزيت » بالزايّ . تحريف .

(٥) « منت » من ألفاظ الحكاية ، انظر الصبان ٤ : ١٩٥ .



رددت المحذوف ، فقلت : شُفَيهةَ ، وبُنَيّة ، وأُخَيّة ، وكُيَيَّة ، وذُيَيَّة [1] وهُنَيَّة [2] ومُنَيَّة [3] ، لأن لامها مختلف فيه عند العرب ، وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفاً في لغة ، وحرفاً غيره في لغة جاز تصغيره على كُل منهما .

فإن تأتي فُعَيل بما بقي من منقوص لم يُرَدّ إلى أصله ، كهَار ، ومَيت ، وشاك ، وخَير ، وشَرّ ، وناس ، فيقال : هُوَير ، ومُيَيت ، وشُوَيك ، وخُيَيْر وشُرَير ، ونُوَيس . هذا مذهب سيبويه . ونقل ابن مالك عن أبي عمرو أنه يُرَدُّ المحذوف ، فيقال : هُوَيِّر ، ومُوَيِّت وشُوَيِّك [4] ، وأُخَيِّر ، وأُشَيِّر ، وأُنَيِّس ، وفي يرى [5] علماً : يُرَيِّيء ، ونقل غيره هذا المذهب عن يونس .

* * *

(ص) : ويحذف الوصل خلافاً لثعلب ، وشرط المازني وزانه للأسماء) .

(ش) : تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائياً كابن واسم أم أكثر كافتقار ، وانطلاق ، واستضراب ، واشهيباب ، واعديدان ، واقعنساس ،

---

(١) ط : « زيبه » بالزاي ، تحريف .
وكيت وذيت لا تستعملان إلا مكررتين ، وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم ، والوقف عليهما كالوقوف على بنت وأخت : انظر « ابن يعيش ٤ : ١٣٧ » .

(٢) قيل : أصل هُنَيَّةَ : تصغير : هنة ، وأصل هنة : هَنْوة أي شيء يسير .
ويروى : هنيهة بإبدال الياء هاء .
وفي أ : « وهنيه » . تحريف . وفي ب : وهنية وهنية » مكررة . تحريف .

(٣) منية تصغير « منت » السابقة وقد سقطت من أ ، ب .

(٤) في ط : « هويير ، ومويت ، وشوييك » بياءين تحريف ، والصواب تشديد الياء في هذه الكلمات .

(٥) في ط : « بري » بالباء . تحريف .



واعلواط ، واضطراب ، لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المُصغّر ، فيقال : بُنَيّ ، وسُمَيّ وفُتَيْقِير ، ونُطَيْليق ، وشُهَيْبِيب ، وعُدَيْدِين ، وقُعَيْسِيس وعُلَيِّط وضُتَيْرِيب [١] ، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا ؟ هذا مذهب سيبويه .

وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ، ولم يسقطها ، فيقال في اضطراب : أُضَيْرِيب ، فحذف الطاء ، لأنها بدل من تاء افتعل، وهي زائدة ، وأبقى همزة الوصل ، لأنها فضلتها بالتقدم .

ومنع المازنيّ من تصغير انفعال ، وافتعال ، فلم يجز في انطلاق : نُطَيْليق ولا في افتقار : فُتَيْقِير ، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء ، فيقال : طُلَيق ، وفُقَير .

قال أبو حيّان : وليس خلاف المازني مختصّاً بانفعال وافتعال فقط ، بل يشترط في المصغّر كله أن يكون على مثال الأسماء .

* * *

(ص) : ويُتَوصّل إلى فُعَيْعِل ، وفُعَيْعِيل في التّصغير بما يتوصّل به إلى مفاعل ، ومفاعيل حذفاً ، وإبقاء ، لكن لا تحذف هنا التاء ، والألف الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنون الزائدتان بعد أربع ، ولا يُعْتَدّ بهن ، ويحذف واو جلولاء ، وشبهها في الأصحّ .

(ش) : يتوصّل إلى مثال : فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل في التصغير بما يتوصل به إلى مفاعل ، ومفاعيل في التكسير ، لأنهما من واد واحد ، فكما تقول في خِدَبّ :

---

(١) في ط : « ضيبيريب » . تحريف .



خداب وفي بهلول : بهاليـل ، وفي عطرد : عَطارِد ، وعُطَارِيد ، فكذا تقول : خديب وبهيليل ، وعطيريد .

والحذف والتّرجيح ، والتّخيير في الزيادتين هنا ، كما هناك ، فكما تقول : عطاميس ، ومطاليق ، وتخاريج ، ودحاريج ، تقول : عُطَيْميس ، ومُطَيْليق ، وتُخَيْريج ، ودُحَيْريج ، وكما تقول في سفرجل : سفاريج تقول : سُفَيْرِيج ، وكما تقول في حَبَنْطى ، وعَفَرْنى ، وقنْدأو [1] : حباطي وحبانط ، وعفارى ، وعفارن ، وقنادى ، وقداي ، تقول : حبينط ، وحُبَيْطَى ، وعُفَيْرِن ، وعُفَيرى ، وقُنَيدى وقُدَيني [2] .

لكن خالف التصغير التكسير في أنه لا يحذف فيه هاء التأنيث ، وإن حذفت في الجمع [١٨٨/٢] فيقال في دحرجة : دُحَيْرِجة ، والجمع : دحارج .

ولا تحذف فيه ألفه الممدودة ويقال في قاصعاء : قُوَيْصِعاء ، والجمع : قواصع بحذفها .

ولا تحذف فيه ياء النسب ، فيقال في لَوذَعيّ : لُوَيذعى ، والجمع لـواذع بحذفهـا .

ولا يحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً ، فيقال في زعفران : زُعَيْفران والجمع زعافر بحذفهما ، وفي عَرَنْقُصَانُ [3] : عُرَيْقِصان ، والجمع :

---

(١) القِنْدَأو : السيء الخلق ، والغليظ القصير . وفي النسخ الثلاث : « قَنداوى » . تحريف .

(٢) في ط : « قنيد » وفي أ : قنيري وقريني بالراء فيهما .. تحريف .
وفي النسخ الثلاث : « وقديني » بالنون ولعلّ الصواب كما يقتضيه الأسلوب : « وقديّ » بدون نـون .

(٣) العرنقصان : نبْتٌ .



عَراقِص بحذفهما .

فإن كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يُحذفا ، لا هنا ولا هناك وكذا لو كانت النُّون أصلية ثبتت في البابين كأسطوانة وأساطين وأُسيْطينة .

ولو كانت ألف التأنيث المقصورة حذفت في البابين كقرقرى ، وقراقر ، وقُرَيْقِر . ولا يُعْتَدّ بهذه الأمور الأربعة أعني هاء التأنيث وألفه الممدودة ، وياء النسب ، والألف والنّون المزيدتين ، بل يُصَغّر الاسم على أحد المثالين ، وفيه اللواحق المذكورة .

ومذهب سيبويه في واو : « جلولاء » ، وشبهها والمراد به ألف براكاء ، وياء قريثاء أنها تحذف عند التصغير فيقال : جُلَيلاء ، وبُرَيكاء وقُرَيثاء ، لأنّ لألف التأنيث الممدودة شبهاً بهاء التأنيث ، وشبهاً بألفه المقصورة ، فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها ، واعتبرنا الشّبه بالمقصورة في إسقاط الواو ، والألف ، والياء ، لأنها كالألف في حبارى .

وخالفه المبرّد فأثبتها ، وأدغمها بعد القلب ، فقال : جُلَيّلاء ، وبُرَيّكاء ، وقُرَيّثاء كما لم تحذف واو فروقة ، وألف رسالة ، وياء صحيفة ولم يعتبر إلا أحد الشّبهين فقط [١] .

* * *

(ص) : ويرد إلى الأصل هنا ، وفي مفاعل ، ومفاعيل ، وأفعال وأفعلة ، وفعال ذو البدل آخراً مطلقاً ، وغيره إن كان ليّناً بدل غير همزة تلي همزة الاستفهام ، لا تاء «مُتعد» ونحوه ، خلافاً للزجاج ، ولا ذو القلب وما خالف فشاذ ، أو مادّة أخرى .

---

(١) انظر هذا البحث بتوسّع في الأشمونيّ ٤ : ١٦٣ .

(ش) : يُرَدُّ إلى أصله في التصغير ، وفي التّكسير على مثال : مفاعل أو مفاعيل ، أو أفعال ، أو أفعلة ، أو فِعال ذو البدل الكائن آخراً مطلقاً ، سواء كان حَرْف لين نحو : مَلْهى أم غير حرف لين نحو : ماء ، فإن الألف في ملهى بدل من الواو ، لأنه مُشْتَقّ من اللّهو ، والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم : مياه ، فمثال التكسير على مفاعل ملاهى ، وعلى مفاعيل صَحَارِيّ ، وعلى أفعال أمواه ، وعلى أفعلة أسْقِية ، وعلى فعال مِياه .

ويقال في تصغيرها : مُلَيْهى ، ومُوَيه وسُقَيّ ، لأن التصغير والتكسير يَرُدّان الأشياء إلى أصولها .

فإن لم يكن ذو البدل آخراً فيشترط فيه شرطان :

أحدهما : أن يكون حرف لين . والثاني أن يكون بدلاً من حرف ، لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى . مثاله : مال ، وقيل : وريّان ، ومِيزان ومُوقن ، فيقال : مُوَيل ، وقُوَيل ، ورويّان ، ومُوَيزين ، ومُيَيقين ، وإنما رجع في هذه إلى الأصل لزوال موجب البدل ، لأن الواو إنما أبدلت في نحو : مال لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، وفي قيل ، وميزان لكسر ما قبلها ، وفي ريّان لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسّكون ،وفي موقن أبدلت الياء بضمّ ما قبلها ،وقد زال الموجب في التصغير وسواء كان اللين بدلاً من لين كما مثلنا أم من غيره كقِيراط ، ودِيباج فيقال فيه : قُرَيْرِيط ، ودبَيبيج ، وقَراريط ، ودَبابيج ، ويقال في ذئب : ذؤيب ، وفي آل : أهيـــل .

فلو انخرم الشّرط الأول بأن كان حرفاً صحيحاً بدلاً من حرف صحيح ، أو من حرف لين لم يُردّ إلى أصله ، بل يُصَغّر على حاله : كتُخْمة وتُخَيمة ، وتُراث وتُرَيث وأُباب في عُباب ، وأُبَيب ، وقائم وقويم بالهمز .

وكذا لو انخرم الشرط الثاني بأن كان بدلاً من همزة تلي همزة كآدم فيقال :



أُوَيدم من غير ردّ الألف إلى أصلها من الهمز ، بل تقلب واواً كما تقدم لضمّة ما قبلهـــا .

أمّا ما فيه تاء الافتعال كَمُتّعد(١) ومتّسر فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير ، فيقول : مُتَيْعد ، ومُتَيْسِر ، كما يقول في مكتسب مُكَيْسِبْ ، وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد إلى الأصل .

وذهب قوم منهم الزّجاج : إلى أنه يُرَدّ إلى أصله ، فيقال : مُوَيْعِد ومُيَيْسِر ، لأنهما من الوعد واليسر .

قال صاحب « الإفصاح » : وإنما كان المحذوف تاء الافتعال ، لأنه لا بُدّ من حذف ، وهي زائدة والزائد أحقّ بالحذف من الأصليّ .

وأمّا ذو القلب ، فإنّه لا يرد في البابين إلى أصله ، بل يُصَغّر ، ويكسّر على لفظه كجاه أصله : وجه ، لأنه من الوجاهة ، فقلب ، فيقال في تصغيره : جُوَيه لا وُجَيه لعدم الاحتياج إلى الرّدّ إلى الأصل .

ويجمع أيْنقُ على أيانق ، ويصغر على أُيَيْنِق .

ويقال في شاكٍ ، وأصله شائكٌ (٢) : شَواكٍ وشُوَيكٍ .

وما ورد بخلاف ما قرّرناه من ردّ ذي البدل إلى أصله ، فإما [١٨٩/٢] شاذّ كقولهم في عيد : عُيَيد وأعياد ، أو من مادّة أخرى كقولهم : فُسَيْتِيط فهو تصغير فستاط لغة في فسطاط ، وفسيطيط بالطاء لتصغير فسطاط ، فهما مادتان لا أنه رَدّ أحدهما إلى الآخر .

* * *

(١) من قوله : « كمتعد » إلى : « عند التصغير » سقط من أ .

(ص) : وتلحق التاء غالباً إذْ لا لبس في مُؤَنَّثٍ عار ثلاثيّ أو رباعيّ بمدّة قبل لام معتلّة لا غيره ، وقد تعوّض من ألف تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة ، قيل : أو ممدودة ، ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الأصح ، وتحذف بلا عوض من بنت علم مذكـــر .

(ش) : تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث ، بلا علامة (١) بشرطين : الأول : ألا يلبس ، فإن حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه من عدد المؤنث ، إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكر ، وكشجر وبقر ، إذ لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة ، وبقـــرة .

الثّاني : أن يكون ثلاثيّاً كدار ودويرة ، ونار ، ونويرة ، أو رباعيّاً بمدة قبل لام معتلّة كسَماء وسُمَيّة ، بخلاف رباعيّ ليس كذلك كزَيْنب ، وسعاد ، وعناق ، وعقرب ، فيقال : زُيَيْنب ، وسُعَيِّد وعُنَيِّق ، وعُقَيْرِب بلا تاء (٢) .

وبخلاف ما زاد على الرّباعيّ إلاّ ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فإنه يجوز لحاقه التاء كحبارى يجوز تصغيره بإقرار الألف ، فيقال : حُبَيْرى ، وبحذفها فيجوز حينئذ لحاق التاء تعويضاً فيقال : حُبَيْرة ، كما يجوز تركها فيقال : حُبَيْر ، وكُلّغْيزَى يجوز فيه الأمران دون إقرار الألف كـ « لُغَيْغيزة » ، ولُغَيْغِيز .

وشذّ ترك التاء في تصغير قَوْس ، وحَرْب ، ودِرْع الحديد ، ونَصَفٌ لمتوسّطة السّن وخَوْد (٣) ، وعَرَبٍ (٤) ، وفَرَس ، ونَعْل (٥) ، وناب للمسن من الإبل ،

(١) ط : « إعلامه » . تحريف .

(٢) ط « بلا تاء » بالنون . تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « خود » بالخاء ، وهي الجميلة الحسناء . وفي الأشموني ٤ : ١٧١ « ذود » بالذال مكان خوْد ، والذود من ثلاثة أبعرة إلى عشرة وقيل غير ذلك .

(٤) « عرب » بفتحتين وبضم فسكون : خلاف العجم .

(٥) ط : « بغل » بالباء والغين . تحريف .



وعِرْس وشَوْل (١) ، ونَحْل ، وضحى . قال أبو حيّان : هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك .

وشَذّ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرط كقولهم : في وراء ، وأمام ، وقدام ، وريئة ، وأميمْة ، « وقُدَيْديمة » (٢) وهذان المحترز عنهما بقولي : غالباً .

وجوّز ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كباقِلاء (٣) وبرنساء وتعوّض منها التاء قياساً على المقصورة (٤) ، ولا يجوز عند غيره إلا الإقرار ، فيقال : بُوَيْقِلاء ، وبُرَيْنِساء .

وذهب أيضاً : إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه ، فإن كان علم المؤنث منقولاً من مذكر كرُمح علم امرأة لم تدخله التاء رعاية (٥) لأصله الذي نقل منه ، فيقال : رمَيح ، وغيره منع ذلك . وقال : لمّا سُمِّيَ به مؤنث صار اسماً خاصاً بالمؤنث ، فيُصَغّر كما يصغر مؤنث الأصل اعتباراً بما آل ، وكذا لو كان علم المذكر منقولاً من مؤنث كأذن علم رجل ، فإن الجمهور على أنه لا تدخله التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير .

وذهب يونس : إلى أنها تدخله اعتباراً بأصله ، واحتج بقولهم : عروة بن أُذينة ، ومالك بن نُوَيرة ، وعُيَيْنَةُ بن حصن ، فإنها أسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء ، وأصلها مؤنث .

---

(١) الشول : اسم جمع شائلة ، وهي من الإبل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر . وفي ط : « وسول » بالسّين . تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « قديمة » . تحريف .

(٣) الباقلاء : مخففة اللام ممدودة : الفول ، الواحدة بهاء ، أو الواحد والجمع سواء .

(٤) فيقال على رأي ابن الأنباري : بويقلة ، وبرينسة .

(٥) ط : « رعياً » .



وأجيب بأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن ، ولا بنار ، ولا بعين ، ثم حقّر بعد التسمية ، وإنما هي أسماء أعلام سمّى بها بعد أن صغرت [١] ، وهي نكرات .

فإن سُمِّي مُذكَّرٌ ببنت وأخت ، ثم صغِّر بعد التّسمية حذفت التاء وردّت لام الكلمة من غير تعويض بتاء تأنيث ، فيقال : بُنَيّ ، وأُخَيّ بخلاف ما إذا سمّي بهما مؤنث فتحذف هذه التاء ، ويعوّض عنها تاء التأنيث ، فيقال : بُنَيَّة وأُخَيَّة إجراء لهما حال العلمية مجراهما حال التنكير .

* * *

(ص) : مسألة : يُصَغّر اسم الجمع والعلّة بلفظه ، وردّ الأخفش نحو : « ركب» لواحده ، لا الكثرة ، بل يرد إلى قِلة أو تصحيح المذكر إن كان لعاقل ، وإلا فالإناث . وجوّزه الكوفيّة فيما له نظير في الآحاد وما له واحد مهمل قياسيّ ردّ إليه ، لا إن كان له مستعمل خلافاً لأبي زيد .

(ش) : تُصغّر أسماء الجموع ، وجموع القلة على لفظها ، فيقال في ركب ركَيب ، وفي قوم [٢] : قويم ، وفي رهط : رهَيط ، وفي أجمال : أجَيمَال وفي أكلب : أُكَيْلِبة ، وفي أرغفة : أُرَيْغِفة ، وفي غلْمة : غُلَيْمة [٣] .

قال أبو حيّان : ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع ، فيقال في تَمْـــر : تُمَـــير .

وردّ الأخفش باب رَكْب لواحده ، فيقال : رُوَيْكِبون ، وصوَيْحِبون وطويمرات[٤] بناء على قوله : إن فَعْلاً جَمْع ، وقول الجمهور مبنيّ على أنه اسم جمع .

(١) ط فقط : « حقرت » مكان : « صغّرت » .

(٢) ط فقط : « قام » مكان : « قوم » . تحريف .

(٣) ط : « أغليمة » . تحريف .

(٤) الطمر : الثوب الخلَق . وفي ط : « طوميرات » ، تحريف .



وأمّا جمع الكثرة فلا يُصغر على لفظه عند البصريين ، فلا يقال في رغفان : رغَيفان ، لأن التثنية تدلّ على الكثرة ، والتصغير يدلّ على القلة ، فيتنافيا ، بل يُرد إلى جمع القلّة إنْ كان له جمع [١٩٠/٢] قِلّة، فيقال في تصغير فلوس : أُفَيلس ، ردّ إلى أَفْلُس ، وفي عُنق أُعَيْنِق ردّ إلى أَعْنُق . وإلى جمع تصحيح المذكر ، إن كان لمذكّر عاقل ، سواء كان مفرده مما يجمع بالواو والنون أم لا ؟ فإن التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر ، فيقال في تصغير زيود حال الرد : زيَيْدون وفي تصغير رجال وغلمان ، وفتيان : رجَيلون ، وغُلَيْمون ، وفُتَيون وإن كان رجل وغلام ، وفتى لا يجمع بالواو والنون .

والأمران جائزان فيما له جمع قِلّة .

وإن لم يكن له جمع قِلّة ، ولا هو لمذكر عاقل ، بأن كان لمذكّر لا يعقل أو لمؤنّث مطلقاً وجب الرَّدُّ إلى جمع تصحيح الإناث سواء كان مفرده مما يجمع بالألف والتاء أم لا ؟ ، فيقال في تصغير دراهم درَيهمات ، وفي سكارى جمع سَكْرى : سُكَيرات ، وفي حمر جمع حمراء : حُمَيروات ، وفي جوار : جُوَيريات .

وأجاز الكوفيّون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كرغفان (١) صغروه على رغَيفان كعثيمان ، وزعموا أن أُصَيْلاناً تصغير أُصلان جمع أصيل .

فإن كان جمع الكثرة مكسّراً على واحد مهمل ، وليس له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً ، لا قياسِيّ ، ولا غير قياسيّ ، ردّ عند التصغير إلى مفرده القياسيّ المهمل ، فيقال في : « تَفَرّق إخوتُك شماطيط » . تفرقوا شُمَيْطِيطِين ، وفي « تفرقت جواريك شماطيط » : تفرقت شُمَيْطِيطَات .

وإن كان مُكَسّراً على واحدٍ مُهْمل ، وله واحد مستعمل ردّ إلى الواحد

---

(١) ط : « كفرغفان » . تحريف .



المستعمل ، لا إلى المهمل القياسيّ خلافاً لأبي زيد ، فيقال في ملاميح ومذاكير : لُميحَات ، وذ كَيْرات ردّاً إلى لمحة ، وذَكر ، لا إلى مَلْمحة ومذكار ، لأنّا حينئذ صغّرنا لفظاً عربيّاً ، ولو رَدَدْناه إلى المهمل كُنّا قَدْ[1] صغرنا لفظاً لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك ، وكأنّ أبا زيد لمّا لم ينطق له بواحدٍ قياسي جعل ذلك الواحد الذي ليس على قياس كالمعدوم في لسانهم ، فسوّى بين ملاميح ، وشماطيط .

* * *

(ص): وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ وشاذ، وقد يَسْتَغْنِي مصغّر عن مُكَبَّر أو مهمل عن مستعمل أو أحد المترادفين عن الآخر. قال ابن مالك: ويطّرد إنْ جمعهما أصل واحد ، وتوقّف أبو حيّان .

(ش): قد يكون للاسم تصغيران : قياسيّ ، وشاذّ كصبية وغلمة قالوا فيهما : صُبَيّة، وغُلَيْمة ، وهذا هو القياس ، لأنهما جمعا قلة ، وجموع القلة تُصَغّر على لفظها ، وقالوا : أُصَيْبِية ، وأُغَيْلِمة وهذا هو الشاذّ ، وكأنهم صغروا أغلمة ، وأصبية ، وإن لم يستعمل في الكلام .

وقد جاءت أسماء على صورة المُصغّر ، ولم ينطق لها بمكبّر نحو : الكُميت من الخيل الحُمر[2] . والكُعَيْت[3] وهو البلبل ، والثُّريّا للنجم المعروف في ألفاظ كثيرة استوعبتها في كتاب « المزهر » في علم اللغة .

قال أبو حيّان : وكثر مجيء المصغّر دون المكبّر في الأسماء الأعلام كقُرَيظة :

---

(١) ط : « كباقة » مكان : « كنا قد » . تحريف .

(٢) ط « من الخيل والحمر » بالواو بينهما تحريف .

(٣) ط : « الكعبت » بالباء . تحريف .



وجُهَينة وبُثَينة [١] ، وطُهَيّة [٢] ، وحُنَين ، وعُرَين [٣] ، وفُرَيْن [٤] ، وأم حبَيْن [٥] ، وهذيل وسُلَيْم .

وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس : مُغَيْربان . وفي عَشِيّة : عُشَيْشة [٦] ،وفي العشاء [٧] :عُشَيّان، وفي ليلة : لُيَيْلِيَة [٨] وفي رجل : رويجل ، وفي بنون : أُبَيْنُون ، كأنه تصغير مَغْربان ، وعشّاة ، وعُشيان ، وليلاة ، وراجل ، وابن .

وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبّر نظير جمع التكثير الذي جاء على خلاف تكثير المفرد نحو : ليال ، وبابه .

وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر ، قالوا : أتانا قَصْراً [٩] أي عَشِيّاً ، ولم يُصغِّروا قصراً استغناء عنه بتصغير عَشِياً .

قال ابن مالك : ويَطّرد ذلك فيهما جوازاً إن جمعَهما أصل واحد نحو : جُلَيس بمعنى : مُجَالِس ، فلك أن تستغني بتصغير أحدهما عن الآخر ، لأنهما جمعهما أصل واحد ، وهو اشتقاقهما من الجلوس، لأن مادة كل منهما: « ج ل س » ، فلك أن تستغني بتصغير مجالس ، وهو مجيلس عن تصغير جُلَيس ، ولك أن تستغني بتصغير جَليس وهو جُلَيس عن تصغير مَجالس .

وتوقف في ذلك أبو حيّان ، قاله في الارتشاف .

* * *

---

(١) ط : « بتينة » بالتاء . تحريف .

(٢) طُهَيّة كسُميّة : قبيلة .

(٣) عُرَين : الأسد .

(٤) « فُرين » كزُبير : بلدة بالشام .

(٥) أم حبين كزُبير : دويبة .

(٦) ط : « عشيشة » . تحريف .

(٧) ط : « العشى » . تحريف .

(٨) ط : « لبيلة » . تحريف .

(٩) القصر : اختلاط الظلام .



(ص) : مسألة : لا يُصَغر مبنيّ إلا أوه ، والمنادى ، والمزج وذا ، وتا ، والذي ، وفروعهما لا اللاتي ، واللواتي ، واللاء واللائي في الأصحّ ، فيبقى أولها مفتوحاً ، ويزاد آخرها ألف وقد يُضَمّ : اللّذيّا ، واللّتيّا .

وفي التعجب ثالثها : الصحيح يصغر أفعل فقط ، ولا عامل عمل الفعل .

وفي المصدر ، ثالثها : ما يقبل القِلة والكثرة ، ولا غير وسوى ، وغد والبارحة ، وحسبك ومختص بالنفي ، ومعظم شرعاً ومنافيه ، وكُل ، وبَعْض ومع وأيّ ، وظرف غير متمكن ، ومحكِيّ ، ومصغّر ، وشبهه وأسماء [١٩١/٢] الشهور ، وفي الأيّام ، ثالثها : يجوز في الرفع دون النصب ، ورابعها : عكسه .

(ش) : أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغّر الأسماء المبنيّة .

قال أبو حيّان : ويردّ عليه أن بعض المبنيّات يُصَغّر ، وذلك الأسماء المركّبة تركيب المزج في لغة مَنْ بَنَى : كبَعْلَبك ، وعَمْروَيه فيقال : بُعَيْلَبك وعُمَيْروَيه .

والأسماء المبنيّة بسبب النداء فقال : يا زُيَيدُ . ويا جُعَيْفَر ،

قال : وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين ، فقال : لا تُصَغر الأسماء المتوغلة في البناء ، وهي التي لم تعرب قطّ ، فإن هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها ، قال : ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره ويه ، فإنه لا يعرب قط على أصح القولين ، ومع ذلك يُصغر .

قال : ولنا نوع ثالث لم يُعْرب قط ، ويصغر ذكره صاحب البسيط ، قال : ويقال : أُوَيْه من كذا ، وهو تصغير أوه كما قالوا في المبهمة كالتي والذي ، والضمّ (١) الذي فيها لا يمنع من التحقير كما لم يمنعه في روَيد زيداً ، وهو اسم الفعل ، لأنه على حد أسماء الفاعلين .

(١) ط : « والمضمر » : مكان : « والضّمّ » تحريف .



ويستثنى من المبنيات [١] : اسم الإشارة ، والموصول فيصغران لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث أنهما يوصفان ويوصف بهما ، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقى أولهما على الفتح ، وزِيدَ في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضمّ الأول فقالوا في ذا : ذيَّا ، وفي تا : تيَّا ، وفي أولى : أُليَّا [٢] ، وفي ذان ، وتان : ذَيّان ، وتيّان ، وفي الذي وفروعه : اللّذيّا ، واللتيّا واللّذيّان ، واللّتيّان ، واللذيُون بضم الياء ، وقيل بفتحها ، وكذا اللذيينِ بكسرها ، وقيل بفتحها ، واللتيات ، واللّوَتْيَا [٣] في اللاتي .

واللّوَيّاءُ ، واللّويئون في اللائي ، واللاّئين [٤] ، وضم لام اللذيا واللتيا [٥] ، لغة لبعض العرب .

قال أبو حيان : وذلك دليل على أن الألف ليست عوضاً من ضمّ الأول ، إذْ لا يُجْمع بين العوض والمعوّض منه .

قال : ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى « تا » ، وتركوا تصغيرَتي ، وذي ، وذهي ، وذه استغناء بتصغير تاء أو خوفاً من الالتباس بالمذكر .

قال : وإجازة تصغير اللاّتي ، واللواتي ، واللاّء ، واللائي مذهب الأخفش ، قاله قياساً .

---

(١) ط : « ويستثنى من ذلك المبنيات » بزيادة « ذلك » .

(٢) « أولى » بالقصر تصغيرها : أليا . وأولاء بالمدّ تصغيرها : أُلَيّاء .
انظر الصبان ٤ — ١٧٣ ، والتسهيل ٢٨٨ .
وفي النسخ الثلاث : « أليا » من دون تفرقة .

(٣) ط : « اللتيا » . تحريف ، صوابه من أ ، ب ، والتسهيل ٢٨٨ .

(٤) في النسخ الثلاث : واللويون في اللاي ، واللايين تحريف . صوابه من التسيهل ٢٨٨ .

(٥) ط : اللذياء واللتياء بالمدّ . تحريف . صوابه من أ ، ب ، والتسهيل ٢٨٨ .



ومذهب سيبويه [١] : أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر [٢] ، وهو اللتيات جمع اللتيا . قال : ومذهب سيبويه هو الصحيح ، لأنه لم يثبت عن العرب ، ولا يقتضيه قياس ، لأن قياس هذه الأسماء ألاّ تصغر ، فمتى صغرت العرب منها شيئاً ، وقفنا فيه مع مورد السماع ، ولا نتعدّاه .

وقد دخل في المبنيات الحروف والأفعال ، فلا تُصغر ، لأن التصغير وصف في المعنى ، والحرف والفعل لا يوصفان ، فلا يصغران ، وقد سمع تصغير فعل التعجب قال :

١٧٨٠ — * يا ما أميلح غزلاناً شدنّ لنا [٣] *

وفي قياسه خلاف .

ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل .

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان لا تُصَغَّر الأسماء المصغّرة ، ولا المشبهة [٤] بها ككميت ونحوه ، ولا غير ، وسوى ، وسوى بمعنى غير ، « ولا البارحة » ولا أمس وغد ، وقصر بمعنى عشية ، ولا حسبك ، ولا الأسماء المختصّة بالنّفي ، ولا الأسماء الواقعة على مُعظّم شرَعاً كأسماء الله تعالى ، ولا الأسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير ، وجسيم ، ولا كل ، ولا بعض ، ولا أيّ ، ولا الظروف غير المتمكّنة نحو : ذات مرة ، ولا الأسماء المحكيّة ، ولا أسماء شهور السنة : كالمحرَّم ، وصفر ، وباقيها . ولا أسماء الأسبوع : كالسبت ، والأحد ، وباقيها على

(١) من قوله : « أنه لا يجوز » إلى قوله : « ومذهب سيبويه هو الصحيح » سقط من أ .

(٢) يقصد بالمحقر : «المصغر» أو لعلها . تحريف من كلمة : « المصغر » بالغين .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠٦ .

(٤) ط : « ولا المشبهة لها » تحريف .



مذهب سيبويه ، واختاره ابن كيسان .

ومذهب الكوفيين ، والمازنيّ ، والجرميّ ، جواز تصغير أيام الأسبوع . وزعم بعض النّحويين أنك إذا قلت : اليوم الجمعة ، واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت لم يجز تصغيرهما .

وزعم بعضهم : أنه يجوز التصغير في النصب ، ويبطل في الرفع ، وأجاز المازنيّ تصغيرهما في الرفع والنصب . أ هـ .

[مسألــة]

(ص) : مسألة : تصغير التّرخيم تحذف فيه الزوائد ، وربما حذف أصل يُشْبهه ، ولا يَستَغْنِي عن التاء مؤنّثٌ ، والأصحّ أنه لا يختص بالعلم ، وأنه يقال في غير التّرخيم في ابراهيم واسماعيل : بُرَيهيم ، وسُمَيْعِيل ، ومنه : بُرَيه ، وسُمَيع ، وفاقاً .

* * *

(ش) : من التصغير نَوْعٌ يُسمّى تصغير التّرخيم ، وذلك بحذف الزّوائد مع إعطاء ما يليق به من فُعَيل أو فُعَيْعِل كقولك في أزهر : زهَير ، وفي أسود : سُوَيد ، وفي منطلق : طُلَيق ، وفي مستخرج : خُرَيج ، وفي مدحرج : دحَيرج ، وفي زعفران : زعَيْفِر .

ولا فرق في جواز تصغير التّرخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين .

وزعم الفرّاء وثعلب : أنه يختصّ بالأعلام [١٩٢/٢] كحارث وأسود علمين ، فيقال فيهما : حُريث ، وسُويد بخلافهما وصَفْيَن فلا يقال إلاّ حُوَيرث ، وأُسَيْوِد ، أو أسَيِّد .

فإن كان المُصَغّر اسماً لمؤنث عارياً من التّاء وجب دخول التاء مطلقاً ، فيقال في



زينب ، وسعاد ، وحبلى : زنيْبة ، وسُعَيْدة ، وحُبَيْلة .

قال أبو حيّان : نَعم الصّفات التي للمؤنث نحو : طالق ، وحائض لا تلحقها التاء في تصغير الترخيم ، بل يقال : طُلَيق ، وحُيَيض .

وقد يُحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد ، مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير : إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم : بُرَيه ، وسُمَيع بحذف الميم واللاّم من آخرهما ، وهما أصل باتّفاق ، لكن لما كان مِمّا يُزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزّيادة فحذفوهما ، وحَسّن ذلك طول الاسم ، وكونهما آخراً ، وتحذف الهمزة منهما ، وهي أصل في قول المبرد ، زائدة في قَوْل سيبويه .

حجة المبرّد : أن الهمزة لا تكون زائدة أوّلاً إلاّ وبعدها أربعة أصول .

وحجة سيبويه : أنّ العرب حين صَغّرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة .

وينبني على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير التّرخيم .

فذهب سيبويه : إلى حذف الهمزة ، فيصير ما بقي على : « فعيليل » خماسِيّاً ، رابعه حرف مد ولين ، فلا يحذف منه شيء . وتقول : بُرَيهيم ، وسُمَيْعيل .

وذهب المبرّد : إلى إبقاء الهمزة لأصالتها عنده ، وإلى حذف الميم واللام ، كما تحذف آخر الخماسِيّ الأصول ، فيقال : أُبَيْرِيه ، وأُسَيْميع ، كما يقال في سفرجل : سُفَيْرِج (١) .

قال أبو حيّان : والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه وهكذا صَغّر (٢) العرب فيما رواه أبو زيد ، وغيره .

* * *

(١) في ط : « سفريج » ، تحريف .
(٢) ط فقط : « صغرت » بدون الضمير .



المَنسُوب

(ص) : المنسوب هو المجهول حرف إعرابه ياء مشدّدة يكسر متلوّها ويحذف تاء التأنيث ، وعلامة التثنية والتصحيح ، فإن لحق المؤنث تغيير ، وهو غير علم ردّ إلى مفرده ، وإلا أبقى إلاّ نحو : سدرات . وعجز المركب ، والمضاف إن لم يفد تعريفاً [١] تحقيقاً أو تقديراً ، ولم يلبس وإلاّ فصَدْره .. وجوّز الجَرْميّ : حذف صدر المزج ، والجملة . ونسب أبو حاتم إلى الجزأين ، والأخفش إن ألبس .

(ش) : يجعل حرف الإعراب من المَنْسُوب ياء مشدّدة تزاد في آخره ، ويكسر لأجلها ما قبلها كهاشِميّ ، ومالِكيّ ، وإنّما كسر تشبيهاً بياء الإضافة وهذا أحد التغييرات اللاّحقة للاسم المنسوب إليه ، إذ يلحقه ثلاث تغييرات :

لفظيّ : وهو كسر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنويّ : وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له .

وحُكْميّ : وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصّفة المشبهة نحو : مررت برجل قرشيّ أبُوه ، كأنك قلت : منتسب إلى قريش أبوه .

ويطّرد ذلك فيه ، وإن لم يكن مشتقّاً ، وإن لم يرفع الظّاهر رفع الضمير المستكن فيه ، كما يرفعه اسم الفاعل المشتق .

ولمّا كان فيه هذه التّغيرات كثر فيه التّغيّر ، والخروج عن القياس ، إذ التغيير يأنس بالتغيير .

---

(١) ط : « إن لم يفد تعريفه » .



ويحذف لهذه الياء :

آخر الاسم إن كان تاء تأنيث كقولك في النسب إلى مَكّةَ ، وفاطمة : مكيّ ، وفاطميّ حَذَرَاً من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثه ، في نحو : مكيّة ، وفاطميّة ، إذ لوبقيت لقيل : مكيته ، وفاطميته .

قال أبو حيّان : وقول الناس : « درهم خَلِيفَتِي لحن » .

أو كان علامة تثنية ، أو جمع تصحيح بواو ونون ، أو بألف وتاء ، كقولك في النسب إلى عبدان ، وعَبْدين ، وزَيدان ، وزَيْدَيْن ، واثنَين ، ومُسْلِمَيْن ، ومُسْلمات ، وعِشْرين : عَبْدي ، وَزَيْدي ، واثْنَي ، ومُسْلِمِي ، وعِشْرِيّ حذراً من اجتماع إعرابين في اسم واحد ، لو لم تحذف فيما عدا « مسلمات » ومن اجتماع حرفي تأنيث في مسلمات .

فإن نسب إلى ما جمع بالألف والتاء ، وكان في الجمع تغيير بحركة لازمة كجفنات : أو جائزة كسدرات وغرفات .

فإن لم يكن علماً رَدَدْتَه إلى مفرده ، فتقول : جَفْني ، وسِدْريّ وغُرْفِيّ بسكون عين الكلمة .

وإن كان علماً أبقيت الحركة فتقول : جَفَنِيَّ ، وسِدْري ، وعُرُفِي .

فإن كان التّغيير كسرةً كسِدِرات رَدَدْتَها فتحة ، ونسب إليه ، كما ينسب إلى الإبل ، فتقول : سِدَرِيّ ، كما تقول : إبَلِيّ .

وتحذف لهذه الياء أيضاً عجز المركّب تركيب جملة ، أو مزْج ، أو عددٍ إجراءً له مجرى تاء [1] التأنيث ، فيقال في النسب إلى تأبّط شرّاً وبعلبك ، وخمسة عشر :

(١) ط : « ياء التأنيث » بالياء . تحريف .



تأبّطِي ، وبَعْلِيّ ، وخَمْسِيّ .

قال أبو حيّان : وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها ، كما أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تُعرّب[1] ، ولا تضاف ، ولا تصغّر ، وإنما جاز النّسب إلى الصّدر منها تشبيهاً بالمركب تركيب [١٩٣/٢] مَزْج ، قال : ويدخل تحت قولنا : عجز المركب النسبة إلى : لَوْلا ، وحيثما ، وشبههما ، فيقال : لَوِيّ بتخفيف الواو ، وحَيْثِيّ بحذف عجزهما لجريانهما مجرى الجملة التي تحكى .

وتقول في النسبة إلى كنت : كَوْنِيّ بحذف تاء الضمير ، وردّ الواو لزوال موجب الحذف ، وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة ، لأجل التاء .

وقد نسبوا إلى الجملة بأسرها فقالوا : كُنْتِي ، لكن في الشعر قال الأعشى :

١٧٨١ — * فأصبحت كنتياً وأصْبَحْتُ عاجناً[2] *

وقال آخر :

١٧٨٢ — إذا مَا كُنْتَ مُلْتَمِساً لقُوتٍ
فلا تَصْرخْ بكُنْتِيّ يُجِيب[3] *

---

(١) ط : « ولا تقرب » بالقاف . تحريف .

(٢) روى اللسان : « كون » هذا البيت على النحو الآتي :
قد كنت كنتياً فأصبحت عاجنا وشرّ رجال الناس كنت وعاجنُ
من شواهد الأشمونيّ ٤ : ٨٩ .

(٣) رواه اللسان : « كون » على النحو الآتي :
إذا ما كنت ملتمساً لغوثٍ فلا تصرُخ بكُنْتِيٍّ كبيرِ
فليس بمدرك شيئاً بسعيٍ ولا سمعٍ ولا نظرٍ بصيرِ

قال : ولو سمّي بجملة زائدة على كلمتين كأن تسمى رجلاً : « يخرج اليوم زيد » حذف ما زاد على الجزء الأول . وقيل : خَرَجِيّ .

وجوّز الجَرْمي في الجملة ، والمزْج النسب إلى الجزء الأوّل أو الثاني فتقول : تأبّطيّ أو شَرّي ، وبَعْلي أو بَكّيّ .

وجوز أبو حاتم السّجَسْتاني النسب اليهما معاً مقترنين ، فيقال : تأبّطيّ شَرّيّ ، وبَعليّ بَكّي ، وراميّ هُرْمُزيّ ، وفي العدد : إحْديّ عَشريّ .

وقال الأخفش في « الأوسط » : وإن خفت الإلباس قلت : راميٌّ هُرْمُزيّ .

ويحذف أيضاً لهذه الياء عجز المركب تركيب إضافة ، إن لم يتعرّف الأول بالثاني تحقيقاً ولا تقديراً ، ولم يُخَفْ لَبْسٌ كقولهم في النسب إلى امرىء القيس : امْرئِي ، ومَرَئِيّ ، فامرؤ القيس لم يتعرّف الأوّل فيه بالثّاني لا تحقيقاً ولا تقديراً ، لأنه لم تسبق له إضافة قبل استعماله علماً ، كما سبقت لأبي بكر مثلاً .

وإنْ تَعرَّف الأوّل بالثّاني تحقيقاً ، أو تقديراً ، أوّلاً ، ولكن خيف لبس حذف الصّدر ونسب إلى العجز . مثال الأول قولهم في ابن عمر ، وابن الزبير ، وابن كراع وابن دَعْلَج [1] : عُمَريّ ، وزُبَيْريّ ، وكُرَاعِيّ ، ودَعْلَجِيّ .

ومثال الثّاني قولهم في أبي بكر : بكريّ ، فأبو بكر لم يتعرَّف فيه الأوّل بالثاني تحقيقاً لأنّ الاسم لا يكون مُعرَّفاً من جهتين : العلميّة والإضافة ، لكنه تعرَّف به تقديراً ، لأنه قبل العلمية كان « أبو » معرَّفاً ببكر تحقيقاً .

ومثال الثالث : قولهم في عبد مناف ، وعبد الأشهل : منافيّ وأشهليّ لأنّهم لو قالوا : عَبْديّ لالتبس بالنّسبة إلى عبد القيس ، فإنهم قالوا في النسبة إليه: عَبْديّ ، فرَّقوا بين ما يكون الأوّل مضافاً إلى اسم يقصد قَصده ، ويتعرف المضاف الأول به ،

(١) الدّعلج : الذئب .



وهو مع ذلك اسم غالب ، أو طرأت عليه العلمية نحو : ابن عمر ، وأبي بكر ، وعبد مناف وعبد الأشهل ، وعبد المطلب ، وعبد مناف ، وكذا كل ما كان فيه ابن ، أو أب ، أو أم ، وبين ما ليس كذلك نحو : امرئ القيس وعبد القيس ، فإن القيس ليس بشيء معروف بغير إضافة امرئ إليه ، أو عبد .

وقالوا (١) في الرّجل من بني عبد الله بن دارم : دارميّ ومن بني عبد الله بن الدّئلي : دُئَلِيّ ، نَسَبوا إلى الجَدّ .

قال أبو حيّان : والمراد بالمضاف في المسألة الذي (٢) يكون علماً أو غالباً بحيث يكوّن مجموعه لمعنى مفرد ، لا المضاف على الإطلاق ، فإنّ مثل : غُلام زيد إذا لم يكن كذلك ينسب فيه إلى زيد أو إلى غلام ، ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد ، لا إلى المضاف ، لأنّ كُلاّ من جزأيه باق على معناه .

* * *

(ص) : وياء المنقوص إلاّ الثُّلاثي فتردّ ، وتقلب واواً والمشدّدة بعد أكثر من حرفين ، وقد تُقْلَب واواً في مَرْمَوِيّ ، فإن كان حرفان حذفت أُولى الياءين ، وقلبت الثانية ، أو حَرْفٌ فالقلب ، وشَذّ غيره خلافاً لأبي عمرو وألف التأنيث رابعة أو فوقها مطلقاً ، والواو تلو ضمّ ثالث فصاعداً والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخـــر .

(ش) : يُحْذَف للنسب ياء المنقوص غَيْر الثلاثيّ ، فيقـــال في قاض ومُعْتَل ومُسْتَدْعٍ : قَاضِيّ ، ومُعْتليّ ، ومُسْتَدْعِيّ .

بخلاف الثلاثي كعَمٍ وشَجٍ ، فإنه تُرَدّ لامه ، وتقلب واواً سواء كانت في

(١) من قوله : « وقالوا في الرجل » إلى قوله : « إلى الجد » سقط من أ .

(٢) في ط فقط : « التي » مكان : « الذي » .



الأصل واواً أم ياء كراهة اجتماع الأمثال فيقال : عَمَوِيّ ، وشَجَوِيّ .

وقد يقع ذلك في الرُّباعي أيضاً فيقال : قاضَوِيٌّ ، لكنه شاذ .

وتحذف أيضاً الياء المشدّدة بعد أكثر من حرْفَيْن سواء كانت من بنْية الكلمة أم دخلت للنسب كَكُرْسِيٍّ ، ويُحْنِيٍّ ، ومَرْمِيّ ، وشَاهِيّ[١] ، فتحذف ياءاتها ،ويثبت مكانها ياء النسب ، فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات ، ولأنه لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد ، وقد يقال في مَرْميّ : مَرْمَوِيّ بحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول ، وقلب الياء التي هي لام الكلمة واواً كما يقال في عَلِيّ : عَلَوِيّ .

فإن كان قبل الياء المشدّدة حرفان فقط كقُصَيّ حذفت أولى الياءين [١٩٤/٢]

وقلبت الثانية واواً فيقال : قُصوِيّ . أو حرف واحد كحَيٍّ ، وطَيّ قلبت الثانية واواً ، وصحت الأولى محرّكةً بالفتح فيقال : حَيَوِيّ ، لأنه لو نسب إليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات ، وذلك مستثقل في كلامهم .

وشذ قولهم : حَيَيِيّ وكان أبو عمرو يختاره ، لأن ليس فيه زائد يحذف .

وتحذف أيضاً ألف التأنيث رابعةً أو فوقها ، فيقال في جَمزى وحُبْلَى : جَمزِيّ ، وحُبْلِيّ .

بخلاف ألف الإلحاق كعَلْقى ، أو لام الكلمة كمَلْهى — كما سيأتي —

وتحذف أيضاً الواو تِلْو مضموم ثالث فصاعداً ، فيقال في عِرقُوة ، وتِرْقُوة ، وقَمَحْدوة [٢] ، عِرْقِيّ وتِرْقِيّ ، وقمحدِيّ بخلافها بعد مضموم ثان [٣] ،

---

(١) أ ، ب : « شاهيّ » ط : « شافهي » . تحريف .

(٢) القَمَحْدُوة : نقرة القفا . القاموس : « قمح » .

(٣) سقطت كلمة : « ثان » من أ ، ط .



كَرَمُوَةَ من الرَّمْي ، فلا تحذف .

وتحذف أيضاً الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فراراً من توالي ياءات بَيْنَهَا كسر ، فيقال في سيِّد ، وميت : سَيْدِي ، وميتي بالتخفيف حذفاً للياء الثانية المدغم فيها الياء الأولى .

وشَذَّ قولهم : طائي بقلب الياء ألفاً ، والقياس : طَيْئِـيّ .

فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيخ لم تحذف ، بل يقال : هبيّخيّ وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كمُهَيِّم تصغير مهْيَام مِفْعال من هام ، فيقال : مُهَيّمي بلا خلاف ، لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض .

* * *

(ص) : وتُقْلَب واواً ألف ثالثة ، أو رابعة لإلحاق أو أصل وقد تحذف ، أو تقلب رابعة لتأنيث فيما سكن ثانيه ، مثل : أو خامسة تلو مُشَدّد ، وقد تزاد ألف قبل بدل رابعة مطلقاً وهمزة تأنيث غالباً ، وفي غيرها وجهان .

(ش) : تقلب في النسب واواً ألِفٌ ثالثة كفَتَوِيّ ، وعَصَوِيّ في فَتَى ، وعصا ، أو رابعةٌ لغير تأنيث كالإلحاق في عَلْقَى ولام الكلمة في مَلْهَى ، فيقال فيهما عَلْقَوِيّ ، ومَلْهَوِيّ .

وقد تحذف هذه أعني الرّابعة لغير تأنيث تشبيهاً لها بألف التأنيث فيقال : عَلْقِيّ ، وملْهِيّ .

وقد تقلب الرابعة التي للتأنيث فيما سكن ثانيه ، فيقال في حُبْلَى : حُبْلَوِيّ حملا على مَلْهَى ، وعَلْقَى .

بخلاف ما تحرّك ثانيه كجَمَزى فليس فيه إلا الحذْف .



وقد تُزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقاً سواء كانت للتأنيث كما نصّ عليه سيبويه أو للإلحاق كما ذكره أبو زيد ، أو منقلبةً عن أصل كما ذكره السيرافيّ فيقال : حُبْلاوِيّ ، وعَلْقاويّ ، ومَلْهاوِيّ .

فإن وقعت الألف خامسة ، وهي منقلبة عن أصل بعد حرف مُشَدَّد نحو : مُصَلّى ، ومُثَنّى ، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها إذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل ، وليس قبلها مُشَدّد كمُشْتَرَى فإنه لا خلاف في حذفها . ومذهب يونس جعله مثل مُعْطَى ومَلْهَى ، فيجيز فيه القلب ، كما يجيز الحذف .

وتقلب أيضاً واواً همزة أبدلت من ألف التأنيث ، فيقال في حَمْراء ، وصَفْراء : حَمْراوِيّ وصَفْراويّ .

ومن العرب من يقول : حَمْرائِي ، وصَفْرائِي ، فتقر الهمزة من غير قلب تشبيهاً بألف كساء . قال في التوشيح : وذلك قليل رديء نقله أبو حاتم في كتاب : التذكير والتأنيث .

وفي همزة غيرها (١) تالية ألف وجهان : الإقرار والقلب ، سواء كانت أصلية كقُرّاء ووضّاء ، أو ملحقة بأصل كعِلْباء ، أو منقلبة عن أصل ككِساء فيقال : قُرّائِي ، وقُرّاوِي ، ووضّائِي ، ووضاوِي ، وعِلْبائي ، وعِلْباوِيّ وكسائي وكِساويّ والتصحيح في الأصلية أجود من القلب ، قاله ابن مالك .

قال أبو حيان : فيفهم منه أن القلب في الأخيرين أجود . قال : والذي ذكره غيره : أن القلب في باب عِلْباء أحسن والإقرار في باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال : وقد قالوا في باب التثنية : كِسايان ، فلا يقاس عليه النسب فيقال :

(١) ط : « همزة غير تالية » بدون الضمير «ها» تحريف . صوابه من أ ، ب .
والمراد بها غير ألف التأنيث السابقة .





كسايِيّ[١] بالياء أ هـ .

* * *

(ص) : ويقال في فُعَيْلة : فُعَلِيّ ، وفِعْليَّة وفَعُولة فَعَلِيّ ما لم يكن مضاعفاً أو أجوف صحيح اللام . قال ابن مالك : أو تعدم الشهرة ، وشذ نحو : سَلِيميّ . وقاس أبو البركات بن الأنباري نحو: الحنيفي[٢] في المذهب. وأثبت الأخفش واو فعولة، وحذفها ابن الطراوة، وأبقى الضمة . ويقاسان في فعيل، وفعيل معتلي اللام لا صحيحين في الأصح .

وثالثها : يقاسان في ياء ثالثة ، ورابعها في فَعِيل فقط .

(ش) : يقال في النسب إلى فُعَيْلَة[٣] بضَمّ الفاء ، وفتح العين فُعلَيّ كذلك بحذف الياء الزائدة ، وتاء التأنيث نحو: جُهَيْنَة وجُهَنِي ، وضُبَيْعة وضُبَعِيّ، وشذ رُدَيْنَة ورُدَيْنِي بإثبات الياء .

ويقال في فعِيلة بفتح الفاء ، وكسر العين فَعَلِيّ بفتحهما ، وحذف الياء والتاء كحَنِيفة وحَنَفِيّ ، وربيعة ، ورَبَعِيّ .

وشذ قولهم في سَلِيم : سَلِيميّ وفي عَميرَة عَميريّ، وفي السليقة [١٩٥/٢] : سَلِيقيّ بإثبات الياء من غير تغيير. وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري: الحنفيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقاً بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه: حنيفيّ ، كما فرّقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور ، فقالوا في الأول : مَدَنِيّ ، وفي الثاني مَدِينِي .

---

(١) ط : « كسائي » بالهمزة . تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٢) في النسخ الثلاث : « الحنيفيّ » بالياء تحريف . صوابه من الشرح .

(٣) ط : « فعيلية » بياءين . تحريف .



ويقال في فَعُولة : فَعَلِيّ بحذف الواو والتاء ، وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحَمُولة وحَمَلِيّ ، وركُوبة ورَكَبِيّ أم معتلة كعَدوَّة وعَدَوِيّ [١] ، هذا مذهب سيبويه .

وذهب الأخفش والجَرْمي والمبرّد : إلى أنه يُنْسَب إليه على لفظه كقولهم في أزد شَنُوءة : شَنَوِيّ [٢] .

وذهب ابن الطراوة : إلى أنه تحذف الواو ، ويترك ما قبلها على الضّم ، فيقال : حَمُلِيّ ، ورَكُبِيّ .

فإن ضوعفت الثلاثة كعُدَيدة ، وضُرَيرة تصغير العدّة والضرّة ، وشدَيدة ، وقديدَة ؛ وضَرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا ، فإنه كان يصير عَدَدِيّ ، وضَرَرِي ، وشَدَدِي ، وقَدَدِيّ وَضَرَرِيّ ، فهَرَبُوا الى الفصل بين المثلين بالياء والواو ، والنسبة إليها على لفظها ، فقالوا : عَدِيديّ ، وشَدِيديّ ، وضَروريّ .

وكذا إن اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كلُويزة ولُوَيْزِيّ وطَوِيلة وطوِيلي ، وقَوولة وقَوولِيّ .

فإن اعتلت هي واللام أيضاً حذفت كطَوِية وطَوَوِيّ ، وحَيِيَّة وحَيَوِيّ ، وطهيّة وطُهَوِيّ [٣] .

---

(١) في النسخ الثلاث : كغدوة وغدوى بالغين تحريف. صوابه بالعين . وانظر الأشموني، ٤ :١٨٦ .

(٢) عند سيبويه : شَنَئِيّ .

(٣) مثال لاعتلال اللام فقط ، لأن العين « الهاء » ، وهي غير معتلة بخلاف : طويّة ، وحيّية فان العين واللام معتلاّن فيهما .

وفي ط : « طهيوي » . تحريف . وطهيّة كـ « سُميّة » : قبيلة .

ويقال في فُعَيْل وفَعِيل صحيحيّ اللام أو معتلين : فُعَلِيّ وفَعَلِيّ بحذف الياء .

مثال الصّحيحين : هُذَيل وهُذَلِيّ ، وثَقِيف وثَقَفِي .

ومثال المعتلين : قُصَيّ وقُصَوِيّ ، وعَلِيّ وعَلَوِيّ .

وفي قياس ذلك أقوال : أصحّها مذهب سيبويه : يقاس في المعتلين دون الصحيحين فإنهما ينسب إليهما على لفظهما ككُلَيْب ، وكُلَيْبِي ، وتَمِيم وتَمِيمِيّ ، وما جاء من الحذف يحمل على الشذوذ .

والثاني : يقاس الصحيحان أيضاً قياساً مُطرِداً كالمعتلين ، وعليه المبرّد .

والثالث : إن كانت الياء ثالثة حذفت نحو : قُرَيش وقُرَشِيّ ، وهُذَيل وهُذَلِيّ قاله المهاباذيّ .

قال أبو حيان : وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرّد أيضاً .

والرّابع : يقاس في فعيل لكثرة ما جاء فيه .

سمع غير ما تقدم : ضَبرِيّ من بني ضَبَير ، وفُقَمِيّ من بني فُقَيم « كِنانة » [١] ومُلَحِيّ في مُلَيْح خزُاعَة ، وقُرَمِيّ في قُرَيْم ، وسُلَمِيّ في سُلَيْم .

بخلاف فَعيل فإنه لم يحذف منه إلا ثَقِيف وثَقَفِي ، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضّعف .

أما فعول فليس فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقاً كعَدُوّ ، وعَدَوِيّ .

* * *

(١) بخلاف : فُقَيم دارم ، فإن النسبة إليه من غير حذف : « فُقَيمِيّ » — القاموس : « فقم » .

(ص) : ويفتح غالباً كسر فعل مثلث الفاء وجوباً ، وقيل جوازاً وباب تغلب سماعاً ، وقيل : قياساً لا باب جندل وفاقاً .

(ش) : إذا نسبت إلى فَعِل بفتح الفاء وكسر العين ، أو فِعِل بكسر الفاء والعين ، أو فُعِل بضم الفاء ، وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كنَمِر ونَمَرِيّ ، وإبل وإبَلِيّ ، ودُئِل ودُئَلِيّ .

وكذا ما ختم بتاء التأنيث من ذلك كشَقِرة وشَقَرِيّ ، وحَبِرَة وحَبَرِيّ .

وشذّ قولهم في الصَّعِق [(١)] : صِعِقِي بكسر العين والصاد قبلها إتباعاً .

وقال أبو حيان : ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : نَمِر وإبِل ، ودُئِل إلا ما ذكره طاهر القزويني في مقدّمة له : أن ذلك على جهة الجواز ، وأنه يجوز فيه الوجهان .

وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتَغْلِب وتَغْلَبِيّ ويَثْرِب ويَثْرَبِيّ ، ومشرق ومغرب ، ومَشْرَقِيّ ومَغْرَبِيّ .

وقد اختلف في قياس ذلك على قولين : أصحهما وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه شاذ ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه .

والثاني أنه مطرد ينقاس . وعُزِي إلى المبرّد ، وابن السرّاج ، والرّماني ، والفارسي ، والصيمريّ وجماعة .

قال أبو حيان : هكذا نقل الخلاف في هذه المسألة بعض أصحابنا .

وذهب أبو موسى : إلى توسُّط بين القولين ، وهو أن المختار ألاّ يُفتح . قال : وهذا مخالف لقول سيبويه من أنه شاذ ، ولقول المبرّد أنه مطرد ، ولا يختار الكسر .

---

(١) فارس لبني كلاب . يقال له : الصعِق كإبل .



قال : ونقل أبو القاسم البطليوسي في شرحه لكتاب سيبويه : أن الجمهور على جواز الوجهين فيه ، وأنه إنما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر ، قال : وهذا مخالف للنقل السابق

ولا يغير باب جُنَـدِل ، وعُلَبِط ، ودِرِدِم (١) ، وهُدَهِد ، وعُجَلِط (٢) ، وَسَلِسَة (٣) مما توالت حركاته ، ولم يُسَكَّن ثانيه ، وكسر ما قبل آخره ، بل ينسب إليه على لفظه من غير تحويل كسرته فتحة بلا خلاف .

* * *

(ص) : ولا يُرَدّ من المحذوف الفاء أو العين إلا المنقوص ، وتردّ اللام إن كان أجوف ، أو جير في التثنية، أو جمع [١٩٦/٢] المؤنث ، وإلاّ فوجهان ، فإن عَرَض الوصل جاز حذفه والردّ ، وعكسه ، وتفتح عين المجبور ، وقيل : يسكن ما أصله السكون ، ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر .

(ش) : لا يُرَدُّ في النسب ما حذف من فاء أو عين إن كانت اللام صحيحة فيقال في عدة : عدِيّ ، وفي سه : سهِيّ ، وفي مذ مسمى بها مُذِيّ .

ويُرَدُّ إنْ كانت اللام معتلة ، فيقال في شِيَة : وِشَوِيّ ، وفي « يرى » مسمّى بها : يَرَأيِّ بردّ الفاء والعين .

وأما المحذوف اللاّم فيردُّ إن كان معتلّ العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف

---

(١) دردم » بالراء : الناقة المسنّة ، وفي ط : « دودم » بالواو. تحريف .

(٢) « عجلط » : لبن خاثر ثخين.

(٣) أ ، ط : « سلسلة » بسينين .
وفي ب : « صلصلة » بالصاد .
ولعلّ الصواب : « سَلِسة » كخَجِلة : عشبة كالنّصيّ ، وذلك لأن سلسلة أو صلصلة ساكن الثاني ، ونحن نريده متحركاً كأخواته .



علة كذي بمعنى صاحب ، فيقال : ذَوَوِيّ أم حرفاً صحيحاً كشاة أصلها شَوْهَة بسكون الواو كصَحْفَة ، فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو ، فانقلبت الفاء لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها ، فالمحذوف هاء، وهو حرف صحيح ، فيقال في النسبة إليه على مذهب سيبويه : شَاهِيّ برد اللام وإبقاء الألف المبدلة .

وعلى مذهب الأخفش : شَوْهِي بِرَدّ الواو أيضاً إلى أصلها .

فإن كان صحيح العين وجب ردّ اللام أيضاً إن جير بردّها في التثنية كأب وإخوته فتقول : أَبَوِيّ وأَخَوِيّ ، كما تقول : أبوان ، وأخوان وتقول: فُمَوِيّ على لغة من يقول . فُموان، أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وهَنَة ، وسَنَة فتقول : عِضَوِيّ ، وهِنَوِيّ ، وسَنَوِيّ على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عِضَهِي ، وهَنَهِيّ ، وسَنَهِيّ على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول : سنَوات ، وسنَهات .

وإن لم يجبر بردّ لامه في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء [1] جاز فيه وجهان : الردّ وتركه نحو : حِرٍ ، فيقال : حِرَحِيّ أو حِرِيّ ، وشَفَة ، فيقال : شَفَهِي أو شَفِيّ .

فإن كان المحذوف اللام ، وعوّض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة ، والرّدّ، وإبقاء الهمزة وترك الرَّد ، فيقال في ابن ، واسم : بَنَوِيّ ، وسَمَوِيّ ، أو ابنيّ واسْمِيّ . ولا يجمع بين الهمزة والردّ لئلا يجمع بين العوض والمعوّض ويقال في ابن : ابنِمِيّ أو ابْنِيّ ، أو بَنَوِيّ .

وتفتح عين المجبور مطلقاً سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة ، كلها تفتح عينها ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ..

وقال الأخفش : إن كان أصلها السكون سكنت ،

---

(١) ط : « والياء » مكان : « والتاء » ، تحريف .



يقال في النسب إلى شاة :شَوْهِي بسكون الواو. قال أبو حيان: وهذا منه قياس مصادم للنصّ ، فهو من فساد الوضع ، قال وقد رجع في « الأوسط » إلى مذهب سيبويه ، وذكره سماعاً عن العرب .

ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر ، فيقال في النسبة إلى « امرىء » : امْرِئيّ ، وإلى استغاثة اسْتِغَاثِيّ ، والرّاء والنون من امرىء وابنم تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب .

* * *

(ص) : ويضعف ثاني الثنائي وضْعاً جوازاً إن صَحّ ، ووجوباً إن اعتلّ إلاّ بالألف فيهمز .

(ش) : إذا نسب إلى الثنائيّ وضعاً ، فإن كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه ، وعدم تضعيفه ، فيقال في كَمْ : كَمّي بالتشديد ، أو كَمِيّ بالتخفيف .

وإن كان آخره ياءً ، أو واواً [1] وجب تضعيفه ، فيقال في كيْ ، ولوْ : كَيَوِيّ ، ولَوَوِيّ كحَيَوِيّ .

وإن كان آخره ألف ضعف بالهمز ، فيقال في لا : لائي ، ويجوز ، لاوي لما تقدّم من أن الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الإقرار والقلب واواً .

* * *

(ص) : وتبدل ياءَ سِقاية ، وحولايا همزة ، أو واواً، وتزيد« غاية » الإقرار، لا يغير ثلائيّ ساكن العين صحيحها ، لامُه واوٌ أو ياءٌ ، فإن أُنث بالتاء فثالثها يقرّ

(١) ط : « أو واو » بالرفع . تحريف .

ما قبل الواو . وتقلب الياء في باب بنت . ثالثها : حذف التاء ، وإقرار ما قبل .

(ش) : النسب إلى سقاية ، وحَوْلايا بإبدال الياء همزة ، فيقال : سِقَائِيّ وحَوْلائِيّ ، لأنّ التاء والألف يحذفان ، فتتطرف الياء ، وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الإبدال . وقد تجعل هذه الهمزة واواً فيقال : سقاويّ وحَوْلاوي .

أما نَحْو : سقاوة ، فتبقى الواو فيه على حالها ، ولا تقلب همزة فيقال : سقاوِيّ ، لأنّ العرب قد تقلب الهمزة واواً ، فإذا حذفت لم يجز فيها إلاّ الإثبات .

وأما غاية ونحوها كطاية [1] وثاية[2] مما ثالثه ياء بعد الألف ففيه ثلاثة أوجه :

النسبة إليه على لفظه ، فيقال : غَايِيّ ، وإبدال الياء همزة كما قلبت في سقاية ، فيقال : غائِيّ ، وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واواً فيقال : غَاوِيّ .

والهمزة أجود ، لأن فيه سلامة من استثقال الياءات ، وإبدال أخفّ من إبدالين .

ولا يُغير ثلاثي ساكن العين صحيحها [١٩٧/٢] لامه ياءٌ أو واوٌ، أو خالٍ من تاء التأنيث كَظَبْي وغَزْوٌ باتفاق فيقال : ظَبْيِيٌّ وغَزْوِيّ .

فإن أُنِّث بالتاء كَظَبْيَة ودُمْيَة وزُبْيَة ، وعُرْوَة ، ورَكْوة [3] ، ورَشْوة ففيه أقوال :

أحَدها : وهو مذهب سيبويه والخليل : أنه لا يُغير أيضاً ، بل ينسب إليه على لفظه بعد حذف التاء ، سواء كان من ذوات الواو ، أو من ذوات الياء .

والثاني : أنه ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثيّ ، فتقلب الياء واواً في اليائيّ ،

---

(١) طاية : السطح ومربد التمر .

(٢) ثاية : مأوى الإبل عازبة ، (القاموس : ثوى) .

(٣) الركوة : زورق صغير .



ويفتح ما قبل الواو فيها ، وفي الواوي ، فيقال : ظَبَوِيّ ، وعُرَوِيّ ، وعليه يونس : واختاره الزّجاج .

والثالث : التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها ، وتقلبها واواً كالثُّلاثِيّ المنقوص ، وبين ذوات الواو ، فتبقيه ساكناً ، وتقول : عُرْوِيّ ، وعليه ابن عصفور .

وفي النسب إلى بنت وأخت ، وثنتان ، وكلتا ، وكيْت ، وذيْت مذاهب :

أحدها : وعليه الخليل وسيبويه : أنه تحذف التاء ، وينسب إليها كمُذَكراتها فيقال : بَنَوِيّ ، وأَخوِيّ ، وثَنوِيّ ، وكَلَوِيّ ، وكَيَوِيّ ، وذَيَوِيّ كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء .

والثاني : وعليه يونس أنه يُنْسب إليها على لفظها بإبقاء التاء ، فيقال : بِنْتِي ، وأُخْتِي ، وثِنْتِي ، وكِلْتِيّ أو كِلْتَوِيّ وكَيْتِيّ ، وذَيْتِي فراراً من اللبْس ، وهو اختياريّ .

والثالث : وعليه الأخفش : أنه تحذف التاء ، ويقرّ ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ، ويردّ المحذوف ، فيقال : بِنْوِيّ ، وأُخْوِيّ وثِنْتِيّ ، وكِلْوِيّ ، وكَيْوِي ، وذَيْوِيّ .

* * *

(ص) : ويُنْسَب لاسم الجمع ، والجمع المسمى به ، والغالب ، وما لا واحد له وإلا فالأصحّ ينسب لمفرده إن لم يلبس ، وثالثها : إن كان غير شاذ .

(ش) : إذا نسب إلى اسم الجمع أو الجمع المسمى به ، أو الجمع الغالب ، أو الجمع الذي واحده مهمل نسب إليه على لفظه ، كما ينسب إلى الواحد ، فيقال في قوم وتمر : قَوْمِيّ ، وتَمْرِيّ .



وفي كلاب وضباب ، وأنمار أسماء قبائل : كِلابي ، وضَبَابيّ ، وأنْمارِيّ ، لأنها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلاً .

وفي الأنصار : أنصاريّ ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته لم يخرج عنها ، لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم .

وفي شماطيط ، وعباديد ، شماطيطيّ ، وعبادِيديّ إذ ليس له واحد مُعين يرجع إليـــــه .

وأما الجمع الباقي على جمعيتِه ، وله واحد مستعمل . فإنه ينسب إلى الواحد منه ، فيقال في الفرائض : فَرَضِي ، وفي الحُمْس[1] : أحمسيّ ، وفي الفُرع[2] : أفْرعي .

قال أبو حيان : بشرط ألا يكون ردّه إلى الواحد يُغَيِّر المعنى ، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعْرابيّ ، إذ لو قيل فيه : عَربيّ ردّ إلى المفرد لالتبس الأعمّ بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب .

وأجاز قوم : أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً ، وخرّج عليه قول الناس : فرائضيّ وكُتُبِيّ ، وقَلانِسيّ[3] .

وذهب هؤلاء : إلى أن القُمْرِيّ[4] والدُّبْسي[5] منسُوب إلى الجمع من قولهم : طيور قُمْر ، ودبْس .

---

(١) في النسخ الثلاث : « وفي الخمس : أخمس » بالخاء في الكلمتين . تحريف . صوابه من القاموس والحمس : لقب قريش جمع : أحمس .

(٢) انظر القاموس : « قرع » .

(٣) نسبة إلى « قلنسوة » .

(٤) القُمْريّة : ضرب من الحمام جمعه : قماريّ وقُمْر .

(٥) دُبْس : جمع الأدبس من الطير الذي لونه بين السواد والحمرة . ومنه الدُّبْس لطائر أدكن يقرقر . انظر القاموس .



وعند الأولين هو مَنْسُوب إلى القُمْرة ، وهي البياض والدِّبس [١] ، أو مثل كُرْسِيّ مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب .

وأجاز أبو زيد في ما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن أن [٢] ينسب إليه على لفظه كالذي واحده مهمل ، فيقال : مذَاكِيريّ ، ومَحاسِنِيّ .

وسيبويه ينسب إلى مفرده الشاذّ فيقول : ذَكَرِيّ ، وحَسَنِيّ ، لأنه قد نطق له بواحد في الجملة .

ومن الشاذّ على الأول قولهم : كِلابِيّ الخُلُق والقياس كَلْبِيّ . وقولهم في الجمع المسمى به : فُرْهُودِي [٣] نسبة إلى الفراهيد والقياس : فراهيدي .

وإذا سمّي بنحو : تمرات ، وأرَضين ، وسنين ، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات ، وأرضين . وكسر فاء سنين فرقاً بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية ، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء ، والياء والنون ، فلو أسكنت العين ، وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العَلَم : تَمرِيّ ، وأرَضِيّ ، وسِنِي ، وفي الجمع : تَمْرِيّ ، وأرْضِيّ ، وسِنَوِيّ ، أو سَنَهِيّ .

---

(١) الدِّبس : وهو عسل التمر . وفي النسخ الثلاث : الدبسة بهاء . صوابه من القاموس .

(٢) من قوله : « أن ينسب إليه » إلى قوله : « فيقال مذاكيري » سقط من أ .

(٣) ينصّ الأشمونيّ على أنّ الفراهيد علم على بطن من أسد ، قالوا فيه : الفراهيديّ بالنسبة إلى لفظه والفرهوديّ بالنسبة إلى واحده لأمن اللبس ، لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود .
ويعلق الصبان على هذا القول بقوله : « وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الأسد وولد الوعل ، واللبس يحصل إذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشيء آخر وإن لم يكن قبيلة ، إذ لا دليل على أن الفرهود نسبة إلى القبيلة لجواز أن يكون نسبة إلى غيرها . وتعقبه المصرح أيضاً بأن في الصحاح أن الفُرهود بالضم : الغليظ ، وحيٌّ من نجد وهـو بطن من الأزد فاللبس حاصل .
انظر الأشموني والصبان ٤ : ١٩٩ .



[شواذ النسب]

(ص) : شواذّ النسب المخالفة لما مرّ لا تحصى ، ومنها :

بناء فَعْلَل من جزئي المركب، ولحاق الياء لأبعاض الجسد ، مبنيّة على فعال، أو ملحقاً بهـا ألف ونون للمبالغة ، والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والإغناء عنها بفعّال من الحرفة، وفاعلُ، وفعل بمعنى صاحب الشيء ، وإقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما . وقاس المبرّد باب فعال ، وتخفّف الياء [١٩٨/٢] ، فيعوّض قبل اللام ألف ، ولا يُجْمعان إلا شذوذاً .

(ش) : ما سمع من النّسب مُغَيّراً تَغْيِيراً لم يُذْكر في هذا الباب أو متروكاً فيه التّغيير المقرّر فيه لم يُقَسْ عليه، وعدّ في شواذ النَّسب التي تحفظ ولا يقاس عليها ، وهي كثيرة لا تحصى ، فمن المُغَيَّر قولهم في النسب : إلى السّهل : سُهلى بضم السّين ، وهو خلاف ما نقرّر ، فلا يقاس عليه بحيث يقال في كَلْب : كُلْبِيّ بضم الكاف ، وقولهم في الشتاء : شِتَوِيّ ، وقياسه : شِتائي على لفظه ، وقولهم في البصرة : بِصْريّ بكسر الباء ، وقياسه فَتْحُها ، وللشيخ الهِمّ [1] دُهْرِيّ بضم الدال نِسْبَةً إلى الدّهر ، وقياسه فَتْحُها . وفي خراسان : خُرَسيّ وخُراسيّ ، وفي الرّي : رَازِيّ ، وفي مرو : مَرْوزِي، وفي دراب جِرْد [2] دراورْدِيّ ، وفي دار البطيخ : دَرْبِخَيّ ، وفي سوق الليل : سُقَلِيّ .

---

(١) الشيخ الهِمّ ، والهِمّة بالكسر فيهما : الشيخ الفاني .

(٢) ب : « دارة جرد »، أ : « إحرد » ط : « دار يجرد » . صوابه من القاموس « ودراب جِرد »: موضعٌ .

ومن المتروك تغييره : والقياس أن يُغَيَّر قَوْلهم : كلبٌ عَمَيْرِيّ في النسب إلى عَمِيرَة [١] .

ومن شواذّ النَّسب بناؤهم فَعْلل من جزُئي المركّب كقولهم في عبد شمس : عَبْشَمِيّ ، وفي عبد الدار : عَبْدَرِيّ ، وفي امْرِىء القَيْس : مَرْقسيّ ، وفي عبد القيس : عَبْقَسِيّ ، وفي حضرموت : حَضْرَمِيّ .

ومنها لحاق ياء النّسب أسماء أبعاض الجسد مبنيَّة على فَعال أو مزيداً في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم: أنافِيّ للعظيم الأنف، ورآسِي [٢] للعظيم الرأس . وعَضَادِيّ للعظيم العضد ، وفَخَاذِيّ للعظيم الفخذ ، وفي الذي طوله أو عرضه شبر : أحادِي أو شبران ثُنَائِيّ ، أو ثلاثة : ثُلاثِيٌّ . وهكذا رُباعيٌّ ، وخُماسِيّ ، وسُداسِيّ وسُباعِيّ ، فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه : كباديٌّ ، أو وجَاهِيّ ، بل يقتصر على ما سمع ، وكقولهم في العظيم الرقبة ، والجُمّة ، واللّحية ، والشّعر : رَقَبانِيّ ، وجُمّاني ولِحْيانِيّ ، وشَعْرانِيّ فلا قياس عليه ، بحيث يقال في العظيم الرأس : رأسَانِي .

ومنها لَحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم : رجل أعجميّ وأشعريّ ، وأحمَرِيّ أو للفرق بين الواحد وجنسه كزَنج وزَنْجِي ، ومَجُوس ، ومَجُوسِيّ ، ويهود ويهودي ، ورُوم ورُومِيّ . أو زائدة إما لازمة ككرسِيّ ، وحَواريّ وكلبٌ زِبْنِيّ [٣] ، فهذه الياء ليست للنسب ، بل هي زائدة ، فبنيت الكلمة عليها ، أو غير لازمة كقوله:

١٧٨٣ — * والدّهر بالإنسان دوّارِيٌّ [٤] *

(١) عميرة : قبيلة ، والقياس حذف الياء لأنه على زنة فعيلة .

(٢) ط فقط : « رؤاس » .

(٣) الزِّبْنية كـ« هِبْرِية » : متمرّد الجنّ والإنس، والشديد ، جمعها : زبانية، وواحدها: زِبْنِيّ انظر القاموس : زبن .

(٤) سبق ذكره رقم ٧٤٨ .



ولا يقال : إنها زائدة للمبالغة ، لأنها قد استفيدت من بنائه على فَعّال ، ولا يقاس على شيء مما ذكر .

ومنها : الإغناء عن ياء النسب ، بصوغ فَعَّال من الحرفة : كخبَّاز وقزَّاز ، وسقَّاء ، وبقَّاء ، وزجّاج ، وبزَّاز ، وبقّال : وخيَّاط ونجّار .

وبصَوْغ ِ فاعل وفَعِل بمعنى صاحب الشيء كنامر ، ولابن ، ونابل ، أي صاحب تمر ، ولبن ، ونبل . وطَعِم ، ولَبِنٍ ، وعَمِل ، أي صاحب طعام ، ولبن ، وعمل .

وقد يقام فعَّال مقام فاعل كنبَّال بمعنى : نابل أي صاحب نبل ، وخرّج عليه قوله تعالى : « وما ربك بِظلاَّم للعبيد » (١) أي بذي ظلم .

وقد يقَام فَاعِل مقام فَعّال : كحائك في معنى حوَّاك ، لأن الحياكة من الحرف .

وقد يقام غيرهما مقامهما نحو : امرأة مِعطار ، أي ذات عطر وناقة مِحْضير (٢) .

وكل هذا موقوف على السَّماع ، ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم . قال سيبويه : فلا يقال لصاحب البر : برَّار ، ولا لصاحب الشعير : شعَّار ، ولا لصاحب الدّقيق : دقَّاق ، ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه .

والمبرِّد يقيس باب فاعِل وفعَّال ، لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها ، فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمنى : يماني ، وفي شامي : شآمي ، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصاً تقول : قام اليمانِيّ ، ورأيت اليمانِيّ ، ومررت باليمانِيٍّ ، ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شُذوذاً في الشِّعْر .

---

(١) سورة فصلّت ٤٦.

(٢) أي ذات « حُضْر » بضمّ الحاء . والحُضر : ارتفاع الفرس أو النّاقة في عدوها.



التقاء الساكنين

(ص) : التقاء الساكنين : الغالب أنه لا يكون في الوصل [١] إلاّ في حرف لين مع مدغم متصل ، وقد يغيّر بإبدال الألف همزة ، وأنه فيما عداه يحذف الأول ، إن كان مدّاً ، أو نون تأكيد ، أو لدن ، وألاّ يحرك ما لم يكن الثّاني آخر كلمة ، فهو ، وإنّه يحرّك بالكسر ، وقد يفتح أو يضم لموجب ، فإنّ الواو بعد فتح لجمع تضمّ ، ولغيره تكسر ، وإن نوّن « عن » تكسر مطلقاً ، و «من» مع غير اللام ، وتفتح معها ، وتحذف إن لم تدغم بكثرة وفاقاً لأبي حيّان . وقال ابن مالك : بقلّة [٢] وابن عصفور : ضرورة . وحذف التّنوين ، وضمه لِتلْو ضَمٍّ لازم لُغَةٌ [٢/١٩٩] .

(ش) : لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه ، وهو الأصل لأنه أقل إخلالاً ، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذّره بوجْهٍ ما .

وأَصْل التّخفيف أن يكون من الساكن المتأخر ، لأن الثقل ينتهي عنده ، ولذلك لا يكون التّغيُّر في الأوّل إلاّ [٣] لوجه يرجّحه .

وقيل : الأصل تحريك السّاكن الأول ، لأنّ به التّوصُّل إلى النُّطق بالثّاني ، فهو كهمزة الوصل .

وقال قوم : الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما ، لأن

---

(١) ط فقط : « الأصل » مكان : « الوصل » .

(٢) ط : « ونقله ابن عصفور » تحريف . صوابه من أ ، ب ، والشّرح.

(٣) كلمة : « إلاّ » سقطت من ط.



الأواخر مواضع التغيير ، ولذلك كان الإعراب آخراً .

والتقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة ، ثم تارة يكون السّاكنُ أصله الحركة ، وتارة لا .

ويلتقيان في الوقف مطلقــاً سواء كان الأول حرف عِلّة أم لا . نحو : يَعْلمون ، وصَرْف [1] .

ولا يلتقيان في الوصل إلاّ وأوّلهما حرف لين ، وثانيهما مدغم متّصل نحو : دابَّة ، ودويّبة ، والضّالّين ، بخلاف المنفصل ، فيحذف له الأول وربما ثبت كقراءة : « عنه تّلَهّى » [2] . « ما لكم لا تّناصرون » [3] .

وربما فرّ من التقائهما في المتّصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف : قرىء : « فيومَئِذٍ لا يُسْأَل عن ذَنْبِه إنْسٌ ولا جَأَن » [4] . « ولاَ الضأَلين »[5] وقال الشــاعر :

١٧٨٤ ــ وللأرْضِ أمَّا سُودُها فتَحجَّلَتْ
بيَاضاً ، وأما بِيضُها فادْهَأَمّتِ [6]

(١) أ ، و « حرّ » بالراء ، «ب» و «صرف» بالصاد وط : « وصرْن » بالنّون .

(٢) سورة عبس ١٠ . وهي قراءة ابن أبي بزّة ، وابن فُلَيح عن ابن كثير .
والقراءة هي : وصل الهاء في كلمة : « عنه » بواو ويشبع المدّ لالتقائه في أول كلمة : « تلهى » المشدّدة التاء بساكن .
انظر كتاب السبعة لابن مجاهد وانظر هامش التحقيق أيضاً ، ٦٧٢ .

(٣) سورة الصافات ٢٥ .

(٤) سورة الرحمن ٢٩ .

(٥) سورة الفاتحة ٧ .

(٦) يذكر صاحب الدرر ٢ : ٢٣٠ ، أنه لم يعثر على قائله . أمّا قائله فهو كثيّر كما نسبه إليه ابن عصفور في الممتع ١ : ٣٢٢ . وروايته : « فتحللّت » مكان : « فتحجّلت » وهي روايــة السّيوطيّ في الهمع .



قال أبو حيان : ولا ينقاس شيء من ذلك إلاّ في ضرورة الشّعر على كثرة ما جاء منه .

فإن لم يكن الثّاني مدغماً حذف الأول ، إن كان حرف مدّ ، أو نون توكيد خفيفة ، أو نون « لدن » كقوله تعالى : « وقيل ادْخُلا النّار مع الدّاخلين »[1] « يقولوا التي »[2]. « أفي الله شكّ[3] »، وتقول: اضْرِب الرجل، تريد: اضْرِبَنْ ورأيته لدا الصّباح ، أي لَدُنْ .

وشذ إثبات الألف في قولهم: التقت حلْقتا البطان[4] وقولهم في القسم : ها الله ، وإي الله بإثبات الألف والياء ، وكسر نون لدن كقوله :

١٧٨٥ — تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيري
مِنَ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ[5]

وإن كان غير ذلك حرّك ، أعني الأوّل نحو : اضْرِبِ الرّجل ، إلاّ أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرّك هو أي الثاني ، كأيْنَ ، وكَيْفَ وأمْسِ ، وحَيْثُ ، ومُنْذُ .

وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو : مررت بزيدٍ الظّريف ، فإن كان بعد السّاكن مضمومٌ ضمّاً لازماً ، فمن العرب من يضمّ إتْباعاً نحو : هذا زيدٌ اخْرج إليه ، وفيهم من يكسر .

فإن كانت الضّمة عارضة فليس إلاّ الكسر نحو : زيدٌ ابنك ، وزيدٌ اسمك .

---

(١) سورة التحريم ١٠ .

(٢) سورة الإسراء ٥٣ .

(٣) سورة إبراهيم ١٠ .

(٤) التقت حلقتا البطان مثل يضرب للأمر إذا اشتد ، انظر اللسان : « بطن » .

(٥) سبق ذكره رقم ٨٤٨ .



وقال الجَرْميّ : حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة ، وعليها قرىء : « أحدُ اللهُ الصمد » (١) ، « ولا اللّيلُ سابقُ النّهارَ » (٢) . وقال :

١٧٨٦ — * ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلا (٣) *

وأصْل ما حرّك من السّاكنين الكَسْرُ ، لأنها حركة لا توهم إعراباً إذْ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوينٌ ، ولا ما يعاقبه من أل والإضافة .

بخلاف الضّمّ والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ، ولا تنوين معهما .

قال صاحب « البسيط » : هذا قول النّحويين ، قال : ويحتمل أن يقال الفتح الأصل ، لأن الفرار من الثّقل ، والفتح أخف الحركات ، فكان أصلا .

أو يقال : لا أصل (٤) في الالتقاء لحركة بل يقتضي التّحريكِ خاصة ، وتعيين الحركة يكون لوجوه تَخُص .

ويعدل عن الكسر : إمّا للتّخفيف ، كأيْنَ ، وكَيْفَ ، لأن الكسر مجانس للياء فثقل اجتماعهما ، وأشْبَه اجتماع مِثْلَيْن ، ومنه : « المَ الله » (٥) بفتح الميم .

أو للجبر كقَبْلُ وبَعدُ ، لأنّهما لما حذف ما أضيفا إليه ، وبُنيا صار لهما بذلك وَهَنٌ فجبرا بأن بنيا على الضّم لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما .

---

(١) سورة الإخلاص ، ١ ، ٢ .

(٢) سورة يسٓ ٤٠ . انظر العكبري ٢ : ٢٠٣ .

(٣) لأبي الأسود الدؤليّ . وصدره :

* فألفيتُهُ غير مستعتب *

من شواهد سيبويه ١ : ٨٥ ، والخزانة ٤ : ٥٥٤ .

(٤) ط : « ويقال الأصل » تحريف . صوابه من أ ، ب .

(٥) سورة آل عمران ١ .



أو للإتباع ،ثُم تارة[١] يكون إتباعاً لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمنْذُ، ضمة الذال قبلها إتباعاً لضمة الميم قبلها ونحو : « قُلُ ادعُوا » [٢] ضُمّت لام «قل» إتباعاً لضمة العين بعدها ، أو رداً إلى الأصل نحو : مُذُ اليوم ، تحرّك بالضّم ، لأن أصله منذ ، فيرد إلى أصله

وتجنُّباً لِلَّبس كانت ، و « اضربَنّ » لخطاب المذكر حرّكه [٣] بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث ، أو حملاً على نظير « ك « نحنُ » حرك بالضّم حملاً على « هُمُ » والـــواو .

أو إيثاراً للتجانس نحو : « إسحار » مسمّى به إذا رخّم ، فإنه تحذف راؤه الأخيرة ، فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة ، فتحرّك بالفتح لمجانسة الألف .

والغالب في نون « مِنْ » أنها تفتح مع حرف التّعريف ، وتكسر مع غيره نحو : « ومنَ النّاس [٤] » . « مِنَ الذين فرّقوا دينهم » [٥] . « مِن ابنك » .

وقلّ عكسه : أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره ، وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله :

١٧٨٧ – * كأنّهُما مِلآن لَمْ يتَغيّرا [٦] *

أي [٢/٢٠٠] من الآن .

---

(١) ط : « ثم وتارة » بزيادة واو . تحريف .

(٢) سورة الإسراء ١١٠ .

(٣) في النسخ الثلاث : « حركا » .

(٤) سورة البقرة ٢٠٤ وغيرها .

(٥) سورة الروم ٣٢ .

(٦) سبق ذكره رقم ٨٠٣ .



وقد جعل ابن مالك هذا قليلاً ، وجعله ابن عصفور وغيره من الضّرورات ، ونازعهما أبو حيّان ، فقال : إنه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة .

قال [١] : ولو تَتَبَّعْنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير ، فكيف يجعل قليلاً أو ضرورة ، بل هو كثير ، ويجوز في سعة الكلام . قال : وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد ، أو بيتين ، فكيف لا يبنى جواز حذف نون «من» في هذه الحالة ، وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال : نعم لِجوازه شرط ، وهو أن تكون اللاّم ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها ، فلا تقول في مِن الظّالم : م الظالم ، ولا في : « من الليل » : م « الليل » .

قال : ونظير ذلك حذف نون « بني » ، فإنهم لا يحذفونها إلا إذا كان بعدها لام ظاهرة ، فيقولون في بني الحارث : بلحارث ، ولا يقولون في بني النجار : بلنجّار قال ووقع في شعر المؤرج التّغلبيّ حذف نون «من» عند لام التعريف المدغم في النون إلاّ أنه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال :

١٧٨٩ — المطعمين لدى الشّتا ء سدائفاً ملينب غُرّا [٢] .

انتهى .

---

(١) من قوله : « قال ولو تتبعنا » إلى قوله :
« بل هو كثير » سقط من أ .

(٢) قال صاحب الدرر : لم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته .
ورواه الدرر شطر بيت على النحو التالي :

* المطعمين سدائفاً ملبثب غرّا *

وهذه الرواية محرّفة .
وفي النسخ الثلاث كتب الشاهد على النحو الآتي :

* المطعمين لدى الشتاء سدائفاً ملنيب غرا *

وكتابته على هذا النحو تحريف . =



والغالب في نون «عن» أنها تكسر مطلقاً مع لام التعريف ومع غيره: نحو: رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك.

وقد تضم مع اللام: حكَى الأخفش: «عنُ القوم».

قال أبو حيان: وليس لها وجه من القياس.

والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضمّ إن كانت للجمع نحو: اخْشَوُا الناس، والكسر إن لم تكن للجمع نحو: لَوِ استطعنا.

وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع، وتضم واو غيره. وقد تفتح واو الجمع، قرىء: «اشْتَرَوَا الضَّلالة» [1] بالفتح..

* * *

= والبيت من مجزوء الكامل وصورته كما يلي:

المطعمـــين لدى الشتـا ء سدائفاً ملنيب غرا

(١) سورة البقرة ١٦.



الإمــالة

(ص) : الإمالة هي أن تنحى الصوت [١] جوازاً بالألف نحو : الياء لكونها بدلها في طرف أو آيلة إليها ، أو بدل عين ما يقال فيه « فِلْت »[٢] . أو تلوها ياء أو قبلها، ولو مفصولة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء ، أو تلوها كسرة ، أو قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن ، أو بينهما هاء .

(ش) : المقصود بالإمالة تناسب الصّوت ، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أَنّ الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم ، فقاربوا بينهما بأن نَحَوْا بالألف نحو الياء ولا يمكن أن ينحى بها نحو الياء حتّى ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، فيحصل بذلك التناسب .

ونظير ذلك اجتماع الصّاد والدّال ، واجتماع السين والدّال [٣] ، فإن كُلاً من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدّال ، وهو صوت الزّاي ، لأن الصاد مُستعل مطبق مهموس ، رِخْو والدال بخلاف ذلك ؛ والسّين مهموس فأشربا صوت الزّاي لموافقته للدّال في كونها مجهورة شديدة ، وإنما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف .

ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب ، لأن العرب مختلفون في ذلك .

---

(١) كلمة : « الصوت » سقطت من أ .

(٢) في ط : « فلت » بالفاء وفي ب : « نلت » والكلمة غير واضحة في أ .

(٣) كلمة « الدال » سقطت من أ .



فمنهم من آمال وهم : تميم وأسد ، وقيس ، ويمامة أهل نجد ، ومنهم من لم يُمِلْ إلاّ في مواضع قليلة وهم : أهل الحجاز .

وباب الإمالة الاسم والفعل بخلافِ الحرف ، فإنه وإن أُمِيل منه شيء فهو قليل جداً بحيث لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على مورد السَّماع .

وأسباب الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السّرّاج استخراجاً من كتاب سيبويه ستة : وهي كسرة تكون قبل الألف أو بعدها ، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء ، وكسرة تعرض في بعض الأحوال ، وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما تبيّن وشرح فيه . قال أبو حيّان : وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب ، شاذّة ، وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال (١) . أ هـ .

فتقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء وأصلية (٢) نحو : فتى ورمى ، وملهى ، ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل ، وسواء كانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة ، عن واو نحو : ملهى وأعطى .

وكذا ، إن (٣) كان مآلها إلى الياء فإنها تمال ، مثاله ألف التأنيث المقصورة فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب ، وقيّده في التسهيل بقوله دون ممازَجة زائد (٤) احترازاً من نحو قفا ، وقطا (٥) لأن ألفه تؤول إلى الياء مع ياء الإضافة . في لغة هذيل ، وتقرأ ألفاً في لغة غيرهم .

---

(١) انظر الموجز في النحو لابن السّراج ١٣٩ .

(٢) ط : « وأصليت » بالواو . تحريف .

(٣) ط : « وكذا وإن كان مآلها » .

(٤) كلمة : « زائد » سقطت من أ ، وفي ط : « زائدة » بالتاء . تحريف ، صوابه من ب والتسهيل ٣٢٥ .

(٥) ط : « ووطا » بواوين . تحريف .



قال أبو حيان : وهذه المسألة أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء إلا بممازجة زائدٍ فيها خلاف . فالظاهر من مذهب سيبويه أنه يسوّي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو [٢٠١/٢] بين الاسم وبين النقل ، ولا يفرّق بينهما في جواز الإمالة .

قال سيبويه : وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو : قفا وعصا ، قال أرادوا أن يَفْصِلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل .

وفرّق النحويون : الفارسِيّ وغيره بين الأسماء والأفعال ، فيطردون الإمالة في الفِعْل ، ويجعلونها شاذّة في الاسم . قال : وإنما غرّ النحويين (١) في ذلك — والله أعلم — ما حكى من أن القُرّاء السّبعة اتّفقَت — فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم ، وألفه منقلبة عن واو — على الفتح ، والقراءات سنة متبعة ، وقد يتفقون على الجائز ، ولا يقدح اتّفاقهم إذا سُلِّم في نقل سيبويه . انتهى .

وكذا تمال الألف إذا كانت مبدلة من عَيْنٍ ما يُقال فيه : « فِلْت » (٢) .

قال أبو حيان: وعبَّر بعضهم عن هذا السبب بالإمالة لكسرة تعْرِض من بعض الأحــوال .

قال سيبويه : ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين إذا كان أول « فعلت » مكسوراً نحو الكسرة ، كما نَحَوْا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض الحجاز . أ هـ وذلك نحو : خاف ، وطاب ، وزاد ، وجاء فتقول : خِفت ، وطِبْت ، وزِدت ، وجئت ، فتحذف العين إذا لحقت تاء الضمير ، ويصير إذ ذاك إلى فِلْت . واحترز من أن يصير إلى « فُلت » بضم الفاء نحو : فُلت فإنه لا يمال . قال ونحوه ، لأنه لا ياء فيه ، ولا كسرة تعرض .

---

(١) في ب : « غر النحويون » . تحريف .

(٢) في ب : « نلت » بالنون ، وفي ط : « فلت » بالفاء . والكلمة غير واضحة في أ .



وكذا تمال الألف إذا كانت متقدِّمةً على ياء تليها نحو : بايع ، أو متأخرة عنها متّصلة بها كالسَّيال لـ « شجر » ، والضَّياح [١] لِلّبن الممزوج .

قال أبو حيّان : والإمالة في بيّاع [٢] ، وكيّال أقوى ، لأن الياء مضعفة ، أو منفصلة بحرف نحو شَيْبان .

والإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحرّكة نحو : الحيَوان ، لأن الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد .

أو منفصلة بحرفَيْن ثانيهما هاء نحو : « بَيْتَها » [٣] ، ورأيت جَيْبهَا [٤] . قال أبو حيان : وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بألا يُفْصَل بين الهاء والياء ضمة نحو : بَيْتُها [٥] فإنّه لا يجوز الإمالة ، لأن الضّمَّة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعا . قال : وإنما شرطه أن يكون ثانيهما هاء لخفائها ، فكأنه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد .

قال : واعلم أن الياء وإن كانت من أقوى أسباب الإمالة ، فإنا لم نجدها سبباً موجباً للشيء مِمَّا أمالت القراء إلاّ في نحو « الخيرات » [٦] و « حَيْران » [٧] في قراءة ورش ، وإلاّ في مذهب قتيبة [٨] وحده فإنَّ الإمالة موجودة في قراءته لذلك .

---

(١) سيال بفتحتين ، وكذلك الضّياح بفتحتين وفي أ : « الضياح » بالصاد والحاء ، تحريف .

(٢) ط : « تباع » بالتاء قبل الباء . تحريف .

(٣) أ : أ ، ب : « بينهما » بالنون . ط : « تليها » . ولعل الصواب : «بَيْتَها » وقد فصل بين الياء والألف والتاء والهاء ، أو « بينها » بالنون .

(٤) في النسخ الثلاث : رأيت يديها ، وهذه محرّفة أيضاً ، لأنه فصل بين الياء والألف ، بثلاثة حروف لا بحرفين ، ولعل الصواب : « جيبها » كما مثل الأشموني ٤ : ٢٢٥ .

(٥) ط : « نحو تليها » تحريف .

(٦) سورة البقرة ١٤٨ . (٧) سورة الأنعام ٧١ .

(٨) قتيبة النحوي ، الجعفي الكوفي : ذكره الزّبيديّ في نحاة الكوفة .



وكذا تمال الألف لكونها متقدّمة على كسرة تليها نحو : مساجد ، أو متأخِّرةً عنها بحرف نحو : عماد ، أو حرفين أولهما ساكن نحو شمْلال بخلاف ما إذا كانا متحرِّكين نحو : أكلت عنباً [١] ، وما إذا تقدم ثلاثة أحرف ، فإنه لا يجوز الإمالة إلا أن تكون أحدها الهاء نحو : « دِرْهَماك » ، ويريد أن « ينزعَها » لخفاء الهاء .

وشرطه ألاّ يكون إحدى الحركتين ضمة ، فلا يجوز إمالة : « هو يضرِبُها » لحجز [٢] الضمة بين الكسرة والألف .

وحكم [٣] الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله ، « فالاسوِداد » مثل « عِماد » .

وكلّ ما كانت الكسرة أقْرب إلى الألف كانت الإمالة أولى ، « فكِتاب » أولى من « جِلباب » .

وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى . وقد انتهى أسباب الإمالة .

وملخّصها أنها ترجع إلى شيئين : الياء والكسرة .

وقد اختلف في أيهما أقوى ؟

فذهب ابن السّرّاج : إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرف ، والكسرة بعضها .

وذهب الأكثرون : إلى أنّ الكسرة أقْوى ، لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدَّرة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، واستدلّ له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ، ولا يميلونها للياء ، ومن جهة المعنى بأن الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة ، وإن كانت مدة فالكسرة معها نحو : ديماس [٤] ،

---

(١) ط : « عينا » بالياء . تحريف .

(٢) ط : « لحجر » بالراء .

(٣) من قوله : « وحكم الكسرة » إلى قوله : « وكل ما كانت الكسرة » سقط من أ .

(٤) الديماس : الكِنُّ والسّراب ، والحمّام وجمعه : دياميس ، ودماميس .
انظر القاموس : « دمس » .

فلا شك أن إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سِربال، وإنّما الكلام في الياء للتي ليست معها كسرة .

* * *

(ص) : ويغلب الياء والكسرة غير المنوّنَين تأخّر مُسْتَعْلٍ ، ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة ، وتقدّمه غير مكسور ، أو ساكن إثره وراء مفتوحة أو مضمومة ، ويكفّ كسر الراء كل مانع إن لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى . وربما أثر المانع منفصلاً ، والكسر منوياً في موقوف ، ومدغم ، فإن كان الإدغام من كلمتين أثر على الصحيح [٢/٢٠٢] .

(ش) : يغلب الياء والكسرة الموجودتين ، إلا المنوِيّتَين تأخرُ حرف من حروف الاستعلاء السبعة (١) ، متصل بها نحو : باخل ، أو منفصل بحرف نحو : ناهض ، أو بحرفين نحو : مناشيط ، فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح .

ونقل سيبويه إمالة نحو : مناشيط عن قوم من العرب ، لتراخي حرف الاستعلاء ، قال : وهي قليلة .

فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب . لتراخيه نحو : يريد أن يضربها بسوط .

وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء — وإن بَعُد — وما صدرت به من التعبير (٢)

---

(١) هي : القاف — الصاد — الضاد — العين — الخاء — الطاء — الظاء .
وقد جمعها النحاة في أوائل كلمات هذه العبارة : قد صار ضرار غلام خالي طلحة ظليماً .

(٢) أ : « التعيين » ب : « التغيير » ط : « الشيئين » .
ولعل الصواب : « التعبير » بالعين والباء أو «التغليب » لأن نص التسهيل هو ٣٢٥ : « فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب — في غيرشذوذ — الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين » .

تَبْعثُ فيه التسهيل .

وقد تعقّبه أبو حيّان قائلاً : أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر [١] عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف ، فيقتضيه كلام المصنف . قال : وغلَبَتُه للكسرة واضح ، وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ، ولا في تقدّمه عليها ، إنما يمنع مع الكسرة [٢] فقط .

قال : وكذلك [٣] قوله : الموجودتين ، لا المنويّتين غلط ، لأنه ليس لنا ياء منويّة تمال الألف لأجلها ، لا متقدّمة على الألف ولا متأخرة ، وإنما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنويّة ، قال : فذكر الياء هنا غلط ، وصوابه ، أن يقال : تقلب الكسرة الموجودة لا المنويّةَ .

ومثال ما الكسرة فيه منويّة ، وبعد الألف حرف الاستعلاء : « هذا ماضّ » في الوقف ، ومررت بماضّ ، قيل أصله : ما ضص ، فأدغم . انتهى .

وكذلك يغلب حرف الاستعلاء إن تقدم على الألف ، فلا تجوز الإمالة نحو : قاعد ، وغانم ، وصاعد ، وطائف ، وضامن ، وظالم إلاّ أن يكون مكسوراً نحو : غِلاب ؛ أو ساكناً بعد مكسور نحو : مِصْباح ، فإنه تجوز الإمالة .

ومتى اتّصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة . قال أبو حيّان : سواء تقدّمت نحو : راشد ، وفِراشُ ، أو تأخرت نحو : هذا كافر ، وحمار ، ورأيت حماراً .

وبعض العرب يميل ، ولا يلتفت إلى الراء .

---

(١) من قوله : « بالمتأخر » إلى قوله : حرف الاستعلاء عن الألف سقط من أ .

(٢) ط : « الكثرة » مكان : « الكسرة » . تحريف .

(٣) من قوله : « وكذلك » إلى قوله : « فذكر الياء » سقط من أ .



فإن كسرت الراء كفّت المانع كقارب ، وغارم ، فإنّ حرف الاستعلاء لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف يمنع من الإمالة [١] ، لكن الراء المكسورة نزّلت منزلة حرفين مكسورين ، فقويت في جانب الإمالة حتّى غلبت المستعلى .

وإنما قويت هذه الألفات [٢] ، لأنك تستعلي بلسانك ، ثم تنحدر ، وذلك سهل فحيث قوي الموجب التزموه ، ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان متأخّراً عنها نحو : فارق ، لأنّ ذلك لو أميل : إصعاد بعد انحدار ، وهو صعب .

فإن كانت هذه الرّاء غير متّصلة بالألف نحو : « أَلَيْسَ ذَلِكَ بقادر » [٣] لم تغلب القاف لبعدها إلاّ في لغة شاذة .

قال أبو حيّان : وفي قول التسهيل كفّت المانع اختصار حسن ، وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء ، فإذا اتصلت بالألف الرّاء المكسورة كفت ما منع من الإمالة ، وهو حرف الاستعلاء نحو : غارم ، والراء المفتوحة نحو : قرَارِك ، لأن الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء . أ هـ .

---

(١) في ط : « فإن حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد ألف لمنع من الإمالة » .
والعبارة فيها تحريف في كلمة : « لمنع » .
وفي أ ، ب سقطت كلمة : « له » و « يمنع » بالياء مكان : « المنع » .
والعبارة مستقيمة ولذلك اخترتها .
وتوضيح العبارة : أن حرف الاستعلاء له المنع من الإمالة إذا لم يكن بعد الألف راء مكسورة ، فإن هذه الراء المكسورة تمنع الحرف المستعلى من التأثير في الإمالة حيث توقف منعه ، ويسمون هذه الراء مانع المانع .
وفي حالة عدم وجود كلمة : « له » كما في أ ، ب فإن العبارة تصح كما صوّبت . وجملة : « يمنع من الإمالة » خبر إنّ .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث . ولعل المراد بالألفات الإمالة لأن الإمالة تقع عليها .

(٣) سورة القيامة ٤٠ .



فلذلك زدت في التصريح بقولي : كُلّ مانع . وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضْمُومة .

ولا يؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه ، فلو كان السّبب من كلمة ، والألف من أخرى نحو : هذا قاضي سابور ، ورأيت يدي سابور لم يجز إمالة ألف سابور ، لأن الياء والكسرة الموجِبَيْن للإمالة من كلمة ، والألف من كلمة أخرى ، وكذلك لو قلت :

١٧٩٠ — * ها إنّ ذي عِذْرَةٌ (١) *

لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إنّ ، لأن ألف « ها » من كلمة ، والكسرة من كلمة أخرى .

قال أبو حيّان : ويستثنى من هذه مسألة : بينها ، وعندها ، ولن يضربها ، فإنّ الهاء ألفها التي تمال من كلمة ، والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة . قال : وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها .

قال : وقد نَصُّوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف ، فإنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضْعَف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة .

قال سيبويه : سمعناهم يقولون : لزيد مال ، فأمالوا للكسرة ، وشبهوا بالكلمة الواحدة . أ هـ .

---

(١) للنابغة . والشاهد قطعة من بيت روي هكذا في الدرر ٢ : ٢٣٢ .

ها إنّ ذي عِذرةٌ إلاّ تكن نفعت
فإن صاحبها شارك النّكدِ

ورواية الديوان ٣٠ .

« وما إن ذي » مكان : « ها إنّ ذي » .



وقد يؤثر مانع الإمالة ، وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو : يريد أن يضربها قبل ، فالألف من كلمة ، والمانع هو القاف من كلمة أخرى . وربما أثرت الكسرة مَنْوِيَّة في موقوف عليه أو مدغم نحو : هذا حاجّ وهؤلاء حواجّ [1] .

والأكثر في لسان العرب أنّ ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تمال ألفـه .

قال أبو حيان : وظاهر قول التسهيل في مدغم [٢٠٣/٢] يشمل إدغام ما كان في كلمة نحو : حادّ ، وإدغام ما كان في كلمتين نحو : « الأبْرَار لَفِي نعيم » [2] . وقد حكى صاحب كتاب التفصيل خلافاً في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللاّم نحو : « مع الأبرار ربّنا » [3] « والنّهار لآيات » [4] . فقال بعضهم : يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها ، وهي الكسرة بالإدغام ، وهذا مذهب ناشىء من النّحويين البصريين وقال الأكثرون : الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبوتها مع غيره ، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف ، إذ هو بصدد ألاّ يدغم ، ولا يوقف عليه ، والعارض لا يُعْتدّ به ، وإلى هذا ذهب أحمد بن يحيى .

قال أبو حيّان : وهو عندي الصّحيح ، لأن الإمالة قد حكاها سيبويه في نحو : حادّ ، وإن كان الأفصح ألا تُمَال ، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل حادّ مع أن كسرته لا تظهر إلا أن اضْطُر شاعر ففكّ ، فلأن يجوز مع هذا أولى ، لأن هذا الإدغام ليس بواجب ، وهو زائِل إذا وقَفْتَ ، ولا سيّما إذا قلنا بأن المدغم في شيء يشار إلى حركته

---

(١) في النسخ الثلاث : « هذا حاد » بالدال « وهؤلاء حراج » بالراء ، والثانية : محرّفة . ولعل الصواب : هذا حاجّ وهؤلاء حواجّ . وقد مثل لها ابن يعيش ٩ : ٦٤ .
بـ : « جادّ وجوادّ » بالجيم .

(٢) سورة الانفطار ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ١٩٣ ، ١٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٩٠ .



إشارة لطيفة ، فكأن الحركة إذ ذاك موجودة ، لكنها ضعفت .

* * *

(ص) : وأميل بلا سبب للمجاورة والفواصل ، قيل : وكثرة الاستعمال .

(ش) : من أسباب الإمالة فيما عرى من الأسباب الستة السابقة مجاورة الممال .

قال سيبويه : قالوا : « رأينا عماداً » فأمالوا للإمالة [١] ، كما أمالوا الكسرة . وقالوا : مَغْزَانا [٢] في قول من قال : عمادا ، فأمالوهما جميعاً ، وذا قيــاس . انتهى .

قال أبو حيّان : وقد قرأ القُرّاء بالإمالة للإمالة في عدّة كلم ، من ذلك : صاد « النّصارى » [٣] ، وتاء « اليتامى » [٤] ، وسين « أُسَارى » [٥] ، و « كُسَالى » [٦] وكاف « سكارى » [٧] ، أمالها بعض القُرّاء لإمالة ما بعدها .

مال : وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل [٨] لتقدّم الإمالة عليه ، وما أميل لتأخر الإمالة عنه .

ومن أسبابها مراعاة الفواصل كإمالة : « والضُّحى واللَّيل إذا سَجى » [٩] لمراعاة

(١) أي أمالوا الألف الثانية من : « عمادا » لمناسبة الألف الأولى الممالة لأجل الكسرة .

(٢) أي بإمالة الألفين ، الأولى : رجوعها إلى الياء في التثنية ، والثانية : لمناسبة الأولى . انظر الصبان ٤ : ٢٣١ .

وفي ب ، ط : « معزانا » بالعين والزاي . وفي أ : « معرانا » بالعين والراء . الصواب من الأشموني والصبان ٤ : ٢٣١ .

(٣) سورة البقرة ٦٢ وغيرها .

(٤) سورة البقرة ٨٣ وغيرها .

(٥) سورة البقرة ٨٥ وغيرها .

(٦) سورة النساء ١٤٢ وغيرها .

(٧) سورة النساء ٤٣ وغيرها .

(٨) « ما أميل » سقط من أ .

(٩) سورة الضحى ١ ، ٢ .



قَلَى ، وما بعده من رؤوس الآي .

وعدّ قوم منهم صاحب البديع ، والبهاباذي من أسباب الإمالة كثْرة الاستعمال كإمالة[1] الأعلام نحو: الحجّاج ، والعجّاج اسم الرّاجز مرفوعاً ومنصوباً . قال أبو حيّان : كثْرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها .

* * *

(ص) : والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكْت على الصحيح .

(ش) : أميل من الفتحات نوعان : أحدهما : ماتلته راء مكسورة .

قال أبو حيّان : وهذه الإمالة مطّردة ، ولها شرطان : أحدهما أن[2] تكون الرّاء المكسورة تلي فتحة في غير ياء ، أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو : « مِن عمرو » ، وخَبَط رِياح[3] ، أو مكسور نحو : يَاسِر ، وسواء كانت الفتحة في حرف الاستعلاء نحو : مِنَ البَقَرِ أم في راء نحو « شَرَر » أم في غيرهما نحو : « من الكبر » ، أم كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو : رأيت خَبَطَ رياح إلاّ أن المتّصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة فهي في : من البقر أقوى منها في خَبَط ريــاح .

فإن كانت الفتحة في ياء نحو : من الغِيَر[4] ، أو السّاكن الفاصل بين الفتحة والراء ياء[5] نحو : لغيْر[6] امتنعت الإمالة فيه .

---

(١) من قوله : « كإمالة الأعلام » إلى قوله : « من الأسباب » سقط من أ .

(٢) ط فقط « أن لا تكون » بلا النافية . تحريف .

(٣) « خبط رياح » بفتح الباء كما قال الصبّان ٤ : ٢٣٣ . وهو الورق الذي نفضته الرياح .

(٤) غِيَر كعنَب : أحداث الدهر .

(٥) كلمة : « يا » سقطت من ط .

(٦) ط : « تغير » بالتاء . تحريف .



الشَّرط الثاني : ألاّ يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء ، فإنه لا تجوز الإمالة ، وذلك نحو : الشّرِق ، والضَرِط [١] .

النوع الثاني : ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها .

قال أبو حيّان : سبب الإمالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذّة وهو أنها شبهت بالألف المشبهة بالألف المنقلبة .

قال سيبويه : سمعت العرب يقولون : ضربت ضربة وأخذت أخذة ، شبهت الهاء بالألف فأمال ما قبلها ، كما يميل قبل الألف .

قال أبو حيّان : ولم يبيّن سيبويه : بأي ألف شبهت ؟ والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث لاشتراكهما في معنى التأنيث . قال : وكل هاء تأنيث فإن الإمالة جائزة في الفتحة التي قبلها .

ولا تمال الألف قبلها [٢] نحو : الحياة ، والنجاة ، والزكاة إلاّ إن كان فيها ما يوجب الإمالة نحو : إمالة « مرضاة » ، و « تقاة » .

---

(١) في النسخ الثلاث : « والصرط » بالصاد ولعل الصواب : « الضّرط » بالضاد المعجمة ، والضرط : حفة اللحية ورقة الحاجب . يقال : ضرط يضرط ضرْطاً وضَرِطاً ككتف . القاموس : « ضرط » .

(٢) يقول الصبّان ٤ : ٢٣٤ : مبيناً السبب في عدم إمالة الألف ما نصّه :

« ارتضى البعض مما قيل في علة عدم إمالة الألف قبل هاء التأنيث أن وقوع الألف قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث ، لأنّ هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم » .

ولا يرتضي الصبان تعليل هؤلاء النحاة السابق فيقول : إن ما ارتضاه — أعني البعض — لا يصحّ إلاّ لو جعلنا علة إمالة الألف شبهها بألف التأنيث ولا قائل به فهو لا معنى له.

فاللائق في التعليل ما ظهر لي ولله الحمد من أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبهها بألف التأنيث ، وألف التأنيث لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث فلم تقتض إمالة ما قبلها .



وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو : علاَّمة ، ونسّابة أم لا ، لأنها كلها تاء تأنيث .

فإن كانت الهاء للسكت نحو : « ماهية »[١] . فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك ، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي : قال أبو الحسن بن الباذش ، ووجه إمالة ذلك الشَّبَهُ اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث . أ هـ [٢/٢٠٤] .

* * *

(ص) : ولا يمال مبنيّ الأصل غير « ها » ، و « نا » ، و « ذا » ، و « متى » ، و « أنّى » ولا حرف غير مسمّى به إلا « بلى » ولا في : «إمّا لا». قيل: والجواب . قال قوم : وحتى ، والفرّاء ، ولكن ، وغير ما مرّ مسموع أو غير فصيح .

* * *

(ش) : لا يمال من الأسماء إلاّ المتمكن ، وأميل من غير المتمكّن أي من المبني الأصلي « ها » ، و « نا » نحو : مرَّ بها ، ونظر إليها ، ومرَّ بنا ، ونظر إلينا ، وذا اسم الإشارة ، سمع : « ذا قائم » بالإمالة ، وإمالته شاذة ووجه إمالته أن ألفه ياء ، وأنه قد تصرَّف فيه بالتصغير ، وإن كان التصغير لا يدخل نظائره ، فتصرف فيه بالإمالة ، وأمالت العرب « متى » في كلتا[٢] حالتيها. من الاستفهام والشرط ، وكذلك أنّى ، وإمالة ألفها إنما هي لشبهها بالألف المشبهة بالألف المنقلبة .

واختلف في وزنها ، فقيل : فَعْلى ، وإليه ذهب الأهوازيّ ، واختاره ابن مجاهد ، وجوّز أن يكون : أفعل ، واختاره أبو الحسن بن الباذش ، لأن زيادة الهمزة أولاً عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخراً .

وخرج بمبنيّ الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى نحو : يا فتَى ، ويا حُبْلى فإنّ

---

(١) سورة القارعة ١ .

(٢) في ط : « كلا حالتيها » تحريف .



إمالته مطّردة ، وإمالة الفعل الماضي مطّردة ، وإن كان مبنيّ الأصل .

وأمّا الحروف فلم يمل منها إلا « بلى » ، لأنها تنوب عن الجملة في الجواب ، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها ، ولا في « إمّا لا » ، لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل ، لأنّ المعنى : إن لم تفعل كذا فَافْعَل كذا ، ولو أفردت من « إمّا » لما صحّت إمالة ألف « لا » . وحكى ابن جنيّ عن قطرب إمالة « لا » في الجواب ، لكونها مستقلة في الجواب كالاسم .

قال الخضراويّ : والأحسن أن يقال كالفعل ، لأنها استقلت لنيابتها عن الفعل .

قال أبو حيّان : وحكى صاحب « الغنية » ، وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذيّ في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم أن بعض أهل نجد ، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف « حتى » ، لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام .

وعامّة العرب ، والقرّاء على فتحها . قال أبو يعقوب : وقد روى إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة .

وذهب سيبويه ، وأبو بكر بن الأنباريّ والمهاباذيّ وغيرهم إلى منع إمالة حتّى . قال أبو حيّان : وهم محجوجون بنقل ابن مقسم .

قال ابن الأنباري : وإنما كتبت بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظّاهر ، والمكنّى . فلزم الألف فيها مع المكنّى حين قالوا : حتّاي ، وحتّاك ، وحتّاه ، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتّى زيد . انتهى .

قال أبو حيّان : واختلف أيضاً في إمالة « لكن » ، فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبيهاً لألفها بألف فاعل ، والصحيح أنه لا تجوز الإمالة ، لأنها لم تسمع [1] فيها ،

---

(١) كلمة : « تسمع » سقطت من أ .



والأصل في الأدوات ألاّ تمال ، وما أميل منها ، فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ ، فلا يتعدّى مورد السماع .

وما سُمِّي به من الحروف دخلته الإمالة لخروجه عن حيّز الحرفية إلى حيز الأسماء كقولهم في حروف المعجم : باء ، تاء ، ثاء ، ياء، وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء ، فإن لم يكن كصاد ، وقاف ، فلا خلاف في فتحها .

قال أبو حيّان : وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء ، وَوَجْهُ ذلك أنها عاملة في المنادى في قول ، ونائبة عن العامل في قول ، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها من الحروف وشبّهت أيضاً بما أميل من كلام المعجم نحو : إمالتهم ألف باء ، وتاء ، وراء .

وغير ما تقدّم تقريره في الباب شاذ مسموع ، أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم ، وقد تقدّم في الشّرح الإشارة إلى بعض ذلك .

* * *

الوَقف

(ص) : الوقف : إذا وقف على ساكن لم يُغَيَّر إلا المهمل خطّاً ، فيحذف إلا التّنوين في غير الهاء ، فالأفصح إبداله في الفتح ألفاً ، وحذفه في غيره ، وفي المقصور المنـــوّن .

ثالثها : الأصحّ كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ، إن حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتماً ، وإلاّ فالأصح إن نون الحذف ، وإلاّ فالإثبات خلافاً ليونس في المنادى ، وياء المتكلم الساكنة وصلاً ، والمحذوفة والياء والواو المتحرّكتان (١) كالصحيح .

والسّاكنان لا يحذفان اختياراً خلافاً للفراء وكذا ألف المقصور ، وضمير الغائبة وفاقاً لأبي حيّان .

ويجوز إبدال ألف المبنيّ همزة ، وإقرارها ، ولحوق الهاء ، وإبدال الألف مطلقاً همزة أو ياء ، أو واواً لغة .

والمختار وفاقاً للمبرّد والمازنيّ وابن عصفور وخلافاً للجمهور الوقف على «إذن» بالنون ، وفي « كأين » خلف ، وتُرَدّ نون « لم يك » ، ومنعه الفرّاء [٢/٢٠٥] .

(ش) : إذا كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله في الوقف كحاله في الدّرج ، وذلك نحو : لَمْ ، ومَنْ ، والّذي ، ولم يَقُمْ ، ولم يقُوما وسواء كان مبنيّاً أم معرباً إلاّ أن يكون آخر الموقوف عليه حرفاً أهمل في الخطّ ، أي لم تجعل له صورة في الخط ،

(١) ط : « المتحركان » .



فصار يلفظ به ولا يصوّر له شكل ، وهو التنوين ، ونون « إذن » على مذهب من يرى كتبها بالألف ، ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف ، فإنه يحذف إلا تنوين مفتوح معرب أو مبنيّ غير مؤنث بالهاء ، فإنه يبدل ألفاً في الإعراب في لسان العرب نحو : رأيت زَيْدا ، ووَيْها ، وإيها .

فإن كان مؤنثاً بالهاء نحو : رأيت قائمة فإنك لا تبدل من التنوين فيه ألف ، هذا أيضاً على الأعرف من لسان العرب ، وهم الذين يقفون بإبدال التاء هاء ، وأمّا من يقف بالتّاء، وهم بعض العرب ، فإنه يبدل من التنوين في هذا النوع ألفاً فيقولون : رأيت قائمتا قــال :

١٧٩١ ـ إذَا اغْتَزَلَتْ من بُقامِ الفَرير فيا حُسْنَ شَمْلَتِها شَمْلَتا [١]

وخرج بالمؤنث بالهاء : المؤنّث بالتاء نحو : بنت ، وأخت ، فإنه يُبْدل فيه التنوين ألفاً كغير المؤنث نحو : رأيت بنتاً وأختاً .

ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ، ولا يبدلون منه ألفاً فيقولون : رأيت زَيْد حملاً له على المرفوع ، والمجرور ليجري الباب مجرى واحداً ، قال :

---

(١) هذا الشاهد قائله مجهول غير أن روايته في النسخ الثلاث وفي الدرر ٢ : ٢٣٢ محرّفة فقد ورد الشاهد على هذا النحو :

إذا اعتزلت من مقام الفرير فيا حسن شملتها شملتا

والتحريف في : « اعتزلت » بالعين ، وصوابها اغتزلت من الغزل .

و « مقام » وصوابها : « بقام » بالباء والقاف وهو الصوف يغزل لبه .

و « العزيز » بالعين ، والزّاي المكرّرة . وصوابها : « الفرير » بالفاء والرّاء وهو ولد النعجة .

والمراد أنه إذا اغتزلت من هذا الصوف النّقيّ الخالص فما أحسن شملتها شملة .

انظر اللسان : « شمل » .



١٧٩٢ ـ ألا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثِها
لقد تَرَكَتْ قلبِي بها هائماً دَنِفْ [١]

ووجه الحذف في الرّفع والجرّ استثقال الإبدال فيها ، ولغة أزد السراة [٢] الإبدال في الأحوال الثّلاثة ، حكى أبو الخطّاب عنهم : أنهم يبدلون في الرّفع والنّصب والجر حرفاً يناسب الحركة ، أي واواً وألفاً أو ياء وكأن البيان عندهم أولى ، وإن لزم الثّقـــل .

ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويين أنّ المقصور المنوّن كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللّغات فيه حذف التنّوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو : قام فتى ، ومررت بفتى ، ورأيت فتى ، فإن العرب مجمعون على الوقوف بالألف ، ففي حالة الضمّ والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة ، وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين ، لأنه لما حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف . وأما في المفتوح ، فإنها بدل من التّنوين ، وبهذا المذهب ، قال أبو عليّ في أحد [٣] قوليه ، والجمهور وابن مالك في التسهيل .

وذهب المازنيّ : إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً رفعاً وجرّاً ، ونصباً ، قال : لأنّ التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة ، فأشبه التنوين في : رأيت زيداً ، لأنهم إنما وقفوا على : رأيت زيداً بالإبدال ألفاً ، لأنّ الألف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء ،

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد العينيّ ٤ : ٥٤٤ .
وفي ب ، ط : « أزد الشري » تحريف .
وفي أ : « أزد السرى » . تحريف كذلك صوابه من القاموس .
(٢) ويقال : أزد شنوءة ، وعمان ، والسّراة .
(٣) ط فقط : « في آخر » مكان : « في أحد » . تحريف .



وهذه العِلّة موجودة في المقصور المنوّن ، وبهذا المذهب قال الأخفش والفرّاء ، وأبو علي أوّلاً .

وذهب أبو عمرو والكسائيّ إلى عدم الإبدال فيه مطلقاً ، وذلك أنه يحذف التّنوين رفعاً ، وجرّاً ، ونصباً ، فتعود الألف في الأحوال كلها ، وهذا المذهب قاله ابن كيسان ، والسّيرافيّ ، وابن برهان ، وابن مالك في الكافية وشرحها ، وعزاه مكّيّ بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع» إلى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيّان : إنه الأرجح .

وأمّا المنقوص فإن حذف فاؤه كـ (يفي)[1] علماً ، ومثله : « وقى » يقي[2] ، أو عينه كـ (مُرٍ) اسم فاعل من أرأى يُرْئِيَ [3] علماً ، فإنه يُوقَف عليه بردّ الياء حتماً في الأحوال كلها ، إذْ لو وقف عليه بدونها لزم الإخلال بالكلمة ، إذ لم يبق فيها إلاّ حرف واحد .

وإن لم يحذف منه فاء ولا عين ، فإن كان منصوباً ثبتت في الياء في الوقف ، وأبدل من التنوين ألف نحو : رأيت القاضي [4] ، ورأيت قاضِياً وإن كان مرفوعاً أو مجروراً ، فالأفصح ــ إن كان منوّناً ــ حَذْفُ يائِه نحو : هذا قاض ، ومررت بقاض ، وإن كان غَيْر منوّن إثباتُ يائه ، وتحت ذلك صور :

---

(١) ط : « كيف » تحريف

(٢) ط : « وفي يفي » بالفاء . والأنسب أن تكون بالقاف .

(٣) في النسخ الثلاث : « من أرى يرى » . تحريف .
صوابه من الأشمونيّ . وأصله : مُرْئِيٌ على وزن : « مُفعِل » فأعلّ إعلال قاضٍ ، وحذفت عينه ، وهي الهمزة بعد نقل حركتها ، فإنه إذا وقف عليه لزم ردّ الياء ، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد ، وهو الرّاء .
انظر شرح الأشمونيّ ٤ : ٢٠٨ .

(٤) مثال المنصوب المقرون بـ «أل» ولا يجتمع معها التنوين .



أن يكون معرّفاً باللاّم نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي أو بالإضافة نحو : جاء قاضي مكة ، وقاضي المدينة ، أو غير مُنْصرف نحو : هؤلاء جواري ، أو منادى نحو : يا قاضي ، واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل .

ومذهب يونس اختيار حذفها نحو : يا قاض . قال سيبويه : وهو أقوى ، لأنّ النّداء محلّ حذف ، ألا تراهم رَخّموا فيه الأسماء .

ومقابل الأفصح في المنوّن لغة قوم [٢٠٦/٢] يثبتون الياء فيه نحو : هذا قاضي ، وغازي ، وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف .

ومقابله في المعرّف باللاّم لغة قوم يحذفون الياء منه ؛وعلى هذه اللغة قوله تعالى: « الكبيرُ المتعال » [١] . و « يوم التّناد » [٢] وهي جارية في المضاف المُلاقى الساكن نحو : قاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الإضافة .

وحكم ياء المتكلم السّاكنة وصلاً ، والمحذوفة ، وحكم الياء والواو المتحرّكتين حكم الصحيح ، فيوقف على الأولى بالسّكون كما هي في الدّرج نحو : جاء غلامي ورأيت غلامِي ، ومررت بغلامي ، وعلى الثّانية بإبقاء حذفها كحالها في الوصل نحو : يا قوم ، وعلى الآخرين بحَذْفِ الحركة نحو : لن يرمِي ، ولن يغزُو . وأما ياء المتكلم المتحرّكة ، فإنه يجوز الوقف عليه بالسّكون ، ويجوز الهاء مع التّحريك فتقول في قام غلامي : قام غلامي ، وقام غلامِيَهْ .

وأمّا الياء والواو الساكنتان ، فيوقف عليهما بالسّكون كحالهما في الوصل نحو : يرمي ، ويدعو ، ولا يحذفان إلاّ في فاصلة أو قافية كقوله تعالى : « واللّيل إذا يَسْر » [٣] وقول الشاعر :

---

(١) سورة الرّعد ٩ .

(٢) سورة غافر ٣٢ .

(٣) سورة الفجر ٤ .



١٧٩٣ ـ * وأراكَ تَفْرِي ما خلَقْتَ وبعـ

ـض القوم يخلق ثم لا يفـــري [١] *

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه : « ذَلِكَ ما كُنَّا نَبْغِ » [٢] .

قال أبو حيّان : ولا خلاف أن المقصور لا تحذف ألفه إلاَّ في ضرورة كقوله :

١٧٩٤ ـ * رَهْطُ ابنِ مَرجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ [٣] *

يريد : ابن المعلّى .

وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك أنه قد يحذف منقولاً فتحه اختياراً كقوله : « والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ » يريد : بها فحذف الألف، وسكن الهاء ، ونقل حركتها إلى الباء ، ولذلك فتحها .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه قياس ذلك ، لأنه قال : اختياراً فعلى ما ذكر يجوز أن يقف على : منها ، وعنها ، وفيها : مَنَه ، وعَنَه ، وفَيَهْ قال : وإنّما روى منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب ، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس .

قال : وكلّ مبنيّ آخره ألف نحو : « ها » ، و « أولى » و «هنا» يجوز فيه ثلاثة

---

(١) لزهير يمدح هرماً . ديوانه ١١٥ .
من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٩ ، وابن يعيش ٩ : ٧٩ . ورواية الهمع والدرر : لا تَفِرْ بدون ياء في آخره تحريف .

(٢) سورة الكهف ٦٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ١٧٤٠ .



أوجه : ابقاؤها ألفاً كما في الوصل ، وإبدالها همزة ، وإلحاق هاء السكت بعدها سمع : « هو أحرى بهاء » بالهمزة . وأما قلب الألف هاءً كقوله :

١٧٩٥ — * من ها هنا ومن هُنَهْ (١) *

فشاذ إلاّ في الاسم المندوب ، فإنه يتعيّن فيه الوجه الثالث ، وهو إلحاق الهاء نحو يا زيداه ، ولا يوقف عليه بالألف فقط ، ولا تبدل ألفه همزة ولحقوق هذه الهاء خاصّ بالمبنيّ ، فلا يقال : موساه ، ولا عيساه حذراً من التباسه بالمضاف إليه ، وربّما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياءً ، أو واواً نحو : هذه أفعأ (٢) أو أفعى ، أو أفْعَوْ ، في : هذه أفعى ، وهذه عصأ ، أو عصى ، أو عصَوْ في عصا .

الأولى ، والأخيرة لغة بعض طيء . والثانية لغة فزارة .

ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصليّة أو غير أصليّة . وحكى الخليل : أن بعضهم يقول : رأيت رجلأ ، فيهمز ، لأنها ألف في آخر الاسم .

واختلف في الوقف على إذن ، فمذهب أبي علي والجمهور إبدال نونها في الوقف ألفاً . وذهب طائفة : إلى أنه يوقف عليها بالنّون .

قال أبو حيّان : وأمّا عن ، ولن ، وأن ، ونحوها ، فإنها يوقف عليها بالنّون إذا اضطرّ إلى ذلك ، لأنها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف إذن ، فإنه يحسن الوقف عليها والفصل .

قال : وأما النّون الخفيفة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدال نونها ألفاً إذا انفتح ما قبلها .

(١) سبق ذكره رقم ١٧٢٢ .

(٢) أ ، ط : « أفعا » بدون همزة صوابه من ب .



قال : واختلف في « كائن » .

قال : وإذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة ذلك الاستعمال ، وذلك المضارع من كان نحو : لم يك ثم وقف عليه ، فنصّ بعض أصحابنا أنه لا يكون فيه الوقف . على الكاف ولا يجري مجرى : « ما أدر » في الوقوف على الرّاء ، لأن نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين ، بل تحرّك فيه بخلاف ياء : « ما أدري » فإنها تحذف عند التقاء الساكنين ، فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ، ولأنه لو وقف عليه بالسّكون لكان إخلالاً بالكلمة ، فصار بمنزلة : يا مُرِ ، قال : وظاهره أنه تردّ النون المحذوفة كما تردّ الياء في مُرِ ، وأما القُرّاء فإنهم يقفون على الكاف ، ولا يردّون المحذوف .

قال : وعلامة الجزم في « لم يك » حذف الحركة التي كانت على النّون المحذوفة لكثرة الاستعمال . وصرّح أبو علي في «العسكريّات» بأنه حذفت الحركة للجزم ، ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النّون للجزم كما تحذف حروف العِلّة للجزم ، لأنها تشبهها في أمور معلومة [٢٠٧/٢] فهو جزم بعد جزم حُذِف بتدريج ، ونظير لم يَكُ : لم يكن . انتهى .

[مسألة]

(ص) : مسألة يوقف على حركة غير التّاء بالسّكون ، والرّوْم مطلقاً ، وقيل : لا روم في الفتح والإشمام في الضّمّ ، والتضعيف إن لم يكن همزة أو ليناً ، أو تالي سكون ، أو منصوباً منوناً ، ونقل حركته لساكن قبله ، إن قَبلها ، ولم يوجب عدم النظير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح ، في الأصحّ ، ثم يحذف ويوقف على المنقول إليه ثابتاً له ما مرَّ في الأفصح ، والمنقول حركة الآخر ، وقيل : مثلها لالتقاء الساكنين ، وقيل : للدّلالة على الإعراب وقيل : لهما .



(ش) : إذا كان آخر الموقوف عليه متحرّكاً غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمــــور :

أحدها: السّكون وهو الأصل في الوقف على المتحرّك، وذكروا أنّه لما كان الأصل لشيئين [١] : أحدهما أن الحرف الموقوف عليه مُضَادٌّ للحرف المبتدأ به ، لأن الوقف هو الانتهاء ، والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرّك فيكون هذا ساكناً .

والآخر أنَّ الوقف موضع استراحة ، لأنه موضع يضعف فيه الصوت ، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال ، وهو السكون ، وجعلوا علامته في الخط حاء فوق الحرف وصورتها هكذا «ح» [٢] .

الثاني : الرَّوْمُ [٣] : وهو إخفاء الصوت بالحركة . هكذا شرحه ابن مالك .

وقال بعضهم: هو ضعف الصَّوت بالحركة من غير سكون، فتكون حالة متوسّطة بين الحركة والسكون ، وتكون في الحركات كلها في المرفوع منوناً كان أو غير منوّن ، وهو كجزء من الضمّة ، وفي المنصوب غير المنوّن ، وفي المفتوح ، وفي المجرور بالكسرة ، وبالفتحة وفي المكسور ، وهو كجزء من الكسرة .

ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ، ولذلك لم يُجِزْه الفرّاء [٤] في الفتحة .

وأمّا النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة . قال الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري عُرِفَ بابن الباذش : زعم أبو حاتم أن الرَّوْم لا يكون في

---

(١) ط : « كان الأصل شيئين » .

(٢) « ح » سقطت من ب وفي أ « حـ » .

(٣) الروم : حركة مختلسة مختفاة وهي أكثر من الإشمام ، لأنها تسمع .

(٤) ط فقط : « الفراء » بالفاء .



المنصوب لخِفّته، والناس على خلافه، لأن الرَّوْم لا يرفع حُكْمَهُ حُكْمُ [١] السكون لما فيه من جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره. أ هـ.

وأمّا المنصوب المنوّن فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والـــروم.

الثالث: الإشمام: وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت، فهو لا يدرك إلا بالرؤية [٢]، وليس للسمع فيه حظّ، ولذلك لا يدركه الأعمى ويدركـــه بالتعلّم بأن يضمّ شفتيه إذا وقف على الحرف. قال أبو الحسن الحصري [٣] في قصيدته:

١٧٩٦ – يرى رَوْمَنا، والعُمْيُ تَسْمعُ صَوْتَهُ
وإشْمَامُنَا مِثْلُ الإشارة بالشّعْــرِ

وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضَّمة، سواء كانت إعراباً أم بناء قالوا: ولا يكون في المنصوب والمجرور، لأن الفتحة من الحلق، والكسرة من وسَط الفم، ولا تمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجر، لأنه لا آلة له [٤]، بخلاف الرَّوْم، لأنه عمل اللسان فقط [٥] فيلفظ بهما لفظاً خفيفاً ويسمع.

قال أبو حيّان: وقولهم في الروم: إنّه عمل اللسان لا يتمّ إلا في الحروف اللّسانية،

---

(١) ط: «لحكم».

(٢) أ: «بالروية»: تحريف بدليل قوله بعد ذلك: «لا يدركه الأعمى».

(٣) علي بن عبد الغني القروي الحصريّ الأندلسيّ أبو الحسن. دخل الأندلس بعد الخمسين وأربعمائة. وكان من أهل العلم بالقراءات والنحو.

(٤) «لأنه لا آلة له» مكانها بياض في أ.

(٥) كلمة: «فقط» سقطت من ط.



وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها ، ألا ترى أنّ الحروف الحلقية والشّفهية لا عمل للسان فيها ، ومع ذلك فيجوز فيها الرَّوْم ، وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة ، لأن الإشارة إليهما فيها تشويه [١] لهيئة الشّفة . انتهى .

الرابع : التّضعيف : ويقال فيه التثقيل تارة [٢] بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه ، فيجتمع ساكنان ، فيحرّك الثاني ، ويدغم فيه الأول .

وقال بعضهم : التّضعيف : تشديد الحرفين في الوقف نحو : « هذا جعفرّْ » و « قام الرجلّْ »

ولا يجوز ذلك في الهمز نحو « بناء » ، لأن العرب تنكبت إدغام الهمزة في الهمزة إلا إذا كانت عيناً نحو : سآل ، ولآل .

ولا في حرف لين نحو : يعي [٣] ، وسرو .

ولا في تالي ساكن نحو : عمْرو ، وبكْر ، ويوْم ، وبيْن .

ولا في منصوب منوّن ، لأنّهُ [٤] يُوقف عليه في أشهر اللّغات بإبدال ألف من تنوينه ، ولا تضعيف في الألف . قال أبو حيان : ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القرّاء إلا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى [٢٠٨/٢] « مستطرّ » في سورة «القمرّ»[٥] بتشديد الراء ، وذلك بخلاف الإسكان والروم ، والإشمام فإن ذلك مرويٌّ عنهم .

الخامس : النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف السّاكن قبله نحو :

---

(١) ط : « تسوية » بالسين مكان : « تشويه » بالشين . تحريف .

(٢) ط : « نفى » بالنون .

(٣) « ولا » سقطت من ط .

(٤) أ : « لم يوقف » بزيادة « لم » تحريف .

(٥) سورة القمر ٥٣ .



قام عمُرو بضم الميم ، ومررت ببِكرْ بكسر الكاف :

قـــال :

١٧٩٧ — * أنا ابْنُ مَاوِيّةَ إذْ جَدّ النّقُرْ [١] *

وقـــال :

١٧٩٨ — أرَتْنِي حِجْلاً على ساقِيهـــا فهش الفؤاد لذاك الحِجل [٢] *

وقـــال :

١٧٩٩ — عَجِبْتُ والدّهْر كثير عَجَبُه من عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ [٣]

قال أبو حيان : ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القُرّاء إلا ما روي [٤] عن أبي عمرو أنه قرأ : « وتواصوا بالصّبِرْ » [٥] بكسر الباء. وقرأ سلام عن السّدي [٦] :

---

(١) قيل لعذكى بن عبد الله المنقري ، وقيل : لعبد الله بن ماوية الطّائي . وتمامه :

* وجاءت الخيل أثافي زمرْ *

من شواهد : سيبويه ٢ : ٢٨٤ وقد نسبه لبعض السعديين .

والإنصاف ٢ : ٧٣٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٥٥ ولسان العرب : « نقر » .

وفي النسخ الثلاث والدرر : « إذا » مكان : « إذ » و « مأوى » مكان : « ماوية » .

(٢) قائله مجهول .

من شواهد الانصاف ٢ : ٧٣٣ ، وابن يعيش ٩ : ٧١ ، واللسان : « رجل » .

(٣) لزياد الأعجم .

من شواهد سيبويه ٢ : ٢٨٧ .

(٤) ط : « شيئاً روى » .

(٥) سورة العصر ٣ .

(٦) أ : « سلام من السّدر » . ط : « سلام من السدى » ب : « سلام من السدر » وعلق مصحح ط في الهامش بعبارة : « كذا بالأصل، وفي أكثر النسخ مكانها بياض ». ولعلها : قرأ سلاّم عن =



« والعصِر » بكسر الصاد : قال والظاهر من كلام ابن مالك أن الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت إلى السّاكن قبل الحرف ، وبه قال بعض النحويين قال : نقلوا لئلا تذهب حركة الإعراب بالجملة .

وقال أبو عليّ : هذه الحركة لالتقاء الساكنين ، واستدّل على ذلك بأنهم لم ينقلوا في زيد ، وعون ، لأن الياء والواو احتملتا ذلك ، كما احتملتا أن يدغم ما بعدهما في نحو : ثَوْبُ بكر .

قال أبو حيّان : وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة في حرف العلة [1] .

قال : وقال أبو عليّ أيضاً : وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً ، ألا ترى أنه يدلّ على الحركة المحذوفة من الثاني ، فدلّ هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين ، وبين الدّلالة على حركة الإعراب .

وقال المبرّد والسّيرافيّ : هذا النقل للدّلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأشموه للدّلالة ، واحتجّا بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذّر فإنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه .

ثم إن النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحرّكاً فلا يجوز النّقل ، فلا يقال : مررت بالرَّجِل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللاّم إليها ، لأنها مشغولة

= السّديّ .

أما سلام فهو : سلام بن سليمان أبو المنذر القارىء روى له الترمذي والنسائي . ومات سنة ١٧١ . « البغية » ، ١٦١ . وقراءة : « والعصر » بكسر الصاد نسبها ابن مجاهد إلى سلام بن المنذر قال : « حدثنا عفّان ، قال : سمعت سلاماً أبا المنذر يقرأ ، « والعصِر » فكسر الصاد ، وهذا لا يجوز إلا في الوقف لأنه ينقل حركة الراء إلى الصاد ويسكن « الراء » انظر « كتاب السبع لابن مجاهد ٦٩٦ » وأما السّديّ فهو مروان بن محمد الكوني . انظر الجرح والتعديل ٤ : ٦١ ، ٨٦ .

(١) كلمة : « حرف » سقطت من ط .



بحركتها ، ولأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين ، وهو مفقود في الذي تحرّك ما قبله ، ولغة لخم النقل إلى المتحرّك قال :

١٨٠٠ ـ مَنْ يأتمِرْ للحزم فيما قَصَدُهْ
تُحْمَدْ مساعيه ، ويُعْلَمْ رشَدُهْ [١]

وشرط السّاكن أن يكون صحيحاً ، فإن كان حرف علة ك « دار» و« عون » و «بين» لم يجز النقل إليه ، لاستثقال الحركة على حرف العلة .

وألاّ [٢] يكون مضاعفاً نحو : « العلّ » [٣] فلا يقال : انتفعت بالعَلَل ، لأن ذلك مفضٍ إلى فكّ المدغم ، وقد اعترفوا [٤] على إدغامه ، فلا يُفكّ مثل هذا إلاّ في ضرورة الشعر .

وشرط المنقول منه أن يكون حرفاً صحيحاً فلا ينقل من غَزْو ، لأنه يؤدي إلى كون الآخر واواً قبلها ضمة في المرفوع ، وذلك مرفوض، وإلى القلب والتغيير في المخفوض .

وشرط النقل ألا يؤدّي إلى عدم النّظير ، فلا يجوز في انتفعت ببُسر [٥] لأنه يصير على وزن فُعِل، وهو مفقود في الأسماء،ولا في: هذا بِشْر لأنه يصير على وزن فِعُل وهو

---

(١) قائله مجهول .
من شواهد العينيّ ٤ : ٥٥٢ ، والأشموني ٤ : ٤١١ .

(٢) ط : « أن لا يكون » بسقوط الواو تحريف .

(٣) العلّ والعَلَلُ : الشربة الثانية ، وفي ط : « العقل » . تحريف .

(٤) في أ ، «اعترفوا» بالفاء والرّاء ، وفي ب : « اعتزموا » بالميم والزّاي وفي ط : « اعترموا » بالراء والميم كلاهما تحريف .
ولعل الصواب ما جاء في أ أو حرفت الكلمة عن كلمة : « اتفقوا » .

(٥) أ : « ببشر » . وفي الأشموني ٤: ١٢: انتفعت بـ«قفل» . والمراد أنه لا تنقل ضمّة إلى مسبوق بكسرة ، ولا كسرة إلى مسبوق بضمّة .

مفقود في الكلام ، بل يتبع [١] ، فيقال : بُسُرْ وهذا بِشِرْ .

ويستثنى من هذا الشرط المهموز فإنه يجوز النقل فيه وإنْ أدّى إلى عدم النظير ، ويغتفر فيه ذلك ؛ لأن الضرورة فيه أخفّ من الهمز الساكن ما قبله ، فيقال : هذا الرُّدُءْ ، ومررت بالبطِءْ .

وشرط الحركة المنقولة : ألاّ تكون فتحة ، فلا يقال : قرأت العِلَم بالنقل ، بل العِلِم بالاتباع .

وذكروا في امتناع النقل من الفتحة إلى الساكن قبلها وجهين : أحدهما : أنّهم لو نقلوا في الوقف [٢] ، وسكّنوا في الوصل كانوا كأنهم سكّنوا فِعْل ، ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور .

قال أبو حيان : وهذا ضعيف ، لأن فيه مراعاة الحالة العارضة ، وهي النقل في الوقف ، فصار الوقف كأنه أصل إذ خافوا أن يكون في ذلك فِعَل ، إذا وصلوا ، والوصل هو الأصل وهو السكون .

والثاني : أنّ المنصوب إن كان منوّناً فيبدل من تنوين ألف فلا يمكن النقلُ ، لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة ، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور . وإن كان فيه الألف واللام فهو في حُكْم المنون ، لأنها بدل منه ، ولأن الألف واللام لا تلزم فكان التنوين موجوداً . قال [٢/٢٠٩] أبو حيان : وهذا ضعيف ، لأن هذه العلّة ليست شاملة ، ألا ترى أن من الأسماء المفتوحة السّاكن ما قَبلها ما لا يكون منوّناً ، ولا فيه ألف ولام ، وذلك نحو : جُمْل ، ودَعْد ، وهِنْد إذا منعن من الصّرْف ، ونحو : حِضْحر اسم امرأة ، فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العِلّة المانعة .

---

(١) أي إتباع العين للفاء .

(٢) من قوله : « وسكنوا في الوصل » إلى قوله : « فصار الوقف » سقط من أ .



ويستثنى من هذا الشرط أيضاً المهموز ، فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيقال : رأيت الرِّدَءْ ، والخَبَءْ ، واغتفر فيه ذلك ، كما اغتفر فيه الأداء إلى عدم النظير ، بل هذا أولى .

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً ، فيقولون : رأيت البَكَرْ في : رأيت البكْر ، ووافقهم الجَرْمي قياساً منه لا سماعاً . قال أبو حيّان : ولم يؤثر ذلك عن أحد من القُرّاء .

وفي « الإفصاح » : قد اتسعت القراءات ، وكثر فيها الشاذ ، ولم يسمع فيها هذا الوقف ، وإنما جاء في الشعــر .

وإذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيّون ، واقفين على حامل[1] حركتها ، كما يوقف عليه مُسْتَبدّاً بها[2] . فيقال : هذا الرِّدْ ، ورأيت الرِّدْ ، ومررت بالرِّدْ فيصير الساكن الذي يحرّك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة : الإسكان ، والرّوم ، والإشمام ، والإبدال حيث يكــون ، والتضعيف

وحذفوها في الآخر ، وألقوا حركتها على ما قبلها ، كما حذفوها إذا كانت حشواً نحو : أرؤس ، فقالوا : أرُسْ وكان الحذف فيها أولى ، لأن الأواخر هي محل التغييــر .

وأما غير الحجازيّين فإنهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة ، فيقولون : هذا الرِّدءْ — ورأيت الرِّدَءْ — ومررت بالرِّدِءْ ، أو مبدلة بمجانس حركة ما قبلها ناقلاً نحو : هذا البُطُو — والخُبُو — والرّدو ، ورأيت البطا ، والخبا ، والرّدا ، ومررت بالبطي ، والخبي ، والرّدِي ، أو متبعاً نحو : هذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو .

(١) أ : « كامل » بالكاف . تحريف .

(٢) أنظر الأشموني ٤ : ٢١٢ .



وهذا الحبا – ورأيت الحبا – ومرت بالحبا . وهذا الرِّدى ، ورأيت الرِّدى ، ومررت بالرِّدى [١] .

[إبدال تاء التأنيث هـــاء]

(ص) : والأفصح إبدال التاء في الاسم تلو حركة هاء ، وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه . وفي هيهات ، ولات وجهان . والأحسن وفاقاً لأبي حيان سلامة : ربت – وثمت – ولعلت .

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالافصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرّك ما قبلها لفظاً كفاطمهْ ، وقائمهْ ، وطلحهْ ، وغِلمهْ ، أو تقديراً كالحياه ، والقناه ، فإن أصل هذه الألف حرف علّة متحرّك انقلبت عنه .

واحترز بهذا الشرط من نحو : بنت ، وأخت فإن تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرّك ما قبلها لفظاً ولا تقديراً فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء .

وخرج بقولنا في اسم : التاء التي تكون في الفعل نحو : قامت ، وقعدت ، وبقولنا تاء التأنيث : تاء التابوت ، والفرات . فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء ، وإن كان بعض العرب وقف عليهما بالهاء ،وبعض العرب لا يبدل ، وإن اجتمعت الشروط قال بعضهم : يا أهل سورة البقَرتْ ، فقال مجيب : لا أحفظ فيها ولا آيتْ ، وقال الراجـــز :

---

(١) الإتباع : هو إتباع حركة العين للفاء فإذا كانت الفاء مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة تبعتها حركة العين في أحوال الإعراب كلها .



١٨٠١ ــ الله نَجَّاك بكفَّيْ مُسْلِمَتْ
من بَعْدِما ، وبَعْدمـا ، وبَعْدِمَتْ [١]

كانت نُفُوسُ القوم عند الغَلْصمت ،
وكادت الحُرَّة أن تُدْعـى أمَـتْ *

قال أبو حيان : وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى : « إنَّ شجرت الزَّقُّوم طعام الأثيم » [٢] . « أهم يقسمون رحمت بك » [٣] .

وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسير كما مثل .

أما جمع التصحيح ، والمحمول عليه كالهندات ، والبنات ، والأخوات وأولات ، فالأفصح الوقف عليه بالتاء ، ويجوز إبدالها هاء سمع : « دفن البناه من المكرماه » . « وكيف الإخوه والأخواه » .

قال أبو حيان : وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء ، لأنها التي للتأنيث ، لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالسعلاة ، وعلقاة ، لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضُمّ إلى شيء ، والتاء في الجَمْع قريبة من تاء الإلحاق نحو : تاء : «عفريت»، لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيدين ، فصحت لذلك .

وفي « الإفصاح » ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليـه .

وفي كتاب : « اللوائح » لأبي الفضل الرازي : أن الوقف عليها بالهاء لغة طيء .

---

(١) سبق ذكره رقم ١٧٢١ .
(٢) سورة الدخان ٤٣ .
(٣) سورة الزخرف ٣٢



وفي هيهات وجهان : إقرار التاء ، وإبدالها هاء ، وقد وقف [٢/٢١٠] عليها بالوجهين في السبعة ، وعلى لات ، ويا أبت ، قال أبو حيان : وأما ثُمَّتَ ، ورُبَّت ، ولَعَلَّت ، فالقياس على لات سائغ ، فيوقف عليهن بالتاء والهاء . قال : وقد ذهب إلى ذلك في رُبّت ابن مالك . قال : والأحسن عندي الوقف عليها بالتاء كالوصل .

[هاء السكت]

(ص) : ويوقف بهاء السّكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه، وما الاستفهامية إن جُرَّت باسم، وإلا فاختياراً ، ويجوز في حركة لا تشبه الإعرابيّة، لا مبنيّ للنداء ، أو قطع عن الإضافة أو اسم لا ، وكذا الماضي في الأصحّ ، وثالثها تلحق الـــلازم .

(ش) : مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت ، فيوقف بها على الفعل المعتلّ الآخر في الجزم ، أو في الوقف ، فإن كان محذوف الفاء نحو : لاتقِ زيداً ، وقِ عمراً ، أو محذوف العين نحو : لا تر زيداً أورِ بكراً ووقف عليه وجب إلحاق الهاء ، لأنه بقي على حرف واحد ، كما وجب رَدّ الياء في نحو : مُرٍ ، ونحوه ، وإنما لم ترد هنا اللام المحذوفة ، لأن الموجب لحذفها قائم موجود ، وهو الجزم ، أو الوقف بخلاف مُرٍ ، فــإن الموجب لحذف لامـــه قد زال في الوقف ، فلذلك كان الحرف اللاحق في ــ ق ــ ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء ، والعـــين ، لا اللام .

وإن كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار إلحاق الهاء نحو : ارمه ، واغزه ، ولا ترمه ، ولا تغزه ، ويجوز تركها ، وإنما كان الأكثر والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع ، لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها ، فكرهوا أن يجمعوا عليها حذف لامها ، وحذف الحركة .



ووَجْهُ اللُّغة الأخرى : أنّ الكلمة قويت بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شيء . والمدغم في ذلك كغيره نحو : لم يضل، الأكثر فيه : لم يضلــه .

وما الاستفهامية إن جرّت باسم نحو : مجيءَ م جئت وجب عند الوقف إلحاقها الهاء ، فيقال : مجيء مه . وإن جرت بحرف نحو : لِمَ تَفْعل ، وعَمَّ تسأل ، فالأحسن إلحاقها الهاء فيقال : لِمَه ، وعَمّهْ ويجوز : لِمَ ، وعَمْ بالإسكان . وإنما كان هذا ، لأن الجار الحرفي متّصل كالجزء منها ، فصارت كأنها على حرفين ، فأشبهت ارْمِهْ .

وأما الاسم فليس متصلاً بالشيء كاتّصال الحرف ، فلزم كون الاسم على حرف واحد ، فأشبه: قه .

والوقف بغير هاء فيما حرف الجرّ منه على أزيد من حرف واحد نحو : على م ، وإلى م أقلُّ منه فيما كان على حرف واحد نحو : بِمَ ، ولِمَ .

قال أبو حيان : وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، وإن كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء ، وذلك باتباع رسم المصحف ، والذين نقلوا اللسان العربي ذكروا أن الأكثر والأفصح الوقف بالهاء . أ هـ .

ويجوز اتصال الهاء بكل متحرّك حركة غير إعرابية ، سواء كانت بنائيّةً نحو : هوهْ ، وهَيِهْ ، وثُمّهْ ، وإيه [1] ، وإنه أم لا نحو : الزيدانِهْ ، والمُسْلِمونَهْ ويجوز في ذلك ترك الهاء ، والوقف بالسكون ، ولا تتصل بمنادى مضموم ولا بمَبْنيٍّ لقطعه عن الإضافة نحو : « من قبلُ ومن بَعْدُ » [2] . وشذّ قوله :

١٨٠٢ — * وأضحى من عَلَهْ [3] *

(١) ط فقط : بزيادة : « إيه » بعد « ثمة » .

(٢) سورة الرّوم ٤ .

(٣) سبق ذكره رقم ٧٩١ .



ولا باسم لا نحو : لا رجل ، ولا بفعل ماض نحو : ضَرَبَ ، وعلة هذه أن حركاتها ، وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الإعراب ، لوجودها عند مقتضياتها ، وانتفائها عند عدمها ، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب .

وأمّا حركة الفعل الماضي ، وإن كان مبنيّاً بالأصل ، فإنه شبيه بالمضارع كما مرّ أول الكتاب ، وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور ، وقيل : تلحقه مطلقاً ، لأنّه مَبْنِيّ على حركة لازمة ، فلحقته قياساً على غيره من المبنيّات ، وقيل : تلحقه إن لم يخف لبس ، ولا تلحقه إن خيف ، فيقال في قعد : قَعَدَهْ ، ولا يقال في ضرب : ضَرَبَهْ ، لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف : قَعَدَهْ ، فإنه لا يتعدى إلى مفعول ، فلا يلبس ، وهو معنى قولي : وثالثها تلحق اللازم أي دون المتعدّي .

* * *

(ص) : وقد يوقف على حرف موصلاً بألف ، أو همزة[1] ، والأفصح الوقف على الرَّوى بمدّة ، ويجري الوصل كالوقف ضرورة كثيراً ، ودونها قليلاً .

(ش) : مثال المسألة الأولى قوله :

١٨٠٣ — * قد وَعَدَتْني أمُّ عَمْروٍ أَنْ تا[2] *

فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ، وقوله :

---

(١) ط : « أو وهمزة » بزيادة واو . تحريف .

(٢) قائله مجهول عند صاحب الدرر ٢ : ٢٣٥ وقد عثرت على قائله وهو حكيم بن معية التميميّ . انظر الموشح ٢٠ ، والرجز ورد في الخصائص ١ : ٢٩١ على النحو التّالي .

قد وعدتني أم عمرو أنْ تا تَدهُنَ رأسي وتفلّيني وا

* وتمسح القنفاء حتى تَنْتَــا *

ولم ينسب في معجم الشواهد ٢ : ٥٦٤ .



١٨٠٤ — * بالخير خَيْرات وإن شرّافا [١] *

أي فشر ، فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف [٢/٢١١] .

ومثال الوقف على الرّويّ بزيادة مدّة مطلقاً قَصَدَ الترنُّمَ أم لا ؟ وذلك لغة الحجازيين قوله :

١٨٠٥ — * وأنّك مهما تأمري القلب يَفْعلي [٢] *

والتميميون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترنّموا ، فإن لم يترنّموا حذفوا المدّة ، ثم منهم من يقف بالسُّكون ، كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر فيقول :

١٨٠٦ — * أقلّي اللّوم عاذِلَ والعِتَابْ [٣] *

ومنهم من يعوّض من المدّة التنوين كما تقدّم .

أمّا المقصور وما شاكله فلا يحذفُ أحدٌ [٤] مَدّته .

ومثال إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله :

---

(١) للقيم بن أوس وعند صاحب الدرر ٢ : ٢٣٦ مجهول القائل . وتمامه :

* ولا أريد الشرّ إلا أن تـا *

من شواهد سيبويه ٢ : ٦٢ .

واللسان : « تا » ومعجم الشواهد ٢ : ٥٦٤ .

(٢) لامرىء القيس من معلقته . انظر الديوان ١٧ وصدره :

* أغرّك مني أن حبك قـاتلي *

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٨٩ .

(٤) أ : « آخر » . مكان « أحد » .



١٨٠٧ — * يا أبا الأسود لِمْ خلّفْتني [١] *

سكن ميم لِمْ في الوصل وقوله :

١٨٠٨ — * أتَوْا ناري فقلت منون أنتم [٢] *

وإنّما تثبت الزيادة في الوقف . قال أبو حيّان : وهذا كثير لا يكاد ينحصر ، ومثاله اختياراً قوله تعالى : «لم يتسنّه وانظر» [٣] ، « فبهُداهم اقْتده » [٤] . أثبت الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف .

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الإنصاف ٢ : ٢١١ ، وشواهد المغني للسيوطيّ ص ٧٠٩ رقم ٤٦٧ . والخزانة ٢ : ٥٣٨ ، ٣/ : ١٩٧ ، وابن يعيش ٩ : ٨٨ ، والشافية ٤ رقم ١١٠ : وتمامه :

* لهموم طارقاتٍ وذِكَرْ *

(٢) سبق ذكره رقم ١٧٤٢ .

(٣) سورة البقرة ٢٥٩ .

(٤) سورة الأنعام ٩٠ .

خاتمة

لا ابتداء بساكن

(ص) : لا ابتداء بساكن . قال ابن جنيّ وأبو البقاء ، وهو محال في كل لغة . والسيّد ، وشيخنا الكافيجيّ : ممكن في غير الألف، فإن احتيج إليه جيء بهمز الوصل ، وذلك في الماضي الخماسيّ ، والسداسيّ وأمره ، ومصدره ، وأمر الثلاثيّ ، وأل ، وأم على قول ، وحفظت في : اسم ، واست ، وأيمن ، وابنم ، وابن ، واثنين ، وامرىء ، وفروعها .

وتكسر إلا في أيمن ، وأل فتفتح ، وإلاّ متلوّ ساكنها ضمة أصلية فتضم على الأفصح ، وتشم لإشمامه في الأصحّ ، ولا تثبت وصلاً اختياراً .

واختلف هل وضعت أوّلاً وصلاً ، وهل وضعت ساكنة ؟

وإذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة ، فقال ابن الباذش تُسَهّل ، وأبو علي ، وابن الحاجب : تبدل ألفاً ، وابن عظيمة تحذف .

(ش) : لا يبتدأ بساكن ، وهو محال في كل لغة . أما في الألف فبالإجماع ، وأمّا في غيرها فكذلك نصّ عليه ابن جنيّ ، وأبو البقاء العكبريّ . وذهب السيّد الجرجاني . وشيخنا العلامة الكافيجي : إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل ، فإذا احتيج إلى الابتداء بالساكن توصل إليه باجتلاب همزة الوصل ، وذلك في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية : كانطلق، واستخرج ، وفي الأمر منها كانْطلق ، واسْتَخْرِج ، وفي مصادرها : كالانطلاق والاستخراج ،وفي فعل الأمر من الثلاثيّ : كاضْرِبْ ، واعْلَمْ ،



واخرُج ، وفي أل المعرّفة على رأي من يقول : إن أداة التعريف اللام وحدها ، أو أل بجملتها ،وهمزتها وصل ، وقد تقدّم الخلاف في ذلك ، وفي أم المعرِّفة في لغة طيء [١] .

ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحروف سوى أل ، وأم المذكورتين ولا في الأسماء إلا في عشرة أسماء محفوظة وهي : اسم ، واست، وأيمن ، وابنم ، وابن ، وابنة ، واثنان ، واثنتان ، وامرىء ، وامرأة ، وهي مكسورة في الأسماء المذكورة إلاّ أيمن ، فإنها فيه مفتوحة ، وتفتح أيضاً في أل ، وأم ، ولا رابع لها ، وهي فيما عدا ذلك مكسورة إلا إن تلا السّاكن الذي بعدها ضمّة أصليّة ، فإنّها تضم تبعاً له في الأفصح ، وسواء كانت تلك الضمة موجودة كاخرُج في الأمر ، واستُخرِج في الماضي المبنيّ للمفعول أم مقدّرة كاغزِي يا هند ، وادعِي ، لأن أصله : أغزُوى ، وأدعُوى فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ، ثم حذف الواو للساكنين .

واحترز بالأصليّة من العارضة نحو : امشُوا ، واقضُوا ، فإن الهمزة فيه مكسورة .

ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصليّة أيضاً على الأصل ، ولا يتبع وهي لغة شاذة ، حكاها ابن جنيّ في المنصف [٢] .

وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو : انقيد واختير على لغة الإشمام .

ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلاّ في ضرورة كقوله :

---

(١) علق في هامش ط بقوله : « المشهور أنها لغة حمير » .

(٢) في المنصف ١ : ٥٤ : « وحكى بعضهم : « إقتُل » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن حاجزاً ، لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حال ، وهذا من الشاذّ » .

١٨٠٩ ـ * إذا جاوز الإثنَيْنِ سِرٌّ فإنّهُ
بِنَثٍّ ، وتكثير الحديثِ قَمِينُ (١) *

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات ، لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام كقولـــه :

١٨١٠ ـ لا نسب اليــوم ولا خلـــة إتّسَع الخرْقُ على الراقع (٢)

وقد اختلف في همزة الوصل ـ هل وضعت همزة ؟

فقال ابن جني : نعم . وقيل : يحتمل أن يكون أصلها ألفاً ، وإنما قلبت همزة لأجل الحركة .

واختلف البصريون في كيفية وضعها .

فقال الفارسي وغيره : اجتلبت ساكنة وكسِرَتْ [٢/٢١٢] لالتقاء الساكنين .

وعلّله الشّلوبين بأن أصل الحروف السكون .

وقيل : اجتلبت متحرّكة ، لأن سبب الإتيان بها التّوصّل إلى الابتداء بالسّاكن ، فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوءِ بها ، وأحق الحركات بها الكسرة ، لأنها راجحة على الضمة بقلّة الثقل ، وعلى الفتح بأنها لا توهم استفهاماً .

وقال الكوفيّون : حركتها للاتباع فكسرت في : اضرِبْ اتباعاً للكسرة وضمت في أُخرُجْ (٣) اتباعاً للضمّة ، ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر .

---

(١) لقيس بن الخطيم الأوسيّ . وروايته في الديوان ٦٢ « ينشر » مكان : بنث . وفي ط : « يبث » بالياء والباء الموحدة .

(٢) سبق ذكره رقم ١٦٧٢ .

(٣) ط : « إخراج » . تحريف .



وإذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى : « آلذَّكَرَيْنِ حرّم » (١) فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى : « أصطفى البناتِ على البنين » (٢) ، لكنه كان يعلم أهي همزة الاستفهام أم همزة أل ، لو حذفت ، وبدىء بها ؟ فعدل عن ذلك إلى إبدالها ألفاً أو تسهيلهـــا .

وذهب أبو عمرو بن عظيمة (٣) : إلى أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل ، وأن المدّة ليست بدلاً منها وإنما هي مدّةٌ زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ، ويردّه وجه التسهيل .

وقال المهاباذي : إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت إلاّ أن تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف ، وأيمن ، وأيم ، فإنها تثبت ألفاً في هذه الثلاثة .

---

(١) سورة الأنعام : ١٤٣ .

(٢) سورة الصّافّات ١٥٣ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الطفيل أبو الحسن العبدي الأشبيليّ يعرف بابن عظيمة .
نظم أرجوزة في القراءات مات ٥٤٣ .
أنظر : غاية النهاية ٢ : ١٦٧ .

الكتاب السابع
في
التصريف

الكتاب السابع في التّصريف

(ص) : أعني تغيير الكلم بالزّيادة والحذف ، والإعلال ، ويختص بالاسم المعرب ، والفعل المتصرّف .

(ش) : التصريف لغة : التقليب من حالة إلى حالة ، وهو مصدر صرّف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة ، وجهات مختلفة ، ومنه : « انْظُر كَيْفَ نُصرِّف الآيات » (١) . « ولقد صَرَّفْنَا في هذا القرآن ليذكَرُوا » (٢) أي جعلناه على أنحاء ، وجهات متعدّدة ، أي ليس ضرباً واحداً .

أمّا في اصطلاح النحاة ، فقال في التسهيل : هو علم يتعلّق ببينة الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحّة وإعلال ، وشبه ذلك .

وقال أبو حيّان : علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة . والأحكام على قسمين : قسم يلحقها حالة التركيب ، وقسم يلحقها حالة الإفراد . فالأول قسمان : قسم إعرابي . وقسم غير إعْرابي ، وسمّي هذان القسمان : علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين . والثاني أيضاً قسمان : قسم : تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو : ضرب ، وضَارب ، وتضارب ، واضْطراب وكالتصغير ، والتكسير ، وبناء الآلات ، وأسماء المصادر ، وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف ، وإن كان منه .

---

(١) سورة الأنعام ٤٦ وفي ط : « نصرف لهم » بزيادة «لهم» تحريف .

(٢) سورة الإسراء ٤١ .



وقسم تتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص ، والإبدال ، والقلب ، والنقل ، وغير ذلك .

ومتعلّق التّصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب ، والفعل المتصرف ، فلا مدخل له في الحروف ، ولا في الأسماء المبنيّة ، ولا الأفعال الجامدة نحو : ليس ، وعسى .



الاشتِقـاق

(ص) : الاشتقاق أصغر ، وهو رَدّ لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى ، والحروف الأصليّة .

وأكبر ، ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير أبي عليّ ، وابن جنيّ . وأنكر قوم الأول أيضاً . وقال الزّجّاج : كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها ، وعزاه لسيبويه ولا بُدّ فيه من تغيير ولو تقديراً .

(ش) : الاشتقاق نوعان : أكبر وأصغر .

فالأكبر : هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد ، كما ذهب إليه ابن جنيّ في مادة : ق و ل : أن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو : القول ، والقلو ، والولق ، والوقل ، واللوق ، واللقو . وكما ذكر صاحب « المحرّر » في مادة « الكلمة » : أن خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة ، وهي : الكلم ، والكمل ، واللكم ، والمكل ، والملك . والسادس مهمل وهو : اللمك . قال أبو حيان : ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحدٌ من النحويين إلا أبو الفتح بن جني . وحكى عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال : والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معوّل عليه ، لعدم اطّراده .

والاشتقاق الأصغر : هو إنشاء مركّب من مادّة يَدُلّ عليها وعلى معناه . وهذا الاشتقاق أيضاً فيه خلاف : ذهب الخليل وسيبويه ، وأبو عمرو ، وأبو الخطّاب ، وعيسى بن عمر ، والأصمعي ، وأبو زيد ، وأبو عبيدة ، والجرمي ، وقطرب ،



والمازنيّ ، والمبرّد ، والزّجاج ، والكسائيّ ، والفرّاء، والشّيباني ، وابن الأعرابي ، وثعلب : إلى أن الكلم [٢/٢١٣] بعضه مشتقّ ، وبعضه غير مشتقّ .

وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة : أنّ الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجّاج .

وزعم بعضهم : أن سيبويه كان يرى ذلك .

وزعم قوم من أهل النظر : أن الكلم كله أصل ، وليس منه شيء اشتق من غيره ، وتفريع الناس إنما هو على القول الأول .

قال أبو حيّان : واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة :

الأولى : زيادة حركة : كضَرب من ضَرْب .

الثاني : زيادة حرف كطالب من طلب .

الثالث : زيادة حركة وحرف كضَارِب من ضَرَب .

الرابع : نقص حركة كفَرَس من الفَرْسِ .

الخامس : نقص حرف كنبت من النبات ، وخرج من الخروج .

السادس : نقص حركة وحرف كنزَا من النزوان .

السابع : نقص حركة ، وزيادة حرف كغضبى من الغضب .

الثامن : نقص حرف ، وزيادة حركة كحرم من الحرمان .

التاسع : زيادة حركة وحرف ، ونقصان حركة وحرف نحو : استنوق من الناقة ، فالعين في الناقة ساكنة. وفي استنوق متحركة ،والفاء في الناقة متحركة، وفي استنوق ساكنة والتاء في الناقة موجودة ، وفي استنوق مفقودة ، والسين في الناقة مفقودة ، وفي استنوق موجودة (١) .

---

(١) هذا النصّ بعينه في كتاب «المزهر»١ : ٣٤٨ ، ٢٤٩، غير أنه في المزهر جعل التغييرات بين الأصل المشتقّ منه والفرع المشتق خمسة عشر .



الميزان الصّرفي

(ص) : مسألة : يوزن أول الأصول بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثها باللاّم ، وتكرر للفائق .

وحكم الكوفية بزيادة غير الثّلاثة ، ثم اختلفوا في الوزن وصفته ، والزائد بلفظه إلا المكرّر فيما تقدّمه . وبدل تاء افتعل فبالتاء ، ويحذف من الزّنة ، ويقلب (١) كهو .

ويعرف الزّائد بالاشتقاق ، وشبهه ، وسقوطه من نظير ، وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته ، أو تكثر ، واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النظير بتقدير إصالته فيما هو منه أو نظيره .

(ش) : اصطلح النّحويون على أن يزنوا بلفظ الفعْل ، لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل ، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر ، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل ، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة ، والحرف الزائد منطوقاً به يلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد ، فإن لم تغن (٢) الأصول كررت اللام عند البصريّين ، فيقال : وزن جعفر : فَعْلَلْ (٣) ، ووزن سفرجل : فعلّلَ ، لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية ، ورباعية وخماسية ، وهي مجرّدة من الزوائد .

---

(١) أ : « ويعل » مكان : « ويقلب » .

(٢) ط : « تعين » مكان : « تغنى » . تحريف .

(٣) ط : « فعلر » . تحريف والمناسب أن تكون : فعْلل .



وأما الكوفيون : فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر ، وسفرجل ، فاختلفوا فيه .

فمنهم من قال : لا نزن شيئاً من ذلك ، وإذا سئل عن وزنه قال : لا أدري . ومنهم من يزن ، واختلف هؤلاء :

فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث ، فيقول وزن جعفر : فعلر ، ووزن سفرجل : فعلجل .

ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول (١) : فَعْلَل ، وفَعلّل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة .

قال أبو حيّان : فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل ، قلت : فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار ، فإن قولك : وزن : استخراج : استفعال أخصر من أن تقول : الألف ، والسّين والتّاء ، والألف في استخراج زوائد .

وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله ، أو باعتبار ما صار إليه ، فوزن شيه ، وسه (٢) ، ويَدٌ باعتبار الأصل : فِعَله، وفِعَل (٣) وفَعَلٌ ، وباعتبار الحذف علة ، وفِلْ وفع .

وإذا وقع في الكلمة قلب قلبٌ في الزّنة ، فيقال : وزن أشياء لفعاء (٤) على رأي من يرى أن فيها قلباً .

---

(١) ط : « كوزن فيقون » . تحريف .

(٢) سه : أصلها : سية ، وهي القوس وجمعها : سيات .

(٣) ط : « وفعله » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٤) « افعا » مكان : « لفعاء » . تحريف .



ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدّمه ، لا بلفظه ، فيقال : وزن قَرْدَد ، فَعْلل ، لا فعلد ، لأن الدال لمّا لم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن . ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن .

ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل ، فيقال في وزن اصطفى : افتعل ، لا افطعل .

وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء .

أحدها : الاشتقاق ، فإنه دل على أن ألف ضارب ، وهمز اضرب ، وراء ضرب زوائد .

الثاني : شبه الاشتقاق ، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل ، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله : ألف قذال [1] ، وواو عجوز ، وياء كثيب ، فإنّها تسقط في الجمع وهو : قُذُل ، وعُجُز ، وكُثُب ، والجمع فرع ، والإفراد أصل فدلّ على زيادتها فيه .

الثالث : سقوطه من نظير كإطْل ، وأيْطل [2] ، وهما بمعنى ، فالياء من أيطل زائدة [٢/٢١٤] ، لسقوطها في إطل .

الرابع : كونه لمعنى ، فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنىً فاحكم بزيادته كحروف المضارعة ، وألف فاعل ، وتاء افتعل وياء التّصغير .

الخامس : كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون « عَفَنْقس » بالفاء وهو العَسِرُ الأخلاق لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة نونه ، لأنها وقعت ثالثة ساكنة ، وبعدها حرفان ، وليست مدغمة فيما بعدها ، وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت

---

(١) ط : « قزال » بالزاي . تحريف .

(٢) الإطل : والأيطل : الخاصرة .



النون فيه زائدة على جهة اللزوم كَجَحَنْفل [١] ، وحبَنْطَى .

السادس : كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهمزة أفكل وهي الرّعدة ، لا يعرف له اشتقاق ، وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أوّلاً قبل ثلاثة أحرف .

السابع : اختصاصه ببناء لا يقع موقعه . منها ما لا يصلح للزّيادة كنون حِنْطَأْو [٢] بوزن فنِعْلُو فإنها زائدة ، إذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي .

الثّامن والتّاسع : لزوم عدم النّظير بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو في نظير ما هو منه . مثال الأول : مَلُوط وهي مقرعة الحديد فالواو زائدة ، والميم أصلية ، ووزنه فَعُول ، لأنه لو عكس لكان وزنه مفعلا ، ومفعل مفقود ، وفَعول موجود نحو : عَتُود ، وعَسول [٣] ، وعَلُود .

ومثال الثّاني ، والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها ، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعيّن فيها حركة ذلك الحرف ، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً ، وأن يكون زائداً ، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى ، وذلك (تَتْفُل) [٤] فإن فيه لغات : أحدها : بفتح التاء الأولى ، وضم الفاء ، فهذا وزنه تَفْعُل كَتَنْضُب ، فالتاء فيه زائدة ، لأنا لو قدّرناها أصليّة لزم من ذلك عدم النظير لأنه يكون وزنه حينئذ فَعْلُلا ، وفعلل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم . واللغة الأخرى تُتْفُل بضم التاء والفاء ، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه

---

(١) الجحنفل : الغليظ الشفة .

(٢) الحنطأو : العظيم البطن .

(٣) يقال : عسل الرمح يعسل فهو عسول : إذا اشتدّ اهتزازه .

(٤) التتفل : الثعلب أو جروه .



« فُعْلُلا » كبُرْثُن ، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي هو [١] ذلك الحرف منه . ألا ترى أن التاء في تُتفُل المضموم أوله موجودة في تَفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تُتْفُل إذا قدّرناها أصلية دليل على الزّيادة في تتفل ، إذ هذه التاء هي تلك ، ولم تتغير إلا بالحركة .

(١) « هو » سقطت من ب ، ط .



حروف الزيادة

(ص) : حروف الزيادة : « تسليم وهناء » ، فمتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء ، أو واو ، أو غير مصدّرة ، أو همزة مصدرة ، أو مؤخرة هي أو نون بعد ألف زائدة ، أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الأصالة كملازمة ميم معد اشتقاقاً ، والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم بشبهه (١) .

(ش) : حروف الزيادة عشرة ، وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم : « سألتمونيها » . و « اليوم تنساه » ، و « أمان وتسهيل » ، و « تسليم وهناء » ، فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء ، أو واو غير مصدَّرة نحو : كتاب ، وكثيب ، وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار ، وفيل ، وغول ، فليس بزائد ، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف .

وقولي غير مصدّرة قيد في الواو فقط ، لأن الألف لا تتصدّر لسكونها والياء تتصدّر ، وهي زائدة ، ومثال تصدّر الواو : « وَرَنْتَل » (٢) ، فهي أصل لا زائدة .

وكذا يحكم بزيادة الهمزة ، إذا صبحت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو : أحمر ، وأصفر ، أو مؤخرة نحو : حمراء ، وصفراء ، فإن صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو : أبناء ، و « أجأ » (٣) ، أو بدلاً من أصل نحو : ماء ، وكساء . ورداء .

---

(١) ط فقط : « لشبهه » باللام .

(٢) الوَرَنْتل كسمندل : الداهية والأمر العظيم .

(٣) جبل لطيىء .



وكذا يحكم بزيادة النون إذا صحبت أكثر من أصلين وكانت [(١)] مؤخرة بعد ألف زائدة نحو : قطران ، وعثمان ، وسرحان .

وكذا يحكم بزيادة الميم إذا صحبت أكثر من أصلين ، وكانت مصدرة نحو : منسج ومرحب ، فإن كان بعدها أصلان فقط قضى عليها بالأصالة ، إذ لا أقل من ثلاثة أصول .

ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات ، أعني الألف والياء ، والواو ، والهمزة والنون ، والميم ما إذا لم يعارض الزيادة دليل الأصالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق ، فإنهم حين اشتقوا من مَعَدّ فعلاً ، قالوا : تَمَعْدَد ، وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل ، أو اسم يشبهه نحو : يَسْتَعْوَر [(٢)] ، وورنتل ، واصطبل .

أما الفعل وشبهه ، فإن الزيادة تتقدّم فيهما على أربعة أصول نحو : تدحرج ، ومتدحرج .

* * *

(ص) : وزيدت النون في تفعل ، وانصرف ، واحرنجم ، والمثنى ، والجمع ونحو : غضنفر [٢/٢١٥] .

(ش) : النون تزاد باطّراد في أول المضارع ، وفي باب الانفعال ، والافعنلال ، وفروعهما كالانصراف ، والاحرنجام . وفي آخر التثنية والجمع كالزّيدان ، والزيدون ،

---

(١) من قوله : « وكانت مؤخرة » إلى قوله : منسج ومرحب سقط من أ .
وفي أ : مقبح وموجب .

(٢) اليستعور : موضع ، والباطل ، والكساء يجعل على عجز البعير .
وفي أ : « مثغور » . تحريف .



وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو : غَضَنْفر ، وجَحَنْفل ، وعقنقل [١] بخلاف المدغمة كعجنّس [٢] ، وهجنّف [٣] فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فَعَلّل .

* * *

(ص) : والتاء في تفعّل ، وتَفَعْلَل ، وتَفَعُّل ، وتفاعل ، وافتعل ، ومسلمة والسّين معها في الاستفعال وفروعه ، والهاء وقفاً ، أنكرها المبرد واللام في الإشارة .

(ش) : تزاد التاء باطراد في أول المضارع ، وفي باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر ، والتفاعل كالتغافل ، والافتعال كالاكتساب وفروعها ، وفي صفات المؤنثة كمسلمة ، وتزاد مع السين في الاستفعال كالاستخراج ، وفروعه .

وتزاد الهاء في الوقف واللاّم في الإشارة على ما مر في بابهما [٤] . وأنكر المبرّد زيادة الهاء ، لأنها لم تأت في كلمة مبنيّة على الهاء ، وإنما تلحق لبيان الحركة .

قال أبو حيّان : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة من ذلك : أُمّهَة [٥] ، وهبلّع [٦] ، وهجْرَع [٧] ، وهِرْكَوْلَة [٨] .

* * *

(ص) : وتقل زيادة ما ذكر خالياً من قيد ، ولا تقبل إلا بدليل كهمزة شمأل ،

---

(١) العقنقل : الوادي العظيم المتسع .

(٢) العجنّس كعملّس : الجمل الضخم .

(٣) الهجنّف : الطويل العريض .

(٤) ط : بابها .

(٥) الأمّهة كقبُّرة : الأم .

(٦) الهبلّع كعَملّس : الأكول العظيم .

(٧) الهِجْرع كدِرهم وجعفر : الأحمق والطويل الممشوق .

(٨) الهِرْكَوْلة كـ« بِرْذَوْنَة » : الحسنة الجسم .

وهاء أمهات ، وأهراق ، وسين قدموس واسطاع .

فإن لم يثبت زيادة الألف فبدل ، لا أصل إلا في حرف أو شبهه ، أو تضمنت كلمة متماثلين ، ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما ، فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة ، فالكل أصول . وثالثها : إن لم يفهم المعنى بسقوط الثّالث ، وفي الأولى بالزّيادة من المضاعف . ثالثها : الثّاني في نحو : اقعنسس والأول في نحو : علم ، والهمزة والنون آخراً بعد الألف بينها وبين الفاء مُشدّداً ، أو حرفان : أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين ، أو اللين إلا لمـــانع .

(ش) : تقل زيادة ما ذكر من الحروف إن خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته إلا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل ، واحبنطأ في الشمول والحبط ، فإنه دليل زيادتها مع فقد شرطها ، وهو التصدر ، أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات ، وهاء أهراق في أراق ، وسينِ قُدْمُوس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للإلحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع .

فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهي بدل لا أصل كالرحى ، والعصى إلاّ في حرف : كلاّ ، وبلى ، وإلى أو شبهه كالأولى ، وما الاسمية .

والضابط أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه .

وإن تَضَمّنَت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين[1] حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو: جليب ،وقَرْود[2] ، فإن ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو: مَفر ،ومَقَرّ ، فإن

(١) ط : « أحد المتباينين » سقط من أ .

(٢) القرود ك« مَهْدَد » : جبل وما ارتفع من الأرض .



الميم فيهما قد ثبتت زيادتها .

وكذا إذا ماثل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل ، فإنه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو : كوكب ، وقَوْقَل [١] ، فإنهما تَضَمَّنا حرفين متماثلين ، وهما القافان والكافان ، وحرفين متباينين ، وهما : الواو والياء ، والواو ، واللام . ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلة الفاء ، بل هما أصلان .

ونحو : حَدْرد [٢] ، فإنه تضمّن حرفين متباينين ، وهما الحاء والراء ، وحرفين متماثلين ، وهما الدّالان ،ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة ، لأنه قد ماثل أحد المتماثلين العين التي هي الدّال ، وفصل بين المتماثلين بأصل وهو الرّاء التي هي لام الكلمة الأولى .

فإن فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائداً كخَنْفَقِيق [٣] اجتمع فيه مثلان [٤] وهما : القافان ، ومتباينان ، وهما : الخاء والفاء . وقد ماثل أحد المثلين عين الكلمة ، وقد فصل بينهما بزائد ، فيحكم على أحد المثلين بأنه زائد ، ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق ، وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو : « مشمخر » ، فأحد المثلين زائد .

فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسم ، وقمقم ، وفلفل ، وزلزل ، فالكل أصول . هذا مذهب البصريين ،لأنه إن جُعِل كل من المثلين زائداً أدى إلى بناء الكلمة ، على أقل من ثلاثة ، أو أحدهما أدّى إلى بناء مفقود ، إذ يصير وزنها على تقدير [٢/٢١٦] زيادة أول الكلمة : « عفعل » ، وعلى زيادة الثاني «فلعل» ، وعلى

---

(١) القوقل : ذكر الحجل والقطا .

(٢) الحدرد : القصير .

(٣) الخنفقيق كقندفير : السريعة جدّاً من النّوق والظّلمان .

(٤) ط : « مثالان » .



زيادة الثالث : « فعفل » ، وكلها مفقود .

وذهب الكوفيّون : إلى أن هذا الباب ونحوه : ثلاثي ، أصله : فعل ، فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل : فاء الفعل .

وقيل : مَحلّ الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو : كبكب بخلاف غيره .

فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو : مرمريس [1] ، فإنه ثلاثيّ مأخوذ من المرس ، فلا تعمّ الحروف الأصالة .

واختلف في المثلين في نحو : اقعنسس ، وعلم أيهما الزائد ؟ .

فذهب الخليل : إلى أن الزائد هو الأول .

وذهب يونس : إلى أن الثاني هو الزائد .

وأمّا سيبويه فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك : وكِلا الوجهين صواب ، ومذهـــب .

وصحّح الفارسِيّ مذهب سيبويه ، وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب « الأشباه والنظائر النحوية » .

واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب« اقعنسس » ، والأول أولى في باب « علم » .

وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو : « قِثّاء » ، و « رمان » ، أو حرفان : أحدهما لين نحو : « زِيزاء » [2] و « قُوباء » [3] ،

---

(١) المرمريس : الدّاهية .

(٢) الزيزاء بالكسر : ما غلظ من الأرض ، والأكمة الصغيرة .

(٣) القُوباء : الذي يظهر في الجسد ، ويخرج عليه .



و « عِقْيان » [١] » ، و « عنوان » ، و «علوان» فيحتمل أصالة [٢] الأخير من الهمزة أو النون .

وزيادة أحد المثلين في المشدّد ، أو اللين في قسميه والعكس ، أي زيادة الآخر ، وأصالة أحد المثلين أو اللّين ، فوزن قِثّاء على الأول: فِعّال ، ورُمّان فُعّال ، وعلى الثاني فِعْلاء ، وفُعْلان .

ما لم يكن مانع من أداءٍ إلى إهمال تلك المادّة ، أو قلة نظير ، فيتعيّن في «مُزّاء» زيادة الهمزة ، لأن مادة مُزّاء مهملة ، ومادة : « مزز » موضوعة بدليل قولهم : مــزّة .

وفي « لوذان » زيادة النون ، لأن مادة «لذن» مهملة ومادة : « لوذ » موضوعة لقولهم : « لُواذ » [٣] ، وفي سقّاء زيادة أحد المثلين لأن مادّة : س ق ق مهملة ، ومادة [٤] س ق ى موضوعة، وفي قينان [٥] زيادة الياء ، لأن مادّة:ق . ى . ن مهملة ، ومادة ق . ن . ن موضوعة لقولهم : قنن وأقنان .

* * *

---

(١) العِقيان : للذّهب .

(٢) ب ، ط : « فمحتمل لإصالة » .

(٣) اللّواذ مثلثة اللام ، واللّباذ ، والملاوذة : الاستتار ، والاحتضان بالشيء .

(٤) ط : « ومادة من » بزيادة : « من » .

(٥) أ ، ط : « قنيان » بتقديم النون على الياء ، تحريف ، صوابه من ب ، والقاموس .



معاني الحرف الزائد

(ص) : مسألة : الزائد ، إما لمعنى ، أو مكان ، أو بيان حركة أو مدّ ، أو عوض أو تكثير أو إلحاق ، وهو بما جعل به ثلاثيّ ، أو رباعيّ موازناً لما فوقه ، مساوياً له في حكمه .

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء ، ولا الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد ، ولا إلحاق ، أو بناء نظير من غير تدرّب وامتحان إلا بسماع على أصحّ الأقوال .

(ش) : الزائد يكون لأحد سبعة أشياء :

الأول لمعنى : وهو أقوى الزائد كحرف المضارعة .

الثاني : الإمكان كهمزة الوصل .

الثالث : لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف .

الرابع للمد : ككتاب وعجوز ، وقضيب .

الخامس : للعوض كتاء التأنيث في زنادقة ، فإنها عوض من ياء زنديق ، ولذا لا يجتمعان .

السادس : لتكثير الكلمة كألف « قبعثرى » (١) ، ونون « كنهبل » (٢) .

السابع للإلحاق: كواو كوثر ، وياء « ضيغم». وضابط الذي للإلحاق ما جعل به

---

(١) قبعثرى : الجمل العظيم .

(٢) الكنهبل : الشجر العظيم .



ثلاثيّ أو رباعيّ موازناً لما فوقه «كرْعْشَن» ، نونه زائدة للإلحاق ، لأنه من الارتعاش ، فألحق بجعفر .

و «فردوس» ، واوه زائدة للإلحاق « بِجِرِدْحْل » [1] .

و « انقحل » همزته ونونه زائدتان للإلحاق لأنه من القَحَل ، فألحق «بجَرْدحل» .

والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات ، والسّكنات ، وعدد الحروف ، لأنه يوزن كوزنـــه .

وبالمساواة في حكمه : ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به للملحَق [2] من صحة واعتلال ، وتجرّد من حروف الزيادة ، وتضمّن لها ، وزنة المصدر الشائع فلو قيل : ابن من الضرب مثل «جعفر» يقال : « ضَرْيَب » أو مثل : « بُرْثُن » يقال : «ضُرْيُبٌ» ، أو مثل « زِبرج » يقال : « ضِرْيِبِ » .

ولو قيل : ابنَ من البيع مثل : « صِعْوَنّ » [3] يقال : « بِيْوَعّ » ، فيصح ولا يدغم . ولو قيل : ابن من القول مثل : « طيال » يقال : « قيال » ، فيعل ، ولو بنى من سحك مثل : « احرنجم » قيل : « اسْحَنْكَكَ » ، فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به ، وزيدت [4] الهمزة ، وإحدى الكافين للإلحاق .

ولو بنى من « دحرج » مثل : « قبعثرى » قيل : «دَحَرْحجي» يتضمن الألف التي هي مزيدة الملحق ، وزيادة حرف خامس للإلحاق .

وقيل في مصدر « بيطر » الملحق « بيطرة » ، كما جاء مصدر « دحرج » على

(١) الجِرِدْحْل : بكسر الجيم : الوادي الضخم .

(٢) ط : « للمحلق به للمحلق » بتقديم الحاء على اللام . تحريف .

(٣) صِعْوَنّ كإردَبّ : الظليم الدقيق العنق الصغير الرأس .

(٤) ط : « وزيدة » بتاء مربوطة . تحريف .



« دحرجة » .

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء « كعلقى » ، في لغة من نون ، فإنه ملحق « بجعفر » و « ذفرى » في لغة من نون ، فإنه ملحق بدِرهم ، و «حبنطى» ملحق « بسفرجل » .

ولا تلحق حشواً ولا آخراً مبدلة من واو .

ولا تلحق الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد ، أي إن كان معها حرف آخر زائد للإلحاق أيضاً كنون «ألندد »[1] الملحق [٢/٢١٧] بسفرجل ، وواو « إدْرَون »[2] الملحق « بجردحل » .

فإن وقعت أوّلاً ، وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق « كأفكل » .

وإن وقعت حشواً أو طرفاً فإنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعد من حرف زائد نحو : شأمل ملحق بجعفر وقد يكون معها حرف زائد نحو : عِلباء ملحق بقرطاس .

ولا إلحاق إلا بسماع من العرب إلا أن يكون على جهة التدرّب والامتحان ، كالأمثلة التي يتكلّم بها النحويون متضمّنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن ، وإجادة فكره ونظره ، وهذا الحكم جارٍ في كل ما أردت أن تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى ، وإن لم يكن إلحاق ، فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون على وجه التدرّب والامتحان . هذا أصح المذاهب في المسألتين ، لأنه إحداث لفظ لم تتكلّم به العرب .

والثّاني يجوز مطلقاً ، لأن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا

(١) ألندد : الخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق .

(٢) الإدْرون كفِرْعَوْن : المعْلَف .



في كلامهم ، وإن لم تكن منه قياساً على الأعجميّة . وعليه الفارسيّ قال : لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً ،أو صفة لجاز ذلك له ، وكان من كلام العرب ، وذلك قولك : حزحج أحسن من دخلل وضريب زيد ، ومررت برجل كريم وضريب .

قال ابن جنيّ : فقلت له : أترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال ليس هذا ارتجالاً ، لكنه مقيس على كلامهم ، ألا ترى أنك تقول : طاب الخشكنان ، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب قد تكلمت به ، فرفْعُك إيّاه ، ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم . انتهى .

ورُدّ بأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربياً ، بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كناقد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللُّغات .

والمذهب الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً ، واطّرد فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا ، فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلنا : ضَرْبَب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعي قد ألحق به كثيراً من الثلاثي بالتضعيف نحو : مَهْدد ، وقَرْدَد ، وبغير التضعيف نحو : شَأمل ، ورَعشَن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحُكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب .

والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتلّ والصحيح أنهما باب واحد ، فما سمع في أحدهما فليس عليه الآخر ، أو هما بابان متباينان ، يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر ، فذهب سيبويه وجماعة : إلى أنهما باب واحد . وذهب الجَرْميّ والمبرّد : إلى أنهما بابان ..



الحذف القياسيّ والشّاذ

(ص) : الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة ، وفاء نحو : وعد في مضارعه ، وأمره ، ومصدره محركة عينه بحركتها . وهمز أفعل في مضارعه ووصفيّة ما لم تقلب هاءً أو عيناً ، وعين فيعلولة خلافاً للكوفيّة ، وواو فيْعل ، وفيعلة ، وفي قياس يائهما خلف وفاء « مُرْ » لا بعد واو أو فاء ، وخذ ، وكل ، وما خرج عن ذلك من حذف أو إبقاء فشاذّ ، ومنه خلافاً للشّلوبين حذف عين وقيل : لام أحسّ ، وظَل ، ومسّ مبنيّاً على السّكون مكسور أوّل الأخيرين ، ومفتوحاً . وقلّ في أمر ومضارع ويا نحو : استحيى وفروعه ، وكثر في أبالي جزماً ، واللام واواً [1] ، ومنه اسم خلافاً للكوفية ، والياء والهاء قليل ، والهمزة والنّون ، وغير اللام أقل .

(ش) : الحذف قسمان : مقيس وشاذّ ، فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو : « عَمَّ يتساءلون »[2] ، « فِيمَ أنتَ من ذكراها »[3] . «لِمَ تُؤْذُونَنِي»[4] « مجيء م جئت » . وشذ إبقاؤها في قوله :

١٨١١ — * على ما قام يَشْتِمُني لئِيمٌ [5] *

وقيل : إنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وخرج عليها بعضهم قوله تعالى : « يا لَيْتَ قَوْمِي يَعلمون بما [6] غَفر لي رَبِّي » أي بأي شيء ؟

---

(١) في ط : « واللام واو » تحريف ، وانظر الشرح .

(٢) سورة النبأ ١ .

(٣) سورة النازعات ٤٣ .

(٤) سورة الصّف ٥ .

(٥) لحسّان بن ثابت ديوانه ٨٨ وتمامه :

* كخنزير تمرّغ في رماد *

(٦) سورة يسّ : ٢٦ ، ٢٧ .

=



قال الخضراويّ : وهذا قول مرغوب عنه .

وخرج بالاستفهامية الموصولة ، والشرطية فلا يحذف ألفها ، وإن دخل عليها الجـــار .

وذكر أبو زيد والمبرّد : أن حذف ألف « ما » الموصولة ثبت لغة كثير من العرب ، يقولون : « سل عم شئت » ، لكثرة استعمالهم إيّاه .

وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة ، فلا يحذف الألف منها إلا في الضرورة كقولـــه :

١٨١٢ — * ألامَ تقول الناعيات(١) ألامَهْ *

ولو ركبت « ما » الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف أيضاً نحو : « على ماذا يلزمني » .

ووجه الحذف [٢/٢١٨] من الاستفهاميّة التخفيف ، وخُصّ بها ، لأنها مستبدّة بنفسها بخلاف الشّرطية ، لأنها متعلّقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارهـــا إلى الصلـــة .

ومن المطّرد حذف الواو من مضارع ثلاثيّ فاؤه واو استثقالاً لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِـد ، أو مقدّرة كيقع ، ويَسَع .

= قال العكبري في هذا الموضع ٢ : ٢٠٢ : « في (ما) ثلاثة أوجه : أحدها مصدرية أي يغفرانه ، والثاني بمعنى : الذي أي بالذّنب الذي غفره، والثالث: استفهام على التعظيم ذكره بعض الناس وهو بعيد لأن (ما) في الاستفهام إذا دخل عليها حرف الجرّ حذفت ألفها .

(١) قائله مجهول . وتمامه :

* ألا فاندبوا أهل النّدى والكرامـــه *

من شواهد العيني ٤ : ٥٥٣ ، والأشموني ٤ : ٢١٦ .



وحُمِل على ذي الياء أخواته : كأعِد ، وتَعِدُ ، ويَعِد ، والأمر كعِدْ ، والمصدر الكائن على « فعل » محرّك العين بحركة الفاء معوّضاً عنها تاء تأنيث كعِدَة ، وسواء كان الماضي على فَعَل كوعد ، أو فعل كومِق .

ولا يجوز الحذف من مضارع رباعيّ : كأوعد ، يُوعِد ، ويَوْعِيد ، مثال : يَقْطِين من الوعد .

ولا من الاسم[١] كمُوعِد لما فيه لو حذف من توالي الحذف ، إذ قد حذف منه الهمزة ، ولأنّ ضمة الياء قوّتْ الواو ، ولأن الفعل أثقل منه .

ولا إذا وقعت بين ياء مفتوحة ، وضمة أو فتحة نحو : وضُوءُ يَوْضُوء[٢] ، وشذ وجَد يَجُد[٣] بالضم ويُذَر ، ويُدَع[٤] .

ولا مما فاؤه ياء كيَسَر الرجل يَسِر[٥] ، ويعرت الشاة تيعر .

وشذ يَئِس يَئِس[٦] . ومن المطّرد : حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسميْ فاعله ومفعوله نحو : أكْرِمُ استثقالاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل : أأكْرِم ، وحمل عليه : نُكرم ، وتُكرم ، ويُكرِم ، ومُكرِم ومُكرَم طرْداً للباب .

---

(١) لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال .

(٢) وكذلك إذا كانت الياء مفتوحة ، وما بعد الواو مفتوح مثل : وجل يَوْجَل .

(٣) أي بضمّ الجيم . أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ .

(٤) ببنائهما للمفعول . وشذوذهما من وجهين : ضمّ يائهما ، وفتح عينهما ، فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني ، والقياس : يُودع ، ويُوذر .
أنظر الصبان ٤ : ٣٥١ .

(٥) وروي شاذاً : يِسَر يَسِر كوعَد يَعِد . انظر الأشموني ٤ : ٣٤٣ .

(٦) في ط : « يئس وبئس » الثانية بالباء والواو تحريف ، والصواب : يئس يَئِس بحذف الياء الثانية وهي فاء الكلمة ، لأن الأصل : يَيْأسُ بياءين .



وشذ إثباتها في قولهم : أرض مؤرِنبة بكسر النون ، أي كثيرة الأرانب ، وكساء مؤرنِب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب وقوله :

١٨١٣ — * فإنهُ أَهْلُ لأنْ يُؤكرَمَا [(١)] *

فلو قلبت همزة أفعل هاء أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين نحو : هراق الماء يُهريقُ ، فهو مُهريقٌ ، ومُهْراق ، وعَنْهل الإبل يُعَنْهِلُها فهو مُعَنْهِلٌ ، والإبل مُعَنْهَلَة [(٢)] ، أي : مهملة .

ومن المطرد حذف عين فَيْعَلُولة سواء كانت واواً نحو : كَيْنُونة أو ياء نحو طيْرُورة . الأصل : كيْونونة ، وطيرورة . اجتمع في الأول ياء، وواو ،سبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء فيها . وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار : كيّنونة ، وطيّرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار : كَيْنُونة وطَيْرورة . وصار الوزن فيعلولة [(٣)] .

هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر : أن وزنها فيعلولة .

وذهب الكوفيون : إلى أنه لا حذف وأن الأصل : فُعلولة بضمّ الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء ، وحمل عليها ذوات الواو .

ومن المطّرد : حذف عين فَيعل ، وفَيْعلة : قال أبو حيّان : أما ذوات الواو ، فلا نعلم خلافاً في قياسه [(٤)] كسيّد وسيّده ، يقال فيه : سَيْدِ وسَيْدةَ . وأمّا ذوات

---

(١) يقول صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : « ولم أعثر على قائل هذا البيت ولا تتمته .
ونسبه المرحوم الشيخ محيي الدين في هامش الإنصاف ١ : ١١ إلى أبي حيان الفقعسيّ . وانظر أوضح المسالك رقم ٥٨٠ ، والموجز في النحو ١٣٣ ، والخصائص ١ : ١٤٤ .

(٢) في النسخ الثلاث : وفي صيغ مادة : « عنهل » نسخت هذه الصيغ بياء بدل النون أي عيهل يعيهل الخ . كلها تحريف . صوابها من الأشموني ٤ : ٣٤٤ ، والقاموس .

(٣) أ : « فيعولة » . تحريف .

(٤) ط : « اقتياسه » .



الياء كليّن وليّنة ففيها خلاف :

زعم أبو عليّ وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس ، قال : وهو مرجوح ، والأصح أنه مقيس لا محفوظ ، قال : وفي محفوظي : أن الأصمعيّ حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله ، ولم تفصل بين ذوات الواو ، وذوات الياء بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا ، قال : إلا « حبّذا » فلم أسمع أحداً من العرب يخفّفه . ا هـ . وقد عقدت لذلك ترجمة في كتابي « المزهر » .

ومن المطّرد : حذف فاءات : خذ ، وكل ، ومر ، والأصل: أأخُذْ ، أأكُل ، أأمر ، فالهمزة الثانية هي فاء الفعل ، والأولى همزة الوصل ، فحُذِفت فاء الكلمة ، فانحذفت همزة الوصل ، لأنّ ما بعد الفاء المحذوفة محرّك ، فلا حاجة إلى إقرارها . قال أبو حيّان : ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علّة سوى السّماع المحض . وقد حكى أبو عليّ وابن جنيّ : أؤْخذ ، وأؤْكل على الأصل إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً .

فإن تقدّم : « مر » ، واوٌ ، أو فاءٌ ، فالإثبات أجود نحو : « وأمر » ، « فأمر » ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها إلا في ضرورة كقوله :

١٨١٤ — * ت لي آل زيد وانْدُهم لي جَماعَةً (١) *

---

(١) قال صاحب الدرر ٢ : ٢٣٩ : لم أعثر على قائله ولا تتمته .
ولقد عثرت على تتمته وهي :

* وسَلْ آل زيد أي شيء يضيرها *

انظر ابن الشّجريّ ٢ : ١٧ وعلى رواية ابن الشّجري لا يعتبر هذا البيت شاهداً على ما يريد أن يقرره السيوطيّ . فقد رواه ابن الشّجري .

* له آل زيد فاندهم لي جماعـة *

وتتفق رواية اللسان : « أتى » مع رواية السيوطي ومعنى : « واندهم » : ائت ناديهم .



يريد : ائت لي آل زيد .

وما خرج عن ما تقدّم فشاذ ، وقد تَقَدّم بعضه .

ومنه : حذف أحد المثلين من أحسّ ، وظلّ ، ومسّ ، إذا اتصل بتاء الضمير أو نونه نحو : أحسست ، وأحَسْنَ ، وظَلتُ وظَلَلْنَ ، ومستُ ، ومَسْنَ .

قال سيبويه : هذا باب ما شذّ من المضاعف ، وذلك قولهم : أحستُ ، يريدون : أحسست ، وأحَسْنَ يريدون : أَحْسَسْنَ ، ومثل ذلك : « ظلت » ، و « مست » حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا : خِفْتُ ، وليس هذا الحذف [(١)] إلا شاذّاً والأصل في هذا عربيٌّ كثير ، وذلك قولك : أحسست ، وظللت ومسست ، ولا نعلم شيئاً من المضاعف شَذّ إلا هذه الأحرف . أ هـ . وقال أبو حيّان : وقد نَصّ سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف ،

وقد اختلف أصحابنا في هذا .

فذهب أبو علي الشّلَوبين إلى أنّ ذلك مطّرد في مثال هذه الأفعال : كأحب، وانْهمّ [(٢)] وانحطّ .

وذهب ابن عصفور وابن الضائع : إلى أن ذلك لا يطّرد .

ثم المحذوف من هذه الأفعال [٢١٩/٢] الثلاثة : العين ، وبه جزم ابن مالك وغـيره .

ويجوز في الأخيرين، أعني ، ظل ، ومس ، كسر أوّلهما بـ «إلقاء» حركة العين عليه، وإبقاء فتحه .

وقَلّ وقوع هذا الحذف في الأمر ، والمضارع ، ومنه : « وقَرْنَ في بيُوتِكن » [(٣)]

---

(١) ط : « النحو » مكان : « الحذف » . تحريف .

(٢) في القاموس : انهمّ ، وأهمّ ، والهميم : المطر الضعيف واللبن حقن في السّقاء .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ .



والأصل : اقررن . وسمع الفرّاء ينحطن في ينحططن .

وبعض العرب يحذف إحدى يائي « يستحيي »[١] .

إمّا اللام أو العين ،وهي لغة تميم ،وبها قرأ ابن مُحَيْصِن ورُوِيت عن ابن كثير ، ويستحيي لغة الحجازيين ، وسائر العرب .

وفروعه سائر الصيغ من الماضي ، والأمر ، والمثنى ، والجمع ، والمؤنث والوصف .

فيقول التميميّون: اسْتَحى: استح ،يستحيان — يستحيون — يستحِن — مُسْتَحٍ — مُستَحىً منه .

ويقول غيرهم : اسْتَحْيا — اسْتَحِي — يستحيّان يستحيّون — يَسْتَحْيين ، مستحِيٌّ ، مُستحَيٌّ منه .

وكثر الحذف في أبالي إذا جزم ، فقالوا : لم أبلْ ، والأصل : لم أبال لكثرة استعمالهم إيّاه توهّموا أن اللاّم هي الأخيرة ، فسكنوها للجازم ، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين .

وكثر حذف اللاّم في الأسماء إذا كانت واواً « كأب » و « أخ » ، و « حم » و « هن » ، و « ذي » على مذهب الخليل ، وابن واسمٌ على مذهب البصريّين ، والأصل عندهم : سموٌ ، لأنه من السّمو حذفت لامه ، وعوض عنها همز الوصل .

والكوفيّون يقولون : أصله وَسْمٌ من السّمة، حذفت فاؤه ، وردّ بأن جمعه أسماء ، وتصغيره : سُمَيّ ، ولو كان كما قالوا لكان أوساماً وَوُسَيْماً ، لأن التصغير والتكسير يَرُدّان الأشياء إلى أصولها .

وقلّ حذف اللام إذا كانت ياء كلام « يد » ، و « دم » ، أو هاء كلام «شفة» ،

---

(١) سورة البقرة ٢٦ .



وعضة ، وفم ، وشاة .

وأَقَلُّ منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم : قوم بُراء ، والأصل : بُرآء على وزن ظُرَفاء . أو نوناً : كدد ، وفُل ، والأصل : دَدَن ، وفُلان .

وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء : كحِر أصله : حِرْحٌ . قال أبو حيان : ولا أحفظ من حذف الحاء غيره .

وأقَلُّ من ذلك حذف غير اللام إما الفاء : كناس ، والأصل : أناس ، أو العين كسه ، والأصل : سَتْهٌ (١) .

* * *

(١) السّته ويحرّك : الاست، جمعه : أستاة، والسّهُ ويضم مخففة : العجز .

الإبـدال

(ص) : الإبدال أحرفه : « طويت دائماً » ، فتبدل الهمزة من كُلّ ياء ، أو واو طَرَفاً ، ولو تقديراً بعد ألف زائدة ، أو بدلاً من عين فاعل معلّها ، ومن أوّل واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فوعل ، أو مبدلة من همزة ، ومن واو خفيفة ضمت لازماً ، ومن تالي ألف شبه مفَاعِل مدّاً مزيداً ، أو ثاني ليّنين اكتنفاها .

ويفتح هذا الهمز مجعولاً واواً إن كانتها [١] اللام ، وسلّمت في المفرد بعد ألف وياء إن كانت غيرها أو همزة .

(ش) : الإبدال قسمان : شائع وغيره .

فغير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف . وألّف فيه أئمة اللغة كتباً منهم : يعقوب بن السكيت وأبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ اللغوي . وفي كتابي « المزهر » نوع منه حافل .

والشائع الضّروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك : طويت دائماً .

[إبدال الواو والياء همزة]

فتبدل الهمزة من كل ياء ، أو واو مُتَطَرِّفة ، بعد ألف زائدة نحو : رداء ، وكساء . الأصل : رداي ، من الردية ، وكساو من الكسوة ، وسواء كان تطرّفها ظاهراً

(١) ط : « إن كانت هاء اللام » . تحريف ، صوابه من أ ، ب والشرح حيث يقول :«وتفتح هذه الهمزة مجعولة واواً في ما لامه واو » .



أم تقديراً ، وهي المتّصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاءَة وعَظَاءة [1] بخلاف اللازمة ، وهي التي بُنِيَت الكلمة عليها فإنها لا تُبْدَل منها همزة ، كهداية ، وحماية ، وإداوة ، وهراوة ولا إبدال بعد ألف أصلية نحو : آية [2] .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعِل وفاعلة من اسم معتز [3] إلى فعل معتلّ العين نحو : بائع وقائم ، أصلهما : بايِعٌ ، وقاوِمٌ ، وفعلهما : باع ، وقام معلّ .

بخلاف ما لم يعل فعله كصَيِد ، وعَوِر ، فهو صايد ، وعاور ، فلا إبدال فيه .

وبخلاف ما لم يوازن فاعلاً ، وإن أعل فعله كمنيل ومطيل من: أطال ، وأنال .

وتبدل الهمزة أيضاً من أول واوين صدرتا ، وليست الثانية مدة فَوْعل ، ولا مبدلة من همزة : كأواصل جمع واصلة . أصله : وواصل ، استثقل اجتماع الواوين ، فأبدل من أولاهما همزة إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو ، ولا ألفاً لسكونها ، فعدلوا إلى الهمزة ، إذ هي أقرب إلى الألف ، لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واواً وياء ، فقد شاركت حروف اللين .

بخلاف ما إذا كان ثاني الواوين مدة فوعل : كَوَوْرِيَ ووَوْفَى من وارى ، ووافى ، فلا إبدال فيه .

---

(١) في النسخ الثلاث : « صلاة وعطاة » . تحريف ، صوابه من الممتع في التصريف ١ : ٣٢٧ . والصلاءة : مدقّ الطيب ، والعظاءة : دويّبة .

(٢) « نحو آية » سقطت من أ .

(٣) في ط : « مغيير » تحريف ، وقد سقطت الكلمة من أ ، والتصويب من ب ومعتز بالتاء والزّاي : منتسب .



وكذا إذا كان مبدلاً من همزة كالوُولى [١] تأنيث الأوأل [٢] أصله : وؤلى [٣] ، فأبدلوا من الهمزة واواً لضمة ما قبلها ، فلا تبدل الواو الأولى همزة ، لأن الثانية بدل منها ، فكأنها موجودة ، وصار مستثقلاً كما لو قيل الأألى بهمزتين .

وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشدّدة كوجوه ووقُتت ، [٢٢٠/٢] ، فيقال : أجُوه ، وأُقِّتَت ، لأن الواو إذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان ، فاستثقل .

واحترز بلزوم الضّمّة من نحو : اخشوُا الله . و « لَتُبْلَوُنَّ » [٤] ، فلا إبدال لعروضهـــا .

وبغير المشدّدة من [٥] نحو : تعوُّذ ، وتعوُّد ، فلا إبدال أيضاً .

ولو أمكن تخفيف الواو بالإسكان نحو : سُوُر ، وسُوْر [٦] ، فلا إبدال أيضاً،أو رده أبو حيان على عبارة التسهيل ، وهو عندي داخل تحت قوله : ضمة لازمة .

وتبدل الهمزة أيضاً من تالي ألف شبه مفَاعِل ، إذا كان مدّاً مزيداً كالقلائد ، والصحائف ، والعجائز ، بخلاف ما إذا كان أصلياً كمعايش ، ومفاوز ، فإن المد فيهما عين الكلمة ..

وتبدل الهمزة أيضاً من ثاني حرفَيْ لين اكتنفا مدة مفاعل كأوائل جمع أوّل ،

---

(١) الوولى مخفّف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة كما في الأشموني ٤ : ٢٩٤ .

(٢) أفعل تفضيل من وأل : إذا لجأ .

(٣) في النسخ الثلاث : أصله : وولى . تحريف ، صوابه من الأشمونيّ ٤ : ٢٩٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٨٦ .

(٥) في النسخ الثلاث : « منها » ، تحريف .

(٦) سور وسؤور جمع سوار . انظر هذا البحث في « الممتع في التصريف » ٢ : ٤٦١ ، ٤٦٢ .



وينائف جمع نيّف ، وسيائد جمع سيّد .

وتفتح هذه الهمزة في هذه الصورة ، والتي قبلها مجهولة واواً في ما لامه واوٌ سلمت في المفرد بعد ألف كهراوة ، وهراوى ، وأدواة ، وأداوى،والأصل : هراءى وأداءى ثم صار « هراءا » أو « أداءا » (١) . ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة ، والهمزة كأنها ألف ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات .

ومجعولة ياء إن كانت اللاّم غير ما ذكر بأن تكون ياء نحو : هدية ، وهَدايا (٢) ، أو واواً اعتلّت في المفرد ولم تسلم كمطيّة ومَطايا (٣) ، أو كانت همزة كخطيئة وخطايا (٤) .

[إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة]

(ص) : وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مَدّة تجانس ، والمتحركة ياء إن كسرت أو تلته ، ولم تضم .

---

(١) هراوى وأدوى أصلهما : هرايو ، وأدايو بقلب ألف هراوه همزة ثم هرائي وأدائي يقلب الواو ياء لتطرّفها بعد الكسرة . ثم خففتا بالفتح فصار : هراءيٌ ، أداءيٌ ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا ، أداءا فكرهوا ألفين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واواً فصار هراوي ــ أداوي .

انظر هذا التصريف في الأشموني ٤ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

(٢) أصلها : هدايي بياءين ، الأولى : ياء فعيلة ، والثانية لام هدية ثم أبدلت الأولى همزة فصار : هدائي ، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار هدايا .

(٣) أصلها : مطايو . أبدلت الواو ياء لتطرّفها بعد كسرة ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في : صحائف ، ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة ياء ، فصار : مطايا .

(٤) أصله : خطائيٌ بياء مكسورة هي ياء خطيئة ، وهمزة بعدها هي لام الكلمة ، ثم أبدلت الياء همزة فصار : خطائي بهمزتين ، ثم أبدلت الثانية ياء لتطرّفها بعد همزة ، ثم فتحت الهمزة الأولى تخفيفاً ثم قلبت الياء ألفاً لتحرّكها ، وانفتاح ما قبلها فصار : خطاءا ، فأبدلت الهمزة ياء ، فصار : خطايا .



أو كانت لاماً مطلقاً وواواً في غير ذلك ، وفي نحو أوَم [١] وجهان :

وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل . والأخفش مضمومة بعد كسر ، والواو من عكسهـــا .

وتبدل تلو السّاكنة ياء إن كانت موضع اللام ، وإلاّ تصحّ .

ولو توالى همزات أبدلت الثانية ، والرابعة ، وحقق [٢] الباقي .

(ش) : تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدةً تجانس الحركة ، فتبدل الفاء في آدم ، وياء في إيمان ، وواواً في أومن ، وأصلها : أأدم وإئمان ، وأؤمِن .

فإن تـحرّكت الهمزتان المتصلتان، والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً سواء تلت فتحاً نحو : أيِمّة ، والأصل : أئِمّة [٣] ، أو كسراً نحو : أينُ مضارع أنّ ، والأصل : أإنُ ، أو ضمّاً نحو : أيِمّ مثـــال : أثْمِد [٤] من الأمّ والأصل : أأمِمِ : نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة إليها، لأجل الإدغام فانكسرت ، فأبدلت ياء ، أو تلت كسراً ولم تضم نحو : إيِمّ مثل : إصْبِـع من الأمّ ، الأصل إأمِم ، نقلتَ حركة الميم إلى الهمزة الساكنة . لأجل الإدغام كما تقدم .

أو كانت لاماً مطلقاً سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحاً أو ضماً أو كسراً ، مثاله بعد الفتح : قَرْأَى [٥] وقِرْأَى إذا بنيت من القراءة اسماً مثل : جَعْفر ، ودِرْهم ،

---

(١) أ ، ب : « أدم » . تحريف .

(٢) أ ، ب : « خفف » بالفاء . تحريف ، وفي ط : حققق بزيادة «قاف» . تحريف .

(٣) أصلها : أأمِم مثل : أصبع بفتح الهمزة ، ثم نقلت حركة الميم إلى الساكن قبلها فصارت أإمّ ، وأدغمت الميم في الميم ، ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء ، فصارت أيِمّ .

(٤) ط فقط مثال : « أيمة » مكان : « أثمد » . تحريف .

(٥) قرأى على وزن سَلْمى .



وقَرْأَى إذا بنيت فعلاً مثل : دَحْرَج ، الأصل : قَرْأَأٌ ، وقِرْأَأٌ ، وقرْأَأ [١] .

ومثاله بعد الضم قُرْأيٌ مثل : بُرْثُنٌ من القراءة ، الأصل : قرؤؤ [٢] ، فأبدل من الهمزة ياء فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة ، فقلبت الضمة كسرة ، والواو ياء ، فصار من باب المنقوص .

ومثاله بعد الكسر : قِرْإيٌ مثل : زيرج ، الأصل : قِرإأٌ ، أبدلت الهمزة ياء ، ثم استثقل الضمة في الياء فصار مثل : قاض [٣] .

وتبدل الهمزة الثانية واواً إن فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو : أوادم جمع : آدم ، أصله : أآدم .

وأويدم ، تصغير : آدم ، أصله : أأيدِم .

أو ضمّت مطلقاً سواء تلت فتحاً أو ضماً ، أو كسراً كأَوُم مثال : أَصْبُعُ ، وأُومّ مثل : أُبْلُم [٤] ، وإوُم مثال : إصْبُعُ من الأمّ ، نقلت فيها حركة الميم إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام ، فقلبت الهمزة واواً من جنس حركة نفسها .

وفي نحو : أؤم وجهان .

وخالف المازني في مسألة ، وهي ما إذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل ، فإنه يبدلها ياء كأن تبنى أفعل من الأمّ [٥] فتقول على رأيه : « هذا أَيَمُّ من هذا » ، وعلى رأي الجماعة : هذا أَوَمّ .

---

(١) « وقرأأ » سقط من أ ، ط . والمثال الأول يوازن : جعفر ، والثاني : دِرهم . والثالث : دحَرْج .

(٢) أ ، ط : « قرأأ » . ب : « قرأى » والصواب رسمها : « قرؤوٌ » مثال : « بُرْثن » .

(٣) أي : « قرءٌ » مثل : هِندٌ .

(٤) الأبلم : الغليظ الشفتين .

(٥) أ ، ط : « الأيم » .



وحجة المازنيّ الحمل على أيِمّة لأن الفتحة أخت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال لا [(١)] كالمضمومة .

وخالف الأخفش في مسألتين :

إحداهما : مسألة أَإِمّ [(٢)] مثل : أَصْبِع ، فمذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ، ومذهبه : إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها ، فتقول : أَوِمّ .

والثانية : مسألة إِأُم : مثل : إِصْبُع ، فمذهبنا إبدالها واواً لمناسبة حركتها ، ومذهبه : إبدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها ، فيقول : إيمّ .

والحاصل : أن الأخفش يبدل المكسورة بعد الضّمّ واواً ، والمضمومة بعد الكسر يـــــــاء .

فإن سكنت الهمزة الأولى أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع [٢٢١/٢] اللام ، وإلاّ صَحّت نحو : قِرَأْيٌ مثل قِمَطْرٌ ، الأصل : قِرَأْأٌ بدلت الهمزة الثانية ياء فراراً من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسية ، لأنه متى التقى مثلان ، والأول ساكن في كلمة وجب الإدغام . وقد أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلاّ إذا كانتا عينين نحو : سآل ، ولآل وهذان مثال [(٣)] قولي : « وإلا صحّت » .

وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين ، فإنهما يصحّان نحو : ألآء وهو شجر .

ولو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كأن تبنى من الهمزة مثال : أُتْرُجّة فتقول : أُأْأُأّه ، فتبدل الثانية واواً لضمّة ما

---

(١) « لا » سقطت من ط .

(٢) أ : « أكرم » . تحريف . ط : « أم » الصّواب من ب .

(٣) أ فقط : « مساو » مكان : « مثال » .



قبلها ، وكذلك الرابعة ، وتحقّق الأولى والثّالثة والخامسة فتقول : أُوْأُوْآةٌ .

ولو بنيت من الهمزة مثل : قِمَطْرٌ قلت : إِيَأْأٌ والأصل: إِأْأْأٌ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها .

[تخفيف الهمزة المفردة الساكنة]

(ص) : مسألة : يجوز تخفيف الهمزة المفردة السّاكنة بإبدالها مجانس حركة متلوّها ، والمتحرّكة بعد ساكن بالحذف ،ونقل حركتها إليه ما لم يكن مدّاً زائداً، أو ياء تصغير فتقلب وتدغم ، أو نون انفعال فتقرّ ، وألفاً فتسهل بينها ، ومجانس حركتها ، وكذا مثلثة بعد فتح ، ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضمّ في الأصحّ ، وتقلب مفتوحة تلو كسر ياءً وضمٍّ واواً .

(ش) : هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة إذا كانت الهمزة ساكنة فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه ، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة ، وإن كان ما قبلها متحرّكاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فتبدل ألفاً في كأس ، وياء في ذئب ، وواواً في بؤس .

وإن تحرّكت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ، ونقل حركتها إلى السّاكن قبلها كقولك في اسأل : سل ما لم يكن السّاكن قبلها حرف مَدٍّ زائد كخطيئة ومقروءة ، فإن الهمزة تقلب حرفاً مثله ، وتدغم فيه ، فيقال : خطيّة ومقروّة ، أو ياء تصغير فكذلك كحطيئة [1] ، أو نون انفعال نحو : إنْأَطَرَ [2] ، فإن الهمزة تحقق فيه حذراً من الإلباس ،

---

(١) أ ، ب بعد قوله : كحطيئة : « أو ألفاً مبدلة من أصل » إلى قوله : « ولا حذف ولا نقل » ثم ذكر بعد ذلك : « أو نون انفعال » وما يتبعها من الكلام .
والخلاف بينها وبين ط في التقديم والتأخير .

(٢) انأطر الرمح : تثنّى .



أو ألفاً[١] مبدلة من أصل كالهباء فإن الهمزة تسهّل بجعلها بين بين .

ولا حذف ، ولا نَقْل في الصُّور الأربع .

وإن تحرّكت الهمزة بعد متحرّك خففت بالتّسهيل بينها وبين حرف حركتها إن كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانَتْ كسأل ، أو مكسورة كسَئِم ، أو مضمومة كلؤُم .

أو كانت بعد كسر أو ضَمٍّ ، وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئين ، وسُئِل ، ويستهزِىءُ ، ورءُوس .

فإن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كميَر في مِئِر[٢] جمع مِئْرَة وبعد الضم واواً كجُوَن في جُؤَن جمع جُؤْنَة[٣] ، ورجل سُولَة في سُؤَلَة[٤] .

وخالف الأخفش في صورتين ، وهي : المضمومة بعد كسرة ک« يستهزِىء » والمكسورة بعد ضمة كسُئِل ، فأبدل الأولى ياء ، والثانية واواً .

[إبدال الواو ياءً]

(ص) : وتبدل الياء بعد كسرةٍ من واو عينِ مصدرٍ أعلّت في فعله لا موازن فَعَــــل .

وعين فعّال جمعاً لواحد سكنت فيه أو اعتلّت وصحّت اللاّم .

وتقلب في فِعَل لا فِعلة ، ومن ألف واو ساكنة ، أو آخراً ولو تقديراً .

---

(١) « أو الفاء » . تحريف .

(٢) مِئر على وزن : عِنب : مفسد ، وفي ط : « ميئر » بزيادة ياء . تحريف .

(٣) الجؤنة بالضم : سفطُ مغشّى بجلد وهو ظرف لطيب العطّار ، وجمعه كصُرَد .

(٤) سُؤَلة كهُمَزة : الكثير السؤال .



ومنها بعد فتح رابعه فصاعداً ولام فعلى وصفاً .

ومع ياء متصلة إن سبقت إحداهما ساكنة ، وتأصل السبق ، وكذا السكون في الأصـــح .

وتدغم متطرّفة ً ولو تقديراً بعد واوين سكن ثانيهما أو كائنة [1] لام فعول جمعاً ، ويعطى مثلوّهما ما ذكر من إبدال وإدغام.فإن كانت لام مفعول غير واوي العين أو مكسورها ، أو لام فعول مصدراً أو عين فعل جمعاً ، فالتصحيح أكثر ، أو مفعول من فعل فالإعلال .

(ش) : تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مُعَل ّ العين موزون بفعال نحو : قَام قِياماً ، وعاد عِياداً .

بخلاف عين غير المصدر كصِوان [2] ، وسِواك ، والمصدر المفتوح أوله كرَواح ، أو المضموم كعُوار [3] أو المكسور الذي لم تعل عين فعله = كلاوَذ لِواذاً ، وعاوَد عِوادا [4] ، أو الموزون بِفَعل كالحوَل [5] .

وتبدل أيضاً بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلّها ، صحيح اللاّم موزون بفعَال كثوب وثياب ، وحوض وحياض ودار ، وديار ، وريح [٢٢٢/٢] ورياح .

بخلاف عين المفرد كخِوَان ، وما مفرده مُعْتَل ّ اللام كجرو وجراء ، حَذراً

---

(١) أ : « أو ثانيه » . تحريف . وانظر الشرح .

(٢) صوان الثوب : ما يصان فيه .

(٣) ط فقط : كقوار : تحريف .
وانظر الصبان ٤ : ٣٠٣ .

(٤) ط : « عاود عوداً » . تحريف .

(٥) لأن فعله : حِول . وفي أ : « كالجواب مكان » : « كالحول » . تحريف .



من اجتماع الإعلالين في كلمة ، وهما : إبدال اللام همزة ، وإبدال العين ياء ، فاقتصر على أحد الإعلالين وكان الآخر ، لأن الأواخر هي محلّ التغييرات .

أما الموزون بغير فِعال ، وهو فِعَل ، وفِعَلَة فإن فيه الوجهين كحاجَة وحِوَج ، وحِيلَة وحِيَل ، وتارة وتِيَر ، وقِيمة وقِيَم ، وثَوْر وثِيرَة ، وكُوز وكِوَزَة ، وعُود ، وعِوَدَة إلا أنّ الإعلال في فَعِل أغلب ، والتصحيح في فِعَلَة أغلب .

[إبدال الألف ياء]

وتبدل الياء بعد كسرة من ألف ، وواو ساكنة أو متطرّفة تحقيقاً أو تقديراً ، وهي التي تليها علامة التأنيث ، أو زيادتا فعلان نحو : محراب ، ومحاريب ، ومحيريب ونحو : إيعاد ، وميعاد ، ونحو : الغازي، وأكسية جمع كساء ، وشَجِيان[1] .

[إبدال الواو ياء]

وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو : المعطيان [2] يرضيان [3] ، والمستعليان يسترضيان .

وتبدل الياء من واو هي لام فُعْلَى وصفاً كالعُلْيا ، والدُّنْيا .

ومن الواو الملاقية ياء في كلمة إن سكن سابقهما سكوناً أصليّاً وتأصل السّبق أيضاً ، ثم تدغم إحداهما في الأخرى كسيّد ، وهيّن . الأصل : سَيْوِد ، وهَيْون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط .

---

(١) في ب ، ط : « سيجان » تحريف صوابه من ب .
(٢) أصله : المعطوان ، فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل .
(٢) يرضيان ، أصله : يرضوان ، لأنه من الرضوان ، فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعـــل .



واحترز بِكَلِمَةٍ عمّا في كلمتين كقولك : هو يريد .

وبسبْق الساكن عن تأخره كالطويل ، والغَيُور .

وبأصالة السكون عن عروضه كقوْى مخفّف قويّ .

وبأصالة السابق عن عروضه كرُويَة مخفف : رُؤية ، فإن الواو بدل الهمزة لا أصل .

وتبدل الياء أيضاً من الواو المتطرّفة لفظاً أو تقديراً بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبنى مَفْعُولاً ومفعولة من نحو قويّ ، فإنه يقال : مَقْوُووٌ ، ومَقْوُووة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة ، فاستثقل ذلك ، فقلبت الواو الأخيرة ياء ، ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق إحدهما بالسكون ، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء ، فقالوا : مَقْوِيّ ، ومَقْوِيّة .

وتبدل الياء أيضاً من الواو الكائنة لام فعول جمعاً كـ«عِصِيّ» ، أصله : عَصُوُوٌ فأبدلت الواو الأخيرة ، وهي لام الكلمة ياء ، وأعطى متلوّها الذي هو واو المدّ (١) من إبدالها ياء ، وإدغامها في الياء الأخيرة ، وقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء .

فإن كانت الواو لام مفعول ليست عينه واواً ، ولا هو من فعل مكسور العين ، أو لام فُعُول مصدراً لا جمعاً ، أو عين فُعّل جمعاً فوجهان ، والتصحيح أكثر ، مثال الأول : مَغْزُوٌّ ، ومَغْزِيٌّ . والثاني : عتا عُتُوّاً ، وعِتِيّاً . والثالث : نُوَّم ، وصُوَّم ، ونُيَّم ، وصُيَّم .

وإن كانت لام مفعول من فَعِل (٢) فوجهان ، والإعلال أرجح نحو : مَرْضِيّ ، ومَرْضُوّ .

---

(١) في ط : « لمدا » بزيادة ألف . تحريف .

(٢) أي ماضيه مكسور العين .



(ص) : وتبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف ، وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضمّ ، ولام فِعْل ، ومتلوّة، بزيادتي فعلان ، أو تاء بنيت عليها الكلمة، ولام فَعْلى اسماً ، وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان .

(ش) : تبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف كقولك في تصغير « ضارب » : « ضويرب »، ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو : « موقن »، والأصل: « مُيْقِن » لأنه من اليقين .

واحترز بالمفردة من المكررة « كبيّاع » ، وبغير الجمع منه ، فإنه تبدل فيه واواً . ولكن تقلب الضمّة كسرة لتسلم الياء نحو : « بِيض » والأصل : بُيْض ، لأنّ وزنه فُعْلٌ « كحُمْر » .

وتبدل الواو أيضاً بعد الضّمّ من الياء الواقعة لام « فَعُلَ » ك « رَمُو »[1] : و « قَضُو » وقبل زيادتي فعُلان كرَمُوان[2] مثل : سَبُعَان من الرمّي ، أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو : رَمْوَة مثل : تَمْرَة من الرّميْ .

وتبدل الواو من ياء[3] هي لام فَعْلى اسماً : كتَقْوى .

وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان : الإبدال كالطُوبي ، والكوسى ، مؤنث :

---

(١) ب : « رموو » و « قضوا » بزيادة واو في الأولى وألف في الثانية .
أ ، ط : « رموا ، وقضوا » بزيادة ألفين فيهما . كله تحريف صوابه من الأشموني ٤ : ٣٠٩
و « قَضُو » و رَمُوَ » مختص بفعل التعجب .
والمعنى : ما أرماه وما أقضاه .

(٢) والأصل : « رميان » فقلبت الياء واواً وسلمت الضمّة .

(٣) أ : « من واو » . تحريف .

الأطيب ، والأكيس ، والتصحيح : « كقسمة ضيزى »[1] ، وامرأة حيكى[2] .

[إبدال الواو والياء ألفاً]

(ص) : وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح مُتّصل بشرط أن يتحرّكا بأصل ، وألاّ يليها ساكن ، أو غير ألف ، وياء مشدّدة ، وهي لام ، وألاّ يكون وصفه أفعل ، ولا وزنه افتعل ، وواو العين دالاًّ على تفاعل ، ولا اسماً آخره زيادة تخصّه خلافاً للمازنيّ في الأخيرة ، فإن استحق ذلك حرفان صحّ الأول غالباً .

(ش) : تبدل الألف من ياء أو واو نحو : باع ، وقال : أصلهما : بَيَع وقَوَل ، ورمَى ، وغزا ، أصلهما : رمَي ، وغزَو بشروط أن يكونا بعد فتح .

بخلاف نحو : غزْو ، وظَبي[3] ، ورَضِيَ ، وشَقِيَ ، وشَجٍ وعمٍ ، وأدْلٍ ، وأظْبٍ .

وأن يتّصلا به بخلاف « آي » ، و« واو » فإنهما لم يتّصلا بالفتحة ، إذ حجز بينهما الألف .

وأنْ يتحرّكا بخلاف ما إذا سكنا نحو : غِزَوّ ، ورِمَيٌّ من : قِمَطْر .

وأن تكون حركتهما [٢٢٣/٢] أصليّة بخلاف ما هو ساكن في الأصل ، وعرض تحريكه نحو : يَرْعَوِي ، ويَرْمَيي[4] فإن حركة هذه الواو والياء عارضة ، إذ أصلهما السكون ، لأن مثالهما في الصحيح يَحْمَرّ مضارع احْمَرّ .

وألاّ يليها ساكن ، بخلاف نحو : طويل ، وغيُور ، وهذا الشّرط في العين خاصّة .

---

(١) سورة النجم . وضيزى : أي جائرة ، يقال : ضازه حقه يضيزه : إذا بخسه وجار عليه .

(٢) أي يتحرّك فيها المنكبان . يقال : حاك في مشيه يحيك : إذا حرّك منكبيه .

(٣) ط : « وطيىء » مكان : « وظبي » .

(٤) أ ، ط : « يرمى » بياء واحدة . الصواب من ب والأسلوب .



أما اللام فلا يَضُرّ إيلاؤها السّاكن إلا أن يكون ألفاً : كرمَيَا ، وغزَوَا ، ورحيَان ، والغليَان ، والنَّزوَان ، أو ياء مشدّدة نحو : عَضويّ ، فلا تنقلب الياء والواو ألفاً من مثل هذا .

وألاّ يكون وصفه أفعل ، بخلاف نحو : صَيِد ، وحَوِل ، وعَوِر ، وسَيِد فإنها صحت لفتحتها من أصيد ، وأحْول ، وأعور ، وأسْوَد .

وألا يكون فعلاً وزنه : افتعل ، وهو واوي العين دالّ على تفاعل بخلاف نحو : اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا [1] ، فإنه صحت فيه الواو ، لأنه من معنى : تجاوروا ، وتزاوجوا ، وتعاوروا .

فإن كان على افتعل ، وهو يائي العين وجب الإعلال نحو : امتازوا وابتاعوا ، واستافوا ، أي تضاربوا بالسّيوف .

وإنما لم تصحّح ذوات الياء ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فرجّحت عليها في الإعلال .

وألاّ يكون إسماً آخره زيادة تخصّ الأسماء بخلاف : السّيلان والْجَوَلان . وخالف المازني في هذا الشرط ، فأجاز إعلاله ، وعليه جاء داران ، وحادان من دار يدور ، وحاد يحيد .

فإن استحق هذا الإعلان حرفان ، فالغالب تصحيح الأول ، وإعلال الثاني نحو : هَوَى ، وطَوى .

* * *

(ص) : وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء ، والتاء من فاء افتعال ليناً .

وشذّ في الهمزة والطّاء من تائه تلو مطبق ، والدال منها تلو دال أو ذال ، أو زاي ،

---

(١) اعتوروا الشيء : تداولوه .
وفي ط : « اعتورا » . تحريف .



وما عدا ما قرّر شاذ مسموع أو لغة قليلة ، ويعرف الإبدال بالتصاريف .

[إبدال النون ميماً]

(ش) : تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو : عَنْبر وشَنْباء [١] . « وأن بورك » [٢] ، والنون أخت الميم ، وقد أدغمت فيها نحو : من مالك ، فأرادوا اعلالها مع الباء ، كما أعلوها مع الميم .

[إبدال الواو والياء تاءً]

وتبدل التّاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياءً أو واواً نحو : اتّعدَ يتّعِد ، اتّعِدْ ، ومتّعِد ، ومُتَّعَد ، ومصدرها : الا تعاد والأصل : أو تعد ، لأنه من الوعد . وكذا اتسر ، وفروعه أصله : ايتسر ، لأنه من اليسر .

وإنما أبدلوا الفاء تاءً ، لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها ، فكانت تكون بعد الكسرة ياء ، وبعد الفتحة ألفاً ، وبعد الضمّة واواً ، فأبدلوا منها حرفاً جَلْداً لا يَتغير لما قبله ، وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو .

وشذّ إبدالها من فاء الافتعال إذا كانت همزة نحو : اتزر من من الإزار ، والفصيح : ائتزر .

[إبدال التاء طـاء]

وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق [٣] نحو : اصطفى واضطر ، واطعن ، واظطلم [٤] .

---

(١) ط : « شنبر » بالراء . صوابه من أ،ب والقاموس .
والشنباء مؤنث : أشنب .

(٢) سورة النمل ٨ .

(٣) أي المطبق عندها اللّسان بأعلى الحنك .

(٤) ط : « اضطلم » بالضاد والطّاء .



[إبدال التاء دالاً]

وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال ، وذال ، أو زاي نحو ادان ، وادّكروا ، وازدان .

وما خرج عما قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ، ولا يقاس عليه ، أو لغة قليلة لقوم من العرب ،

وعلامة صحة البدلية الرجوع من بعض التصاريف إلى المبدل منه .



النّقـل

(ص) : النّقل : ينقل للسّاكن الصّحيح حركة لين عين فعل غير تعجّب ولا مصرّف من « عَوِر » ، ونحوه ، ولا مضاعف اللاّم، ولا معلّها، أو اسم غير جار على فعل مصحح أوّله ميم زائدة غير مكسورة ، أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه ، لا فيهما . أو مصدر على إفعال، واستفعال وتبدل بـ «مجانسها»، وتحذف ألفهما معوّضاً منها التاء غالباً واو مفعول بعده . وقيل : عين الثلاثة ، فإن كانت ياء كسرت المنقولة صوناً عن الإبدال .

وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرّد تصحيح مصون .

(ش) : تنقل حركة العين للسّاكن الصّحيح قبلها إن كانت من فعْل أو اسم بالشّروط المذكورة نحو : يَبيع ، ويَقُول ؛ الأصل : يَبْيِعُ ويَقْوُل ، ونحو : مَقام ، ومَقال ، الأصل : مَقْوَم ، ومَقْوَل .

وشرط الفعل ألاّ يكون لتعجب بخلاف نحو : ما أَبْيَنَ هذا وما أطْولَه .

ولا مصرفاً من نحو: عَوِر[1] : بخلاف نحو : يَصيِدُ ، ويَعوُد ، وأَصيدُ، وأعور ، وأعوره الله [2] .

---

(١) من كل فعل موافقاً لـ « فعِل » الذي بمعنى : أفعل .

(٢) هاتان الصيغتان : أعور ، وأعوره لا تنقل الحركة فيهما ، لأنهما من باب فعل الذي بمعنى أفعل ، يقال : أعوره الله .
وقد سقطت كلمة لفظ الجلالة : « الله » من ط .



ولا مضاعف اللام بخلاف نحو : ابيضّ ، واسودّ حذراً من الإلباس [١] .

ولا مُعَلّ اللام بخلاف نحو : أهْوى ، واسْتحيا حذراً من توالى إعلالين .

وشرط الاسم ألاّ يكون غير جار على فِعْلٍ مُصَحَّح بخلاف نحو : مقاوِل [٢] مبَايع ، فإن حرف العلة لا يعل في هذا الاسم لجريانه على تَقَاول وتَبَايَع .

وأن يكون أوّله ميم غير مكسورة إمّا مفتوحة كما مرّ أو مضمومة « كمقيم » ، و « مبين » [٢/٢٢٤] .

بخلاف ما أوله ميم مكسورة كمِخْيَط ومِقْوَل .

أو موافقاً للمضارع في زيادته دون وزنه نحو: تِقْيل وتِبْيع مثل: تِحْلِيء [٣] من القَوْل ، والبَيْع ، والأصل : تقول ، وتبيع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكنت ، وانقلبت واو « تقول » ياء لكسر ما قبلها . أو في وزنه دون زيادته .

[كمقام [٤] فإنه موافق للفعل في وزنه فقط ، وفيه زيادة تنبيء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأُعلّ] .

فإن وافقه من الزيادة والوزن معاً لم يعلّ نحو : أسود ، وأطول منك وأبين ، لأنه لو أُعِلّ التبس بلفظ الفعل .

ولا ينقل إلى ساكن معتلّ كطاوع ، وقوَّم ، وسيّر .

---

(١) وذلك أن ابيضّ لو أعلّ الإعلال المذكور لقيل فيه : باضّ ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة ، وهي نعومة البشرة .
انظر الصبان ٤ : ٣٢١ .

(٢) جمع : مِقْوَل . انظر الممتع ٢ : ٥٠٧ .

(٣) يطلق على شعر وجه الأديم ، ووسخه ، وقشره .

(٤) بياض في النسخ الثلاث بعد كلمة : « زيادته » إلى قوله : « فإن وافقه . وقد أشارت ط في الهامش إلى هذا البياض وما بين المعقوفين [ ] منقول من الأشموني ٤ : ٣٢١ لملء هذا البياض .



وإذا نقل أبدلت العين بمجانس الحركة المنقولة كقولك من : أقوم ، وأطيب : أقام وأطاب .

فإن جانست الحركة العين ، فليس فيه سوى النقل : كيَقُول ويَبيع .

وتنقل الحركة أيضاً إلى السّاكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال ، وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة ، وتحذف ألفهما ، ويعوّض منها التاء غالباً ، مثال ذلك : إقامة ، واستقامة الأصل : إقوام واستقوام ، نقل وأبدلت الواو ألفا ، فالتقى ألفان ، فحذفت ألف المصدر ، وعوّض منها التاء .

وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى السّاكن الصحيح قبلها . وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو : مصون ، والأصل : مَصْوُون .

فإن كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صوناً مِنْ إبدال الياء بعدها واواً نحو : مَبِيع .

وما ذكر من أن المحذوف ألف المصدرين واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل [1] .

ومذهب الأخفش : أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة ، لأن حذفها أولى من حذف ما دَلَّ على معنىً ، وهو المصدريّة ، والمفعولية ، والكلام على ذلك مبسوط في « الأشباه والنظائر » .

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما ، سمع : أغيمت السماء إغْياماً ، وأغيلت المرأة إغْيالاً ، وأطيب وأطول . قال :

١٨١٥ — * صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدُود [2] *

ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لأبي زيد ، وربما صحّح مفعول ، سمع : فرس مَقْوُودُ ، وثوب مَصْوُون ، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرّد .

---

(١) من قوله : « الأصل » إلى قوله : « ما دلّ على معنى » سقط من أ .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٠٢ .



القَلْبُ

(ص) : القلب : إنما يقلب في المعتل ، والمهموز ، وذو الواو أمكن ، وبتقديم الآخر على متلُوِّه أكثر . ومن تقديم اللام على الفاء « أشياء » في الأصح ، فوزنها لفعاء ، لا أفعاء ، أو أفعال .

ويعرف بأصله ، واشتقاقه ، وصحّته ، وكذا إذا أدّى تركه إلى همزتين ومنع صرفه بلا علِة على الأصحّ ، فإن لم يثبت فأصلان .

(ش) : قال أبو حيّان : القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، وقد جاء منه شيء كثير حتى إنّ ابن السكّيت ألف فيه كتاباً، ومع ذلك فلا يطّرد شيء منه ، إنما يحفظ حفظاً ، لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه . انتهى .

وقد عقدت له نوعاً في « المزهر » أوردت فيه ألفاظاً جمّة .

قال ابن مالك ، رحمه الله تعالى : وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهارى في هائر وشاكى السلاح في شائك ، وراء في رأي[1] ، وآبار في أبْآر ومنه في غيرهما : « رعملى » في « لعمري » . وذو الواو أمكنُ فيه من ذي الياء .

قال أبو حيّان : دليل ذلك الاستقراء ، فأكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو : شاك ، وهار ، ولاث [2] ، وأيْنُق ، كما أنّ انقلاب الألف عن الواو أكثر من

(١) ط فقط : « ورائي في رائي » تحريف . الصواب من أ ، ب ، والتسهيل ٣١٦ .

(٢) في النسخ الثلاث : « لات » بالتاء . تحريف صوابه من الممتع ٢:٦١٦ . ولاث بالثاء أصلها =



انقلابها عن الياء حتى أنّا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها: ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء؟ حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو، ودليل ذلك الكثرة.

والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلوّ الآخر على العين، أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام، وتحت ذلك صورتان: الأولى: أن يكون الآخر لاماً، والمتلوّ عيناً كراء في رأى [1]، وهار في هائر [2]، والأوالى في الأوائل، والأيامي جمع أيم، وأصله: أيايم بوزن: قبائل.

الثانية: أن يكون الآخر حرفاً زائداً، والمتلوّ غير عين كقولهم في جمع تَرْقُوَة [3]: تراقي، وهو مقلوب من التّراقي، فالواو زائدة في تَرْقُوة، والقاف لام الكلمة، لا عين.

ومثال تقديم متلو الآخر على العين: الحوباء وهي النفس. الأصل: حبواء، قدمت اللام وهي الواو التي هي متلوة للآخر على الياء، وهي عين الكلمة، فوزنها: فلعاء، والدليل على أنه مقلوب قولهم: حابيت الرجل: إذا أظهرت له خلاف ما في حوبائك.

ومثال تقديم العين على الفاء: أَيس من يَئِس، وأيْنق في أنوق جمع ناقة.

ومثال تأخير الفاء عن العين واللام [٢/٢٢٥] حادي، أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه: عالف.

ومن تقديم اللام على الفاء: أشياء في مذهب سيبويه أصلها: شيئاء نحو: طَرْفاء،

= لائث، لأن لائثاً من لاث يلوث. وفي القاموس: نبات لائث، ولاثٌ، وليِّث: التف بعضه ببعض.

(١) ط فقط: «رئي» تحريف أشرت إليه آنفاً.

(٢) ط فقط: «هائرى». تحريف.

(٣) مقدّم الحلق في أعلى الصدر حيثما يترقّى فيه النفس.



وحَلْفاء [١] بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها : لفعاء .

ومذهب [٢] .

ويعرف القلب بأشياء :

أحدها : الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين ، فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمري ورَعْملي .

الثاني : الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء ، وكما في شوايع ، وشواعي ، فإنه يقال : شاع يشيع فهو شائع ، ولا يقال : شعي يشعى فهو شاع ، فعلم أن شوائع [٣] هو الأصل ، وشواعي مقلوب منه .

الثالث : الصحّة ، وعدم الإعلال كما في أيس ، إذ لو لم يكن مقلوباً من يئس

---

(١) أ « خلفاء » بالخاء، ب : « علفاء » بالعين واللام . كلاهما تحريف صوابه من ط . والطرفاء : شجر ، والحلفاء : نبت .

(٢) بعد قوله : « ومذهب » إلى قوله : « ويعرف القلب » بياض بالنسخ الثلاث ، وقد أشار إلى هذا البياض مصحح ط ، فذكر في الهامش ما نصه :

« وهذا البياض الذي في الأصل متروك لمذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها : « أفعلاء » كما تقول : هيّن وأهوناء إلاّ أنه كان في الأصل : أشيئاء كأشيعاع ، فاجتمعت همزتان بينهما ألف ، فحذفت الهمزة الأولى تخفيفاً كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها : « أفعاء » .

وقال الفراء : أصل شيء : شيّىء على مثال : شيّع فجمع على أفعلاء مثل : هيّن وأهيناء وليّن وأليناء ، فقالوا : أشياء ، فحذفوا الهمزة الأولى ، وهذا راجع إلى قول الأخفش ، وقال الكسائي : وزن أشياء : أفعال كفرْخ وأفراخ ، وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال ، لأنها شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات . وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه أن يصرف أسماء وأبناء .

(٣) ط : « شواع » . تحريف .



لوجب إعلاله ، وأن يقال : آس لتحرك الياء ، وانفتاح ما قبلها ، فتصحيحه دليل على قلبه .

قال أبو حيّان : وإنما ادعى فيه القلب دون الشّذوذ ، لأن باب القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ .

الرابع (١)

فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً ، والآخر مقلوباً منه بدليل ، فكلا التأليفين أصل نحو : جبذ ، وجذب ، فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا : جبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ ومجبوذ ، وقالوا : جذب يجذب جذباً فهو جاذب ، ومجذوب .

قال أبو حيان : فإن قلت ما فائدة القلب، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد ، قلت : الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع .

(١) بعد قوله : «والرابع» بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : فإن لم يثبت .
ولعل هذا الرابع المشار إليه ما ذكرته كتب الصرف وهو أن يترتب على عدم القلب وجود همزتين في الطرف وذلك في كل اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام كجاء وشاء ، فإن اسم الفاعل منه على وزن : فاعل والقاعدة أنه : متى أُعلّ الفعل بقلب عينه ألفاً أعل اسم الفاعل بقلب عينه همزة ، فلو لم نقل بتقديم اللام في موضع العين لزم أن ننطق باسم الفاعل من جاء : جائئ بهمزتين ، ولذا لزم القول بتقديم اللام على العين بدون أن تقلب همزة فنقول : جائي بوزن فالع ، ثم يعل إعلال قاض ، فيقال جاءٍ بوزن فالٍ .



الإدغـــام

(ص) : الإدغام هو قسمان : الأول في المثلين ، ويجب إنْ سكن [١] الأول غير هاء سكت ، ولا همزة منفصلة عن الفاء[٢] ، ولا مدّة في آخر ، أو مبدلة دون لزوم ، أو تحركاً في كلمة إن لم يصدر ، أو لم يوصلا بمدغم ، أو ملحق ولا زيد أحدهما له ، ولا عرض تحريكهما ، ولا كانا واوين طرفين ، ولا في اسم. قيل : أو فعل وازن ، أو صدره فَعَلاً ، أو فُعَلاً ، أو فُعُلاً ، أو فِعَلاً .

(ش) : قال أبو حيان : الإدغام : هو آخر ما يتكلّم فيه من علم التصريف وهو في اللغة : الإدخال ، ويقال : الادّغام ، وهو افتعال ، وهي عبارة سيبويه ، وعبارة الكوفيين الإدغام : إفعال .

وفي الاصطلاح : رَفْعُك اللّسان بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إيّاه بهما وضعاً واحداً ، ولا يكون إلاّ في المثلين والمتقاربين .

وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل ، وإلاّ فلا إدغام إلاّ إدغام مِثْل في مِثْله ، ألا ترى أن المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنه إدغام مثلٍ في مِثْل [٣] .

---

(١) ط فقط : « إن يسكن » بالياء .

(٢) أ : « عن ألف » . تحريف .

(٣) ط : « مثل ما في مثل » بزيادة « ما » .



والإدغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها ، وذلك لثقلها : ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء ، ألا ترى إدغامهم : ردَّ ، وفكهم : شَرَر .

وبدأ بإدغام المثلين كما هو عادة المصنفين في التعريف ، وهو واجب بشروط : أن يُسَكّن الأول نحو : « اضْرِبْ بَكْراً » . ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو : « ماليه هلك » [1] فإنها إذا وصلت ينوي الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، فيتعيّن الفكّ .

قال أبو حيان : ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ، ولم يدغموها إلاّ رواية عن ورش بالإدغام وهو ضعيف من جهة القياس .

ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو : اكلأْ أحمد . أما الهمزة المتّصلة بالفاء فيجب إدغامها نحو : سآل ، ولآل .

ولا مدة في آخر بخلاف نحو : « يعطى [2] ياسر » « ويغزو واقد » ، فلا يدغم مثل هذا ، لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام مع ضعف الإدغام . فلو كان حرف لين فقط وجب الإدغام نحو : « أخشَيْ » [3] ياسراً ، و « اخشَوْا واقداً » ، و « كي يقوم » « واو واقد » [4] .

ولو كانت المدة ليست في آخره وجب الإدغام نحو : مَغْزوٌّ أصله : « مَغْزُوْوٌ » على وزن مفعول [٢٢٦/٢] فالأولى مدّة وليست في آخر ، وقد أدغمت . واحتمل فيه

(١) سورة الحاقّة : ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) أ : « حبطى » مكان : « يعطى » . تحريف .

(٣) من قوله : « اخشى ياسراً » إلى قوله : « نحو مغزو » سقط من أ .

(٤) أ : « ولو وقد » ط : « ولوا واقدا » كلاهما تحريف والصواب : « واو واقد » انظر الممتع : ٢ : ٦٥٤ .



ذهاب المدّ لقوّة الإدغام .

ولا مدةً مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو : قُووِل مبنيّاً للمفعول من قاول ، فلا تدغم ، لأنّه حرف مدٍّ لا يلزم ، كما أن « يغزو واقد » حرف مدّ لا يلزم ، ألا ترى أنك تقول في بنائه للفاعل : « قاول » فيزول حرف المدّ كما يزول في : « لم يغز واقد » ، فان كانت مبدلة من غيرها [1] ، ويلزم فيها البدل أُدْغم نحو : أوّب مثل « أبلم » [2] من الأوب ، والأصل : أأوب ، أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واواً ، وهو يدلّ على جهة اللزوم ، فأدغمت في الواو .

وإن تحرّك المثلان وجب الإدغام بشروط :

أن يكونا في كلمة كرَدَّ ، وظَلَّ بخلاف ما إذا كانا في كلمتين ، فالإدغام جائز أو واجب كما سيأتي .

وألاّ يتصدّرا [3] بخلاف نحو : دَدِن .

وألا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو ردّد يُردّدُ فهو مُرَدَّد [4] فلا يدغم لأن فيه إبطالاً للإدغام الذي قبله .

وألا يسبقهما مزيد الإلحاق بخلاف نحو : « ألندد » ، و « ألنجج » [5] ، فإن نونهما ، وجيم « ألنجج » زيدت لأجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام ، لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسفرجل .

---

(١) ط فقط : « من غير هاء » . تحريف .

(٢) أ ، ط مثل : « أبكم » بالكاف . تحريف صوابه من ب . والأبلم : غليظ الشفتين وهمزته مثلثـة .

(٣) ط : « وألاّ يصدر » بدون ألف التثنية ، تحريف .

(٤) أ : « ردّ يردّ فهو مردود » .

(٥) الألنجج : عود البخور .



وألاّ يكون أحدهما ملحقاً بخلاف نحو : قردد ، فإنه لو أدغم بطل الإلحاق بجعفر .

وألاّ يكون تحريك ثانيهما عارضاً . بخلاف نحو : لن يُحْيِيَ ، وارْدُدِ القوم .

وألاّ يكونا واوين طرفين (١) . . . . .

وألا يكونا في اسم موازن بجملته ، أو صدره فَعَلاً بفتح الفاء والعين أو فُعَلاً بضم الفاء ، وفتح العين ، أو فُعُلاً بضمهما ، أو فِعَلاً بكسر الفاء ، وفتح العين .

مثال الأربعة في الموازن بجملته : طَلَل ، وصفَف ، وذُلُل ، وكِلَل (٢) ، وفي الموازن بصدره فقط : شَجَجَى (٣) للعقْعق ، وخُشَشَاء لعظم في أصل الأذن ، وحُمَمَة لقطعة الفحم (٤) وقُرُرَة للاّزق بأسفل القدر .

* * *

(ص) : وتنقل حركته لساكن يقبلها ، فإن التقيا في كلمتين ، ولا مانع أو كانا ياءين لازماً تحريك ثانيهما ، أو تاءين كاستتر ، وتتجلى فجائز فإن أدغم الأخير ألحق الوصل ، ويجوز فيه حذف تاء وهي الثانية في الأصح .

---

(١) بعد قوله : « واوين طرفين » بياض بالنسخ الثلاث إلى قوله : « وألاّ يكونا في اسم موازن » .

(٢) جمع : كِلّة بكسر فتشديد : ستر رقيق .

(٣) ب ، ط : سحح » بسين وحاءين مهملتين ، وقد علق المصحح في هامش ط فقال : « هكذا رسم في الأصل المطبوع منه » : وفي غيره هكذا : « عحر » .
وفي أ : « لححر » بلام وحاءين مهملتين . وقد وقفت بحمد الله إلى تصويبها وهي : «شجَجَى » .
وفي القاموس : « شجج » قال : شججى كجمزى : العقعق ، والعقعق : طائر أبيض بسواد أو بياض .

(٤) أ ، ط : كقطعة اللحم . تحريف .
صوابه من ب وكتب اللغة .



(ش) : إذا كان المدغم متحركاً ، فإمّا أن يكون ما قبله متحرّكاً ، أو ساكناً ، إن كان متحرّكاً بقي على حركته ، وسكن ذلك الحرف المدغم ، وأدغم فيما بعده وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم ، وأدغم نحو : يَرُدّ ، ويَفِرّ ويَمُدُّ ، ومقرّ، الأصل : يَرْدُدُ ، ويَفْرِرُ ، ويَمْدُدُ ، ومَقْرَر ، نقلت الضمّة والكسرة والفتحة إلى الحرف السّاكن حذراً من اجتماع ساكنين : ذلك الحرف ، والحرف المدغم ، فإنه سكن لأجل الإدغام .

فإن كان الساكن الذي قبله حرف مَدّ ألفاً ، أو واواً ، أو ياء تصغير لم ينقل إليه نحو : راد ، وحاد ، وعود ، ودُوَيّبة ؛ لأن أصل وضع حرف المدّ عدم الحركة خصوصاً الألف ، فإن تحريكها غير ممكن .

فإنْ التقى المثلان المتحرّكان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو : « إنّ الله هو الرَّزّاق » (١) ما لم يكن مانع ، فإنه يمنع الإدغام ، بأن كانا همزتين نحو : قرأ أبوك ، فإن العرب تنكبت عن إدغام الهمزة إلا عيناً .

أو ولياً ساكناً غير لين فيما قاله البصريّون ، وجزم به ابن مالك في « التسهيل » وتعقّبه أبو حيان بأن أبا عمرو قرأ بالإدغام في مثل ذلك نحو : « الرعب بما » (٢) « خذ العفو وأمر » (٣) « من اللّهو ومن التّجارة » (٤) . « وهو وَاقعٌ بهم » (٥) « الشمس سراجاً » (٦) . « شهر رمضان » (٧) . « عن أمر ربهم » (٨) . « ذكر رحمة » (٩) .

---

(١) سورة الذاريات ٥٨ .
(٢) سورة آل عمران ١٥١ .
(٣) سورة الأعراف ١٩٩ .
(٤) سورة الجمعة ١١ .
(٥) سورة الشّورى ٢٢ ، وفي ط : « فهو واقع بهم » بالفاء . تحريف .
(٦) سورة نوح ١٦ .
(٧) سورة البقرة ١٨٥ .
(٨) سورة الذاريات ٤٤ .
(٩) سورة مريم ٢ .



« البحر رهوا » [١] « ومن خزي يومئذ » [٢] . « فهي يومئذ » [٣] .

قال روى جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين . والّذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقاة ، ومنهم علماء بالنّحو كأبي محمد اليزيدي وغيره ، فوجب قبوله ، وإن لم يجزه البصريّون غير أبي عمرو ، فأبو [٤] عمرو رأس في البصريين ؛ ولم يكن ليقرأ إلا بما قُرىء [٥] ، لأن القراءة سنة متبعة ، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب ، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو ، وأما عدم الجواز فلا نقول به . اهـ .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثّاني منهما نحو : حَيِيَ ، وعَيِيَ ، وقد قرىء به « ويَحْيى من حَيِيَ عن بينة » [٦] « ومن حيَّ » بالإدغام والإظهار . وفي « الإيضاح » [٧] : أن الإظهار أكثر في كلامهم .

فإن كان تحريك الياء الثانية عارضاً نحو : لن يحيِيَ ، لم يجز إلا الإظهار فقط .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نحو : « استَتَر » ، [٢٢٧/٢] و « اقْتَتَل » ، وحينئذ تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها ، وهو السين والقاف ، فتذهب همزة الوصل لحركة أوّل الفعل ، فيقال : ستّر ، وقتّل ، وحركة التاء فتحة ، فيفتح أول الفِعْل ، ويجوز كسره ، فيقال : سِتّر ، وقِتّل .

---

(١) سورة الدخان ٢٤ . (٢) سورة هود ٦٦ .

(٣) سورة الحاقة ١٦ .

(٤) من قوله : « فأبو عمرو رأس » إلى قوله : « وأما عدم الجواز » سقط من أ .

(٥) ب ، ط : « إلا بما قرأ » ببناء الفعل للمعلوم .

(٦) سورة الأنفال ٤٢ .

(٧) في ب فقط : « الإفصاح » مكان : « الإيضاح » .



قال أبو حيّان : وهذه الكسرة ليست منقولة [١] ؛ إذ لا كسرة في التّاء المدغمة ، وإنما ذلك لأجل أنهم لما سكّنوا التاء لإدغامها في التاء ، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين ، وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء .

ويقال في المضارع على لغة الفتح : « يَسَتّر » ، وفي الوصف [٢] : « مُسَتّرٌ » و « مُسَتَّرٌ » بفتح السين . وعلى لغة الكسر : يَسِتّر ، ومُسَتّرٌ ، ومُسِتّرٌ بكسرها .

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول [٣] فعل مضارع بنحو : تَتَجلّى ، وتَتَظاهر ، وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام . فيقال : اتّجلّى ، واتّظاهَرَ .

ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً، فيقال: تَجلّى [٤] ، وتَظَاهَر .

وهل المحذوف الأولى ، أو الثانية ؟ قولان : أصحهما الثاني ، وهو مذهب سيبويه والبصريين . وقال الكوفيون بالمحذوف الأولى ، وهي حرف المضارعة .

* * *

(ص) : فإن سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك ، وكذا أفْعِل تعجباً خلافاً للكسائيّ ، أو لجزم أو بناء جاز ، فإن لم يُفَكّ حرّك الثّاني بالفتح مطلقاً ، أو ما لم يله ساكن ، فبالكسر ، أو بالكسر مطلقاً أو بالإتباع لفائه [٥] ما لم يله ضمير فبحركته ، أو ساكن فبالكسر لغات .

---

(١) كلمة : « منقولة » سقطت من أ .

(٢) من قوله : « وفي الوصف » إلى قوله : « يكسرها » سقط من أ .

(٣) أ : « أو » مكان : « أول » . تحريف .

(٤) ط فقط : « تجل » . تحريف .

(٥) أ : « لعائد » مكان : « إلفائه » . تحريف .

(ش) : إذا سكن المدغم لاتصاله بالضّمير المرفوع وجب الفكّ نحو : رددت ، ورَدَدْنَا ، ورَدَدْتِ ، ورَدَدْت ، ورَدَدْتما ، ورَدَدْتُم ورَدَدْتُنّ [١] .

ويجب الفك أيضاً إذا سكن في أَفْعِل للتعجّب عند الجمهور نحو : أشدد بحمرة زيد .

١٨١٦ — * وأحْبِب إلينا أن تكون المُقدّما [٢] *

وذهب الكسائي : إلى أن أفعل في التعجّب يدغم ، فيقال : أحِبّ بزيد .

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك ، وهو لغة الحجاز [٣] والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض ، فيقال : لم يَرْدُدْ ، ولم يَرُدّ ، واردُدْ ، ورُدّ ، فإن فكّ فواضح ، وإن أدغم حرّك الثاني من حرفَيْ التّضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين ، وفي كيفية تحريكه لغات .

أحدها : أنه يُحرّك بالفتح مطلقاً سواء وليه ضمير نحو : رُدّه ولم يَرُدّه ، ولم يَرُدّها أم ساكن نحو : رُدّ المال ، ولم يَرُدّ المال أم لا نحو : رُدّ ولم يَرُدّ .

الثانية : أنّه يحرك بالفتح في الحالة الأولى ، والثالثة دون الثانية وهي ما إذا وليه ساكن ، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين [٤] ، فيقال : رُدِّ المال ، ولم يَرُدِّ ابنُك .

الثالثة : أنه يحرّك بالكسر مطلقاً [٥] في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين .

---

(١) قيل أصله : « ردد تُمْنَ » فقلبت الميم نوناً ، وأدغمت النّون في النّون . انظر تصريف العزى ٩ في تصريف : « نصر » وإسنادها إلى الضمائر .

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤٨ .

(٣) « وهو لغة الحجاز » سقط من أ .

(٤) « فيقال : رد المال ، ولم يرد ابنك » سقط من أ .

(٥) في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين سقط من أ .



الرابعة : انه يُحرّك بأقرب الحركات إليه نحو : رُدُّ ، وفِرِّ ، وعَضَّ إلا مع ضميري المؤنث والمذكّر الغائبين ، فيحرّك بحركة الضمائر ، نحو : عضُّهُ ، وردَّها ، وإلا فما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها ، فيكسر نحو :

١٨١٧ — * فغضِّ الطّرف [١] *

ورُدِّ ابنك .

* * *

(ص) : الثاني في المتقاربين ، ويتوقف على مخارج الحروف ، فالأصح أنها تسعة وعشرون [٢] ، وأسقط المبرد الهمزة ، وأن مخارجها ستة عشر تقريباً ، فأقصى الحلق للهمزة ، والألف ، والهاء . قال المهدويّ : مرتبات ، وغيره : في رتبة .

وقيل : الهمز أول ، وقيل بعد الهاء ، وقيل : لا مخرج للألف .

ووسطه للحاء والعين . قيل هكذا ، وقيل : عكسه .

وأدناه للغين والخاء ، وفيه القولان ، وأقصى اللسان وما فوقه للقاف ، وما يليه للكاف ، ووسطه للشين ، والجيم ، والياء .

وقدم أبو حيان : الجيم . والخليل : لا مخرج للياء .

وأول حافتيه ، وما يليهما من الأضراس للضّاد ، وهي من الأيسر أقيس . وقيل : تختص به ، وقيل : بالأيمن ، ولا ينطق بها .

وبالخاء [٣] غير العرب .

---

(١) قطعة من بيت جاء على النحو التالي :

فغض الطرف إنك من نُمَــير   فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وقائله جرير ديوانه ٧٥ .

(٢) أي عدد الحروف لا مخارجها .   (٣) أ فقط : « بالخاء » .



وما دون طرفه لمنتهاه ، وما فوقه للام [(١)] ، وما دونه [(٢)] ، وفوق الثنايا للنون ، والراء ، وهي أدخل في ظهره [(٣)] . وقال قطرب ، والجرميّ ، وابن دريد : مخرج الثلاثة واحد .

وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء ، والدّال ، والتّاء [(٤)] .

وما بينه وبين الثنايا للزّاي ، والسين ، والصاد ، وهي الصّغير .

وما بينه وما بين أطرافها للظاء ، والذال ، والثاء .

وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء .

وما بين الشفتين للباء والميم والواو [(٥)] .

وقال الخليل : لا مخرج للواو ، والمهدوى [(٦)] لها مخرج على حدة .

ولها فروع حسنة [(٧)] : همزة مسهلة . وغنة مخرجها الخيشوم . وألف إمالة وتفخيم وشين كجيم وصاد [٢٢٨/٢] كزاي .

وغيرها قبيحة [(٨)] ، والمهموسة : « سكت فحثّه شخص » . والشديدة : « أجِدُك تُطْبِقُ » .

---

(١) تعبير التسهيل : ٣١٩ « وما دون حافته إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى للاّم » .

(٢) في التسهيل ٣١٩ : « وما بين طرفة » مكان « وما دونه » .

(٣) أي في ظهر اللسان كما في التسهيل ٣١٩ .

(٤) من قوله : « وما بينه وبين الثنايا » إلى قوله : « وباطن الشفة السفلى » سقط من أ .

(٥) هذا النصّ منقول من التسهيل ٣١٩ ولم يشر إليه السّيوطي .

(٦) أحمد بن عمّار : أبو العباس المهدوىء المقرىء النحوي المفسر مات ٤٤٠ .

(٧) أي لهذه الحروف فروع تستحسن .

(٨) أشار إلى هذه الحروف القبيحة التسهيل : ٣٢ .



والمتوسطة : « ولينا عمر »[١] .

والمطبقة : ص . ض . ط ، ظ .

والمستعلية : « فظ خص ضغط » . والمذْلَقَة : « مربنفل » .

وغيرها مجهورة رخوة منفتحة منخفضة مصمتة على الترتيب .

والقلقلة[٢] : « قطب جد » . وقيل : التاء بدل الباء .

واللّيّنة : « واي » وهي والهمزة معتلة ، وقيل : هي صحيح ، وقيل : شبه المعتل .

والمنحرف : اللام . قيل : والراء ، وهي المكرر . والمهتوت : الهمزة . والهاوي : ما لا مخرج له .

ولا تدغم حروف : ضوى شفر في مقارب .

وجوز قوم إدغام الراء في اللام ، وهو الأصح ، ولا صغير في يده ، ولا حلقي في « ادخل » إلا الحاء في العين ، ولا ما يؤدي إلى لبس .

وأمّا غير ذلك فيجوز بقلب الأوّل مثله ، فالهاء ، والعين في الحاء . والخاء في الغين . والباء في الميم[٣] . والقاف في الكاف . وعكسهما والجيم في الشين . والتاء والطاء ، والظاء ، وشركاؤهما في بعضها ، وفي الصفيرية ، وفي الجيم ، والشين ، والضاد ، والفاء، واللام في : ت . ث . د . ذ . ر . ز . س . ش . ص . ض . ط . ظ . ن ، فإن كانت تعريفية فوجوباً ، والنّون الساكنة بغنّة في حروف « ينمو » ، وبدونها في الراء ، واللام ، وتظهر عند الحلقية ، وتخفى مع البواقي ، ومر قلبها مع الباء .

---

(١) في التسهيل ٣١٩ : « لم يروعنا » . وفي أ : « لن عمرو » . تحريف .

(٢) ط : « القلقة » . تحريف .

(٣) « والباء في الميم » سقطت من أ .



(ش) : القسم الثاني من الإدغام : إدغام المتقاربين ، وذلك يتوقّف على بيان مخارج الحروف .

ومخرج الحرف : هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف . وتقريب معرفته أن يسكّن الحرف ، ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصّل إلى النطق به ، فيستقر اللسان بذلك في موضعه ، فيتبيّن مخرجه .

وهذه المخارج هي من آخر الصّدر ، وما يليه من الحلق والفم إلى الشّفتين وإلى الخيشوم .

والحروف تسعة وعشرون . قال أبو حيان : ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة فزعم المبرّد : أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة ، فكأنها عنده من قبيل الضبط ، إذ لو كانت حرفاً لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف .

وردّ بأنها لو لم تكن حرفاً لكان مِثْلُ : أحد ، وأهل [١] على حرفين ، وهو باطل ، لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف . وأما كونها لا شكل لها ، فلأنها روعي فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت ألفاً .

[مخارج الحروف]

والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه والأكثرين .

وذهب الجرميّ، وقطرب ، والفرّاء ، وابن دُريد ، وابن كيسان على خلاف عنه : إلى أنها أربعة عشر مخرجاً .

وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء ، فهو عند هؤلاء مخرج واحد ،

---

(١) ط فقط : « وأجل » .



وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج . وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب . وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً على حدة . وعبارة المتن في بيان المخارج بيّنة ، ولا يحتاج إلى إعادتها في الشرح ، فلنقتصر على ما يحتاج إلى التّنبيه عليه .

قولي : وقيل : الهمزة أوّل ، أي ، والألف ، والهاء بعدها ، كلاهما في رتبة ، وليست واحدة أسبق من الأخرى ، وبهذا يفارق القول الأول وهذا رأي الأخفش . والمراد بالأول رتبة : الأدخل في الصدر ، والذي رجّحه أبو حيان أن رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء .

قال : والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها ، ولا توجد في كلام غيرها .

والعين مما انفردت بكثرة استعمالها ، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم ، ومفقودة في كلام كثير منهم .

قال : والضّاد أصعب الحروف في النطـــق . ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم .

قال : والضّاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم .
وذهب الخليل : إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه .

ومعنى شجرية : خارجة من شجر الحنك ، وهو ما يقابل طرف اللسان .

وقال الخليل : الشجرة : مفرج الفم أي منفتحه . وقال غيره: وهو مجتمع اللّحيين عند العنفقة .

وعلى رأي الأولين قال أبو حيان : خروج الضاد من الجانب الأيسر عند الأكثر ، والأيمن عند الأقل . ويحكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه كان يخرجها من الجانبين معاً . وقال الصّيمري : بعض الناس يخرجها من اليسرى ،وبعض الناس يسهل



عليه إخراجها من الجهتين معاً . قال : وكلام سيبويه أيضاً يدل على أن الضّاد تكون من الجانبين .

وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة : إلى أن الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو علي بن أبي الأحوص [١] : يتأتى [٢٢٩/٢] إخراج اللاّم من كلتا حافتي اللسان : اليمنى واليسرى إلا أنّ إخراجها من حافته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن .

وقال سيبويه : الراء أدخل من النّون في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام . وقال محمد القيرواني صاحب « الرعاية » : اختلاف مخرج اللام ، والراء ، والنون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان ، وهو مخرج الشين والجيم والياء ، ولم يجعل ثلاثة مخارج ، بل جعل مخرجاً واحداً ، فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك .

وقال ابن أبي الأحوص : ما ذهب إليه سيبويه من أنها ثلاثة [٢] مخارج هو الصّواب ، لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها .

قال ابن أبي الأحوص : والصّاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها ، وهي قليلة في لغة بعض العجم ، ومفقودة في لغة كثيرٍ منهم وسميت حروف الصّفير [٣] ...

---

(١) الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز بن محمد الإمام أبو عليّ بن أبي الأحوص القرشيّ الفهريّ . له شرح الجمل ، مات ٦٧٩ .

(٢) كلمة : « ثلاثة » سقطت من أ .

(٣) « وسميت حروف الصفير » سقطت من أ ، والكلام متصل . وفي ب ، ط بعدها بياض إلى قوله : وقال أبو حيان .

وعلة التسمية بحروف الصفير كما قال ابن يعيش ١٠ : ١٣٠ ما نصه : « لأن صوتها كالصفير ، لأنها تخرج من بين الثنايا ، وطرف اللسان ، فيحضر الصوت هناك ، ويصفر به » .

وقال أبو حيان : فَصل المهدويّ الواو من الياء ، والميم ، وجعل لها مخرجاً على حدة ، فقال : الواو تهوى حتّى تنقطع إلى مخرج الألف .

وأمّا الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء ، فالهمزة المسهّلة فرع المحققة ، والغُنّة فرع النون . والخيشوم الذي تخرج منه (١) هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى ، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ، ولكل ميم ساكنة ، فإنك لو أمسكت بأنفك لم تتمكّن من خروج الغنّة .

وقال أبو عمرو الصيرفي : الغُنّة : صوت مركب في جسم النون ، ومخرجه من الخيشوم ، وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر ، وألفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم .

والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة . والصّاد التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة . والهمزة المسهّلة عند سيبويه حرف واحد ، وعند أبي سعيد ثلاثة أحرف : بينها وبين الألف ، وبينها وبين الواو ، وبينها وبين الياء .

قال أبو حيان : وكلا القولين صواب ، لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التّسهيل فهي حرف واحد ، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاصّ كانت ثلاثة أحرف .

ويعبّر عن الهمزة المسهلة بهمزة بَيْن بَيْن ، ومعناه : أنها ضعيفة ليس لها تمكّن المحققة ، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها . قال عبيد بن الأبرص :

١٨١٨ — نحمي حقيقتنا وبعـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا (٢)

قال أبو الفتح : أي يتساقط ضعيفاً غير معتدّ به .

وألف التفخيم هي التي بين الألف والواو ، وقال سيبويه كقول أهل الحجاز :

---

(١) ط : الخيشوم الذي تخرج من هذه الغنة » تحريف .

(٢) ديوانه : ١٣٦ .



الصّلاة والزّكاة ، والحياة . ولذلك كتبت هذه بالواو .

وقال ابن خروف : الألفات أربع : ألف الطبيعة المعتادة ، وألف الإمالة وألف التفخيم ، والألف التي بين اللّفظين في مثل : الأبرار . قال : ومن ألف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ، ففتحت هي واللام قبلها .

والشّين كالجيم كقولهم في أشدق : أجدق بيْن الشّين والجيم .

والصاد كالزاي هي التي يقل همسها قليلاً ، فيحدث فيها بذلك جهرٌ ما كقولك في « مصدر » : « مزدر » ، قال سيبويه : فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين .

وأما الفروع التي تستقبح ، وهي التي لا توجد في لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن في قراءة ولا شعر فهي كاف كجيم يقولون في كمل : جمل ، قال ابن دريد : وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد . وجيم ككاف يقولون : رجل : ركل فيقربونها من الكاف .

وجيم كشين ، وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال ، وتاء نحو قولهم في الأجدر : الأشدر ، وفي اجتمعوا : اشتمعوا .

قال أبو حيان : فإن قلت : ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عُدّت هذه مستقبحة ، وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضّعيف من الحرف القويّ في جعلهم الشّين كالجيم ، فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك أن الجيم حرف شجريّ من وسط اللسان ، مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قويّ بجهره وشدّته . والشّين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته ، واستفاله ، وفيه بعض قوة لتفشّيه ، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسناً ، وكان تقريب الجيم منه مستقبحاً ، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزايّ [٢٣١/٢] لهذا المعنى .



وصاد كسين « ك« سابر » في « صابر » .

وطاء كتاء نحو : « تال » في طال ، وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً لفقد الطّاء في لسانهم .

وظاء كثاء نحو : ثالم في ظالم .

وياء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم ، وتارة يكون لفظ الباء [1] أغلب نحو : « بلخ » ، و « أصبهان » .

وضاد ضعيفة نحو : أضَرْ في : أثر ، يقربون الثاء من الضاد ، كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة .

قال أبو حيّان : وفيه نظر . وقال أبو عليّ : الضاد الضّعيفة إذا قلت : ضرب ولم تُشْبع مَخْرجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن تخفف ، وتختلس، فيضعف إطباقها .

قال أبو سعيد: وأظن الذين تكلّموا بهذه الأحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم. وسين كزاي . وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف ، فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفاً .

[ألقاب الحروف]

وأما ألقاب الحروف فذكرها النّحويون لفائدتين :

إحداهما لأجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما ، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك .

والثانية : بيان الحروف العربيّة حتّى ينطق من ليس بعربيّ بمثل ما ينطق به العربيّ ،

(١) أ ، ط : « الفاء » مكان : « الباء » تحريف ، صوابه من ب .



فهو كبيان رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، فكما أن نصب الفاعل ، ورفع المفعول لحن في اللغة العربية . كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها .

وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها ، وجرى النفس معها حتّى ضعفت فخفي النطق بها .

والهمس لغة : هو الصوت الخفيّ . وضدّها المجهورة : وهي ما أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النّفس أن يجري معه حتّى ينقضي الاعتماد ، ويجري الصوت . والشدة : امتناع الصوت أن يجري في الحرف .

والفرق بين المجهور والشديد : أن المجهور يقوّي الاعتماد فيه ، والشديد يقوّي لزومه في موضعه .

والرخاوة : جري الصّوت في الحرف . والتوسّط : بين الشدة والرخاوة (١) .

وسميت المطبقة لإطباق اللّسان فيها على الحنك عند اللفظ بها ، وضدّها : المنفتحة ، لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك عند النطق بها (٢) والانفتاح ضد الانطباق .

وسُمِّيت المستعلية لأن اللسان يعلو إلى الحنك عند النطق بها ، فينطق الصوت مستعلياً بالريح .

وضدها : المنخفضة ، ويقال : المتسفّلة ، لأن اللسان لا يستعلي عند النّطق بها إلى الحنك ، بل يتسفل بها إلى قاع الفم عند النطق .

وسميت المذلقة لأنها من طرف اللّسان والفم ، وطرف كل شيء ذلقه .

وضدّها : المصمتة لأنها أصمتت فلم تدخل في الأبنيةِ كلّها .

قال الأخفش : أصمتت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت

---

(١) ط : « الرخاء » .

(٢) « عند النطق بها » سقطت من ط .



خماسيّة فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذلقة أو الألف . ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسيّة .

وسميت أحرف القلقلة ، لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها . والقلقلة : شدة الصوت .

وسمِّيت المعتلّة ، لأن الإعلال والانقلاب لا يكون إلاّ في أحدها .

ومن قال : الهمزة حرف صحيح ، قال : لأنه يقبل الحركات الثّلاث . ومنهم من يقول : إنها حرف مشبه بحروف العلّة . قال أبو حيّان : وهذا حسن .

وسمّى اللام منحرفاً . وزاد الكوفيّون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف ، قالوا : لانحرافهما عن مخرج النون .

وقال بعضهم : وصفت اللام بالانحراف ، لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها ، وعن صفتها إلى صفة غيرها .

وقال المهدويّ : سميت بذلك ، لأنها شاركت أكثر الحروف في مخارجها . وقال القيروانيّ : هي من الحروف الرّخوة ، لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدّة .

وسمّى الرّاء المكرّر ، لأنها تتكرّر على اللّسان عند النطق بها ، كأن طرف اللسان يرتعد بها ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد .

وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشدّدة ، أو وقف عليها .

وسمّي الهمز المهتوت من الهت ، وهو عصر الصوت ، لأنها معتصرة كالتهوع أو من الهتّ وهو الحطم والكسر ، لأنّها يعرض لها الإبدال كثيراً فتنحطم وتنكسر .

وسمي الهاوي ، لأنه يهوى في الفم ، فلا يعتمد اللسان على شيء منها .



إذا تقرّر ذلك ، فلا يدغم في المتقارب ضاد ، ولا واو ، ولا ياء ، ولا ميم ولا شين ، ولا فاء ، ولا همزة ، ولا راء ، هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين (١) . وجوز أبو عمرو ، ويعقوب الحضرمي ، واليزيدي من البصريين ، والكسائي والفراء ، وأبو جعفر الراوسيّ (٢) من الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان إدغام الرّاء في اللاّم نحو : « يغفر لمن يشاء » (٣) « واستغفر لهم الرسول » (٤) .

ولا يدغم حرف صفيري ، وهو (٥) [٢٣١/٢] : الصّاد ، والسّين ، والزاي في مقاربة مما ليس صفيريّاً .

ويدغم في مقارب صفيريّ ، فتدغم الصاد في السين وفي الزاي (٦) ، والسين في الصّاد والزّاي ، والزاي في الصاد والسين نحو : فحص سالم . فحص زاهر ، حبس صابر ، حبس زاهر ، أوجز صابر ، أوجز سالم .

وعند إدغام الصاد في السّين ، وكذا كل مطبق أدغم في غيره .

قال أبو حيان : بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغُنّة . في إدغام النون ، وبعضهم يذهبه . وقال سيبويه : كل عربي يرى (٧) إبقاء الإطباق وتركه .

ولا يدغم حرف حلقي في أدخل منه إلا الحاء في العين نحو : « فمن زُحْزِحَ عن

---

(١) ط : « وأكثر النحويون » . تحريف .

(٢) في النسخ الثلاث : « أبو جعفر الراوي » ولعل الصواب « أبو جعفر الرؤاسي » شيخ مدرسة الكوفة محمد بن الحسن بن أبي سارة .

(٣) سورة الفتح ١٤ .

(٤) سورة النساء ٦٤ .

(٥) « وهو الصاد والسّين والزاي » سقطت من أ .

(٦) من قوله : « وفي الزاي » إلى قوله : « وكذا كل مطبق » سقط من أ .

(٧) ب ، ط : « يعني » مكان : « يرى » .



النّار »[١] فلا تدغم الحاء في الهاء[٢] ، ولا الهاء في العين ولا العين ، في الهاء، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصّفات ، لأن الهاء مهموسة رخوة ، والعين مجهورة ، وفيها شدّة .

ولا يدغم من المقارب ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو : أنملة لا يجوز فيها الإدغام ، لأنها لو أدغمت لأوهم أنها من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه ، لأنه لا يدري هل الأصل : أنملة أو أملة لأنّ كليْهما[٣] وزنه أَفْعِله .

وما عدا ما ذكر يجوز فيه الإدغام بأن يقلب الأول حرفاً مثل مقاربه الذي يليه ، ثم يدغم فيه .

مثال إدغام الهاء في الحاء : « أحبه حاتماً » . والعين في الحاء : « اقطع حبلك » . والحاء في الغين : « اسلخ غنمك » ، والغين في الخاء : « ادمغ خلفاً » والقاف في الكاف : « الحق كندة » ، والكاف في القاف : « أمسك قطفا » ، والجيم في الشين « أخرج شطأه »[٤] ، والجيم في التاء : « المعارج تَعْرج » والطاء والظاء ، وشركاؤهما في المخرج وهي : الدال ، والتاء ، والذال والثاء في بعضها ، أي كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم في كلّ واحد من الخمسة الباقية .

مثال الطاء : اربط ظالما ، اربط دارما ، اربط تميما ، اربط ذئبا ، اربط ثابتا .

ومثال الظّاء : عظ طاهرا ، عظ دارما إلى آخره .

ومثال الدال : أبعد طاهراً إلى آخره .

ومثال التاء : أمقت طاهرا إلى آخره .

---

(١) سورة آل عمران ١٨٥ .

(٢) أ : « الحاء في الحاء » . تحريف .

(٣) في النسخ الثلاث : « لأن كلاهما وزنه أفعله » . تحريف .

(٤) سورة الفتح ٢٩ .



ومثال الذال : خذ طاهراً إلى آخره .

ومثال إدغام هذه الستة من الصفيرية : اضبط صابراً . اضبط سالماً ، اضبط زاهرا .

واجعل في الباقي بدل اضبط أيقظ ، أبعد ، أمقت ، خذ ، لبث .

ومثال إدغام هذه الستة في الجيم : اضبط جعفراً، أيقظ جعفراً، أبعد جعفراً، اسكت جعفراً، خذ جعفراً . لبّث جعفراً وفي السين اضبط سالماً ، أيقظ سالماً ، ابعد سالماً ، أسكت سالماً خذ سالماً ، لبث سالماً .

وفي الضاد : اضبط ضمرة وهكذا .

ومثال إدغام الباء في الميم : اصحب مطرا ، وفي الفاء اضرب فاجراً .

ولا تدغم التاء في شيء من مقاربها نصّ عليه سيبويه .

وقد أدغم الكسائيّ الفاء في الباء في : « إنْ نَشَأ نَخْسِف بهم » [١] . قال أبو حيّان : وهو مما انفرد به .

ومثال إدغام لام التعريف وجوباً في الأحرف الثلاثة عشر التّقوى ، الثبوت ، الدار ، الذكر ، الرضوان ، الزبور ، السراج ، الشمس ، الصّبر ، الضياء ، الظهر ، الطهر ، النور .

ومثال إدْغام اللاّم غير التعريفية في هذه الأحرف جوازاً : « هل تنقمون » [٢] هل ثوّب [٣] » . « هل دنا » ، « هل ذهب » ، « هل رضى » ، « هل زار » ، « هل سار » ، « هل شكر » ، « هل صبر » ، « هل ضرب » ، « هل طبع » ، « هل ظفر » ، « هل نصر » .

---

(١) سورة سبأ ٩ .

(٢) سورة المائدة ٥٩ .

(٣) سورة المطفّفين ٣٦ .



والنون الساكنة . ومنها التنوين تدغم بغنة في الياء ، والنون ، والميم والواو نحو : « من يأت[١] » ، « إن نشأ[٢] » ، « مما رزقكم الله[٣] » . « من وال[٤] » . وتدغم بغير غنة في اللام ، والراء نحو : « من ربكم[٥] » ، « من لدنا[٦] » . وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو : « من آمن[٧] » . « من هاد[٨] » ، « من عاد[٩] » ، « من حكيم[١٠] » ، « من غفور »[١١] ، « من خلاق »[١٢] .

وتقلب ميماً عند الباء كما مرّ من الإبدال ، وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة .

(١) طه : ٧٤ .
(٢) سبأ : ٩ .
(٣) المائدة : ٨٨ .
(٤) الرعد : ١١ .
(٥) البقرة : ٤٩ وغيرها .
(٦) الكهف : ٦٥ .
(٧) البقرة : ١٢٦ .
(٨) الرعد : ٣٣ .
(٩) البقرة : ٢٧٥ .
(١٠) فصلت : ٤٢ .
(١١) فصلت : ٣٢ .
(١٢) البقرة ١٠٢ وفي ط : « من خلا » تحريف .



خاتمة في الخط

خاتمة الخط

(ص) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء [الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ، ومن ثَمَّ كتب « ره » ، و « مجيء مه » ، و « رحمه » بالهاء ، وأنا زيد ، والمنون [1] المنصوب دون غيره ، « ولنسفعاً » بالألف ، و « إذن » بالنّون على المختار .

وثالثها : إن عملت فبالألف ، وإلاّ فبالنون . وبنت ، وقامت بالتاء والقاضي بياء ، وقاض بدونها ، وضربه ، ومر به بدون واو وياء. ويكتب المدغم بلفظه إن كان من كلمة واحدة [2] ، وبأصله إن كان من كلمتين ، أو نوناً ساكنة مخفاة أو مبدلة ميماً أو حرف مدّ حذف لساكن يليه غير نون توكيد .

(ش) : الخط : تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها إلاّ أسماء الحروف ، فإنه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو : ق . ن . ص . ج . وكان القياس أن يكتب هكذا [٢/٢٣٢] قاف ، نون ، صاد ، جيم كحاله إذا نطق به ، وكذا بقية أسماء حروف المعجم كتبت مقتصراً على أوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق .

---

(١) ط فقط : « والنون » . تحريف .

(٢) كلمة : « واحدة » سقطت من أ .



وكذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم ، وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها ، فهي أسماء مدلولاتها أشكال خطية ، فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا « ق » ، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطيّة لم يكن للخط دلالة على المنطوق به . ولو اقتصروا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك ، لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف ، وشكل كل حرف حرف غير موضوع ، فاستحال كَتْبُها على حسب النطق ، ولا بد من تقدير الابتداء به ، والوقف عليه ، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف ، وكذلك كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت به عند الوقف ، كـ « ره » ، و « قه » ، و « عه » ، و « لم يره » ، ولم « يقه » ، و « لم يعه » ، و « مجيء به جئت » .

وما يوقف عليه من التاءات بالهاء كرَحْمه ، ونِعمه .

وكتبت بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو : « بنت » ، و « أخت » ، و « قامت » ، و « قعدت » ، و « ذات » و « ذوات » . وما فيه وجهان عند الوقف « كهيهات » ، و « لات » ، و « ثمت » ، و « ربت » ، و « دفن النبات من المكرمات » بالوجهين .

وكتب بالألف ما يوقف عليه بالألف وإن سقطت في الدرج « كأنا » ضمير المتكلم ، والمنون المنصوب أو المفتوح « كرأيت زيداً » ، و « آها » ، و « ويها » ، بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ، ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحذف ، وكذا « إيه » ، و « صه » ، و « مه » . والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو : « لنسفعاً »[1] و « ليكوناً »[2] ما لم يخف لبس ، فإن خيف نحو : اضربن زيداً ، ولا تضربن زيداً

---

(١) سورة العلق ١٥ .

(٢) سورة يوسف ٣٢ .



كتب بالنّون ، ولم يعتبر بحالة الوقف ، لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين ، أو نهيهما في الخطّ .

واختلف في إذن فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها .

قال أبو حيّان في شرحه : وهذا مذهب المازنيّ قال : وذهب المبرّد والأكثرون : إلى أنها تكتب بالنون .

وفصّل الفراء فقال : إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها ، وإن أهملت كتبت بالنون لقوّتها .

وقال ابن عصفور : الصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين إذا الظرفية ، لئلا يقع الإلباس . قال أبو حيان : ولأن الوقف عليها عنده بالنون .

قال : ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه : « وجدت بخط علي بن عثمان بن جني ، حكى أبو جعفر النحاس قال : سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول : أشتهي أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف ، لأنها مثل : إن ، ولن ، ولا يدخل التنوين في الحرف » . أهـ . قلت : وممن صحح كتابتها بالنون الزنجانيّ في شرح الهادي .

وأمّا « كأيّن » فكتبت بالنون قولاً واحداً . قال ابن مالك : وهو شاذ قال أبو حيان : وجه شذوذه : إن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه ، وأي المنوّنة ، فكان القياس يقتضي ألاّ تكتب صورة التنوين بل تحذف خطّاً إلا أنهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التّراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها ، فكذلك أخرجوها في الخطّ عن قياس إخوتها .

قال : وذهب يونس : إلى أنها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية ، وهي لام



الفعل ، فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لأنها « كبائن » من « بان يبين » .

قال : ولو ذهب ذاهب : إلى « أن » اسم بسيط ، فالكاف والنون فيه أصلان ، وهو بمعنى « كم » لذهب مذهبا حسناً ، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل .

وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالقاضي [١] ، وقاضي مكة .

وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض ، ومررت بقاض .

وصلة ضمير الغائب كضربه ، ومر به وضمير الجمع كضربهم ، وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع ، لأنه إذا وقف عليه حذفت الصلة . نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو : اضْرِبُنَّ يا قوم ، واضْرِبِنّ يا هند ، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها [٢] على أختها النون الشديدة ، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها ، واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطّاً ، وإن كانت تعود وقفاً .

ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله [٣] سواء كان مثلاً نحو : ردّ ، ومفرّ واقشعرّ ، أو مقارباً نحو : « ادّارأتم » [٤] ، واطجع الأصل : تدا رأتم واضطجع ، وكان قياسه أن [٢/٢٣٣] يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضعفه بالإدغام [٥] .

---

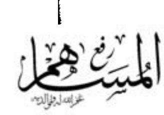
(١) من قوله : « كالقاضي » إلى قوله : «كقام قاض » سقط من أ .

(٢) ط فقط : « حملاً » .

(٣) ط : « لا بأصلها » .

(٤) سورة البقرة ٧٢ .

(٥) في ط : « الأذغا » تحريف .



وأما المدغم من كلمتين ، فيكتب بأصله اعتباراً بالوقف على الكلمة الأولى نحو : من مال ، وكذا النّون الساكنة المخفاة ، أو المبدلة ميماً تكتب نوناً سواء كانت من كلمة نحو : « عنك » ، و « عنبر » أم من كلمتين نحو : « من كافر » ومن بعد .

ويكتب أيضاً بأصله حرف مدّ حذف لساكن يليه نحو : اضربوا القوم واضربي الرجل ، ويغزو الرّجل ، ويرمي القوم ، ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل ، فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو : لم يغز ، ولم يرم ، فلا يكتب .

ويستثنى مما وليه ساكن ما إذا كان السّاكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة ، فإنّ حرف المدّ لا يكتب حينئذ نحو : لتَركبُنَّ يا قوم ولتَركبِنَّ يا هند . الأصل : تركبون ، وتركبين ، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، فالتقت الواو والياء ، وهي ساكنة والنون المدغمة ، وهي ساكنة ، فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطّاً ، كما حذف لفظاً ، ولم تراع فيه المطابقة فالأصل كما راعوا في : اضربوا القوم ، ولم يضربوا الرجل ، ونحوه . والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المدّ ، وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدّدة ، فإنه في حالة الوقف لا يردّ المحذوف ، وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك ، وإن كانت الواو والياء تُرَد في الوقف على ما هي فيه نحو : اضربن يا قوم ، واضربين يا هند .

* * *

(ص) : والهمزة في الأول بالألف ، والوسط ساكنة بحرف حركة متلوّها ومتحركة تِلوْ ساكن بحرف حركتها ، وقد تحذف المفتوحة بعد ألف . واختار ابن مالك والزنجاني ، وأبو حيان : حذفها مطلقاً تلو غير ألف . وقوم : تكتب بألف مطلقاً ، وتلْو متحرك على نحو ما تسهّل ، وتحذف إن تلاها مدٌّ كصورتها عند الأكثر .

وإن تطرقت تلو ساكن حذفت في الأصح ، أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح ، فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلاّ لئلا ، ولئن ، ويومئذ



ونحوه ، وهؤلاء .

وتحذف همزة الوصل بين واو أو فا ، أو بين همزة هي فاء ، وبعد همزة استفهام ، وقيل : ألا المفتوحة . أما المقطوعة بعده فكما [1] ... تسهل في الأصح ، ومن لام التعريف بعد لام جر ، وكذا ابتداء في الأصح ، ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم ، لا تسمية غيرها في الأصح ومن الابن المحذوف تنوين متلوّه ، ولو مع كنية في الصحيح لا في أول السطر . وفي ابنة رأيان .

[أحكام الهمزة]

(ش) : خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع : أحدها : أحكام الهمزة ، ولها أحوال ، لأنها إمّا أن تكون أوّلاً أو حشواً أو طرفاً ، والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً . والمتطرّفة : إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً فهذه ستة أحوال .

فالتي هي أول تكتب بألف مطلقاً سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو : أحمد ، وأثمد ، وأكرم وكذا حكمها إن تقدّمها لفظ كائناً ما كان إلا ما شذّ ، وهو : « لئلا ، ولئن » و « يومئذ » ونحوه ، وهو كلّ زمان أضيف إلى الجملة كليلتئذ ، وزمانئذ ، وحينئذ ، وساعتئذ ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمزة ياء .

وإلا « هؤلاء » ، فإنها كتبت فيها واواً .

وكان القياس أن تكتب « لئلا » : « لأن لا » ، و « لئن » : « لإن » ، ويومئذ ونحوه : « يوم إذا » بفصل الظرف ، وألف بعد الذّال بدلاً من التّنوين ، لكن جعل الظرف مع « إذا » كالشيء الواحد فوصل بـ « إذ » ، وجعلت صورة الألف ياء ، كما جعلوها في بئس .

(١) علق عليها المصحح في هامش ط فقال : « كذا في النسخ الثلاث فليحرر » .



وكان القياس في « هؤلاء » : « ها ألاء » .

قال أبو حيان : وإنما لم يخالف بها إلى حركتها ، لأن الهمزة إذا كانت أوّلاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل . والكُتَّاب بَنَوْا الخَطّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين : أحدهما : أن التسهيل لغة أهل الحجاز ، واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى . والثاني : أنه خط المصحف ، فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه ، ألا نرى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة ، والزكاة ، فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وضعت لها ، وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت ، والتي هي حشو ، وهي ساكنة ، ولا تكون إلا بعد متحرّك [٢/٢٣٤] . تكتب حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ، لأنها تبدل به ، فتكتب ألفاً في نحو : رأس ، ويأس ، وكأس ، وياء في نحو : ذئب ، وبئر وواواً في نحو : مؤمن ، وجؤنة ، وبؤس ، ويؤمن .

والتي هو حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفاً من جنس حركتها سواء كان ذلك السّاكن صحيحاً أو حرف علة ، لأنها تسهل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « مرأة » و « كمأة » ، و « سأل » ، و« هيآت » . وسوآت[1] ، وياء في نحو : يسئم ، وسائل وواواً في نحو : التساؤل ، وأبؤس ، ويلؤم ، هذا ما ذكره الأكثرون .

وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو : سآل كراهة اجتماع ألفين في الخطّ .

واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً ، وألاّ تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو : يسئم ، وتسئم ، ويلئم ، أو ياء أو واواً نحو : هيئة ، وسوءة ، فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلاّ التّالية للألف نحو : سائل ، والتساؤل . ومشى على ذلك الزّنجانيّ في « شرح الهادي » ، وكذا أبو حيّان ،

(١) وهيآت ، وسوآت ، سقطتا من أ .



فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة : والأحسن والأقيس ألاّ تثبت لها صورة في الخطّ لا في التّحقيق ، ولا في الحذف و النقل . قال : ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال ، وهو أقل استعمالاً ، ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلاّ إن كان بعدها حرف علّة زائد للمدّ نحو : مسئول ، ومسئوم فلا يجعل لها صورة . ومنهم من يجعل لها صورة ، وذلك للفرق بين المهموز وغيره ، مثل : مقول ، ومصوغ .

قال أبو حيّان : وإذا كان مثل « رءوس » يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمز والواو ، فهذا أحرى . قال : وقد كتب الموؤدة بواو واحدة في المصحف ، وهو قياس ، فان الهمزة لا صورة لها ، فتبقى واوان ، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحداهما ، فلذلك كتبت واحدة إلا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين ، لأنه قد حذف من الكلمة ، في الخط حرف ، فيكره أن يحذف غيره ، انتهى .

والتي هي حشو ، وهي متحرّكةٌ بعد متحرّك تكتب حرفاً على نحو ما تسهّل فإن كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفاً نحو : سأل ، فإن [1] كان بعدها ألف نحو : مآل ، ومآب ، فقيل : تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تكتب ألفاً ويجتمع ألفان ، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو : « مئر » [2] ، وبعد ضم كتبت واواً نحو : جؤن ، وإن كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسئِم ، ومِئين .

فإن كان بعدها في الحالين ياء كلئيم ، ومئين فقيل : تحذف ، ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع ياءان .

وإن كانت مكسورة بعد ضمّ نحو : دُئل ، وسُئِل ، فصُورتها الياء على مذهب سيبويه ، والواو على مذهب الأخفش .

(١) « فإن كان بعدها ألف نحو مآل » سقط من أ .

(٢) مئر ككتف ، وعنب : « مفسد » .



وإن كانت مضمومة بعد فتح أو ضمّ كتبت واواً كلؤُم ، ولؤُم جمع لؤم كصُبُر جمع صَبُور .

فإن كان بعدها في الحالين واو كلؤوم ، ورءوس ، فقيل: تحذف ولا صورة لها ، وقيل : تجعل لها صورة ، ويجتمع واوان .

وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو : « مئُون » جمع « مائة » كتبت بواو على مذهب سيبويه ، وبياء على مذهب الأخفش .

والمتطرّفة بعد ساكن إن كان صحيحاً حذفت الهمزة ، وألقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخطّ ، لا في الرفع ، ولا في النصب ، ولا في الجر نحو : خبء ، ودفء ، وجزء .

وقيل : إن كان ما قبلها الساكن مفتوحاً فلا صورة لها، وإن كان مضموماً فصورتها الواو ، أو مكسوراً فصورتها الياء مطلقاً فيهما . وقيل : في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة ، فيكتب الجزء ، والدفء بالواو في الرفع ، وبالألف في النّصب ، وبالياء في الجرّ على حسب حركة الهمزة .

وإن كان شيء من ذلك منصوباً منوّناً ، فيكتب بألف واحدة ، وهي البدل من التنوين وقيل : يكتب بألفين أحدهما : صورة الهمزة ، والأخرى البدل من التنوين ، وقد شمل المسألتين والخلاف فيهما قولي : حذفت في الأصحّ .

وإن كان السّاكن معتلاً ، فإن كان زائداً للمدّ ، فلا صورة لها نحو : ينبيء، ووضوء ، وسماء . فإن كان ما فيه الألف كسماء منوّناً مَنْصُوباً ، فكتبه جمهور البصريين بألفين : الواحدة حرف علة ، والأخرى البدل من التنوين . وبعضهم [1] والكوفيون بواحدة ، وهي حرف العلة التي قبل الهمزة ، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة .

---

(١) من قوله : « وبعضهم والكوفيّون بواحدة » إلى قوله : « من التنويين صورة » سقط من أ .



قال أبو حيّان : واتّفق الفريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك فإن اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعاً نحو : هذه سماؤك [٢/٢٣٥] ، وياء جرّاً نحو : سمائك ، وبألف واحدة هي ألف المدّ نصباً نحو : رأيت سماأك .

وإن كان ما فيه الياء والواو منوّناً منصوباً بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو : رأيت نبيئاً ووضوأ ، وإن كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخطّ .

والمتطرّفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو : يَقْرَأ ، ويُقْرِىء ، ويوضُوء . وهذا امرُؤ ، ورأيت أمرأ ، ومررت بامرىء .

فإن كان منوّناً منصوباً ، فقيل : يكتب بألفين ، وقيل : بواحدة .

قال أبو حيّان : وهو الأولى . وقيل : إن كان ما قبلها مفتوحاً فبالألف نحو : لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو : يكلؤ ، أو مكسورة فبالياء نحو : من « المكلىء » . وإن كان ما قبلها مضموماً فبالواو نحو : هذه الأكْمُؤ ، ورأيت الأكمُؤ ، إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو : من « الأكميء » إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء ، وبالواو إن قلنا بإبدالها واواً .

وإن كان ما قبلها مكسوراً فبالياء نحو : لن يُقْرِىء ، ومن المُقْرِىء إلا أن تكون مضمومة فبالواو ، إن قلنا بالتّسهيل بين الهمزة والواو ، وبالياء إن قلنا بإبدالها ياء ، وعلى الأوّل إن اتّصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتصل بها ضمير ، وقيل : إن انضمّ ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها .

وإن انفتح وانفتحت ، أو سكنت فبالألف نحو : لم يقرّأه ، ولن يقرّأه ، أو



انضمت فبالواو نحو : هو يقرَؤُه ، هذا ما قرّره أبو حيّان أولاً ، ثم حكى قول التسهيل : أنه إذا اتصل بالهمزة الأخيرة. بعد فتحة أو ألف ضمير متّصل، فإنها تعطى ما للمتوسّطة ، وقال : لأنها حينئذ كأنها لم تقع أخيراً ، إذ لا يوقف عليها . ولا يبتدأ بذاك الضّمير ، قال : وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة . وقد ذكر في المتوسّطة أنها تصوّر بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً ، قال : فعلى هذا يكتب : يقرأ بالألف ، لأنها قد تخفف بإبدالها ألفاً ، وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ، ويكتب : « ما أنا » و « ماؤك » ، و « يمائك » بالألف والواو ، والياء ، لأنها قد تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال .

وقيل : إذا كان ما قبلها مفتوحاً واتّصل بها الضّمير . فكما لم يتّصل يعني أنها تكتب بألف نحو : هذا نباك ، ورأيت نباك ، وعجبت من نباك كحالة لو لم يتّصل به ضمير .

قال أحمد بن يحيى : إذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يضف ، فإن أضفته كتبته في الخفض بياء نحو : من نبئه ، وفي الرّفع بواو ، وفي النصب بألف . قال : وربما أقرّوا الألف ، وجاءوا في الرّفع بواو بعدها ، وبياء في الخفض ، ولا يجمعون في النصب بين ألفين ، فيقولون : كرهت خطاأه ، وأعجبني خطاؤه ، وعجبت من خطائه . والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف ، وهو القياس . فأمّا الألفان فإن العرب لم تجمع بينهما ، ولذلك كتبوا : أخطأ ، وقرأ ، بألف واحدة ولو كتبت بألفين كان ها هنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام ، أو بعده عليه . اهـ .



[حذف همزة الوصل]

وتحذف همزة الوصل خطاً في مواضع :

أحدها : إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء ، نحو : « فأتِ » . و « أتِ » ، وعليه كتبوا : « وأمر أهلك » [١] . والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعاً بين ألفين : صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتّصال بما بعدهما ، لا يوقف عليهما دونه ، وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلاّ على خلاف في المتطرّفة ، لأن الأطراف محل التغييرات والزّيادة ، فلو لم يتقدّمها شيء أصلاً أثبتت كقولك في الابتداء : « ائذن لي » . « اؤتمن فلان » . وكذا لو تقدّمها غير الواو والفاء نحو : « ثم ائتوا » [٢] . « الذي أؤتمن » [٣] . « من يقول ائذن لي » [٤] .

أو تقدّمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو : « واضرب » ، « فاضرب » .

الثّاني : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو : « اسمك زيد أم عمرو » ؟ ، و « اصطفى زيد أم عمرو»؟ ، فإن كانت مفتوحة نحو : أصطفى البنات [٥] . « آلذكَرين حرّم » [٦] فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضاً .

قال أبو حيّان : وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيي ، قال : والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بألفين ، إحداهما ألف الوصل ، والأخرى ألف الاستفهام . قال أحمد بن يحي : العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخطّ .

---

(١) سورة طه ١٣٢ .
(٢) سورة طه ٦٤ .
(٣) سورة البقرة ٢٨٣ .
(٤) سورة التوبة ٤٩ .
(٥) سورة الصافات ١٥٣ .
(٦) سورة الأنعام ١٤٣ .



وأما اللفظ فعلى التطويل . وإثباتها مثل : آلذّكرين[1] ، « آلله » . وكأنهم [٢/٢٣٦] اكتفوا بصورة عن صورة لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها ، ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام . انتهى .

أما ألف القطع إذا وقعت بعد همزة الاستفهام فإنها لا تحذف بل تصوّر بمجانس حركتها ، لأنها حينئذ تسهّل على نحوه ، فتكتب ألفاً في نحو : « أأسجد » ، وياء في « ائنك » ، وواواً في أؤنزل . وجوّز الكسائي ، وثعلب الحذف في المفتوحة ، فتكتب : أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال : المحذوف ألف الاستفهام ، وثعلب قال : المحذوفة الثانية .

وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أإنّك ، أأنزل .

الثالث : من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء ، أو لام الجر نحو : « وللدّار الآخرة »[2] . « للذين أحسنوا »[3] وكان قياسها الإثبات كما كتبوها في لابْنُك قائم ، ولابْنك مال . وسبب حذفها خوْف التباسها بلا النّافية .

وزعم الفراء أنّ سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخطّ لأن اللام مثل الألف ، واجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطّاً . وزعم بعضهم : أن سببه في لام الجرّ شدة اتصالها بما بعدها ، فكأنهما كلمة واحدة ، وهمزة الوصل لا تكون حشواً .

وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر .

ولو وقع بعد اللاّم ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة ، كتبت الألف على الأصل نحو : جئت لالتقاء زيد ، فإن أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت

---

(١) سورة الأنعام ١٤٣ .

(٢) سورة الأنعام ٣٢ .

(٣) سورة يونس ٢٦ .



همزة الوصل ، فكتبت للالتقاء .

الرابع : من أول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وكان القياس أن يكتب « باسم » بالألف ، كما يكتب بابن ، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسملة .

من أنواع التسمية نحو : باسم الله بدون الرّحمن الرحيم ، و « باسم ربك »(١) .
وزعم بعضهم : أنها لم تحذف في البسملة أيضاً ، وإنما كتبت على لغة من يقول : سم الله ، والأصل : بسم الله ، ثم خفف على حدّ قولهم في إبل : بل . والتزم التخفيف .

قال أبو حيّان : والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة ، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك .
وزعم الأخفش :أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها ، فكأنها والاسم شيء واحد .

وجوز الفرّاء حذفها من « باسم الله مجراها ومرساها (٢) » وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لأنهما كانا معها ، فحذفا للاستعمال .

وجوز بعضهم : حذفها من « بسم الله » ، وإذا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط الاّ تكون الإضافة إلى الله ، وألاّ يكون للباء تعلّق بـه في اللفظ . وألا يكون قبلها كلام . فإن فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو : « باسمْ ربك ، تبركت باسم الله ، أبداً » باسم الله .

وجوّز الكسائي حذفها ، ولو أضيف الاسم إلى الرّحمن أو القاهر .

وقال الفرّاء : هذا باطل ؛ لا يجوز أن يحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه ، فإذا عَدَوْت ذلك أثبتّ الألف ، وهو الصّواب .

الخامس : من « ابن » الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيتين . أم لقبين ، أم مختلفين ، نحو : هذا زيد بن عمرو ، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله ، وهذا بطة بن قُفَّة . ويتصور في المختلفين ستة أمثلة . وحكى أبو الفتح عن متأخري

(١) سورة العلق ١ .
(٢) سورة هود ٤١ .



الكتاب : أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت . قال : وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع المكنّى كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً ، فحذفت الألف ، لأنه توسّط الكلمة . اهـ .

وقال أبو حيان : الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التّنوين ، وهو يحذف مع المكنّى مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام قال :

١٨١٩ – فلم أَجْبُنْ ولم أنكل ولكــن يَمَمْتُ بها أبا صَخْرِ بنَ عمرو (١)

قال : وشرط ابن عصفور أن يكون « ابن » مذكراً ، وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنت فلانة ، بفلان بن فلان .

ولو لم يكن « ابن » صفة ، بل كان بدلاً أو خبراً لم تحذف ألفه .

[أحكام الوصل والفصل]

(ص) : ويوصل مركّب المزج ، وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل ، وعلامات الفروع ، وما ملغاة أو كافة ، ولو في قلما في الأصح ، وكلما إن لم يعمل فيها ما قبلها ، واستفهامية بعن ، ومن وفي لا بموصولة في الأصحّ ، وفي نعما ، وبئسما وجهان ، و « من » «بمن» لا «بعن» مطلقاً في الأصحّ ، واستفهامية « بعن » لا مع « مع » ، و «إن» « بلا » . وفي « أن » ، و « كي » خلف . وتحذف [٢٣٧/٢] نون ذي النّون ، ولا توصل لن ، ولم ، وأم ، وشذ وصل « ويكأنه » و « يلمه » ، ونحو : « يومئذ » ، و « ثلاثمائة » .

(ش) : النوع الثاني : أحكام الوصل والفصل ، فالأصل فصل الكلمة من الكلمة ،

---

(١) قائله مجهول .

من شواهد سيبويه ٢ : ١٤٨ .



لأن كلّ كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، فكما أنّ المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبّر عنهما يكون ، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره . وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد ، فلا تفصل الكلمة من الكلمة ، وذلك أربعة أشياء :

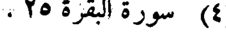
الأول : المركّب تركيب مَزْجٍ كبعلبَكّ بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد ، وخمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ، وحيص بيص .

الثاني : أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها ، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ ، فكذلك ينبغي أن يكون في الخطّ ، وذلك نحو الضمائر البارزة ، والمتّصلة ، ونون التوكيد ، وعلامات التأنيث والتثنية ، والجمع ، وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به .

الثالث : أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها ، وذلك نحو باء الجرّ ، ولامه ، وكافه ، وفاء العطف ، والجزاء ، ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها ، فإنها لا توصل لعدم قبولها للوصل .

الرابع : ما يذكر من الألفاظ فتوصل ما إذا كانت ملغاة نحو : « ممّا خطاياهم »[1] . « أَينما تكونوا »[2] . « فإما تَرَيِنّ »[3] ، و « إنما » و « حيثما » ، و « كيفما » . «وأما أنت منطلقاً انطلقت» ، وإذا كانت كافّة نحو : « كما » ، و « ربما » ، و « إنما » ، و « كأنما » ، و « ليتما » ، و « لعلما » .

واستثنى ابن درستويه والزّنجانيّ ما في « قلّما » ، فقالا : إنها تفصل وتوصل بـ « كلّ » إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو : « كلما جئت أكرمتك » . « كلّما رُزِقُوا منها من ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالوا »[4] بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها ، فإنها تكون حينئذ

(١) سورة نوح ٢٥ وهي قراءة .
(٢) سورة النساء ٧٨ .
(٣) سورة مريم ٢٦ .

(٤) سورة البقرة ٢٥ .



اسماً مضافاً إليه كُلَّ نحو : « وآتاكم من كُلِّ ما سألتموه » [١] .

وتوصل « ما » الاستفهامية بعن ، ومن ، وفي ، لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو : « عَمَّ يتساءلون » [٢] . مِمَّ هذا الثوب . « فيم أنت من ذِكْراها » [٣] .

ولا توصل « ما » الشرطيّة بواحد من الثلاثة . قال أبو حيّان : القياس يقتضي أن تكتب معها مفصولة .

وقال في ما الموصولة مع الثلاثة : ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن ، ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو : رغبت عما رغبت عنه ، وعجبت عما عجبت منه ، وفكرت فيما فكرت فيـــه .

والثاني : أنها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين ، وهو قول أصحابنا ، وبه جزم ابن عصفور ، وهو أرجح ، لأنه الأصل ولأن عِلّة الوصل الآتية في « ممن » ، وهو التباس اللفظين خطاً مفقودة في « ممّا » .

والثالث : أن الغالب تكتب موصولة ، ويجوز كتبها مفصولة ، وهو اختيار ابن مـــالك .

وفي « ما » مع « نعم » و « بئس » وجهان ، حكاهما ابن قتيبة : الفصل على الأصل ، والوصل لأجل الإدغام في نعِمّا ، وحملت بئسما عليها ، وقد رسما في المصحف بالوصل .

وتوصل « من » « بمن » مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة أم استفهامية أم

(١) سورة إبراهيم ٣٤ .

(٢) سورة النبأ ١ .

(٣) سورة النازعات ٤٣ .



شرطية نحو : «أخذت مِمّا أخذت منه،وممّن أنت . وممن تأخذ آخذ منه» وإنما وصلت بها ، لأجل اشتباهها خطّاً لو كتبا « من من » فوصلا ، وأدغمت نون من ، وميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة ، فلم يجعل لها صورة ، هذا ما قاله ابن مـــالك .

وقال ابن عصفور : توصل الاستفهامية فقط حملاً على أختها « ما » ، ويفصل غيرها على الأصل . قال أبو حيان : وقول ابن مالك أرجح نظراً إلى عِلّة الاشتباه في الخط .

وفي « من » سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع « عن » رأيان :

قال ابن قتيبة : تكتب « عمن » متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب « عم » ، و « عما » نحو : « عمن تسأل » ، و « رويت عمّن رويت عنه » و« عمن ترضى أرضى عنه » .

قال أبو حيان : وزعم غيره . أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام ، لأنهما كلمتان ، وعليه ابن عصفور ، وأمّا ابن مالك فقال : إن الغالب الوصل ، ويجوز الفصل .

وتوصل « من » الاستفهامية بـ « في » قولاً واحداً نحو : « فيمن تفكر » . وتوصل إن الشرطية بلا نحو : « إلاّ تَفْعلوه » (١) . « إلاّ تَنْصُروه » (٢) .

وفي أن الناصبة مع لا قولان : أحدهما أنها تكتب مفصولة مطلقاً . قال أبو حيان : وهو الصحيح ، لأنه الأصل . والثاني أن الناصبة يوصل بها ، والمخففة من الثقيلة يفصل منها ، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيِّد .

وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال [٢٣٨/٢] بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه ، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتّصل به ، فحسن الوصل في تلك ، والفصل في هذه خطّاً .

---

(١) سورة الأنفعال ٧٣ .


(٢) سورة التوبة ٤٠ .



وفي « كي » مع « لا » قولان : قال ابن قتيبة : تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب « حتى لا تفعل » منفصلة .. وقال غيره : تكتب متّصلة .

وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو : من ، وعن ، وأن ، وإن حذفت نونه للإدغام كما مرّ في الأمثلة .

ولا يوصل « لن » ، و « لم » ، و« أم » بشيء .

وما وقع في رسم المصحف من وصل . « ألن نجمع عظامه » [1] ، « فإلّم يستجيبوا لكم[2] » .. «أمّن هو قانت» ! [3] ، فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفاً لما تقدم ، ولما يأتي .

وأمّا « مع » إذا اتصلت بمن ، فإنها تكتب مفصولة ، قاله ابن قتيبة .

قال أبو حيّان : قال بعض شيوخنا : أظن سبب ذلك قلّة الاستعمال ، وإلا فما الفرق بين « مع » وبين « في » .

قال : وقد يمكن أن يفرق بالاسمية ، فإن « في » لا تكون إلا حرفاً و « مع » اسم ، وهي أيضاً تنفصل مما بعدها ، فتقول « معاً » ، فلذلك فصلت بخلاف « في » .

ومما وصل شذوذاً ، وكان قياسه الفصل : « ويكأنه » لأنه مركّب من «وي» بمعنى أعجب ، و « كأنه » ، « وويلمه » ، والأصل : « ويل أمه » ، و « يومئذ » . ونحوه من الظّروف المضافة لإذ « وثلثمائة » ، ونحوه ، وفي حفظي أنّ الوصل خاص بثلاثمائة ، وستمائة فقط . وأظن ذلك في شرح الهادي للزّنجاني ، وليس بحاضر عندي الآن .

(١) سورة القيامة ٣ .

(٢) سورة هود ١٤ .

(٣) سوره الزمر ٩ .



[أحكام الزيادة]

(ص) : وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرّفة في ماض ، وأمر ، وفي المضارع رأيان ، لا اسم خلافاً للكوفيّين ، ولا مضارع مفرد مطلقاً خلافاً للكسائيّ ، ولا رفعاً خلافاً للفراء ، وفي مائة ، ومائتين في الأشهر . وواو في أولئك ، وأولوا ، وأولات ، وفي يا أُوخَيّ عند بعضهم ، وعمرو علماً فرقاً من عمر ، ومن ثمّ لم تزد منصوباً.

قال ابن قتيبة : ولا مضافاً لمضمر ، والزنجاني ، ولا مصغراً ، ومعرفاً بأل وقافية .

(ش) : النوع الثالث : أحكام الزيادة ، فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة بفعل ماض ، وأمر نحو : ضَرَبوا ، واضْرِبوا ، ولا تزد بعد غير واو الجمع نحو : يغزو ، ويدعو خلافاً للفراء ، فإنه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة ، وللكسائي حالة النصب نحو : لن يغزوا زيد بالألف ، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال ، ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو : ضَرَبُوك ، واضْرِبُوه ، ولا بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة باسم نحو : « ضاربو زيد » لعدم لزوم هذه الواو . وأجاز الكوفيون لحاقها ، فيكتبون نحو : ضاربوا زيد، وهموا بالألف كما نرى .

وكذا بَنوا زيد [١] بخلاف أبو زيد ، وأخو زيد .

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتّصلت الواو به متطرّفة نحو : لن يضربوا ، فالأخفش يجعله كالماضي ، والأمر في لحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقهـــا .

وقد اختلفوا في سبب زيادتها ، فقال الخليل : لما كان وضعها على المدّ، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف، لأنّ فَصْل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف .

---

(١) ط فقط : « بنو زيد » من دون ألف .



وقال بعضهم : فصلوا بها بين الضّمير المنفصل ، والضمير المتصل نحو : ضربوهم إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف ، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين الضميرين .

ويترك الألف في خط المصحف في : « وإذا كَالُوهم أو وَزنوهم »[1] استدلوا على أن الضمير مفعول ، وأنه ليس ضمير رفع منفصلاً توكيداً لواو الجمع ، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع ، وإن لم يلحقها ضمير .

وذهب الأخفش وابن قتيبة : إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو النسق نحو : « كفَرُوا » ، و « وردُّوا » ، و « جاءُوا » ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها ، هذا هو الأصل ، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتّصلة بالحرف قبلها نحو : « ضربوا » ليكون الباب واحداً ، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو : « يدعو » لأنها لاتّصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ، ولذلك سموا هذه الألف ألف الفَصْل .

وعلّل مذهب الفرّاء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة .

وعلل مذهب الكسائيّ : بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل .

وقال بعضهم : فرّقوا بها بين الواو الأصلية ، والواو الزّائدة .

وزيدت ألفاً أيضاً في « مائة » . قال أبو حيّان : وذلك للفرق بينها وبين « مِئة » ، وكانت الزيادة من حروف العلة ، لأنها تكثر زيادتها ، وكانت ألفاً ، لأنها تشبه الهمزة ، ولأن الفتحة من جنس الألف ، ولم تكن ياء ، لأنه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو [٢/٢٣٩] .

وجعل الفرق في « مائة » دون « مئة » ، إمّا لأن « مائة » اسم ، و « منه » حرف ،

---

(١) سوره المطففين ٣ .



والاسم أحمل للزيادة من الحرف ، وإمّا لأن « المائة » محذوفة اللام ، يدلّ على ذلك : « أمأيت الدراهم » ، فجعل الفرق في « مائة » بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة ، و « فية » لعدم كثرة الاستعمال .

وقال محمد بن حرب البصريّ المعروف بالملهم صاحب الأخفش : كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه ، لأن أصل : مائة : مئية على وزن فعلة من مئيت ، وهمزه تقع مفتوحة في لفظ ألف ، وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلّتين جميعاً : الياء للكسرة ، والألف للفتحة ، ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره . ا هـ .

قال أبو حيّان : والدليل على أن الأصل في « مائة » : « مئية » قول الشاعر :

١٨٢٠ ـ فقلت والمَرْءُ تُخْطِيه مَنِيتُهُ
أَدْنَى عطيّتِهِ إيّاي مِئَات [1]

وضعف الكوفيّون تعليل البصريين بأن « مائة » اسم . و « منه » حرف ، فهما جنسان مختلفان ، والفرق ينبغي أن يجعل في مُتحد الجنس ، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين « فئة » ، و « فية » ، لاختلافه ، قالوا : وإنما زيدت فرقاً بينها وبين « فئة » ، و « رئة » في انقطاع لفظها في العدد ، وعدم انقطاع « فئة ورئة » ، لأنك تقول تسع مائة ، ولا تقول عشر مائة بل تقول : ألف ، وتقول تسع[2] فئات ، وتسع رئات ، وعشر فئات وعشر رئات ، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير ، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطّ .

قال أبو حيّان : وقد رأيت بخط بعض النحاة : « مأة » هكذا بألف عليها همزة ، الهمزة دون ياء .

---

(١) لتميم بن مقبل وقد سبق ذكره عرضاً في الدرر ٢ : ١٣٠ عند الشاهد رقم ٥٧١ .
(٢) في ط : « وتقول في تسع » بزيادة : « في » ، تحريف .



وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذّاق النحويين منهم الفراء ، روي عنه أنه كان يقول : يجوز أن تكتب الهمزة ألفاً في كل موضع .

وقال ابن كيسان : ومنهم من يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها ، وإن كان ما قبلها مكسوراً .

قال أبو حيان : وكثيراً ما أكتب أنا « مئة » بغير ألف ، كما تكتب « فئة » ، لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة . فالذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة ، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها .

قال : وحكى صاحب البديع : أنّ منهم من يحذف الألف من مائة في الخط .

قال : وأمّا زيادة الألف في مائتين ، ففيها خلاف : منهم من يزيدها ، وهو اختيار ابن مالك ، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها في الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال . واتفقوا على أنها لا تزاد في الجمع نحو : مئات ومئون .

وزيدت واو في أولئك ، وأولو ، وأولات . قال أبو حيّان : أما أولئك فتظافرت النّصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك ، وكانت الواو أولى من الياء ، لمناسبة ضمّة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين ، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر ، ولأن « أولئك » قد حذف منه ألف فكانت الزّيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف .

وزعم الكوفيون: أنّ ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن «إلى» قد تستعمل



اسماً : حكوا من كلام العرب : « انصرفت من إليك » ، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس .

قال : وأمّا أولو وأولات فلم أظفر في تعليله بنص . ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين « أولى » في حالة النصب والجر وبين « إلى » الجارة ، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجرّ . وحمل التأنيث في أولات على التذكير في « أولى » . قال : وأما في « أُوخَيّ » حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبر . وكانت الزّيادة في التصغير ، لأنه فرع ، والفروع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغيّر لأجل التصغير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واو المناسبة ضمـّة الهمزة . وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ، لأن التصغير فرع من التكبير ، وليس ببناء أصليّ . أهـ .

وزيدت الواو أيضاً في « عمرو » ، وذلك للفرق بينه وبين « عمر » ، ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر ، لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر ، فيظهر الفرق .

وكانت الزيادة واواً ، لأنه لا يقع فيها لبس ، إذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو ألفاً لالتبس المرفوع بالمنصوب، وجعلت في عمرو ، ولأنه أخف من « عمر » من جهة بنائه على فُعَل . ومن جهة انصرافه .

وذكر ابن قتيبة (١) .. [٢/٢٤٠] .

[أحكام الحذف]

(ص) : وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللّذان ، وفي الليل ، والليلة . قيل : واللطيف وجهان . ومما اجتمع فيه ثلاث لامات ، والألف من الله ، وإله ، والرحمن ، والحارث علماً ما لم يجرّدا ، والسّلام عليكم ، وعبد السّلام ، وسبحان

(١) بعد قوله : « وذكر ابن قتيبة » إلى قوله : « حذفت لام التعريف » بياض بالنسخ الثلاث .



الله ، وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس ، أو يحذف شيء ومن ملائكة وسموات ومفاعل ، ومفاعيل إن أمن ، قيل : ولم يؤدّ إلى مثلين ، وفاعلات وفاعلين غير ملبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ لام .

ومن : ذلك وأولئك ، وثلاث ، وثلاثة ، وثلاثين ، وثمانية وثماني ، وفي ثمانين وجهان ، ولكن ، ولكنّ ، وهاء مع الله ، والإشارة خالية من الكاف إلا تا ، وتى ، ومضمر أوله همزة ، وقيل : هي المحذوفة ، وياء مع همزة لا كآدم ، وقيل : هي المحذوفة ، قيل : ومع غيرها وأحد ليِّنين متماثلين ما لم يلبس ، وجوز ابن الضائع كتابة واويـــن .

(ش) : النوع الرابع : أحكام الحذف ، فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه ، وهو الذين ، ومن التي وفروعه ، وهو للتثنية والجمع نحو : اللّتان ، واللّتين واللاّتي ، واللاّئي كراهة اجتماع مثلين في الخط . وتثبت في مثنّى الذي خاصة ، وهو : اللذان ، واللذين فرقاً بينه وبين الجمع ، ولم يثبت في مثنّى التي ، لأنه لا يلتبس بجمعه .

وقال أحمد بن يحيى : كتبوا « اللاتي » ، و« اللائي » : «اللّى »[1] ، و « اللّي» ، وأسقطوا لاماً من أولها ، وألفاً من آخرها ، وهذا للاستعمال ، لأنه يقل [2] في الكلام مثله ، ويدل عليه ما قبله وما بعده ، ولو كتب على لفظه كان أوثق . أ هـ .

قال أبو حيّان : وكلامه يدلّ على حذف اللاّم من أوله ، والألف من آخره معاً : والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تحذف الألف لئلا يلتبس بالمفرد .

قال : فإن قلت اللام ألزم في الله ، فهلا حذفت ؟ قيل : لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بـ « إله » ، لأن ألفه تحذف .

---

(١) في ط : « والّى » بواو ، والوجه حذفها .

(٢) في ط « فقل » مكان : « يقل » . تحريف .



وفي اللّيل والليلة وجهان : الحذف والإثبات والقياس كتبه بلامين ، والحذف أجود ، لأن فيه اتباع خط المصحف .

قال أبو حيّان : وزاد أحمد بن يحيى : « اللطيف » فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة ، قال : لأنه عرف فاستخف .

قال : وكتبوا : اللهو ، واللعب واللحم بلامين ، ولو كتب بلام لجاز .

وتحذف لام التعريف أيضاً مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو : « لله » ، « لِلّسان » ، « للدّار » .

وتحذف اللام من اسم « الله » ، وكان القياس إثباتها كما في اللاّم ، لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرّفات التي لا تجوز إلا فيه ولأنه لا يلتبس ، إذ لا مشارِك في هذا الاسم ، ولكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف .

وأما قولهم : « لاه أبوك » ، يريدون : لله أبوك فإنهم كتبوه بالألف ، لأجل ما حذف منه من حرف الجر ، والألف ، واللام ، ولا يرد ذلك على عبارة المتن ، لأنه خص فيه الحذف بلفظ الله .

ويحذف أيضاً من « إله » ، ومن « الرحمن » لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس .

وشرطه ألا يجرّد من الألف واللام ، فإن جرد منها كتب بالألف [1] نحو : « رحمان الدنيا والآخرة » .

وحذفت أيضاً من « الحارث » علماً لكثرة الاستعمال بخلافه صفة ، وشرطه أيضاً : ألا يجرد من الألف واللام ، فإن جرّد منها كتبت بالألف نحو : حارث لئلا يلتبس يَحْرِث علماً [2] . واللّبس مع اللام مفقود ، لأنها لا تدخل على كل علم .

(١) ط : « كتب بالألف واللام » بزيادة « اللام » . تحريف .
وما بعد « الألف » سقط من أ إلى قوله : « نحو حارث » .

(٢) : أ ، ب : « بحرب » بالباء في آخره تحريف .



وحذفت أيضاً من « السلام عليكم » ، و « عبد السلام » ، ومن « سبحان الله » بخلاف سبحاناً منكّراً . والعِلّة في الثلاثة ، وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال .

وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك ، وصالح ، وخالداً أم عجمية كإبراهيم واسماعيل وإسحاق ، وهرون ، وسليمـــان .

قال أبو حيان : وذكر بعض شيوخنا : أن إثباتها في نحو : صالح ، وخالد ، ومالك جيد . وكذا قال أحمد بن يحيى : أنه يجوز فيه الحذف والإثبات ، ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم ، وجابر ، وحامد ، وسالم ، وطالوت ، وجالوت وهاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ، ويأجوج [1] ، ومأجوج ، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون ولا من الصفات « كرجل صالح » ، « ورجل مالك » ، ولا مما لم يزد على ثلاثة « كأوس بن لأم » ، و « ابن دأب » ، و «سامة» ، و «هالة» ، ولا مِمّا[2] حذف منه شيء آخر «كاسرائيل» حذفت إحدى يائيه ، و « داود » حذفت إحدى واويه ، ولا إذا خيف اللبس كعامر ، وعباس ، لو حذف لالتبس بعمر ، وعبس .

وحذفت أيضاً « من ملائكة » ، لأنه لا يلابسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضاً من [٢٤١/٢] مفاعل ، ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحريب ، وتمثيل ، وشيطين ، لأن مفردها محراب ، وتمثال ، وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم .

قال أبو حيّان : ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضاً ، وهو أجود قال : وشرط

(١) من قوله : « ويأجوج » إلى قوله : « ولا من الصّفات » سقط من أ .

(٢) ط : « ومما » من دون « لا » . تحريف .



بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطاً آخر ، وهو ألاّ تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو : سكاكين ، ودكاكين ، ودنانير ، فلا تحذف الألف لئلا يجتمع مثلان في الخط ، وهو مكروه ككراهته في اللفظ .

وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السّالم نحو : صالحات ، وعابدات ، وذاكرات ، ومنه سموات ، وإن لم يكن على وزن فاعلات ، فلذا صرّحت به في المتن ، وحمل جمع المذكر السّالم على جمع المؤنث . وإن لم يكن فيه ألفان [1] نحو : « الصالحين » ، و «القانتين» و « الظالمين » ، و « الكافرين » ، و « الخاسرين » .

وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ، ولا مضاعف ، ولا معتلّ اللام ، فلا يحذف من نحو : الطّالحات لإلباسه بطلحات ، ولا من نحو : حاذرين لإلباسه بحذرين ، وهما مختلفان في الدّلالة ، ولا من نحو : شابات والعادّين ، لأنه بالإدغام نقص في الخطّ ، إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً ، ولذلك كتبوا في المصحف : « الضّالّين » [2] ، و « العادّين » [3] بالألف ، ولا من نحو : راميات ، والرّامين لأنه حذف من الرّامين لام الفعل ، وحملت عليه : الرّاميات ، وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصّالحين والصّالحات ، وإن لم يكن فيه ألفان ، وهذا من تعاكس النظائر [4] والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكّر ، كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث .

وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كسُفْين ومرون ، وعثمن. وما أشبهه في كثرة الاستعمال ، نبّه عليه أبو حيّان ، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة .

---

(١) كلمة : « ألفان » سقطت من أ .

٢) سورة الفاتحة ٧ .

(٣) سورة المؤمنون ١١٣ .

(٤) كلمة « النظائر » سقطت من أ .



وحذفت أيضاً « من ذلك » « وأولئك » بخلاف « ذا » وأولا بجرّدين من حرف الخطاب ، و « هذاك » ، وهو لائك مقروناً بحرف الخطاب وها التنبيه .

ومن « ثلث » و « ثلثه » بخلاف « ثلاث » المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما ، ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلث .

ومن ثَلثَين ، وثمنية وثمنى بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من توالي الحذف وكثرته .

وفي ثمانين وجهان : الإثبات ، لأنه حذفت منه ياء المفرد ، والياء الموجودة فيه ياء إعراب ، والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجتمعان ، فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب ، والإثبات اختيار ابن عصفور ، وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين .

وحذفت أيضاً من « لكنْ » ، و « لكنّ » ، ومن ها التنبيه مع الله نحو : ها لله لأنه لم يستعمل إلا معه ، فكأنه حرف واحد . ونصّ أحمد بن يحيى على أن المحـــذوف همزة الله .

وتحذف أيضاً ألف « ها » مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو : « هذا » ، و « هذه » ، و « هؤلاء » ، لكثرة استعماله معه ، حتى صار كلفظ مركّب بخلاف المتصل بالكاف ، فإنه يجب فيه الإثبات نحو : « ها ذاك » ، وكذا ها المتصلة « بتا» ، و « تى » تكتب بالألف نحو : هاتا ، وهاتي ، وهاتان .

وتحذف أيضاً ألف ها مع مضمر ، أوله همزة نحو : هأنتم ، هأنا ، هأنت ، بخلاف « نحن » .

قال أحمد بن يحيى ، قال الكسائي في : هأنتم وهأنا حذفوا ألف ها ، وليس بشيء ، إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن ، فدل على أن المحذوفة في : هأنتم

(١) من قوله : « هأنتم » إلى قوله : « ها نحن » سقط من أ .



وهأنا [١] همز الثانية لا الأولى ،

وحذفت أيضاً من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة « آدم » سواء كانت قطعاً نحو : يإبراهيم يإسحق . أو وصلاً نحو : يابن آدم كراهة اجتماع ألفين .

قال أبو حيّان : ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة ، لا ألف ، يا ، وهو خلاف قول ابن مالك .

وأمّا نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه ، لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل ، فلم يجمعوا عليه حذف ألفين [٢] .

قال أبو حيّان : ومفهوم كلام ابن مالك ، أنه لا يجوز الحذف في « يا جعفر » ، و « يا زيد » ، لأنه لم يتصل بهمزة .

ونصّ أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف ، كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً ، أقاموا يا مقام الألف واللاّم بدليل أنهم لا ينادون بـ « يا » ، هي فيه [٣] فلذلك حذفت الألف .

وتحذف إحدى ليِّنين متماثلين « كآدم » ، و « آمن » ، و « آل » ، و « اسرائيل » ، و « نبي » ، « وداود » ، و « طاوس » . و « يَسْتَوُن » و « يلون » ، و « يأوا » إلى الكهف . « وجاؤا » ، « وباؤا » ، و « شاؤا [٤] » ، كذا جزم به ابن مالك بشرط ألاّ يلبس « كقَرءِ » [٢٤٢/٢] حذراً من التباس المثنى بالمفرد ، و « قاريين » حذراً من

---

(١) « وهأنا » سقطت من أ .

(٢) أ فقط « العين » مكان : « ألفين » .

(٣) ط : « ما هما فيه » . تحريف .

(٤) في ط رسمت الكلمات : جاؤا — ياؤا — شاؤا — بهمزة فوق الواو وفي أ ، ب : « جاوا — باوا — شاوا » بحذف الهمزة .



التباس المثنى بالجمع و « قؤول » ، و « صؤول » حذراً من التباسه « بقول ، وصول » .

قال أبو حيّان : ولم يبين أيهما المحذوفة . فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة .

قال : وجوز بعضهم كتابة الواوين على الأصل ، واختاره ابن الضائع ، والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين .

ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضاً واحد نحو : يا آدم ، ومساآت ، وبراآت ، والنبيِّين ، ونجيين . « ليسؤوا » ، و « مسوؤن » .

* * *

[أحكام البدل]

(ص) : وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء ، أو رابعة فصاعدا مطلقاً ما لم تل [(١)] ياء في غير « يحيى » علماً ، قيل : أو غيره ، فإن وليها ضمير متصل أو تاء فقولان . والأصحّ في كلا وكلتا الألف إلا لدى، وعلى الأول إن نوّن فثالثها .

قال سيبويه : المنصوب بألف وغيره بياء ، وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة ، والإسناد إلى الضمير ، والمضارع ، وكون الفاء أو العين واواً ، ولا يكتب بالياء مبنيّ غير متى ، ولا حرف غير بلى ، وإلى ، وعلى ، وحتى إلا موصولة بـ « ما » استفهاميّة .

(ش) : النوع الخامس : أحكام البدل ، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف ، سواء كان أصلها الياء أم الواو ، أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو لغير ذلك « كحُبلى » ، و « ملهى » ، و « مغزى » ،

(١) ط : « ما لم تلي » بإثبات الياء . تحريف .



و « أعطى »، و « يخشى » ، و « الخوزلّى » ، و « اقتضى »، و « اعتزى »، و « يختشى ، و « مستقصى » ، و « استقصى » ، و « يستقصى » ، و « قبعثرى » ، إلاّ أن تكون تالية لياء « كدنيا » ، و « محيا » ، و « أحيا » ، و « خطايا » ، و «استحيا» إلا « يحيى » علماً ، فإنه يكتب بالياء فرقاً بين « يحيى » الاسم وبين « يحيا » الفعل. وألحق المبرد « بيحيى » كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ « أعيا »[1] ، فكتب باليـــاء .

وألحق أيضاً أبو جعفر النحّاس كل علم منقول من الاسم « كروايا » علماً فكتبه بالياء فرقاً بينه وبين « روايا » الجمع ، كما فرقوا بين « يحيى » العلم ، والفعْل .

والجمهور كتب الجميع بالألف .

فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف . منهم من يكتبه بالياء ، ومنهم من يكتبه بالألف نحو : ملهاك ، ومستدعاه . كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئاً .

قال أبو حيّان : واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثياً أو أزيد إلا « إحدى » خاصة ، فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو : « أحديهما » كحالها دون الاتصال .

واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث تقلب في الوقف .

فذهب البصريّون : إلى أنها تكتب ألفاً لتوسطها ، وأجاز الكوفيّون كتبها ياء ، ولم يعتدوا بتاء التأنيث ، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثيّ ، والأزيد .

هذا كله تفريع على القول المصدر به ، وهو الأشهر .

وحكى ابن عصفور . أن الناس زعم أنه لا يكتب كل ما تقدّم ذكره إلا بألف

(١) من قوله : « باغيا » إلى قوله : « كروايا » سقط من أ . وفي النسختين ب ، ط « بأغيا »بالغين ، ولعل الصواب : « أعيا » بالعين وانظر القاموس : « عبى » .



أبداً ، وكذا الثلاثيّ الآتي . كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل : رداء ، وكساء ، لا تكتب أبداً إلا على صورتها ، لا على أصلها .

وردّه ابن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال «كرحيان» ، و « رميت » ، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع .

وقال ابن الضّائع : هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي بل مراده أنه القياس . قال : وللفارسي أن يقول : إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع ، فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً لرجوعها إليها في بعض المواضع ، وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة ، بل الأولى أن يقال للفارسيّ : فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة ، فحمل الخطّ فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين .

وقال أبو حيّان : في المسألة ثلاثة مذاهب : مذهب الجمهور ، ومذهب الفارسيّ ، والثالث : أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء ، وهو الاختيار . ويجوز أن تكتب بالألف وذلك قليل . قال : وقد رأيت بخط بعض النحويين ، وهو عيسى الملطي « عيسا » بالألف في كتاب قرىء عليه .

وأما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضاً ياء نحو : « رحى » ، و « رمى » .

وإن كانت مجهولة الأصل « كخسا » ، أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا [1] ، كتبت بالألف .

ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم [٢٤٣/٢] أنه لا يكتب شيء بالياء . وقول

(١) ط : « كخساء » وكذلك عصاء ، وغزاء كله بالهمزة .
صوابه من أ ، ب ، والأسلوب .



الكسائي : أنّ ما كان من الفعل عينه همزة نحو : « شاء » ، فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين . وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل ، فإنه يكتب بالياء أبـداً . وإن كان من ذوات الواو نحو « الكُبَى » . والبصريون لا يجوّزون شيئاً من ذلك .

ومذهب البصريين في « كلا » أن يكتب بالألف ، لأن ألفها منقلبة عن واو ، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي ، فإنه يكتب بالياء .

وكتبت على الأول « كلتا » بالألف حملاً على « كلا » . وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة .

ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو : رحى ورحيان ، أو في الجمع بالألف والتاء نحو : « حصى ، وحصيات » ، أو في المرة نحو : « رمى : رمية » . أو في الإسناد إلى الضمير نحو : « رميت » ، أو في المضارع نحو : يرمي .

ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو : هوى ، وروى ، ووفى ، ووعى .

ولا يكتب اسم مبنيّ بالياء إلا « متى » لإمالتها .

ولا شيء من الحروف بالياء إلا « بلى » لإمالتها أيضاً ، و « على » ، و « حتى » و « إلى » لعودها ياء في : « إليه » ، و « عليه » .

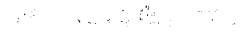
قال ابن الأنباريّ : وإنمـا كتبت « حتى » بالياء ، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر ، فلزم فيهـا الألف مع المضمر حين قالوا : « حتاي » ، و « حتاك » و « حتاه » . وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا : حتى زيد . انتهى .



فإن وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالألف لوقوعها وسطاً نحو : « إلامَ » ، و « علام » ، و « حتام » .

وقال الزّجاجيّ : إذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه الأصل .

وكما ذهب بعضهم – وهو الصحيح – : إلى أن جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالألف .





رسم المصحف

(ص) : ورسم المصحف متّبع ، ومن ثم قيل : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . أما القافية : فالمقيدة تستوفي حروفها إلا ما يتّم الوزن دونه ، فإن كان الرّوي ألفاً فيها أبداً ، والمطلقة نصباً بالألف ، والمختار حذف صلة غيره ، والممدودة بألفين ، وما مرّ من زيادة أو حذف أو بدل مفقود .

(ش) : رسم المصحف متبع لاتّباع السلف رضي الله عنهم ، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل ، والفصل ، والزيادة والحذف ، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل : « ألن نجمع عظامه » [١] . « أمن هو قانت » [٢] ، وفصل ، وزيادة ياء في « بأييد » [٣] ، و «من نبإى المرسلين» [٤] ، و « ملائه » [٥] ، و « ملإيهم » [٦] ، وألف في « الربو[٧] » . « وإن امرؤا » [٨] . وحذف ألف « نشئوا » ، وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها ، وكتابة : « ما زكى »[٩] بالياء، وقياسه الألف، لأنه من ذوات الواو ، وكتابة : « الصّلاة » ، و « الزكاة » ، و « الحياة » ، و «مشكاة» ، و «مناة» ، و « الربا » بواو بدل الألف . وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف ، ولا يقاس عليه خارجه ، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين

---

(١) سورة القيامة ٣ .

(٢) سورة الزمر ٩ .

(٣) سورة الذاريات ٤٧ .

(٤) سورة الأنعام ٣٤ .

(٥) سورة الأعراف : ١٠٣ وغيرها .

(٦) سورة يونس : ٨٣ .

(٧) سورة البقرة ٢٧٥ .

(٨) سورة النساء ١٧٦ .

(٩) سورة النور ٢١ .



السّابقة ، ولهذا قال ابن درستويه : خطان لا يقاسان : خط المصحف والعروض . قال أبو حيّان: وذلك أن العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيد به في صفة العروض إنما هو ما يلفظ به ، لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً ، فيكتبون التنوين نوناً ، ولا يراعون حذفها في الوقف، والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الأجزاء كقوله :

* يا دارمية يتبل علياء في سنـدي أقوت وطالعلى ها سالفل الأمدي *

لأن تقطيعه : مستفعلن ، فعلن أربع مرات ، وكتابة هذا البيت في الخطّ الذي ليس في علم العروض .

١٨٢١ – يا دار ميـة بالعليّـاء فالسند أقْوت ، وطال عليها سالف الأمد (١)

قال ، فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء : اصطلاح العروض ، واصطلاح كتابة المصحف ، واصطلاح الكتاب في غير هذين .

قال : وعلم الخط يقال له : الهجاء ، ليس من علم النحو ، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدىء في لفظه ، وفي كتبه ولأن كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية ، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به ، وهو باب من النحو كبير [٢٤٤/٢] اهـ .

---

(١) مطلع قصيدة مشهورة للنابغة الذبيانيّ .

التنقيط

(ص) : ووضع النقط لرفع الاشتراك ، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف ، والنون ، والياء وصلاً لا فصلاً ، وبعضهم نقط الشين واحدة ، والزنجاني نقط هاء التأنيث ، ونقط أهل الغريب كل مهمل إلا الحاء أسفل ، وربما كتبوا تحته مثله ، أو همزة ، أو فوقه علامة أو نبرة . اصطلاحات .

(ش) : قال أبو حيان : الحروف منها ما ينفرد بصورة ، ومنها ما هو مشترك ، وقصدوا بتعليل الصّور الاختصار ، فكما أن في اللفظ المشترك كالعين ، فكذلك فعلوا في الصور ، جعلوا فيها المشترك . قال : هكذا قالوا ، وقال بعض شيوخنا : ليس كذلك ، لأنهم وضعوا فارقاً هو النقط بواحدة أو أكثر ، والإهمال ، فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دلّ على أشكال الحروف .

قال : ومن الحروف ما يلتبس بالخطّ إذا وصل بغـيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ، ولذلك ينبغي ألا تنقط في الفصل ، إذ لا يحصل اشتراك ، لأن لها صورة خاصة بها ، فيكون إذ ذاك كالكاف . انتهى .

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة ، لأن المقصود ، وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها . والاكثر على نقطها بثلاث .

واختار الزنجانيّ في آخَرينَ نقط هاء التأنيث في نحو: رحمة فرقاً بينها وبين هاء الضمير ، وهاء السكت .

والأدباء منهم الحريريّ يعدونها في الحروف غير المنقوطة ، ولهذا أتوا بها في الأبيات



والرسائل التي التزموا عروُّها من حرف منقوط .

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم السهو عن النقط إلا الحاء ، إذ لو نقطت لالتبست بالجيم .

ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله ، أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث .

وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع ، والكلام عليه .

خاتمة جمع الجوامع

(ص): وقد تم جمع الجوامع نظماً، المودع من فنون العربيّة جمعاً جمّاً، الكائن من بلاغة الإيجاز، وعذوبة الألفاظ بالمحل الأسمى. الفائق على نظرائه إيجازاً وجمْعاً، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً، المشيّد أركان مبانيه إحكاماً ووضعاً.

فعليك بحفظ عبارته، وتأمل فحواها. وإياك والمبادرة بإنكارها لإلفك سواها، ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها، فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير، أو تقديم، فظنّه من لا فطنة له عُدولاً عن المنهج القديم، وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه النّظَر السليم، وربما أفصحت بذكر أرباب الأقوال، ولو بالتّعداد إما تقويةً لمن نسب إليه الانفراد، أو لتفرّد، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد، وربما نقلنا عن أحدٍ خلاف ما نسبه بعض المشاهير إليه، فحسبه غلطاً من لا اطّلاع له، ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه، فدونك مختصراً انطوى على زُبدة مائة مصنف، واحتوى على ما به العيون تقرّ، والأسماع تشنف، وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف، فحق أن يكون على كتب الأنام سَرِيّاً [1]، وبأنواع المحامد والمحاسن حَرِيّاً. جعلنا الله به مع الذين

---

(١) السّريّ: الرئيس، والجمع: سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير.



أنعم الله عليهم ورفعهم مكاناً علياً (١) .

* * *

تمّ الجزء السّادس - والحمد لله -

ويليه الجزء السّابع - إن شاء الله -

وهو الجزء الأخير الخاص بالفهارس العامّة

---

(١) في هامش ط تعليق يوضح فيه الناسخ تاريخ نسخ هذا المؤلف ، وتاريخ الفراغ منه . وكذلك في نسختي أ ، ب .

وقد أشرت إلى هذه التعليقات في مقدمة الهمع الجزء الأول من ١٢ — ١٤ .

— وجرياً على عادة أسلافنا رحمهم الله أقول :

قد فرغت من نسخ الكتاب بيدي في ١٩٧١/٨/٣٠ وانتهيت من تحقيقه بحمد الله في يوم الخميس ٢١ من ربيع الثاني سنة ١٣٩٨ هـ الموافق ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٨ م بمدينة الكويت .

وأرجو الله أن يجعله في ميزاني « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلب سليم » .

للفقير إلى الله تعالى

عبد العال سالم مكرم



فهرس الجزء السادس

من

همع الهوامع

الكتاب السادس في الأبنية
٩ ـ ٢٢٩

الموضوع الصفحة



الموضوع	الصفحة



الموضوع	الصفحة

١ هـ الكويت ١٩٧٩ م

